


نرجس باديس

# “المشيرات المقاميّة” في اللغة العربيّة



مركز النشر الجامعي 

# المشيرات المقاميّة

في اللغة العربيّة



نرجس باديس

مركز النشر الجامعي

2009

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

مركز النشر الجامعي، ©2009

ص.ع 223 - جنوة - ر.ا.ع. 2010.

الكتاب: 025 600 71 (216) الفاكس: 266 601 71 (216)

إهداء

إلى أبي وأمي

إلى نزار

إلى مساء ومنيار



## تقديم

هذا بحث في المثيرات المقامية.

ما المثيرات المقامية؟

إن كان الفرض من السؤال للفهم بإرجاع هذه العبارة إلى مقابل لها في المصطلحات الفرنسية أو الأنكليزية، فقد انفتح سجل في النقاش لا يدرى له انتهاء. فأَيُّ الألفاظ العربية أصح لترجمة هذا المصطلح لو ذلك؟ ولم يَسْخَر هذا ويُترك ذلك؟ ولم يَهمل مقترح هذا ويؤخذ برأي ذلك؟ ثم، إذا جعلت هذه العبارة لهذا المصطلح الأجنبيّ دون ذلك، فقد أنذب من ذكر هذا وأثم من نسي ذلك. وذلك لأن المصطلحات المختلفة، كلّمَا لُتقت في مشترك من المفاهيم، تباينت في ما تسمح من المجال، لاسيما إذا استعملت في نظريات مختلفة. فما بالك إذا تُرجمت، فأضيف إلى اختلاف المفهوم في دلالات الاصطلاح اختلاف الألسن في دلالات الوضع؟

دعنا إذن من مثل هذا الضرب من الفهم للجوج المهيأ للسجال. ولنُسَمِّك المعاني بما وُضع لها من الألفاظ، وما دَلَّت عليه في مقاماتها. فالمثيرات المقامية، بمقتضى ما أريد لها عند الوضع، تعني أن المسمى هو كل لفظ قائم بفعل الإشارة إلى المقام. والمراد بالمقام كل ما يقوم به اللفظ مما هو ليس بلفظ في حال اللفظ. فهذا هو المدلول عليه باسم الفاعل من فعل الإشارة، والمدلول عليه بنعته بالنسبة إلى المقام، والمدلول عليه باسم الزمان والمكان من فعل القيام. لما كونه غير لفظ فهو مقتضى كون اللفظ لا يكون ظرف نفسه، وقد يكون بما دلّ عليه ظرفا لغيره، لا باعتبار مادته، بل باعتبار

صدره معناه. وذلك كفولك 'خرجت' نقولها الآن في شأن خروجك في صباح  
 ما، معكون 'الآن' عبر المفلوط مقام فولك في حال فولك المفلوط، ويكون مفلول  
 'الصباح' طرف خروجك المعلوم في حال لفظك، بحيث إذا قلب 'خرجت'  
 صباحاً يعنى مفلول الصباح معاناً لمفلول الخروج في التصور الذهني للعلم  
 الذي هو صورة مفلول القول في النحو، وبحيث إذا قلت 'أقول الآن أنسى'  
 خرجت ذلك الصباح' كانت 'الآن' مشيرة لفظاً إلى مقام القول، وكانت 'سي'  
 مشيرة لفظاً إلى القائل المتضمن في القول بمقتضى مبدأ مستقر في النحو،  
 ومثلها 'ت'، وكانت 'ذلك' مشيرة لفظاً إلى مقام الخروج المفلول على  
 متصوريهما في الذهن بمفلول تصوريهما في النحو. وكذلك غير هذه من  
 المعلومات المحيطة بلفظ الجملة، والمفيدة في حصر دلالتها.

وحاصل هذا أن لفظ 'المشيرات المقامية' دالٌّ، بما وضع له في النحو  
 جزراً وصيغة وبناء، على كائنات معجمية موجودة في النظام النحوي نفسه،  
 وتستعمل في مقام اشتغال هذا النحو بوصف جاذب منه؛ وهو توليد الخطب،  
 حسب مقامات منتظمة في الأبنية النحوية المحتملة، تنميطاً يجعل الأسنة قادرة  
 على الاستغناء عن الإحالات المرجعة إلى الأشياء خارج المنظومات  
 الذهنية الذكورية الفردية المتعاملة مع المنظومة النحوية ذات البرنامج المشترك  
 والموحد بين الأفراد.

رهن الباحث أن تحقق في مجال بحثها مشروعاً ذا صلة ما بمفهوم  
 الإنشاء النحوي للكون، [إن لك]. فالبحث، وإن كان لأسباب تربوية لأخلاقة حرّ  
 الاتّجاه موكولاً إلى اختيارات الباحثة، فهو بمقتضى حال إنشائه يوجّه الرأي  
 بمنظار النحو في ما جرى النظر فيه بعين ما سمّي اليوم من بلاغة الخطب  
 بالتدلوّية. والتدلوّية، وإن تقدمت، علم لساني قديم متكرّر في كسوة منسوجة  
 من قماش حديث اشتراها من سوق أمينها للمنطق. والمنطق علم قام سحده،  
 بعد لزورار غاليلي عنه، وتعجب كائن من ولادته كهلا، عند اكتساحه  
 الرياضيات تنظيراً وتطبيقاً. فطلع في التسلّط على مجال 'المنطق الخارجي'

بإكتساح المهمل من حقول النحو، في فتره طمع فيها النحو، بفضل منزلته من علوم لغرفان، في التسلط على مجال "المنطق الداخلي" بإكتساح الطبيعي غير المحنط من حقول المنطق.

ولقد تجنبت الباحثة مركب التهوّر، بجنب الخوض في مثل هذه المعلم. فلم يُجرح بنفسيته، وهو من هو، لما قال قولة حق في مقولات أرسطو، فلرجعها إلى اللغة، هذه التي سميت قديما بالمنطق الخارجي. لكن الباحثة، والحق يقال، وضعت محراثها في ما اعتبره البعض، شوقا للحدثة، من أملاك التداول والتغلب الخارجة عن النحو، تحت حملة قوة ما ذات صلة بدوائر المنطق. ثم ندهت بما رزق الله أهل النحو من وسع. وللقارئ أن يحكم في ما وجدته من كنوز نحوية. بيد أن ما وجدته لا يمكن إلا أن يكون من محصول الحاصل، هذا المحصول البديهي الذي طالما أهمل لو لم ير. فكيس البذور وإن اختلف في مظهره عن الحقل قبل حصاده، للابس الحقل ثمرة كيس سابق كان جزءا من حقل سابق؟ كما أن الناس الذين يملأون الشوارع، وإن اختلفوا في المظهر عن اللطف السابقة، للابسوا ثمرة برنامج جيني وراثي تكويني أنتجهم كما أنتج ناس قبلهم؟

إنها ثورة النحو والخطاب: تُخرج للتوَع من الوحدة، وتخرج الوحدة من التوَع. فيكون الجنس واحدا متعندا في واحد. وتلك حكمة الطبيعة. كذا نكون، وكذا نريد لعلمها أن يكون علما واحدا متحفا في علوم عدة تعود إلى علم واحد. أهو المنطق؟ أم هي البلاغة؟ أم هو النحو؟ كل ينده بصنّاح بلاده، كذا يقول المثل التونسي. فمن الطبيعي أن نفترض أن للمنطق الصناعي ثمرة الخطابات المتعددة التي أنتجها البرنامج النحوي الناتج عن منطق تطوّر المادة الطبيعية في التاريخ. ولغيرنا أن نفترض المفاض. فنحن لسانيون، لا منطقيون. كنت أقول لا علماء، لو لم يشجّعنا شمسي في كتابته الأخيرة على طرح مخالف لقضية توحيد العلوم في علاقتها بقضية اختزال بعضها إلى بعض.

من الطبيعي أن يضم العقل المستعظم ظواهر الأشياء في مجالات مختلفة، حتى يتيسر له فهم بعضها فهما صالحا لتكوين معرفة علمية ناجمة تقع بوصف القليل وتفسيره، لاقتها بعجزها عن وصف الكثير وتفسيره تفسيراً يخصص لنظرية شاملة بسيطة متماسكة غير متصارعة في مناهجها ومفاهيمها. فلو لمثل هذا التقسيم، لما تمكن الإنسان من سن العلوم الدقيقة في تخصصات متميزة، بعضها منقسم على بعض رغم كونها تقطيعاً متسقاً لنفس المجال.

بيد أن هذا العقل العملي معرض للتجذر، إذا ما تحول تصنيفه للعلوم معتقداً ثابتاً قائماً على انفلاق العلم دون الخارج عنه. فالاعتقاد بأن العلم ملزم على ألا يوسع من مجاله إلا بقدر ما تستلزمه النظرية، اعتقاد، رغم نجاعته الظاهرة، مقيّد لمعرفة الكون، وتطور العلم نفسه. فلن كان توسيع مجال العلم بفضل الاستلزام لذيلاً على قوة للنظرية ومناهجها على التوليد، فلن انفتاح العلم على جوانبه الممتدة عن نظريته ومناهجها، اختبار لقدرته داع له إلى شحذ لدواته وتطويرها، لاستيعاب الكون على حقيقة له لا تكون أقرب إلى حقيقته الواقعية لتشكيلها حسب نظرية أقوى.

يطرح هذا النهج قضية منهجية: كيف الوصول إلى توحيد العلوم بإرجاع بعضها إلى بعض، دون السقوط في انخزالية آلية تجعل بعض العلوم تابعة لو موقوفة على علوم أخرى بدون مبررات معقولة؟ إذ كثيراً ما تعتمد الانخزالية على سلمية في تصنيف العلوم، تجعل بعض العلوم أجدر من بعض في الانحصاف بالعلمية، ولحق منها في اكتساح المجالات؛ فيلحق بمقتضاها البحث في مجالات بعض العلوم بطوم أخرى قائمة على مبادئ تأسيسية غير صالحة لهذه المجالات.

إن كانت الفضائية بعض العلوم وتقتضيها في الإمامة من نتائج نجاحها وصرامتها ودقة تنبؤاتها، فإنه من المعطوم أن نضج العلم للدرس للمادة

البسيطة أسرع من نضج العلم الدارس للمادة الحية. فمن الطبيعي أن يتأخر العمل لتناظر في الأشياء في فهم السبل الموصلة نه إلى الطر في نفسه. لكن، مهما كان انتفاع العقل بطوره في الأشياء في فهم ذاته، هي ذاته شيء لا يتنفع النظر في الأشياء، وهو قوة الذات على روية قوتها، لأنها شيء المجاور.

هنا تكمن أهمية فهم النحو بالنحو، وأهمية فهم الإحالة من داخل البرنامج النحوي المنشئ للإحالة، والموهب بالإشارة إلى إنشاء بولند قياتها كما بولند نفيها على حد سواء.

وليس هذه الطريق بالمعبدة، ولا هي بالماهولة. فما سهل أن يتكلم الباحث كما يتكلم أغلب الباحثين. فليس من صالح العالب للأشياء حسبها في هذه الأيام أن يكون تدولنا ككل التدوليين وعرفاننا ككل العرفانيين. كلما وجد في القول سائدا قال أمين؟

إلا أن الباحثة من طراز آخر. فهي لم تبحث عن الحدثة بتكرن قنرت، وبإزاء كون التدولية علما آخر قد لا يكون لسانيا. فقد بينت باليات حديثة أن المفاهيم التدولية وأن للمشيرات المقامية بالذات لسانا نحويا قديما، يمكننا انطلاقا منه أن نرجع بعض المفاهيم غير اللغوية في ضاهرها إلى أصولها في اللسان. فهذا مفهوم الحضور المقامي مثلا، طالما لو أن عند التدوليين وكأنه في الخطاب حضور حتى ملاي، والعال أن القناعة منذ القديم قد يتوا بطوبهم الموافق لعلم عصرهم أن الحضور مقولة مجردة مسجلة في النحو، لا تنتظر لوقائع حتى تكون.

وكذلك لشيء آخر نترك للقارئ متعة قنطقها بنفسه.

د. محمد صلاح الدين الشريف

30 جون 2008

**الباب الأول**  
**المشيرات المقامية**  
**واشكاليات التحديد**

## المقدمة

يتناول هذا البحث دراسة "المشيرات المقامية" باعتبارها عند أغلب اللسانيين صنفا من الوحدات لا تتحدد دلالتها إلا بمعطيات من خارج اللغة. إذ تستلزم مفسرا مقاميا حاضرا في المقام التخاطبي. وهو ما شرع لاعتبارها مبحثا تدوليا لا نحويا. (انظر J.Moeschler & A.Reboul 1994 ص17).

ولمست عنايتنا بهذه المسألة سوى إثارة لثنائية قديمة جديدة<sup>(1)</sup> هي ثنائية النظري والمنجز في اللغة وما تثيره للعلاقة بينهما من اختلافات في مناهج التحليل والتناول للمعطيات اللغوية. إذ كثيرا ما فصلت الدراسات التدولية بين النظام اللغوي والمنجز من الكلام واعتبرت أنها قد تفرقت بتحليل الخطاب تحليليا يقوم أساسا على العناية بأطرافه ولطره والمعاني الدلالية للحافة التي حسب أطروحتها تتجاوز البنية النحوية التركيبية وتتجاوز العلاقات الوظيفية إلى بنى استدلالية وعلاقات لفضائية واستلزامية وأبعاد دلالية مقامية تخرج عن حدود النحو الضيقة باعتبارها علاقات تركيبية بنوية إلى حدود لوسع وأرحب وأشمل هي حدود التدولية.

ونحن باعتبارنا بالمشيرات المقامية في اللغة العربية وتبين خصائصها في النحو والتدولية إنما نسعى إلى تبين العلاقة بين الشكل النحوي والدلالة. إذ أننا نفترض أن العلاقة بينهما متينة وأن الفصل بين النظام اللغوي والمنجز من الكلام يجب ألا يتجاوز الغاية المنهجية في الدراسة والتناول.

فلا يمكن حسب رأينا أن نحتد أي نوع من الدلالة دون اعتبار العناصر المكونة للجملة والوظائف التي تقوم بها هذه العناصر مكونة لنظام واحد أساسه

---

(1) قديمة باعتبارها تعيدنا إلى ثنائية دي سوسير للسان والكلام، جديدة باعتبارها مبحثا من مباحث الدراسات التدولية.

الأشكال المحددة. وهذا الرأي يقتضي أن نتناول مفهوم المقام بالدراسة لتبين إلى أي مدى يمكن أن نسلم للدراسات التداولية بأنه عنصر محدد للدلالة من خارج اللغة وبمعزل عن الخصائص النحوية.

ألا يمكن أن يكون المقام تركيبياً يستمد دلالاته من فرائض موضوعية أو لفظية أو علائقية من البنية والتركيب؟ فيكون بذلك متصلاً اتصالاً قوياً بالنظام النحوي؟ ألا يمكن أن نتحدث عن تفاعل بين المقام التخاطبي والبنية المجردة والدلالة المعجمية يؤدي إلى إدراك المعنى الحاف أو المعنى المقامي؟

مجموعة من التساؤلات نرى أنها تدعونا بالإحاح إلى تدقيق العلاقة بين اللغة نظاماً واللغة إنجازاً. وستكون دراسة المشيولات المقامية منطلقاً للبحث في هذه القضايا خاصة أنها صنف اعتبره التداوليون سداً نظرياً وتطبيقياً في الاحتجاج لما ذهبوا إليه من أن اللغة ظاهرة تخاطبية قبل أن تكون نظاماً متعالياً. ولئن كان هذا المذهب يقف أساساً أمام المناهج البنوية التي شاعت في الاعتناء بالبلى والتركيب فإن في التسميات الحديثة والقديمة - وخاصة في تراثنا النحوي العربي - عدة نظريات تقوم أساساً على الاعتناء بظاهرة التخاطب باعتبارها السبيل لتبين الخصائص النظامية للغة<sup>(1)</sup>. فقامت على التواصل بين المظهرين وبرهنت بذلك على أن محاولة الفصل بينهما محاولة مفتعلة لا نكاد نجد ما يبررها.

غير أن المناهج التداولية تجاهلت هذه النماذج وسقطت هي بدورها في المبالغة والمغالاة. فلئن بدلت منهجاً تحليلياً للغة مكملاً لعلم النحو وعلم الدلالة يهتم أساساً بمعنى رأت أنه أهمل يتمثل في علاقة الألفاظ بالمخاطبين في مقام تخاطبي مخصوص، فإنها قد تجاوزت هذا المجال الفرعي المكمل لبقية فروع الدراسة اللغوية التي تبني النظرية اللسانية لتعتبر نفسها الأسس الذي تقوم عليه

---

(1) نشير إلى أصل Firth الذي بنى نظرية دلالية كاملة على مفهوم المقام (انظر Lyons 1980).



هذه النظرية. إذ أنها حسب مناصريها المنهج الوحيد الذي اهتم باللغة نحققا وإنجازا وهو بالنسبة إليهم الوجه الحقيقي والوحيد للغة التي هي أقول مجردة قبل أن تكون بنى وتركيب مجردة<sup>(1)</sup>.

وهذه بالضبط المشاغل التي ستوجه بحثنا في المثيرات المقامية في محاولة للاستدلال على ما افترضناه من علاقة تلازمية بين النظام اللغوي والخطاب المنجز أي بين القبي والأقوال أو بمعنى آخر بين النحو والدلالة، اعتمادا على النظرية النحوية العربية بالأساس. فالنحاة العرب في وصفهم للغة وتحديد خصائصها النظامية وسماتها الدلالية قد اعتمدوا الأقوال المنجزة واستحضروا المقامات التخاطبية.

وإذا فتحنا كتب التراث النحوي ونقبتا فيها محاولين تتبع أثر المثيرات المقامية انطلاقا من المصطلح في حد ذاته، فإنا لن نتوصل إلى شيء. ذلك لأن المصطلح مستحدث ندين بنشأته للدراسات النحوية الأوروبية والتداولية<sup>(2)</sup>. غير أن هذا لا يعني أننا لن نجد سبيلا نسلكه لبلوغ غايتنا. ذلك أن غياب المصطلح لا يعني غياب المفهوم. فالاهتمام بالمثيرات المقامية مثل في التراث النحوي، ميثوث في طبيعته لكن دون أن يخصص لها باب يستقصيها ويتمعق في دراسة مميزاتها.

وقد يوهم هذا الأمر بأن النحاة لم يعتبروا المثيرات المقامية ذات مميزات تستدعي منهم عناية مخصوصة، وأن عدم الوعي بذلك إنما يصور دون أدنى شك قلة عناية النحاة بالظواهر اللغوية المتعلقة بالمقام وبظاهرة التخاطب. فقد زعم العديد من التداوليين أن هم النحاة الوحيد كان البحث عن

---

(1) انظر على سبيل الذكر لا الحصر H.Parret 1987

Prolegomenes à la Théorie de l'énonciation de Hessel à la pragmatique p.144 ED.  
Peter Langaa, Berne..

(2) انظر الفصل الأول من الباب الأول من البحث.

القواعد الشكلية المؤسسة للنظام اللغوي ليضعوا حدود علم النحو، هذا دون إدراك حقيقة جوهرية تتمثل في أن كل لغة هي في الأصل أقوال وخطاب بين طرفين في مقام ما. وهو ما جعل كل الدراسات النحوية - من وجهة نظر التداولية - مفضرة في بحثها.

غير أننا لا نسلّم بذلك فيما يخص لتراث النحوي العربي على الأقل باعتبار أن الاستعراء كان منهج النحاة في الدرس ومبيلهم في الفهم، وأن السماع أصل من الأصول النحوية التي عليها قامت لسان النظام اللغوي العربي. مما جعلنا ننطلق في بحثنا من فرضية مفادها أن النحاة لم يهتموا أبداً للمشكلات المقامية وما يربطها بالمقام التخاطبي من خيوط. وقد وجدنا فعلاً قرأتين تبين عدم إعمالهم لهذا الصنف من العبارات وتصر طريقة إدراكهم للمقام في علاقته بالتركيب. فهم وإن لم يصرحوا بالمبادئ التي تبنتها الدراسات التداولية، قد أشاروا إليها ولمحوا، أشارت وتلمحت تحتاج إلى آلية في التحويل توضعها وترفع عنها ما كان يحجبها.

وإن كنا قد احتجنا إلى التحويل في تناول كتب التراث المتقدمة، فإننا وجدنا في الكتب المتأخرة ما يثبت توليداً ويدعمها بصريح العبارة. وهذا التفاوت بين التصريح والتلميح وبين وضوح التحويل وغموضه في كتب التراث له ما يبرره من أسباب. فقد لاحظنا مثلاً أن كتاب سيبويه ثري بالإشارات إلى المقام إذا ما تعلّق الأمر بالتعليل والتفسير، مثل تطويل الحالات الإعرابية عند الحذف ولم يكن ذلك مع كل الظواهر اللغوية التي درسها سيبويه. بل اقتصر على ما بدا منها مستصفاً غير واضح، لو ما رأى أنه قد ينير إشكاليات خلاصة. فكانت إشكاليات التحويل متوفرة وممكنة دون تصف أو إسقاط.

وإن توفر الأمر ذاته في كتاب "المختصر" لابن جني، فإنه قد غلب من كتاب "المرتل" لابن الخشاب أو "المقصد" للرجاني. إذ غلب على الكتابين الحرص على جمع القواعد وتصنيفها وتبويبها وإبراز وجوه الاختلاف فيها.

ولعل الأهم من كل ذلك بالنسبة إلى الجرجاني خاصة هو بداية عنايته وحرصه على الفصل بين النحو ومبادئه.

ولعل من ثرى المؤلفات النحوية التي تناولت قضايا المصيريات المقامية وعلاقة ظواهر اللغوية بالمقام التخلطبي عامة كتاب "شرح الكافية" للإسمرلي وكتاب "شرح التصريح على التوضيح" للأزهري (896 هـ). ولم يكن ذلك لأنهما أعمق رؤية من سيويه في كتابه أو لأنهما اكتشفا ما خفي عن شيخ النحاة. بل لأنهما قد تعمقا في الشرح تعمقا جعلهما يدركان الأصول التي بنى عليها سيويه كتابه ويقفان على الخلافات الفكرية التي حكمته دون أن يصرح بها، إذ بدت له في ذلك الحين من قديهيوت التي لا تحتاج إلى تفسير وتوضيح وعد ذكرها بسهلا ولطبا يجنحان بالكتاب نحو الإفاضة غير المغودة والحشو الذي لا فضل له. ولا يخفى أن الأصول النحوية قد ظلت إلى زمن متأخر من المسكوت عنها لا إهمالا وتقصيرا بل لأنها كانت بالنسبة إلى النحاة لوضوح من أن توضيح ولجلي من أن يبان عنها ولأن التأليف في القديم لم يكن قلما على التصريح المنظم بالمبادئ.

وكتاب "شرح التصريح على التوضيح" شرح لشرح ابن هشام لألفية ابن مالك وقد دعم بحاشية لابن العلمي شرح فيها شرح الأزهري. فهو إذن كتاب في شرح شرح الفصح حدد ظواهر وضبط الاختلافات وحرص خاصة على ذكر الأسباب والعلل. والبحث في العلل هو الذي ربط للظواهر اللغوية والنحوية ربطا وثيقا بالمقام التخلطبي وجعل المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها النظرية النحوية مرتبطة به كل الارتباط مثل مفهوم الإفادة والتعلم والتعريف والحذف والعمل...إلخ. وهو ما قد ثبت أن المقام التخلطبي ليس سوى أصل من الأصول النحوية ساهم مساهمة فعالة في وضع حدود النظرية اللغوية. فجدد سيويه مثلا (الكتاب ج 2 ص 5-6) يقول في تفسير المصمر:

"لما تضرر اسما بعد أن تعلم أن من يحدث قد عرف ما تعني وفك تريد شيئا بضمه".

يفسر الشروط الاستعمالية للمضمر بالخصائص التخاطبية بين المتكلم والمخاطب.

أما في هذا البحث فلنأخذ سنتتبع آثار المميزات المقامية في كتب التراث نحدد انطلاقاً منها المفهوم فنضبط حدوده وأسسه ونحاول أن نضع شيئاً فيها لنرى هل تختلف عما ضبطه التداوليون.

وقد افترضنا من استقراء كتب النحاة إلى أن ولوج المميزات المقامية يكون من أبواب مختلفة متباعدة تقتضي البحث والتقصي والاعتناء بكل الظواهر اللغوية المدروسة دون استثناء. وقد رأينا أن غاية النحاة بالمميزات المقامية قد تجلت في إطار تناولهم لمسائل أربع : أولها التعريف وما يتعلق به من مسائل التخصص والتعيين، وثانيها الإبهام وما يتصل به من آليات التفسير، وثالثها الحذف وما يطلبه من تقدير وإضمار لوصلنا إلى تحديد المقام، ورابعها البناء وما يستتبعه من علل المشابهة والمخالفة.

ولعلنا من البين أن مسائل التعريف والإبهام والحذف متعلقة بقضايا الدلالة عامة وقضايا الإحالة خاصة. إذ أنها ستعرض إلى الإجابة عن سؤال محدد: كيف يتم تحديد المحال عليه وإدراكه دون لبس أو خطأ ؟ وهو مشغل خاص بالمخاطب والمخاطب إذ السؤال الدقيق هو أساساً: كيف يتمكن المخاطب من تحديد دلالة المحال عليه الذي يحيل عليه المتكلم دون لبس؟

وهذه هي الإشكالية التي وجهت مضمون التعريف لدى النحاة وضبطت حدوده.

وسنسعى من خلال دراسة المميزات المقامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- تقديم تعريف دقيق للمميزات المقامية من خلال طرح نقدي لمختلف المقاربات التي اعتلت بتحديداتها ومقارنتها بالمقاربة النحوية العربية.

- طرح إشكاليات لتصنيف التي أثارها هذه الوحدات في محاولة لتنين خصائص العلاقة بين ظاهرة الإشارة المقامية وظاهرة المقابلة في اللغة.

- التساؤل حول كيفية استحصار هذه الوحدات المقام التخاطبي الخارجي في اللغة اعتمادا على تصور النحاة العرب لوضع هذا الصنف من العبارات في النظام اللغوي ومنهجهم في وصفه وتحديد سماته.

- طرح قضية الفصل بين مجالات البحث: هل تستوجب سمة التجريد في النظام النحوي تقسيم مجالات البحث والفصل بينها بتحديد ما هو من مبدآن التدلوية وما هو من مبدآن النحو ؟

- التساؤل حول العلاقة بين المباحث النحوية والمباحث التدلوية: أليست سمات التدلوية مقتضى من مقتضيات الخصائص النظامية ؟

لما الفرضية التي توجهنا لهذه الإشكاليات فتمثل في أن الفصل بين النحو والتدلوية ليس سوى فصل منهجي ولأن قدرة النظام النحوي على تجريد الأكوال وتمثيلها في بنى مجردة محدودة توليها قدرته على تمثيل المقام التخاطبي بجميع فواعله.

ونعتمد في أطروحتنا المفهوم الواسع للنحو لا المفهوم الضيق الذي يفصر النحو على الإعراب syntaxe أي على دراسة مبادئ تركيب الألفاظ وتناقلها في جمل (انظر Dubois 1994 ص 468) فالنحو يتسع ليشمل المكوّن الإعرابي والمكوّن الصرفي والمكوّن الصوتي (Dubois 1994 ص 226) وهي مكونات تلتف وتنظم لتأسس النظام الدلالي وتستوعب التصورات المقامية العامة. (انظر الشريف 2002).

فالبنية النحوية حسب رأينا لا يمكن أن تكون إلا بنية دلالية قادرة في أقصى درجات تجريدها على تمثيل المقام التخاطبي واحتمال الدلالات المقامية

للممكنة. فيضطلع النحو بوصف للغة في كليتها ولا يقتصر على مستوى دون آخر. وليس تحديد للمنوبات المختلفة في وصف اللغة سوى تصنيف نظري يستلزمه المنهج العلمي في الوصف. فلن كانت التداولية مستوى من مستويات وصف اللغة فلننا نفترض أنه مستوى ينضوي ضمن علم النحو في مفهومه الواسع الذي حددناه.

ذلك أننا نرى أن التداوليين قد بالغوا في نزاعهم إلى الفصل بين النظام اللغوي والاستعمال لأن هذا النظام ليس سوى تجريد للإجراءات المختلفة المتحققة في المقامات التخاطبية فلا يمكن أن يكون إلا حاملا للدلالات التي تولدتها هذه الإجراءات وفلنرا على التكهّن بها (انظر للشريف 2002).

وبدراستنا للمشورات المقامية نسعى إلى بيان 'حدود النحو' الحقيقية وذلك بالتساؤل حول كيفية تناول النحاة العرب لهذه الظاهرة وإلى أي مدى نجحوا في إبراز نحويتها. وكيف سجل النظام النحوي هذه الظاهرة التي أكد التداوليون أنها تتجاوز العنلية بوصف النظام النحوي إلى العنلية بوصف الأقوال المنجزة والإجراءات الأنية. وهل يمكن أن ننجح في وصف الأقوال بقبصاء وصف النظام اللغوي ؟

وبفرض منهج البحث أن نبدأ بتعريف الكلمات المفتاح التي سنعمدها. فخصصنا الباب الأول لتعريف المشورات المقامية وضمّمناه تعريفا وجيزا للتداولية ولمفهوم المقام التخاطبي. أما تعريفا للمشورات المقامية فقد جعلناه فلما على إبراز القضايا التي يثيرها والإشكاليات التي طرحها سعي الباحثين إلى تحديده والمتعلقة لسا بدلالة المقام ومفهوم الحضور. أما الباب الثاني فخصصناه لإبراز دور السمات البنوية والتركيبية في تحديد دلالة الإشارة المقامية التي تتميز بها هذه الوحدات. وطرحنا فيه قضايا للتصنيف التي تجلّت من خلال الاستعمالات المختلفة في محاولة لتمييز المشورات المقامية وتبين

خصائص علاقة ظاهرة الإشارة المعنوية بالمعنوية. وختمنا البحث بباب ثالث طرحنا فيه علاقة الدلالة الزمنية بالإشارة المعنوية. وأثرنا علاقة الزمان بالمعنى ونورنا في نحت الأرملة الإشارية المعنوية وسأطنا حول طبعه النقطة المرجعية المحددة للزمان وحقيقة علاقتها بالمعنى المخطئ من جهة وبالبنية النحوية من جهة أخرى.

## مقدمة

ما زالت المشيرات المقامية<sup>1</sup> مبحثاً إشكالياً على مستوى التعريف من جهة وعلى مستوى تحديد الخصائص والمميزات من جهة أخرى. وذلك لسببين أساسيين أولهما لاختلاف المقاربات التي كانت منطلقاً للتحديد، فاختلف تناول هذا الصنف من العبارات من المقاربة النحوية إلى المقاربة التداولية إلى المقاربة العرفانية. وثانيهما ما نشيره قضايا الإحالة عامة من إشكاليات ملازت مطروحة للبحث والقصي وملازت في حلجة إلى ضبط وتنقيح. وهي إشكاليات أنتجت لاختلاف على مستوى تصنيف العبارات الإحالية، لاختلافاً ناجماً أساساً عن التباين في تحديد الخصائص والمميزات.

وقد كانت المشيرات المقامية بالذات مثيرة لإعادة النظر في مفهيم التصنيف الإحالي لما تميزت به من صعوبة في وضع حدود فاصلة بينها وبين قسم آخر هو العوائد "Anaphores". وقد تجلّى ذلك بوضوح في ما أدرره كلايبر (1994 Kleiber) من وهن الحدود الفاصلة بين الإحالة للنسبة والإحالة المقامية التي على أساسها يتم التمييز بين المشير المقامي والعائد<sup>2</sup>.

نعتني في هذا الباب بدراسة ما نشيره "المشيرات المقامية" من قضايا وإشكاليات من حيث التحديد والتحليل، وذلك لتفريق سمات هذا الصنف وتبين علاقته بمجالات البحث اللساني المختلفة. لنحوية منها ودلالية وتداولية. ويوجهنا في البحث تسلال حول علاقة النظام النحوي بالإجراء وهل نأخذ

---

(1) سنعود إلى هذه القضية بالتفصيل في الفصل التاسع من هذا العدد (1، 9).



تنحاة بدراسة النظام اللغوي قد حل فعلا دون العنلية بالإشكاليات التي طرحها هذا الصنف اللغوي لتعلقه بالاستعمال وبالعلاقات التغايرية المتحققة ؟

و قد رأينا أن نخصر قلب الأول من هذا البحث لطرح إشكاليات التحديد بين التقولوية والنحو .

و قد استلزمنا طبيعة المسألة أن يتضمن الباب مجموعة من الفصول موضوعات بعضها يدخل ضمن ما يدرس عادة عند القولين كالفصل الأول والثاني، غير أننا نسمى إلى بيان أن جزءا كبيرا مما يعتبر من التقولوية، مستقلاً عن الدراسة النحوية إنما هو منها، قد أثاره النحاة وذهبوا إليه باعتباره ممثلاً لبعض الخصائص البنيوية والمظاهر النظامية التي لا يمكن إهمالها.

كما أن بعض الفصول الأخرى التي تدخل موضوعاتها ضمن ما يدرس عادة في النحو مثل المباحث الخاصة بدراسة الإبهام والتعريف إنما هي تتعلق بما عده القائلون من التقولوية وترتبط بها ارتباطاً يصعب معه الفصل والتمييز، مما يقوم دليلاً على تعلق النظام والإجراء وعلى تدخل مجالات النحو ومجالات التقولوية وتكاملهما.

وبما أن المثير العقلي قد أثار إشكاليات تتعلق بالمفاهيم المحددة لماهيته، فقد مثل وضع حد دقيق لهذا أسساً من أهداف هذا البحث من خلاله سعينا إلى تحقيق المفاهيم الإجرائية ومناقشة الحدود المتعددة التي اختلفت باختلاف المقاربات اللسانية. فطرحنا في هذا الباب مجموعة من القضايا اللغوية بعضها متعلق بالنظام اللغوي وبعضها متعلق بالإجراء والاستعمال.

و قد اتبعنا في تقديم الفصول ترتيباً تاريخياً بدأنا فيه بالنحاة الغربيين المتقدمين مثل ياكوبسون Jakobson و انتهينا بالعربيين منهم مثل النسن Levinson ومارمريدو Marmaridou في محاولة لتبيين الإضافات الحاصلة في مسائل الإشارة المقامية ودورها في تحقيق حد المثير العقلي.

كما أننا حرصنا في الفصول المتفرعة مباحثها إلى ما هو حديث وما هو  
تراثي على تقديم المبحث الغربي الحديث على المبحث التراثي القديم. ذلك أننا  
تخذنا المباحث الحديثة مشاعل تنير لنا السبل في قراءة التراث النحوي لما  
تتميز به من وضوح في المفاهيم ومن تصريح بالمسند المنظم للبحث اللساني  
خاصة فيما يتعلق منها بالمشيريات المقامية. إذ أنه صنف من العبارات قد خصه  
اللسانيون الغربيون بفصول مستقلة وميزه اللغويون عن غيره باعتباره مبحثا  
مستقلا بالإجراء.

لما كتب التراث النحوي فقد تناولته في أبواب مختلفة ومتفرقة كان علينا  
نقصي آثارها وجمع شتاتها وربط بعضها ببعض لنبين مظاهر انتظام المشيريات  
المقامية، وكيفية تفسير النحاة لمظاهر تتعلق بين النظام والإجراء.

ويتضمن هذا الباب تحديدا للمشيريات المقامية أثرنا فيه مختلف القضايا  
التي أبرزها النحاة واللغويون والعرفانيون. فطرحنا قضية علاقة هذا الصنف  
من العبارات بالتدولية متصلتين عن مدى جواز التسليم باستقلال التدولية عن  
علم النحو. وتطرقنا إلى سمة انعكاس عمل التلفظ في استعمال هذه الوحدات  
وقوة علاقتها بالمقام التخاطبي. كما عرضنا حدودا متعددة للمشير المقامي  
اختلفت باختلاف المقاربات اللسانية : النحوية والتدولية والعرفانية، في محاولة  
لتبيين الإضافات والتجاوزات التي تشوّع لاعتبار المشير المقامي مبحثا دوليا  
عرفانيا لا يشمله النحو كما زعم اللغويون.

وقد استعرضنا في طرحنا لهذه المسائل النحو العربي وحدثنا من خلاله  
خصائص المشير المقامي اعتمادا على مفهوم المقام وسعتي الإبهام والتعريف.  
ونحن نروم من خلال ذلك تبين وجوه ارتباط هذه المقولات النحوية بالاستعمال  
ومدى استيعابها للخصائص الإجرائية.

## ١. الفصل الأول : تعريف التداولية

### ١.١ حدّ التداولية :

ليس من السهل تقديم حدّ واضح وبهيّ للتداولية. فشرعيت مصطلحه ومتوّعة وما زالت موضع نقد (انظر 1983 Levinson ص 5-47). غير أنّنا سنحاول تقديم تعريف وجيز مختصر من حدّاته بحسب مبرنه المنشورات المقلمية وما شرّح لاعتبارها مبحثاً تداولياً.

✦ التداولية دراسة للعلاقة بين العلامات ومستعملها : Charles Morris

يعزى لول استعمل لمصطلح التداولية للأمريكي شارل موريس<sup>١</sup>. حدّ كان حسب ديوا (J.Dubois 1994 ص 312) لول من متر بين الإعراب والدلالة والتداولية باعتبار :

• الإعراب دراسة للعلاقات المتبادلة بين العلامات، والدلالة دراسة للعلاقات بين العلامات وما تحمل إليه، والتداولية دراسة للعلاقات بين العلامات ومزولها<sup>٢</sup>.

يعترف موريس للتداولية اعتماداً على تأثير العلامات على المزولين (Lyons 1978 ص 97) وكأنّه بذلك يؤكّد عنبة التداولية بفلنولف نون التكوين، مما يستلزم اعتبار الاستعمال والإجراء. وهو ما صرّح به موريس بعد ذلك في مراجعة لهذا التحديد (Lyons 1978 ص 97).

ولّد كد كارناب (Carnap (عن Lyons 1978 ص 97) هذا تمييز بين المجالات الثلاثة غير أنّه أبرز المتكلم نون المخطّط في تحديد مجال التداولية كإذا ذكرنا عند الدراسة صراحة المتكلم لو ... مستعمل للغة فنحن في مجال التداولية... وإن لم نذكر مستعمل للغة فنحن في مجال لدلالة.

---

1: Morris, 1939 Foundations of the theory of signs 1946 Signs, Language and Behaviour

فستحضر للتدولية إذن عاملا خارجا عن اللغة هو المستعمل والمزول،  
أو بعبارة أخرى المتكلم والمخاطب.

• قد كان هذا التعريف منطلقا للفلاسفة والمناطقية الباحثين في اللغات  
الطبيعية<sup>(1)</sup> لوضع فلسفة اللغة عابداها الخصائص الاستعمالية. فثاروا بذلك  
التثنية العديمة اللعم والكلام أو اللغة والاستعمال. أما أول من وضع أساسا  
واضحا للاتجاه التدولي فهو الفيلسوف أستين (Austin) يوضعه مفهوم العمل  
اللغوي Acte de langage والقول الإنجازي Performatif<sup>(2)</sup>. وقد اعتبرت هذه  
المجالات من أهم المباحث التدولية في دراسة اللغة.

وتتجلى أهمية استعمال اللغة في مقام مخصوص في تعريف بعض  
الدارسين (مثل A. M. Diller و F. Recanati) للتدولية بكونها:

تدرس استعمال اللغة في الخطاب والعلامات المخصوصة التي تدعم  
دخول اللسان وجهته الخطابية \* (F. Armengaud 1985 ص 5).

فحصروا مجال التدولية في الظواهر اللغوية التي تستدعي الإنجاز.  
• المقابلة بين النحو والتدولية:

لا شك أن وضع موريس Morris لحدود فاصلة بين علم الإعراب وعلم  
الدلالة والتدولية<sup>(3)</sup> هو الذي انتهى إلى وضع تعريف للتدولية يتجاوز مجرد  
الفصل والتمييز إلى المقابلة والتضاد. فنجد دبوا (Dubois 1994 ص 375)  
وربول ومشلار (J. Moeschler و A. Reboul 1994 ص 17) يعرفون التدولية  
بكونها:

‘دراسة استعمال اللغة في مقابل دراسة النظام اللغوي’

---

(1) مثل : Wittgenstein و Carnap و Russell و Frege

(2) ترجمة الأستاذ محمد صلاح الدين كشراف 1986 : تقديم علم للاتجاه البراهماتي. وقد  
تأخر أنه تجنب عبارة الإنشاء للمحافظة على المعنى العام للمصطلح.

(3) بين لايونز (Lyons 1978 ص 99) أن تمييز موريس بين المجالات الثلاثة غير مقنع  
لأن تعدده للنحو والدلالة غير دقيق

فألت المقابلة بين الإعراب والتدولوية إلى مقابلة بين النظام والاستعمال. وهو موقف يفترض أن النماذج النحوية في دراسة اللغة قد قصرت على النظام اللغوي كما يفترض أن دراسة النظام اللغوي لا تنصص دراسة استعمال اللغة ولا تشملها. وقد اعتمد التدوليون في الإقرار بذلك تمييز دي سوسير بين اللسان والكلام (1985 Eluerd ص 8-9). وقد بين ذلك مشلار وربول (1994 A.Reboul & Moeschler ص 18) حين أبرزوا أن نظرية لستين في الأعمال اللغوية والأقوال الإنجازية قد كانت منطلقاً لمجموعة من الأعمال العلمية كان لها الفصل في "طرح علاقة بنية اللغة بالاستعمال بطريقة صريحة". وهو مشكل قد أهملته تماماً الدراسات اللغوية حسب الباحثين.

وهذا يعني أن عناية اللسانيين باللغة نظاماً تقتضي إهمال اللغة استعمالاً وإنجازاً وكل هذا النظام الذي يبحث فيه الدارسون ليس نظام الكلام المستعمل. فقد رأى التدوليون أن دراسة النظام اللغوي باعتماد البنى المجردة قد غيب جوهر اللغة ألا وهو تشكيلها ضمن أقوال منجزة في إطار عملية التخاطب. فزعة النظام إلى التعميم والتجريد قد ألغت خصوصيات التخاطب وعزلت الأقوال عن متلفظيها. ودراسة لغة باعتبارها نظاماً من العلامات ومجموعة من البنى المجردة قد جعل الباحثين يهتمون بمظاهر ذاتية والفردية في الخطاب. كما أن المناهج السائدة في علم الدلالة لم تستوف بالدراسة كل الأبعاد المعنوية للكلام فكانت الدراسة التدولوية للغة محاولة للتذكير هذا التفسير بجعل ما لسقط وما أخرج من النظام للعلم محور اهتماماتها باعتباره هو الأصل، إذ اللغة أقوال وأعمال قبل أن تكون تركيب وبنى مجردة. يقول غاردنر (1989 Gardiner ص 286) :

"إن اللسان ينتمي إلى ماضي المتكلم، أما الخطاب" لو كنص فإنه ينتمي إلى حاضره. ورغم أن اللسان قد بني انطلاقاً من ملايين الأعمال الخطابية المختلفة فإن المتكلمين والمخاطبين الأفراد بصفة عامة لم يحدوا موجودين

بالنسبة إلى المستعمل المعاصر. والأشياء الخاصة التي أحيل عليها سقط أغلبها في طي السيار. ففي الخطاب لو النص يمكن أن نكتشف المتكلم والمخاطب ؛ مما يندد المشاركة في مشهد خاص العدة فيه هي ما سميناها الشيء المنلول .

فالتدولية إذا نعتى اعتناء مخصوصا بالمخاطب والمخاطب وهما في حصن عملية للتلفظ. ففي الخطاب يخرج النظام من حيز التجريد إلى المنجز المتحقق الراهن. فيبرز التفاعل بين الاستعمال والنظام إذ يفدر ما كانت خصائص النظام عامة مشتركة كانت خصائص التخاطب ذاتية فردية. فكان جوهر التدولية البحث في مظاهر الذاتية في الخطاب وما يشير إلى أن التخاطب عملية خاصة بمتكلم ومخاطب معينين في مكان وزمان مخصوصين أي في إطار مقام محدد. فلن كان النحوي يبحث عن طرق التواصل والفهم عبر التركيب والبنى أي دلخل الكلام فلن التدولي يبحث عنها خارج الكلام عبر العلاقات بين المتخاطبين والأطر التي يتم فيها التخاطب.

وقد تجلى هذا التفاعل في وضع حدود بين مجالات البحث النحوي ومجالات البحث التدولي. فقبل التدوليون بين اللغة والخطاب، وقبلوا بين التمثيل والامتكاس، وقبلوا بين الجملة والقول<sup>1</sup>. فاعتبروا (8 Moeschler & A.Reboul 1994 ص 22) للجملة من مشمولات اللسانيات لا ندرس إلا باعتبارها معطى نظاميا "وتتميز أساسا ببنيتها التركيبية وبدالاتها التي تحسب على أساس دلالة الكلمات التي تكونها. فالجملة إذن كيان مجرد نتاج للنظرية. أما في التخاطب فلن المتخاطبين لا يتبدلان جملا بل يتبدلان أقوالا. فالقول عبارة عن جملة تكتمل بالمعلومات التي نستمدّها من المقام الذي قيلت فيه. فالقول إذن هو نتاج عمل قول جملة ما".

---

(1) المقابلة بين الجملة والقول قد أثبتنا ديكرو (1995 Ducrot) ص 298-299) وهي مفصلة على أهميتها مزالت ضبابية حسب عبارة لنسن إذ أنّها لا تساعد كثيرا في التمييز بين الدلالة والتدولية (1984 Levinson ص 18).

غير أن بعض الباحثين (مثل لاينز ولفسن)، وإن قرؤوا هذا التمييز فأنهم قد أبرزوا صعوبة الفصل بينهما خاصة على مستوى الدراسة الدلالية، مما يقصّر التقابل بين المحالين ويقوّي النزعة إلى إبراز ما بينهما من علاقة نصّ. وهي برعة انتشرت بعد بار- هلال (Bar-Hillel) باعتبار أن القول يمثل نزاعاً بين الجملة والمقام الذي قبلت فيه (Levinson 1984 ص 18-19).

غير أن الناظر في تمييز موريس Morris بين الإعراب والدلالة والتداولية الذي عده بعض التداوليين (Reboul & Moeschler) سداً في إبراز مقابلة بين التداولية والنحو يتبين أنه تمييز يقتصر إلى الدقة في تحديد المفاهيم. فقد أشار لاينز (Lyons 1978 ص 99) إلى أن تمييز موريس بين المجالات الثلاثة غير مقنع. ولعله يقصد بذلك أن مفهوم الإعراب خلاصة قد يفى ضابطها فلا يتبين هل يقصد بالإعراب النحو في كليته أم المستوى المخصوص لدراسة المبادئ التركيبية والوظائف النحوية.

لأن كان يقصد بالإعراب المعنى الواسع للنحو فكيف نفسر اعتبار علم الدلالة مستقلاً عن علم النحو؟ ولئن كان يقصد بالإعراب المعنى الضيق الذي يتميز من علم الدلالة وعلم الصرف في إطار تميّز مكونات علم النحو، فإنه يجوز لنا أن نعتبر أن موريس قد ميّز مستوى آخر من مستويات النحو هو المستوى التداولي. فتتألف هذه المكونات الثلاثة لتكون علم النحو ونسقط بذلك المقابلة بين التداولية والنحو، مما يشرّع للقول بأن الوصف التداولي للغة مكون من مكونات علم النحو قابل للانتظام وللتمثيل البيوي.

♦ دور المقام في الاتجاه التداولي :

تبرز التداولية علملاً رتاً أنه غيب وأهم في الدراسات اللغوية هو المقام<sup>(1)</sup> فهو بالنسبة إليها المصدر الوحيد والحقيقي للمعاني المضمنة في

(1) سنأتي إلى تعريف دقيق له في الفصل الثاني من هذا الكتاب. (21)

الأقوال والتي تعجز الجملة تركيباً وبنية ومعجماً عن إجلائها. وقد بلغت أهمية هذا العامل في تناول الظواهر التخاطبية حدّ اقتراح بعضهم تعويض مصطلح "التداولية" بـ "السياقية" أو "المعالية" Contextique (انظر 1985 F.Armengaud ص 10). فلئن كان علم دلالة يعنى بالمعنى معرولاً عن المعلم فإنّ التداولية تدرس المعاني التابعة للمقام (Levinson 1984 ص 20). فتعنى التداولية بكل ما لا يرتفع للربس فيه إلا بالمقام الذي استعملت فيه" (Levinson 1984 ص 7-8) فهي إذن تدرس وجوه للمعنى التي تفلت من النظرية الدلالية إذ هي لا تتحدّد إلا بالرجوع إلى ما هو خارجي أي إلى المقام. فتعتبر المثيرات المقامية مبحثاً تداولياً لأنها غير مستقلة، على المستوى المفهومي Intensionnel ..

إذ هي وحدت تربط بين فكون المفهومي والكون الماصدقي Existensiel. فانغلاق النظام اللغوي وتعالیه عن الإنجاز يجعلانه قاصراً عن وصف هذه الوحدات فهي دليل على أنّ اللغة إنجاز وتلفظ وتخلط.

## 2.1 تنزيل المثيرات المقامية من المباحث التداولية :

لا شك أنّ الاختلاف في مناهج التحليل بين الاتجاهات التداولية والاتجاهات التحليلية القديمة التي سماها ركناتي (Recanati 1979 ص 49) بـ "التمثيلية" Représentationalisme قد نجم أسما عن اختلاف تصور كل مناهج منهما لوظيفة اللغة. فقد اعتبرت "التمثيلية" اللغة وسيلة لتمثيل الكون الخارجي وتصويره. فهي بالفاظها وجملاً تحيل على مرجع خارجي تكون في تمثيله إما صلاقة وإما كاذبة. ففقد المعنى بقيمة الصدق التي تتحدّد بمدى مطابقته للواقع الموصوف. فيلزع هذا الاتجاه الوصفي إلى تغييب المتلفظ والمخاطب وجميع عناصر التخاطب المقامي إذ هو لا يعنى إلا بالعلاقة الإحالية التي تربط العلامة اللغوية بالمرجع الخارجي.



لما الاتجاهات التداولية التي تعني بالأقوال باعتبارها أحداثاً خطابية تجري في مقام تخطي ما فيها قد ذهبت إلى أن اللغة وظيفة أخرى تتجاوز الوظيفة الوصفية وهي 'الوظيفة العملية' Fonction Actionnelle. تستعمل اللغة نحن لا نصف العالم بل نحن نحقق أعمالاً، أعمالاً لغوية (1994 Reboul ص ص 17-18).

وهي رؤية تدعمت بنظرية الأعمال اللغوية التي وضعها لوستين (Austin 1970). وولد هذا الاختلاف مقابلة هامة تدور وجوه المفارقة بين الاتجاهين وهي المقابلة بين الشفافية والعدم الشفافية. *Transparence / Opacité* للشفافية والعدم الشفافية أو التمثيل والانعكاس:

إن الاهتمام بقضايا الخطاب تستلزم العناية بقضايا الإحالة. إذ أن 'إحالة العبارة اللسانية لا تتم إلا في الخطاب' (Recanati 1979 ص 50). وقضايا الإحالة تستدعي استدعاء ضرورياً لـ *Semiotique* وما تجلى فيها من خصائص العلامة اللغوية وسماتها. وقد برز ذلك في اعتماد التداولية، في وضع لسانها، على ثلاثيات مميزة للعلامات اللغوية هي: الشفافية والعدم الشفافية والنمط والنسخة.

نعتبر 'التمثيلية' للعلامة اللغوية شفافة إذ هي في تصويرها للواقع كالمرآة التي تمكننا من أن نرى شيئاً آخر غيرها' (Recanati 1979 ص 33). فدور العلامة حسب Frege (1972 Ducrot ص 27) يتمثل في تعيين مرجع ما، شيء من الواقع مغاير له. غير أنه لا يعين هذا الشيء إلا بـ *إعطائه صفة*. هذه الصفة ... هي التي تكون 'معنى' الاسم. فالمعنى ليس سوى وسيلة وواسطة لبلوغ المرجع الخارجي. فتفقد المعنى كل أفضة صلاحت الأسماء تحين على المرجع ذاته. فصفة الشفافية تجعل العلامة مجرد عنه على شيء آخر خارج عنها فتغيب كلياً لـ *البرز* وينجلي (Recanati 1979 ص 33).

قد أُستدلّ على هذه السمة بإمكانية استبدال اسم باسم آخر وإن كان  
معناها مختلفا دون أن تتأثر قيمة الصدق:

(1) سيويه نحوي فارسي الأصل (صائفة)

(2) مؤلف "الكتاب" فارسي الأصل (صائفة)

غير أن مبدأ الاستبدال الذي اعتبر حجة لشفافية اللغة قد ينزّل الاسم  
في بعض نسخه قد يفرّق سمة شفافية فلا يحلّ على الواقع الخارجى  
(Recanati 1979 ص ص 40-41):

(3) سيويه = مؤلف "الكتاب" (صائفة)

(4) "سيويه" يتكوّن من ستة أحرف (صائفة)

(5) "مؤلف الكتاب" يتكوّن من ستة أحرف (كائبة)

فـ"سيويه" في (4) لم يكن علامة شفافة تعيّن مرجعا خارجيا بل كفت  
علامة غير شفافة تحوّل على ذاتها لدخل الخطأ. فيقوم المثال (5) دليلا على  
ذلك إذ يعتبر كائبا رغم أن "سيويه" و"مؤلف الكتاب" يحيلان على مرجع واحد.  
ونجحت "التمثيلانية" في معالجة هذه الظاهرة اللغوية مع المحافظة على  
مبدأ الشفافية باعتبار اسم "سيويه" في (3) واسم "سيويه" في (4) اسمين  
مختلفين متباينين يمكن كل واحد منهما من تعيين شيء، غير أنه ليس الشيء  
ذاته:

واسم "سيويه" في (3) يعيّن الشخص المسمى بسيويه

واسم سيويه في (4) يعيّن اسم الشخص المسمى بسيويه

فيصير المثال (5) صائفا باعتبار أن "سيويه" = اسم سيويه

و"مؤلف الكتاب" = اسم مؤلف الكتاب

مختلف سيويه في (3) عن سيويه في (4) تملأ كما يختلف سيويه عن سغراط. فالاسم إذن في جميع نسخه لا يمكن أن يكون إلا شغافا. وللغة لا تكون إلا ممثلة للواقع (Recanati 1979 ص ص 59-60). وبغير مدا الاستبدال دليلا على شفافية اللغة :

(6) سيويه = اسم مؤلف للكتاب (صلافة)

(4) "سيويه" يتكون من ستة أحرف (صلافة)

(7) اسم مؤلف للكتاب يتكون من ستة أحرف (صلافة)

وانطلاقا من نقد هذه الرواية التقليدية لوظيفة اللغة بدلت تتأخر مبداء التداولية بإنكار فلاسفة اللغة المعتمدين باللغات الطبيعية (مثل سورل وستراوسن) إفساد دور التعيين للكلمة أو للاسم. فالكلمات لا تعين ولا تحول على شيء بل إن المتكلم هو الذي يعين وهو الذي يحيل<sup>11</sup>. فلا يكون لهذه الصلوات إحالة إلا في الخطاب (Recanati 1979 ص ص 66-67). ولم تعد وظيفة الاسم منحصرة في مجرد تمثيل الشيء الذي يحيل عليه بل إنه يستطيع حسب الاستعمال أن يمثل المرجع الخارجي: أ - ب لو أن يمثل نفسه أ فيكون منعكسا في الخطاب منطعا إجابيا عن الواقع. فليست الأسماء هي التي تتحدد بل الوظائف التي تضطلع بها في كل استعمال. فبالاسم الواحد 'المنط' Type وظائف متعددة تتحقق في نسخ مختلفة Occurrences، قد تكون حسب الاستعمال شغافة أو غير شغافة (Recanati 1979 ص 75)، أو شغافة وغير شغافة في

---

(1) بين الشريف (أشرف 2002) أن إحالة المتكلم تقع بفضل الحرير الإنشائي من قسبة الإعرابية فاستدل بذلك على أن للمتكلم موسما في قنبية بنى على الحدث الإنشائي وعلى عمل المتكلم قنبية الجملة تتكون من حيزين حيز للإنشاء وحيز للإحالة. أما حيز الإنشاء فإنه لا يكون عند الإنجاز موسوما باللفظ فلا نكّل عليه إلا لحروف التي تنوب عن الأعمال الإيجازية. (انظر الفصل الثالث من الجزء الأول: 3.1.)

الآن ذاته ، هي قتي ستاها Quine (عن Recanati 1979 ص 82) بالنسخ  
المختلطة Occurrences Mixtes ومثل على ذلك بقوله :

Giorgione était ainsi appelé a cause de sa taille ( 8 )

( 8 ب ) سمي الجاحظ هكذا بسبب عنيبه

فيحيل اسم الجاحظ على مرجع خارجي وعلى ذاته. فكل الإقرار  
بإمكانية جمع النسخة في الاستعمال الواحد بين التمثيل والانعكاس :



فالعلاقات اللغوية عند الاستعمال قد تكون نسخا إيجابية أو نسخا  
لاإيجابية Non-Référentielles (Recanati 1979 ص 67). تكون النسخ الإيجابية  
شفافة وتساهم في تحديد قيمة صدق القول الذي ترد فيه (Recanati 1979 ص  
84). أما النسخ لللاإيجابية فإنها تكون غير شفافة فلا تكون صالحة ولا كاذبة.  
وقد بين ريكاناتي (Recanati 1979 ص 86) أن قيمة الصدق التي يقبل بها  
المعنى قد تحكمت وسيطرت إلى درجة أننا أهملنا في وصف اللغة كل ما هو  
ليس ممثلا لمرجع خارجي. فلم يكن التمسك بمبدأ الشفافية المطلقة إلا لأهميته  
في تحديد قيمة الصدق. فهنش معنى العبارة رغم أهميته. إذ أننا لا نستطيع أن  
نتوصل إلى ما تمثله كل عبارة إيجابية إن لم نعتبر هذه العبارة في حد ذاتها من  
حيث هي نسخة ملابسة محدثة زمانيا ومكانيا، أي من حيث هي شيء. فالمعنى  
لا ينحى أمام ما يمثله بل إنه ينعكس على نسخة للعبارة فدعو المخاطب إلى  
التعويل عليه لإدراك المرجع المقصود (Recanati 1979 ص 87).

ويبدو أنه قد كان للمشورات المقامية لفضل في التنبيه إلى الخصائص  
الإيجابية التي ستؤسس لنظرية الأعمال اللغوية. إذ كانت وحدات ينعكس معناها  
في عمل التلطف بها. فتنبه إلى ضرورة اعتبار عمل التلطف في حد ذاته عاملا  
في تحديد المرجع الخارجي الذي تحيل عليه. فـ"لنا" تحيل على المتلفظ بها  
و"لنت" تحيل على المخاطب بالقول و"الآن" تحيل على زمان عمل التلطف و"هنا"  
تحيل على مكان عمل التلطف. فقامت بذلك دلالة على أن دور العلامة اللغوية لا

ينحصر في كونها علما على غيرها تغيب تماما وتضمحل لبرز المرجع الخارجي الذي تحيل عليه وعلى أنها لا تكون بالضرورة علامة شفافة.

وقد رثت ريبول (1998 Reboul ص من 26-27) أن التداولية هي ذهن موريث قد انحصرت في دراسة ضمائر التكلم والخطاب وكل العبارات الظرفية منها وغير الظرفية التي تستمد معناها من مقام التخاطب أي من خارج اللغة. وهي المجموعة التي اعتبرت ممثلة للمشيرات المعلمية. غير أن التداولية سرعان ما تطورت بتدعيم نظرية الأعمال اللغوية. فلئن اعتبرت المشيرات المعلمية في فترة أولى من وضع هذه النظرية شرطا لازما لتمييز الأعمال الإنجازية من غيرها، فإنه سرعان ما أقرّ للدورون أن المتكلم قد يوقع أعمالا ويخبر من حالة الانتهاء الخارجية دون أن يضطر إلى أن يقول "أنا" أو أن يستعمل فعلا في زمان الحاضر مثل :

تمت مطرود\* أو "اغلق الباب" (عن Recanati 1979 ص من 102-103).

وقد عذّ لوستين مثل هذه الأمثلة من الأعمال الإنجازية باعتبارها قسما متفرعا عنها يقوم على التضمنين لطلق عليه اسم "الأعمال الإنجازية الأولية" *Les performatifs primaires*<sup>(1)</sup> وترتبط بالأفعال الإنجازية الصريحة بوسطة التلويل فـ "اغلق الباب" عمل إنجازي أولي يؤكّد بفعل إنجازي صريح "أمرك":

اغلق الباب ← أمرك بخلق الباب

---

(1) أثار هذا التصنيف إشكاليات على مستوى التمييز بين الأفعال الإنجازية والأفعال الوصفية إذ أدى الأمر إلى إضمحلال الفرق بينهما باستعانة كل فون وصفي فولا إنجازيا لوكيا وذلك بتقدير فعل مثل "ثبت" أو غيره مما حدا بالوستين إلى التفسير في القول قولد بين العمل القولي والعمل القلولي وعمل التلويل بالقول (انظر Austin 1970 ص من 109-118).

ولئن رأى ركنفتي ذلك أن ضمير المتكلم وزمان الحاضر ليسا شرطين  
محييين لتحقيق الأفعال الإنجازية فإن الأمر يبدو مختلفا لما قرره إذ أن جميع  
هذه تصبح ثم تعتبر عملا إنجازيا إلا لأنها قد تأولت بفعل مسند إلى المتكلم في  
زمان الحاضر. مما يدل على أنها لا تقوم دليلا على أنها غير ضرورية  
لإيقاع عمل لغوي. وقد أكد لاكوف (Lakoff 1976) ذلك بإبراز تضمن البنية  
المعينة لكل قول فعلا إنجازيا مسندا إلى المتكلم في زمان الحاضر.

ولعل دراسة المشتريات المقامية أكثر المباحث التداولية ارتباطا باللغة  
نظما من العلامات. إذ أنها تبقى كسما معلقا بين النظام والاستعمال. في حين  
أنه مع بقية المجالات تكاد تتجرد المعاني عن البنى والتركيب. إذ قد نعتبر  
الجملة التي نطلق بها - حسب التداوليين - عن معان لا تصرح بها البنية تركيبا  
وإلفاظا. ذلك أن المعنى الحرفي للجملة يختلف عن المعنى المقصود الذي  
نتوصل إليه بفضل افتراضات استدلالية يساهم المقام وحده في تحديد المقصود  
منها. وينتج عن هذا التدقيق التمييز بين العمل القولي الذي يؤدبه الجملة والعمل  
اللاقولي الذي يؤدبه القول. وهو المعنى المقصود الذي لا نتوصل إليه بفضل  
العلاقات التركيبية والوظائف النحوية والمعاني المعجمية، بل بفضل افتراضات  
استدلالية يساهم المقام وحده في تحديد المقصود منها. ويتجلى ذلك حسب  
التداوليين (A.Reboul 1994 ص 21) في مثل هذه الأمثلة :

- كم الساعة الآن ؟

- لقد مرّ الآن ساعي البريد

أو في قول أحدهم : "زينب حملت لكنّ زيدا سعيد" فهو قول يفترض

معاني مختلفة : (حسب F.Armengaud 1985 ص ص 64-76) :

- أ- زينب في حد ذاتها غير سعيدة بالحمل.

- ب- المتكلم لم يتوقع أن يكون زيد سعيدا.

- ج - المتكلم في حد ذاته ليس سعيدا.

وتحديد المعنى المقصود لا يتم إلا بمعرفة المقام الذي قيل فيه هذا القول.  
من الواضح إذن أن اليأس لتحديد المعنى المعصومة في خطاب ما مفتوح  
استدلالية.

فلئن عابت التداولية على الدراسات النحوية إهمالها للاستعمال فبُنه يبدو  
لأنها قد سقطت هي بدورها في نفس الخطأ. إذ أنها بمبالتها في التأكيد على  
دور المقام الخارجي قد أهملت التركيب والبنى، ولم تعن بالبحث عما يربط بين  
الخصائص التركيبية والمعاني المقامية.

وقد لاحظنا أنها إشكالية بدلت تطرح وتوضع موضع تسالول على  
مستوى تعريف الاتجاه التداولي في حد ذاته. فذكرو وشغلر (M. Ducrot &  
Schaeffer 1995 ص 132) بعد أن عرّفوا التداولية بكونها: تدرس كل ما كان  
من دلالة القول ذا تعلّق بالمقام الذي استعمل فيه القول وليس ما يتعلق فقط  
بالبنية اللغوية للجملة المستعملة، وفقا لطرح ما بنجر عن هذا التعريف من  
إشكالية في علاقة النظام بالاستعمال. فلئن أبرزنا ضرورة المعلومات المقامية  
في تحديد دلالة عنصر ما لو جملة ما فإتّهما بقولان (M. Schaeffer & Ducrot  
1995 ص 132) :

ويبقى أن نعرف هل يجب أن تتولّد الإشارات من مكون تداولي مضف  
إلى مكون دلالي مستقل لم أنها تكون الوصف لدلالي في حد ذاته.

وهما بذلك يتساءلان عن مدى قوة الحدود الفاصلة بين النحو والتداولية  
بعد أن بدت لنا مع التعريفات السابقة التي ذكرناها حدودا صارمة لاشك فيها.

وفي هذا الإطار الإشكالي تنتزل دراستنا للمشيرات المقامية : قيل بمثل  
الاتجاه التداولي إضافة حقيقية قد افتقر إليها النحو ؟ أم هو فرع عن علم النحو

والدلالة راجع إليه باعتبار علاقة المقام بالبنى التركيبية المجردة وباعتباره  
معضى من مقتضيات الدراسة النظامية للغة<sup>٢</sup>

وهي إنكابه تدعونا إلى التساؤل أيضا حول مدى نجاح النموذج النحوي  
العربي في الربط بين وصف النظام اللغوي والإحاطة بجميع خصائصه النحوية  
وأشكاله العلائقية وإبراز السمات التخاطبية والخصائص المقامية التي تقوم عمل  
التخاطب.

### خاتمة :

عرضنا في هذا الفصل بعض الحدود التي وضعت للتداولية ولبرزنا  
النزعة في بعض الدراسات الغربية الحديثة إلى اعتبارها مستوى من البحث  
اللساني مستقلا عن النحو بعني بظواهر لغوية لفصتها الدراسات النحوية تتعلق  
بالاستعمال والإنجاز. فقام هذا الاتجاه الوصفي على العناية بالظواهر اللغوية  
التي تعكس المقام وتدلّ على حضور المتكلم في القول وهو ما جعل المشتريات  
المقامية مرتبطة بنظرية الأعمال اللغوية. فلئن كانت الأعمال الإنجازية تعكس  
عمل المتكلم اللغوي فإن المشتريات المقامية تعكس فواعل المقام التخاطبي  
وتحيل على ما هو خارجي فلا تتحدد إحلتها إلا باعتبار إجراء حدث التلفظ.  
وقد برزت هذه المعطيات عند بعض التداوليين لنزعة إلى الفصل بين النحو  
والتداولية باعتبار انفصال النحو على دراسة النظام اللغوي والعلاقات بين البنى  
وعناية التداولية بدراسة الأقوال والكلام المنجز.

وقد بينّا ومن حدود هذا الفصل بإبراز ما قلم عليه تمييز موريس بين  
الإعراب والدلالة والتداولية من ضبابية في تحديد المفاهيم. فلم ندرك حدود  
الإعراب عنده: هل يمثل بالنسبة إليه النحو أم يمثل مستوى من مستوياته؟  
ولبرزنا أنّ افتقار هذه المفاهيم إلى الدقة في التحديد والضبط من شأنه أن  
يدعونا إلى عدم التسليم بما ذهب إليه بعض التداوليين من مبالغة في الحرص  
على الفصل بين مجالات النحو ومجالات التداولية.



وقد حاولنا أن نبرز الخلفيات الفكرية التي لست لتطوّر الاتجاه التداولي  
فبينما دور التحول من القول بالشفافية وانعدام للشفافية في وصف العلامة للعبوة  
إلى القول بالتمثيل والانعكاس وهو أمر نبه إلى أن وظيفة اللغة لا تقتصر على  
الوصف والتمثيل. بل تتجاوز ذلك إلى الفعل والإنجاز فيحضر المتكلم المعنى  
حضوراً قوياً في القول المنجز يدلّ على أنه الفاعل الأول فيه. فهو الذي يحيل  
ويحيّن وهو الذي يحضوره في مقام التخطيب يساهم في تحديد الدلالات المفاهيمية  
المختلفة.

كلّ هذه المعطيات برزت اعتبار المشيريات المفاهيمية مهمتها تداولها لا  
تحدد دلالاته ولا تتعيّن إحالته إلا عند الإنجاز. وهو ما بدعونا إلى تحديد مفهوم  
المقام وإبراز مختلف وجوهه لتبيّن الوجه الذي تتعلّق به المشيريات المفاهيمية  
وتتعيّن فيه.

## 2. الفصل الثاني : مفهوم المقام

نحلي لنا من خلال تحديد تدلونه أضيق معناه. لعمد في هذا التحديد، فمفنى التدلونه بدراسة الأحوال المعجزة وبغيره بشر لعمد معناه. وهو حده بدعم النزعة إلى المعادلة من النظام والاستقلال إذ أنه يعطى مظهر من المقام في الدلالة فيتجلى حسب التدلولين ضعف سطوة النظام نحوي على المعنى والصور علم النحو عن استيعاب الدلالة المعنوية. وقد نزل الأرنط بالمقام المثيرة المقامية أيضا باعتبارها مبحثا تدلوا لا تتحدد إلا به وهي بطرء. غير أنه للمقام وجوه مختلفة نحاول في هذا الفصل أن نبحثها لنشعر من يخص منها المثيرة المعنوية وما يخص غيره من المباحث التدلوية.

### 2.1 مفهوم المقام في الدراسات اللسانية الحديثة :

تذهب الدراسات المعاصرة إلى أن المقام ذو وجوه ثلاثة تتطهر جميعا لتجعل منه وحدة نتحدث عنها في صيغة المفرد دون أن نغيب عن أذهاننا أنها وحدة متعددة الوجوه. ذلك أن قردنر<sup>(1)</sup> (Gardiner 1989 ص 52) أحصى وجوها في ثلاثة وهي:

- مقام الحضور «Situation de présence»

- مقام المعرفة المشتركة «Situation de savoir partagée»

- مقام الخيال «Situation d'imagination»

وهو بذلك يترج من الخاص إلى العام نترجا بتجلى حسب مفهوم الحضور ولعماده : وضع مقام الحضور يكون الحضور متبا نحيل معه لفظة إلى محل عليه حاضر في مقام التغاطب يدركه المتغاطب إدراكا حسيًا وهو

---

(1) ظهرت الطبعة الأولى من كتابه باللغة الانجليزية سنة 1932.

شان المشورت العقلية مثل ثنا أو أنت. فالتكلم الذي يقول ثنا يتعين لمن كان حاضرا معه في مقام مشترك بإحالة اللفظ إلى المتلفظ. لما مع مقام المعرفة المشتركة والخيال فإن الحضور يكون ذهنيا نستحضر الشيء بالتفكير أو بالتخيل بحكم الاكتساب والقدرة الإبداعية لذهن الإنسان. فلا نحتاج كي ندرك دلالة لفظة "قط" مثلا إلى أن نراه لعلنا لأن صورته حاضرة في ذهن. كما أن نحدد معناه على تصور - ثم نراه أحيانا مطلقا، كأن نتحدث جميعا عن "القط" لفهم معنى هذه اللفظة بفضل مقام الخيال.

وقد استمد سورل (J.R.Searle 1972 ص ص 121 - 122) هذا التمييز بين الوجود الثلاثة للمقام في "مسألة الوجود" "Axiome d'existence" واعتبرها شرطا أساسيا في إدراك الإحالة، ومضمون هذه المسألة أن كل ما لحيل عليه يجب أن يكون موجودا "وجودا حقيقيا أو متصورا متخيلا، ومفهوم الوجود ليس إلا تحيرا عن معنى الحضور إذ يجهل سورل (Searle 1972 ص 122) للوجود ثلاثة وجوه أيضا؛ فلما أن توجد صورة المحال عليه لملكه، فيكون مقام الحضور أو في ذلك فيكون مقام المعرفة المشتركة أو في خياله فيكون مقام الخيال كأن نتحدث عن "بابا دوق" أو "شارلوك هولمز" باعتبارهما شخصيتين خياليتين.

ويبدو أنه قد كان للمقام دور أساسي في وضع حدود فاصلة بين مجالات الدراسة اللغوية الثلاثة : الإعراب والدلالة والتداولية. فقد حدد ستالناكر (Stalnaker 1985 F. ص 45) دور كل مجال منها:

"يدرس الإعراب الجمل وكدرس الدلالة القضايا أما التداولية فهي دراسة الأصول اللغوية والمفصلات التي فيها تتحقق" ثم يحدد وظيفة التداولية فيقول (F.Armengaud 1985 ص 45) :

التداولية إن وظيفتان : هي تحدد الأصول اللغوية المهمة (تتعلق الأصول للتداولية) وتميز سمات مقام اللفظ التي تساعد في تحديد القضية التي عبرت عنها الجملة ."

وقد بينت أرمينغو (F.Armengaud 1985 ص 45) أن تحليل الأعمال اللغوية يتمثل في الوقوف على الشروط الضرورية والكافية لنجاح العمل اللغوي.

وهذه الشروط تتضمن حضور أو غياب بعض السمات في المقام الذي فيه أنجز العمل اللغوي مثل مقاصد المتكلم، المعارف والمعتقد والمصالح المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وبقية الأعمال اللغوية الأخرى التي أنجزت في نفس المقام، زمن التلفظ بالأقوال وتأثيراتها، وقيمة صدق القضية المعبر عنها ... الخ

فتبين من هذا التحليل أن مفهوم المقام مع ستالناكر R.Stalnaker واسع يتجاوز الأشخاص والزمان والمكان إلى المعارف العامة المشتركة بين المتخاطبين. وهو ما يستلزم التمييز بين المقام العام والمقام التخاطبي الذي يرتبط بالحضور. فهو ليس المقام العام الذي قد يكبر ليشمل الكون كله بل هو المقام الخاص، مقام التلفظ أو التخاطب لحظة تنتقل اللغة إلى إنجاز واستعمال تستحيل معه أفقاً متبادلاً بين متخاطبين في إطار زمني ومكاني مخصوص ومحدد بـ " الحدوث الأني للخطاب".

وقد حرص غاردنار (GARDINER 1989 ص 50) على أن يرفع الالتباس عن مفهوم المقام التخاطبي موضحاً أنه :

ليس عاملاً من عوامل الخطاب بل هو الإطار الذي لولاه لما تمكن الخطاب من أن ينجز.

فالمقام التخاطبي إطار يتحدد زماناً ومكاناً بلحظة التخاطب. والعلاقة بينه وبين التخاطب علاقة جدلية إذ يحدث أحدهما الآخر ويتأثر به. فالتلفظ لا يكون إلا في مقام ما، والمقام لا يتعين إلا بعملية التلفظ يحدث خطاب يحدث لحظة زمنية معينة هي الآن.

و قد أبررت برونو (N Brunaud 1991 ص 81) أن Desclès و Culioli يعرفان مفهـم شـنـطـة بـأنـه مـعـاد الـتـلـفـظ الـأصـلي Situation d'articulation origine وهذا يعنى أنه يوجد نغـمـة أصـلـيـة و مـعـاد عـيـر أصـليـة. فـيـنـبـيـن بـنـاك إـلى أن مـفـاهـم الـتـخـاطـب مـعـيـنـة بـعـضـهـا لـبـعضـهـا إـلى العـنـوـات الـمـقـامـيـة بـسـبـب الـتـلـفـظ الـمـحـلـيـن لـلـحـظـة زـمـنـيـة مـعـيـنـة.

فـان نـقـول :

قـلت لـمـحـمـد : قـل لـي زـيـد : أنا مـريـض

يفـترض إـتـجـاز خـطـابـيـن فـي مـقـامـين مـخـتـلـفـين لـحـدثـا أصـلي والأخـر عـيـر أصـلي. فـالـمـقـام الـأصـلي هـو مـقـام الـخـطـاب الـمـبـشـر و الـمـقـام عـيـر الـأصـلي هـو مـقـام الـخـطـاب الـمـنـقـول. فـإـطـار إـتـجـاز الـقـول الأول مـخـتـلـف زـمـانـيا و مـكـانـيا عـن إـطـار إـتـجـاز الـقـول الثـانـي. و هـو مـا جـعل إـحـالـة ضـمـير الـمـتـكـلم مـخـتـلـفة. فـكل مـقـام فـي لـحـظـة لـنـيـة مـخـصـوصـة هـو مـقـام أصـلي. و كل مـقـام يـبـدأ أصـليـًا لـيـنـتـهي عـيـر أصـلي بـتـعـاقـب الـلـحـظـات الزـمـنـيـة. فـ "دعا" قـتـي تـلـفـظ بـها يـوم الأربـعـاء لا تـحـيل عـلى نـفس مـا تـحـيل عـليه "دعا" قـتـي تـلـفـظ بـها يـوم الخـمـيس. فـكي يـتـوصـل الـمـخـاطـب و الـمـخـاطـب إـلى نـفس الـمـحـال عـليه فـي لـفـظـة "دعا"، و جـب أن يـكـونـا حـاضـريـن فـي الـمـقـام الـتـخـاطـبـي نـفسـه لـحـظـة إـتـجـاز صـل الـتـلـفـظ لـو أن يـكـونـا مـدرـكـين لـهـذه الـلـحـظـة فـيـحـثـرئـها فـي التـسـيـر.

فـيـبدو أنـه مـن الـضـرـوري مـع الـمـشـيـرات الـمـقـامـيـة أن يـكـون الـمـقـام الـتـخـاطـبـي حـقـيـقـيا مـلـابـيا يـحـضـر فـيه الطـرفـان حـضـورا حـقـيـقـيا لـو كـالحـقـيـقـي<sup>(1)</sup>، حـضـورا يـمـكـن مـن اسـتـغـثـال حـالـة البـصر خـاصـة<sup>(2)</sup> بالإضـافـة إـلى حـالـة الـسـمع.

(1) إذا تصورنا حالات التخاطب في غياب الحضور الحقيقي مثل استحضار المتكلم مغلظا وهما يتصور حضوره المادي.

(2) نقطة ليرزما (Lerzma 1987 ص 490) في تعريف المشيرات المقامية (نظر فصل تعريف موماريدو للمشيرات المقامية 1.2.9).

فحين نلاحظ أن عملية التواصل باستعمال المنبورات المعاقبة قد تتمثل في بعض الأحيان عند استعمال الهاتف لأخذ حلقة النص:

- الو: أهلاً من ؟

- أنا

- من أنت ؟

يقول كلايبر (Kleiber 1994 ص 129) موضحاً معنى الحضور مع الإشارة المفنية:

يكون (المحل عليه) حاضراً حين يمثل جزءاً من المحيط المدرك حسياً والمشارك بين المتكلم والمخاطب<sup>1</sup>.

وإدراك الأشياء حسياً يقتضي حضور المدركين إياه (المتكلم والمخاطب) حضوراً حسياً مادياً أيضاً.

وقد حدد هانس (عن F.Armengaud 1985 ص ص 46 - 48)<sup>1</sup> مجالات البحث التداولي اعتماداً على أبعاد المقام فجعلها ثلاث درجات :

- الدرجة الأولى : تهم دراسة الرموز الإشارية التي لا تتحدد بإحالتها إلا بالرجوع إلى مقام التخاطب. وهي رموز مبهمّة نظماً إذ تتغير إحالتها بتغير المقام مثل : أنا- أنت.

- الدرجة الثانية : تهتم بدراسة طريقة التعبير عن معنى ما حين يكون معنى الجملة المفروضة مغالفاً للمعنى المقصود والمفهوم نحو قولنا : هل تستطيع فتح الباب؟ فالمقصود هو الالتئام وليس الاستفهام عن مدى قدرة

---

كما ركّز عليها النحاة العرب في ترميزهم للمقام: تتركز لسان من القسم الأول من البحث.

1) B. Hansson, A program for pragmatics, in S. Stenlund ed, Logical Theory and Semantic Analysis, Dordrecht Reidel 1974.

المطلوب على فتح الباب وهو معنى يتحدد بمقام أوسع من مقام المحذور يتعارف عليه المتخاطبون ويتركبون في إدراكه.

- الدرجة الثالثة : تتمثل في نظرية الأعمال اللغوية التي تهتم بما ينجز من أصغر جزء من الكلام لتكون مقام مع هذه الدرجة أكثر ثراء واتساعا وغير قابل للتحديد.

وهي درجات تسير بالبحوث التداولية نحو التعمق في الأساليب الاستدلالية حسب تطور مفهوم المقام من مقام محصور ضيق إلى مقام مجرد واسع لا حدود له.

بيّنا إذن أهمية المقام في المباحث التداولية، ونبّهنا إلى ضرورة التمييز بين مفهوم المقام Contexte ومفهوم المقام التخاطبي Situation du discours لإدراك السمات المميزة للمشتريات المقامية. فهي إذن لوحدة التي ترتبط بالمقام التخاطبي فيكون ما تحيل عليه حاضرا فيه حضورا يمكن حدث التلطف في اللغة.

## 2.2 مفهوم المقام في التراث النحوي :

### 2.2.1 حضور المصطلح والمفهوم :

لنبدأ في بداية هذا البحث إلى أننا نعني بالمقام النحوي لا المقام البلاغي لذلك فإننا لن نبحث عن مفهوم للمقام في كتب البلاغة بل إن صلنا سيقتصر على كتب النحوي.

ونكاد نجزم بأن سيرورة في كتابه كنه لم يستعمل مطلقا لفظ "المقام" سواء أكان في دلالاته اللغوية أم الاصطلاحية. أما من جاء بعده من النحاة المتقدمين فقد استعملوا هذا اللفظ للتعبير عن معنى التعريض بقول ابن جني (الخصائص

ج 2 ص 403) : "يقوم مقام اللفظ" فدل لفظ "المقام" على معنى "الموضع" وارتبط بذلك بمفهوم المكان. ولعل هذه الدلالة المعجمية للفظ هي التي أنست للدلالة الاصطلاحية التي شاعت خاصة في الدراسات البلاغية.

لما استعمل مصطلح "المقام" بالمعنى المقصود لدى الندوليين والذي يشمل الحينيات الحافة بعملية التخطيب من مكان وزمان والشخص مرتبطة لاسما بلحظة التخطيب الحالية، فقد وجد مع النحاة المتأخرين، فنجد الأزهرى مثلا يقول (شرح النصريح ج 1 ص 380) :

"(وقد يحذف ناصبه) أي ناصب المفعول المعبر عنه (إن علم كقولك لمن سئد سهما : لقرطاس ومن تأهب لسفر: مكة ولعن قال من أضرب ؟ شر للناس) وشر الناس منصوب بإضمار (أضرب) ودل عليه قرينة المقام "

غير أن تأخر استعمال المصطلح لم ينسحب على وجود المفهوم. فقد كان مفهوم المقام حاضرا في الدراسات النحوية منذ سيبويه. وقد استعمل وسائل مختلفة للتعبير عنه منها ما صار دارجا في كتب النحاة وأخذ شكلا اصطلاحيا مثل " قرينة المشاهدة" و"دلالة الحال". ومنها ما كان معتبرا بكل بساطة عن علاقة التلفظ والخطاب بالكون الذي ينجزان في إطاره عبر استعمال فعلي " ترى وتسمع". يقول (سيبويه الكتاب ج 1 ص 257):

" (...) لو رأيت رجلا يسئد سهما قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله أي يصيب القرطاس وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله أي أصاب القرطاس".

ليبرز سيبويه قدرة ما يرى وما يسمع على أن "يقوم مقام اللفظ" وهو ما يطل إمكانية الحذف في مثل هذه المواضع. وهذا ما جعلنا نرى أن الحذف في بعض وجوهه شكل من أشكال الإشارة المقامية.



ونلاحظ أن تعويض دلالة الحال للفظ ليس مجرد تعويض دلالي بل هو أيضا تعويض تركيبى إذ يعمل ما تراه وما تسمعه عملا إعرابيا واضحا حينما نضمر الفعل. يقول سيويه (الكتاب ج ١ ص 270) :

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول خير مقدم (...) أما النصب فكله بناء على قوله : قدمت فقال: قدمت خير مقدم وإن لم يسمع منه هذا اللفظ فإن قدومه ورويته إياه بمنزلة قوله : قدمت .

وبما أن المعروض في النظام اللغوي مضطلع بأغلب أصال العناصر المعروض إن لم نقل كلها، فمصدر فرعا منه- نحو تعويض الولو لرب- وتعويض نائب الفاعل للفاعل أو قولم المشتقات مقام الفعل-، فلم تستثنى دلالة الحال أو كريقة الملاحظة ؟ خاصة أننا لاحظنا أن سيويه مع هذا النوع من الحذف لم يتحدث عن المصدر الذي يصير بدلا من اللفظ بالفعل كما هو الشأن مع أهلا وسهلا وغيرها.

ومن كلام سيويه المذكور نتبين حضور عناصر المقام ومكوناته. فالمستعمل لفعل هي ترى وتسمع يحيل مباشرة إلى الإطار المكاني والزمني إذ كل حدث مقود بزمان ومكان. ثم إن دلالة الحال لا تعوض للفظ إلا إذا توفّر شرط أساسي وهو اشتراك المتكلم والمخاطب في إدراك عملية الإضمار والتعويض. والمستعمل فعلي تسمع وترى يضع حدودا زمنية ومكانية فيتحتم حضور الطرفين في لحظة تخطبية واحدة.

ونلاحظ أن سيويه حينما أراد تعليل نصب المفعول قال : كآله بناء على قوله : قدمت فقال : قدمت خير مقدم. أهى كلامه على تخطب بين طرفين ليرز أن دلالة الحال لا تكون معرضة للفظ إلا إذا ما تعلقت على أي وجه من وجوه الإبهام الذي قد يحصل بغياب الاتسجام بين المتخطبين. فالعناصر المضمرة لا يكون في وعي المتكلم فقط بل هو أيضا في ذهن المخاطب لذلك

حرص سيبويه على أن يقرر اللفظ ذاته في خطاب الطرفين "قدمت". فما يكون الدلالة المقامية ويعطيها شرعية التعبير هو الاتفاق بين المتخاطبين. وهو اتفاق ضمنى يوفر الإدراك المشترك والمنمئل لحديثيات الخطاب.

فلئن كانت اللغة تواضعا حول الدلالة العامة، فإن التخاطب تواضع حول الدلالة الخاصة التي قد تكون في بعض المشاهد الخطابية حكرا على المتخاطبين.

فقد يحضر طرف آخر الحوار بينهما دون أن يفهم شيئا من خطابهما. فالمقام والدلالة المقامية يوفران للمتخاطبين القدرة على احتكار الخطاب والفهم خاصة أن ما نراه ونسمعه يفنينا عن الكلام. فنحن خطابنا باستعمال الإضمار لو المبهمة ليقتينا بأن "المشاهدة" أو "دلالة الحال" لو "المقام" تعوض تعويضا واضحا ما نريد قوله. ولكن لا بد من البحث في هذه المصطلحات الثلاثة لنرى ما بينها من فروق.

## 2.2.2 التمايز الدلالي بين "الحضرة"، "المشاهدة"، "دلالة الحال"

و"المقام":

لئن كان مصطلح "دليل الحال" من وضع سيبويه، فإن مصطلح "المشاهدة" لم يتواتر في الكتاب بل لا نكاد نجده بلفظه. إنما دلّ عليه سيبويه باستعمال فعل "ترى" واستعمال لفظة أخرى نرى أنها الأهم هي "الحضرة". وهو مفهوم مضمّن في التعبير عن المقام التخاطبي وإن لم يصرّح به. فلا مشاهدة بدون حضور ولا دلالة للحال بدونه.

أما مصطلح "المشاهدة" فقد استعمله المبرد (المقتضب ج 3 ص 264)

يقول :

"هذا باب المصادر التي تَشْرُكُهَا أسماء للفاعلين ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا و معها دليل من مشاهدة "



البصر. فمع المشاهدة أنت لا تحتاج إلا عينا ترى ما حولك فتترك ما تشير إليه. فهو بذلك مصطلح ذو دلالة جزئية لا يمكن أن تعبر عن المقصود بالمقام الفخاطبي. وهو ما جعل سيبويه يؤكد أن القرينة (مفسرة<sup>(1)</sup>) ما ترى وما تسمع. وقرينة المشاهدة تقتصر عن الإلمام بما يسمع. فانت لو قلت : "نظرت إلى هذا" ولشرت إلى عبور جالس، كتبت المشاهدة كقيلة برفع الإبهام. لما إذا قلت : "سمعت هذا ؟" ولنت تشير إلى صوت لا ترى صاحبه فبتك ستحتاج إلى قرينة أخرى هي قرينة السماع. ولعل هذا القصور عن الإلمام بناصر الحضرة هو الذي استدعى مصطلح "دلالة الحال".

#### ♦ دلالة الحال :

هو مصطلح يشمل "المشاهدة" ويتجاوزها إلى ما تسمعه لذلك حرص النحاة على استعماله مخصصا بالصفة إذا ما كان مرادفاً للمشاهدة. يقول ابن جني (المخصص ج 1 ص 288) : "الحال المشاهدة" ويقول أيضاً (المخصص ج 1 ص 298) في مناسبت أخرى : "الحال لدلالة عليها" إذا ما تجاوزت دلالاته المشاهدة.

ثم إن سيبويه يبرز في كتابه أن "الحال" لا تقتصر على المشاهدة والسمع بل تتسع لتشمل أيضاً ما نلمسه وما نشمه وما نذوقه أي أن كل ما يدرك بحاسة من الحواس الخمسة إنما هو من دلالة الحال. يقول (سيبويه الكتاب ج 2 ص 130) :

‘ هذا باب يكون المبدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً

وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص  
فقلت: عبد الله وربّي كذلك قلت : ذلك عبد الله لو هذا عبد الله لو سمعت  
صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت : زيد وربّي

(1) تتحدث قط ما يلى "الشير القلبي".

أو مصمت جسدا أو شممت ربعا فقلت زيد أو المسك أو نقت طعاما فقلت  
العسل

فيؤكد هذا أن دلالة الحال لا تكون إلا لما هو حاضر الحضور الحسي  
المطلوب في دلالة المقام النحلي. وهو حضور قد ينجلي على صور تختلف  
باحتلاف الحواس التي بها ندرك الأشياء الموجودة معنا.

غير أن دلالة الحال لا تقف عند هذه الحدود. بل قد تتجاوزها إلى ما هو  
ذهني نحتاج فيه إلى إعمال العقل لتأويل ما ندرك بالحواس. ونظن أن هذا ما  
أراد أن ينص عليه سيبويه بقوله (للكتاب ج 1 ص 339) :

”بما تقول لطربا وأسيرا إذا رأيت ذلك من الحال لو ظننته فيه“

لأن كانت الروية حسية فإنَّ الظنَّ ذهني يستوجب بناء الحديث على ما  
استنتجته من الحال للمشاهدة. وقد يكون هذا الظن صائبا معبرا عن الحالة لو  
خالفنا أسانا فيه التقدير فيكون تصحيح الأمر بالنفي أو الإنكار.

وقد رأينا أن ابن جني (الخصائص ج 1 ص 35) قد قصد ما ذهبنا إليه  
حين قال :

”وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت  
لفاعل والمفعول لهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعني وكذلك قولك ولدت  
هذه هذه من حيث كانت حال الأم من قبلت معروفة غير منكورة“.

فقصد ابن جني بـ”الحال“ العرف الشائع المتعارف عليه والمتحكم في  
العلاقات وفي إدراكنا لها. فلو لم تكن نعرف ما يفرق بين امرأتين باعتبار  
الأولى أما والثانية بنتا لها لاحتجنا ضرورة إلى إشارة حسية تصاحب اللفظ.  
وهذا الالتباس قد يحصل إذا ما توفرت إمكانيات الخطأ بتعدد المشار إليه. غير  
أن في قولنا: كلم هذا هذا“ لا نحتاج إلى إشارة حسية للتمييز بين الفاعل  
والمفعول وذلك لاستغنائنا بما نراه أمامنا وبما نخترنه من معلومات مفادها أن

الكلام من خصيصة الإنسان لا الحيوان<sup>11</sup>. فرفع الإبهام عن أسماء الإشارة في هذه الأمثلة لا يقتصر على المشاهدة فقط بل يطلب أيضا ما نعرفه من معلومات مخزنة في الذاكرة.

ولعل الأمثلة التي قدمها الانباري (الإتصاف ج 1 ص 96) تقوم دليلا على ما ذهبنا إليه إذ يقول:

• (...) جاز الإضممار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حتى نولت بالحجاب) يعني الشمس وإن لم يجر لها ذكر و كما قال تعالى : (كل من عليها فان) يعني الأرض وكما قال الشاعر :

على مثلها لمضي إذا قال صاحبي  
ألا ليتني لأديك منها ولتدي.

يعني الفلاة و إن لم يجر لها ذكر لدلالة الحال.

فلاحظ أن دلالة الحال هنا لم تقم على لحن محسوس من مشاهدة أو سماع أو غيرها بل اعتمدت فقط على ما هو ذهني. أفلا ترقى دلالة الحال حينئذ لتشمل ما هو حسي وما يستنتج مما هو حسي وما يساهم السياق أيضا في تحديد دلالة دون قرينة حتمية؟ فيصبح هذا المصطلح بذلك شاملا لما سماه السككي "مقتضى الحال" ولذا على أن يبلغ في اتساعه ما يبلغه دلالة المقام. فيبدو أن دلالة الحال مستويات ثلاثة كما هو شأن دلالة المقام يساهم مفهوم الحضور في التمييز بينها :

المستوى الأول : دلالة الحال الحاصلة بما يحضر حضورا ماديا محسوسا.

المستوى الثاني : دلالة الحال الحاصلة بما يستنتج من لقرائن الحسية. فيقوم على ما هو حاضر ماديا ويتجاوزه بفضل إعمال الفكر فيه.

---

(1) هذا طبعا بغض النظر عن دلالة المحاربة

المستوى الثالث : دلالة الحال الحاصلة بالذهن فقط دون أي مساهمة مما هو حاصل حسياً. فاستدعي في هذه الحالة الحضور الذهني لقرائنا الفكرية ودرجة الفكاء والمعرفة الحاصلة لدينا.

ولئن مثلَ المستويان الأول والثاني من دلالة الحال مفهوم المقام التخلطبي، فإن المستوى الثالث يمثل مفهوم المقام الواسع الذي لا يستند إلى ركز التخلطب. لذلك فإن ما فهم من أسئلة في شأنه (أمثلة الأتباري) لم تكن في إطار تخلطبي كما كان الأمر مع الأمثلة الأخرى.

ولعل النظر في نصِّ للأزهري تجتمع فيه القرائن الثلاث يساعد على تبين ما لتبيننا إليه يقول (شرح التصريح ج ١ ص 380) :

\* (وقد حذف ناصبه) أي ناصب المفعول المعبر عنه (إن علم كقولك لمن سجد سهما لقرطاس ومن تأخبط لسر مكة ومن قال من أضرب ؟ شرّ الناس) فالقرطاس منصوب (بإضمار نصب) وذلّ عليه المشاهدة ومكة منصوب بإضمار (تريد) وذلّ عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب بإضمار (أضرب) وذلّ عليه قرينة المقام.

فلئن استعمل الأزهري هذه القرائن الثلاث في حالة واحدة هي حالة الحذف، فإننا نرى فيها اختلافا يدعم ما ذهبنا إليه. إذ يربط كل قرينة بالمثال الذي اختير لها لتنتهي إلى أن قرينة المشاهدة تخص ما يقتصر فيه على ما تراه بعينك رؤية حسية لعمل حسّي ملائي ملموس. ويبرز ذلك في اختيار فعل نصب في المثال الأول وهو فعل ملائي يدرك بالعين.

لما قرينة الحال فيبدو أنها لا تكفي بالرؤية الحسية بل تتجاوز ذلك إلى ما يدل عليه السماع وما يستخلص من علاقة المتكلم بالمخاطب وما يستنتج من تبادل الخطاب بينهما وما يحفّ بعملية التخلطب من مقاصد ودلالات قد تفهم دون تصريح. فحدث "تأخبط للسفر" لا يدرك بما تراه فحسب لأن دلالاته المعجمية مركبة من دلالات عديدة فهي دلالة تستنتج من الأصل والأقوال

والأحوال نحو : جمع الأمتعة، توديع الخلال... الخ. فكى نقدر هذا العمل نحياح إلى ما نراه وما نسمعه وما تستنتحه من كل ذلك، أي إلى إدراك كل ما يحف بهذا الحدث إدراكا حسيًا وإدراكا ذهنيًا نعلو أحدهما بالآخر نعلو الملاحظة بالاستنتاج. هذا بالإضافة إلى كل ما تعلمه عن زمن "القاف" ووجهه المحاض حتى نحدد له مكان السفر "مكة".

ونظر أن هذا ما حدا بسبويه إلى تقديم امثلة متعلقة بـ "ما نرى وأخرى متعلقة بـ"ما نسمع".

### ❖ قرينة المقام :

لما قرينة المقام حسب نص الأزهرى فإنها تخص المثل الذي كان الحذف فيه دلالة السياق عليه : "من لضرب؟ شرّ الناس". فلو لا ما سبق من القول لما تمكّن من الحذف. ونلاحظ أنه لا شأن لهذه القرينة بالمقام الحضورى فى مستواه الأول والثاني. فالمثال لا يعتمد فى دلالة على المشاهدة أو غيرها مما يدرك بالحواس. بل يطلب انسجاما فكريا بين المتخاطبين ينعكس فى خطبهما وبصور الحضور الذهني للطرفين فيربط بين القولين باعتبارهما طرفين لوحدة لا تتجزأ تمثل الخطاب. وقد تجلّى ذلك من المثال الذي قام على ثنائية السؤال والجواب إذ يتم أحدهما بالآخر.

يمكن أن نستخلص إذن أن قرينة المشاهدة - وقرينة الحال - فيمندان زمانيا وتعايشتا معا، لكن دون أن تنماها من حيث الدلالة. فقرينة المشاهدة أضيق مجالا من قرينة الحال فهي فرع عنها وجزء منها قد تستقل بذاتها إن لم يحتج فى الدلالة إلا إلى ما نراه، وقد تضمنت فى دلالة الحال إن احتج إلى أكثر مما نراه، وقد تغيب تماما إن كانت الرؤية الحسية لا تساهم فى تكوين الدلالة والمعنى. كما يبدو أن مصطلح "مقتضى الحال" يكاد يكون مرادفا لمصطلح المقام. إذ يرقى مفهوم الحال مما هو محسوس مادي إلى ما هو ذهني. فالمقام هو الصورة التي نراها مجسدة أمامك وهو كذلك الصورة التي

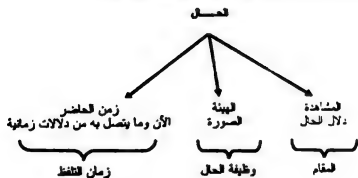




الاستعمال. ذلك لأن دلالة المنطوق متعقبة إذا بدلالة الحال. فلمعنى نسيج لا تحبك خيوطه بالانقطاع فحسب بل شاركت في بقلته عوامل أخرى مادية محسوسة تمثل الكور الذي نحبها فيه. وهي عوامل حمى حصه صفته و نؤت معه الذاتي إذ تجعل الحطاب من حيث الإلهام حكرا على من كان حصرا في مقام التخاطب.

### • الأبعاد الدلالية لمصطلح 'الحال'

لا يحفى ما لمصطلح الحال من أهمية في النظرية النحوية العربية. فهو لفظ ذو دلالات معجمية متنوعة وذو وظائف متباينة. فهو 'المقام' كما بينا، وهو الهيئة التي تتجلى في وظيفة الحال، وهو زمان الحاضر. ولا ننظر أن المحافظة على اللفظ نفسه للدلالة على كل هذه المعاني أمر عشوائي. بل إننا نرى لذلك أبعادا مقصودة. فحين إذا نظرنا إلى ما يدل عليه لفظ الحال :



وظيفة الحال مع أفعال القول من شأنها أن تصف حدث لتلطف فتحير عن قوة القول في مثل قولنا 'قال متعجبا'. فحين نجمع بين هذه الدلالات المختلفة نتحصل على ما نسميه بالمقام التخاطبي فيساعدنا ذلك على تحديد المشيرات المقامية. فما يكون في موضع المفعول على الحال مما تطرق بالقول قريب جدا من الدلالة المقامية إذ أنه يصف لنا بالألفاظ هيئة المتكلم أو المخاطب في لحظة

محمّدة هي لحظة التلطف فسامح في بصر المقلّبات التعلّبية المنفضة التي  
 بسطي عدد عز وصفه متلفه في كد حصرين في مقام التعلّيب الأصلي.  
 قد أشار إلى جري (الخصم ج 1 ص 245 - 246) إلى نور بط  
 حوث المنصهر لم تنفق المعنى ونسب دلالة المنصهرة، يقول منذ على  
 بيت شعري :

' تقول - وصكّت وجهها بيمنها أبطى هذا بقرعي المتعاص

فلو قال حلكها عنها: أبطى هذا بقرعي المتعاص من غير أن يذكر  
 صفة الوجه لأعلمنا بذلك أنها كتبت متمّجة منكورة لكّنه لما حكى الحال فقال :  
 (وصكّت وجهها) علم بذلك قوة إكثارها و تعظم الصورة لها. هذا مع أنّ  
 سامع الحكاية الحال غير شاهد لها ولو شاهدتها لكّنت بها أعرف وتعظم الحال  
 في نفس تلك المرأة أنّ وقد قيل (ليس المنبر كالمعلمين) ولو لم يقل إنها هذا  
 فشاكر حال هذه المرأة بقوله: وصكّت وجهها لم تعرف به حقيقة تعظم الأمر  
 لها.

لدلالة الحال قد تنقل لنا إذا لم تكن حاضرين بفضل الوصف الذي  
 للهينة لحظة القول. وليس ذلك إلا قناعة بأن ما نشاهده يساهم مساهمة فعالة في  
 إحداث دلالة وإثرائها. وقد صوّز ابن جني الفرق الدلالي بين حكاية الحال  
 وحضوره. غير أن وظيفة الحال وإن تعلّقت بالقول فوصفت مقام التلطف وهينة  
 المتكلم والمخاطب فإنها لا تكون مشيرة مقابلا لأنها :

(1) لا ترتبط بالنية للتغلب التي يلجأ فيها التلطف بها.

(2) لا تنفصع عن تمثيل الواقع وتصويره فتصف الأحداث التخاطبية  
 ولكن دون أن تنعكس دلالتها في عمل التلطف بها. لذا فإن تغير المتكلم أو تغير  
 زمان التلطف أو مكانه لا يؤثر مطلقا في دلالة الحال أو في ما يحل عليه.

ولقد أكد ابن جنى (المختصر ج 1 ص 246) أن محذولة تعويض دلالة  
 الفعل بوصف الدقيق لا تنجح كل الناح. إذ رغم الإضفة والإفدة  
 المحذولتين فيها لا تبلغ مستوى المشاهدة. وهذا مبرهن أكبر على أن دلالة  
 الفعل أقوى ويبلغ من دلالة الألفاظ. يقول ابن جنى (المختصر ج 1  
 ص 246) :

ولست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح  
 الأحوال القائمة له المقرنة - كانت - به. نعم ولو نقلت إلينا لم نجد بسماعها ما  
 كنا نلجده لو حضرناها.

فكرة دلالة فعل تتجلى في الحذف باستغناء عن اللفظ في التعبير عنها.  
 وقد أبرز النحاة ما يحذف الفعل خاصة من بيان إذا كانت دلالة الفعل  
 عليه ثابت منب اللفظ به\* (ابن جنى المختصر ج 1 ص 287).

فلن تعرض "الفعل المشاهدة" قتل ظاهرة عابدة ضرورية لا تحتاج إلى  
 تفسير أو توضيح. فهي بالنسبة إلى النحاة وبالنسبة إلى كل متكلم لا تمثل إشكالا  
 في حد ذاتها. بل كان عليهم أن يفسروا الحالات الإعرابية للألفاظ مع الحذف  
 وما يعلقها. فكان التعليل بالحذف :

"لعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الفعل المشاهدة دالة عليه ولأنه  
 عنه" (ابن جنى المختصر ج 1 ص 287).

ولم ير أن النحاة قد تمتعوا أكثر في هذه المسألة. إذ اكتفوا بذكر اللفظة  
 وتركوا يبرز حجة اللفظة لا هي بالنسبة إليهم واضحة جلية كما بينا. وهذا دليل  
 على أن المشهورات المتداولة بالنسبة إلى النحاة هي كل صنف في اللغة يحتاج  
 إلى البحث والتفسير. فهي ظاهرة ضرورية تمثل خصائصها أصولا لغوية لا  
 تستغني اللغة عنها. ويبدو لنا أن البحث فيها بالنسبة إلى النحاة هو من قبل  
 البحث الفلسفي في كل ما لا يؤثر سلبا وإيجابا وما نعتقد أنه دون التفكير.

لذلك يندر جدا أن لم نقل إنه يستحيل أن يسأل للمخاطب المتكلم في لحظة مخاطبته ما عن المقصود الآن إذا ما قال له : أخرج الآن.

### خاتمة .

نبين من خلال دراسة المقام ضرورة التمييز بين المقام في بعده الذهني والمقام في بعده الحسي اعتمادا على نوع الحضور . فما يتحدث عنه المتكلم قد يستحضره المخاطب ذهنيا فيساهم المفهوم في استحضار صورة للدلول مسجلة في الذهن، وقد يساهم الحضور الحسي للمحال عليه في مكان التخاطب في تعيين المتحدث عنه. فيستحضر عمل التلفظ باعتباره حدثا خارجيا منجزا في إطار زمني ومكاني محدد. هذا النوع من الحضور هو الذي أسس مفهوم المقام التخاطبي situation du discours وهو المفهوم الذي تتعلّق به المشيريات المقامية فهو الوجه الضيق من المقام الواسع Le contexte. إذ ينطلق على حضور مقومات التخاطب وهي الأشخاص والزمان ومستلزماته وهو المكان. وقد بيّنا أنه يمكن أن نتحدث عن مقامات تخاطبية أصلية يكون فيها المتخاطبان بصدد إنجاز الحدث الأني للتخاطب ومقامات تخاطبية غير أصلية تتضمنها المقامات الأصلية في إطار نقل الحكاية مما يؤكد تأثير الحدث الأني للتلفظ في تحديد المقام التخاطبي وبيّنه إلى ضرورة تعلّق المشيريات المقامية بمقام التلفظ الأصلي.

وقد بيّنا أن هذه المفاهيم المختلفة قد حضرت في التراث النحوي العربي واستعمل لها العناية مصطلحات مختلفة مثل "الحضرة" و"المشاهدة" ودلالة الحال" و"المقام". فبرزنا أنها مفاهيم قريبة جدا من المفهوم الحديث للمقام. غير أنها تتفاوت من حيث الضيق والاتساع.

فيستعمل العناية مصطلح "دلالة الحال" لو "مقتضى الحال" لو "المقام" لتعيين مفهوم Contexte. وقد بدا لنا أن ما يمكن أن يعبر عن المقام التخاطبي ويتعلّق بالمشيريات المقامية هو مصطلح "الحضرة". غير أن العناية قد

يستعملون عنه بمصطلحات أخرى مثل "المشاهدة" أو "الحال المشاهدة".  
فتتصر "الحضرة" في البعد الحسي المادي أو في مصطلح "دلالة الحال" فتتسع  
دلالة هذا المفهوم في بعض الاستعمالات لتشمل مفهوم المقام الواسع في جميع  
أبعاده فتكون في معنى "مقتضى الحال" وتصير مرادفة لمفهوم Contexte.  
وتكون في بعض الأحيان مرادفة "الحضرة" معتبرة عما نفصده به المقام  
التخاطبي. وهو ما جعلنا نذهب إلى أن "الحضرة" هو المصطلح المثالي من  
حيث لاختصاصه بالتعبير عن المقام التخاطبي. وهو ما جعلنا ننتهي إلى أن كل  
مثير مقامي هو لفظ يتعين ما يحيل عليه بالمشاهدة وبحضوره في الحضرة.  
ويبقى التساؤل حول وسيلة التعيين. إذ ما يحضر في مقام التخاطب ليس  
بالضرورة شيئا واحدا. فقد يكون للفظ واحدا وما يمكن أن يقع عليه متعددا.  
فتكون إمكانية اللبس. ويعسر الربط بين الاسم والمسمى. هذه الوضعية التي لا  
شك أنها تعطل عملية التخاطب هي التي استدعت وسيلة ضرورية للربط  
المباشر بين الاسم والمسمى إذا كان من المثيرات المقامية ألا وهي الإشارة.  
وهي وسيلة لاتعد حسب رأينا من لوازم هذه الوحدات بل هي من مقوماتها  
المؤسسة لماهيتها.

## ♦ الضمائر ودلالة الإبهام :

بين الشاوش (2001 ص ص 1047-1059) تقاطع ظاهرتي التعرف والإبهام. وامتدحت إلى أن الإبهام ظاهرة لا تتصور إجراء في الكلام المتحقق خلافاً للتعريف. فقد بينت لنا أن سيويو وحده من النحاة لم يدرسوا مقولة التعرف إلا من حيث هي ظاهرة استعمالية إجرائية<sup>(1)</sup>. وهو ما دعانا إلى التساؤل حول سبب حرص سيويو على أن يسمي أسماء الإشارة بأسماء المبهمة، رغم أنه يشترط فيها عند الاستعمال ارتفاع الإبهام شأنها في ذلك شأن الضمائر. ولماذا لم يبرز سيويو سمة الإبهام في ضميري أنا وأنت خلافاً لضمير الغائب رغم أن الضمائر جميعاً تحتاج إلى تفسير؟ فقد جمع سيويو في نص يتم بين أسماء الإشارة وضمائر الغيبة بقوله (ج2 ص ص 77-78)

"الأسماء المبهمة : هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذلك وتلك وتلك وتينك ولوتنك وهو وهما وهم وهن وما أشبه ذلك".

فهل يجوز أن نلحق بضمائر الغيبة ضمائر التكلم والمخاطب باعتبارها جميعاً على مستوى النظام أسماء مبهمة ؟ أم أن سيويو لم يفرق في هذا القول المستوى الإجرائي فلولا أن ينتهى إلى ما بينها وبين ضميري أنا وأنت من تفاوت في درجة احتمال اللبس عند الاستعمال والمخاطب؟

لقد رأى السيرافي (سيويو ج 2 ص 77) أن سيويو في هذا النص قد وقع في الخلط بين الضمائر وأسماء الإشارة "لقرب التشبه بينهما ولأنه بنى عليهما مسائل في الباب" وهو بذلك ينفي أن تعد الضمائر من المبهمات وأن تقلص على أسماء الإشارة. وقد أكد الاسترغادي (شرح الكافية ج30) ذلك بقوله :

"... لم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لأن ما يعود إليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به"، أما اسم الإشارة فإنه "من غير إشارة حسنة إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب".

(1) انظر مبحث المشتقات المفصلة ومقولة التعرف من هذا الفصل (2.5.1).

ونحن لا نشك في أن سيبويه لم يقصد إطلاقاً إلى اعتبار الضمان من المبهمات وهو الذي أكد أنها أخص المعارف<sup>(1)</sup> وأنها لا تكون إلا لمعين معلوم للمخاطب. وننتقل في تفسير هذا النص من التسليم بأن سيبويه لم يفرق المستوى الإعرابي للتخاطبي. مستنتج :

1/ لأن سيبويه قد ميز ضميري أنا وأنت من ضمير الغيبة. وأكد أنه لا يلحقهما اللبس ولا يصيبهما الإبهام في أي شكل من أشكال الاستعمال. وفي ذلك تأكيد لقوة مفرهما مقارنة بمفر الغائب ومفر اسم الإشارة. فمحصّل من ذلك أن المضر المفلس بالنسبة إليه أقوى المضرات.

2/ لأن سيبويه يقرّ تقاوتا في احتمال درجة الإبهام في هذه الوقوعات إذا ما دخلت حيز الاستعمال. فدرجة احتمال فشل "هو" و"هذا" في التعيين أقوى من درجة احتمال فشل "أنا" و"أنت". إذ يجوز عند الاستعمال أن يبقى اسم الإشارة على إبهامه إن فشلت الإشارة الحسية كما بين الاسترابادي. كما يجوز أيضاً أن يبقى الضمير الغائب على إبهامه إن كان الإبهام مقصوداً لو إذا تعذرت المضرات الممكنة واختلعت على المخاطب لو إذا أصابت المخاطب غطة فيها وفشل في الربط بين الضمير ومفره. وهو ما جعل ابن مالك<sup>(2)</sup> يقيم اسم العلم على ضمير الغيبة في الاختصاص ويؤكد أن ضمير الغيبة المقصود هو "الغائب السالم من الإبهام الذي لا يشبه مفره".

3/ لأن جمع سيبويه بين اسم الإشارة وضمير الغائب فبّه يميز بينهما بتأخذه الاسم المبهم مصطلحاً مخصوصاً باسم الإشارة. بينما أجمع عن تسمية الغائب بالمبهم. وهو بذلك يقرّ تقاوتا بينهما في احتمال اللبس عند الاستعمال ويؤكد ما ذهب إليه الاسترابادي من ضعف الإشارة الحسية في التفسير مقارنة بالإشارة اللفظية من جهة، ومن قوة الإبهام في أسماء الإشارة تترأس لتفظ به

(1) انظر فصل ترتيب المعارف من الباب الثاني (1.1).

(2) انظر فصل ترتيب المعارف من الباب الثاني (1.1).



خصوصية قد تلعب العنابة بها من دراسة النظام اللغوي لآسامه بالتعميم  
والشمول. وللبس المسيرات المقامية إلا أول مطهر من مظاهر الذاتية كما بها  
ولست الداف المتكلمة أي الأثا سوى "لم" باب للمنبرات المقامية.

وتجدر الإشارة إلى أن بنفنيست قد استعمل لتحديد المشيرات المقامية  
مصطلح *Les indicateurs* "المعينات" وصنفها إلى معينات للشخص *Indicateurs*  
*de personne*، معينات حسية، *Indicateurs D'ostension* معينات زمانية  
*Indicateurs de temps* ومعينات مكانية *Indicateurs de lieux*<sup>1</sup>.

#### 1.2.4 ارتباط تعيين إحالة المشير المقامي بالإجراء الآتي للخطاب

لقد كان لبنفنيست الفضل في وضع مصطلح ساهم مساهمة فعالة في  
تفسير الاستئصال الإحالي للمشيرات المقامية وهو مصطلح *Instance de discours*  
، فقد كان مفهوما أساسيا يبرز تميز هذا الصنف من العبارات ويتفق  
علاقته بعمل التلطف ومقوماته. وكان يمكن أن نأخذ بالمعنى العام لهذا المصطلح  
نترجمه بـ "حدث الخطاب" غير أننا لاحظنا أن بنفنيست يؤكد خصوصية هذا  
المصطلح ودقة دلالاته إذا ما تعلق بـ "المعينات" لتوضيح مرافقا لـ *La présente*  
*instance de discours* فيؤكد ارتباط حدث الخطاب باعتباره عملا بما سماه  
سيبويه (ج 1 ص 61) : "حال حديثك" وفسر به "الآن" لو ما سماه الاسترلابي  
(ج 1 ص 212) بـ "حال التكلم".

فالمشيرات لا ترتبط في تحديد ما تحيل عليه بـ "حدث التخطاب" عامة  
بل بحدث تخطاب مخصوص هو الحادث في نقطة زمانية معينة هي "الآن"،  
الزمان الحاضر المعطى لعمل التلطف. ولئن ذهب زكرياء لربلان (1999) إلى

(1) استعمل بنفنيست مصطلح مشير مقامي *Déictique* في غير هذا الموضع (Bonveniste 1974  
ص 69) وقد نئين لنا أنه يقصد به ما سماه بـ "معينات" *Indicateurs*

ترجمة هذه العبارة بـ "اللحظة الحالية" فلنأخذ حينها أن نبرز دلالة "الآن" على زمان إحداث عمل اللفظ فربما لن نترجم "la présente instance de discours" بـ "الإجراء الآن للخطاب". فسن كل "حدث الخطاب" متعزدا وممتدا على حط الزمان فإن "الإجراء الآن للخطاب" واحد لا يتكرر إذ هو متجدد على الدوام. وهو ما جعل بنفيسيت يتحدث عن "حدث الخطاب" بصيغة الجمع les instances de discours ويتحدث عن "الإحداث الآن للخطاب" بصيغة المفرد "la présente instance de discours".

ويرر بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 252-253) أن تضمن حدث الخطاب للعلامة "أنا" لا يعني بالضرورة أن "أنا" تحيل على المتلفظ بها. لقد يقول المتكلم "أنا" وهو ينقل خطابها عن متكلم آخر تحيل فيه عليه. وهذا ما يستلزم اعتبار "الإجراء الآن للخطاب" فـ "لا يمكن أن نعين أنا إلا بالإجراء الآن للخطاب الذي يتضمنها". فـ "أنا" هو لفرد الذي يعلن [يتلفظ] الإجراء الآن للخطاب الذي يتضمن الحدث اللغوي "أنا".

فـ "أنا" لا تنفصل عن "الإجراء الآن للخطاب" الذي تجز فيه وإن كانت في الخطاب المنقول أنه ملصقة مقارنة بأنية نقل الخطاب. وهو ما جعل بنفيسيت يؤكد أن "الشكل أنا ليس له وجود لغوي إلا في عمل الكلام الذي يلفظ فيه" فلا سبيل إلى أن نفصل بين "حدث أنا من حيث هو مرجع" و "حدث خطاب يتضمن أنا من حيث هو محيل". وهو ما يفسر اعتباره "المعينات" تخص للدولية لا النحو. يقول بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 252) :

"لقول المتضمن أنا ينتمي إلى هذا المستوى أو النوع من اللغة الذي يسميه شارل موريس براغماتية والتي تشمل بالإضافة إلى العلامات من استعمالها"

وبنسر ركناتي (Recanati 1979 ص 132-135) يمثل : "القول":  
 أثبت أن "قراءة" Frege قد مات سنة 1925 "يقول بأن "قراءة" قد مات سنة  
 1925. وبنسر بوضوح إلى أنه أثبت. وهو تمييز لهذه أوستين عن ففشتاين  
 واسمته لتفسير الـ "القول" في الأقوال الإنجليزية التي تجمع بين الانعكاس في  
 عمل التلفظ وتمثيل الواقع فتخضع بذلك للقياس حسب قيمة الصدق. فإذا قلت:  
 أثبت أن الأرض مسطحة فإنه قد يقال لي : "هذا قول كاذب لأن الأرض غير  
 مسطحة رغم أنني صادق في أنني أثبت ذلك".

وقد بين ركناتي (Recanati 1979 ص 142) الفرق بين ما نغوله وما  
 نشير إليه بالتمييز بين ما سماه "النص" Le texte و"الهامش" La marge. فالنص  
 هو نص ما يقال وفي الهامش نجد إشارات تخصه وقد اقترح أن تسمى هذه  
 الإشارات "مؤشرات" Indicateurs ويمثل على ذلك بـ :

هامش	نص
أثبت	الأرض دائرية

فكل قول إنجليزي يحلّ باعتباره متكوّنًا من جملتين تنتمي كل واحدة  
 منهما إلى مستوى لغوي مختلف (Recanati 1979 ص 145) فقول مثل:  
 "القول إن الإنسان حيوان" يحلّ إلى :

$\left( \begin{array}{c} \text{هامش} \\ \\ \text{"الإنسان حيوان"} \\ \text{هو ما أثبتته ركناتي} \end{array} \right)$	و	$\left( \begin{array}{c} \text{نص} \\ \\ \text{الإنسان حيوان} \end{array} \right)$
مشار إليه		مثبت

فما يكون في الهامش لا يضيف شيئًا إلى ما هو في النص ولكنه يحمل  
 على التلفظ ويفتح بذلك على كل المباحث التداولية المعتمدة بالمقامات التخاطبية

وباستعمالي اللغة وما بينهم من علاقات. ومن هنا كانت المشيرات المقلمية باعتبارها ممثلة لجميع عناصر المقام تضطلع حسب باري بإبراز الوظيفة الإشارية للخطب.

وباعتماد الدلالة المعجمية لمختلف الألفاظ الفرنسية<sup>1</sup> انتهينا إلى أن La L'ostension و pointation تشتركان في تلبية معنى واحد هو الإشارة بواسطة حركة أي "الإشارة الحسية". أما Les Monstratoires فإنه مصطلح يشمل ما لطلق عليه déictiques. غير أنه لا يقتصر عليه إذ أنه يتسع أيضا ليشمل الأعمال الإنجازية فتميز مصطلح déictiques بالاختصاص بما يشير إلى عناصر المقام التخاطبي. وهو ما يميزه أيضا عن مصطلح indicateurs. إذ أن كل العلامات اللغوية قد تكون ممكنت Des indicateurs ولكن لا تكون جميعا مشيرات مقلمية Déictiques. لذا طغى استعمال هذا المصطلح الأخير في دراسة هذا الصنف من العبارات.

والناظر في تمثيل ركناتي للعلاقة بين ما سمّاه بالهلمش والنص يلاحظ أنه لا يمثل وصفا لواقع لغوي نحوي. إذ أنه لا يحدد لنا طبيعة العلاقة بينهما. فلئن كان "نص" ذا طبيعة لغوية فإن "الهلمش" حسب هذا التمثيل ذو طبيعة غير لغوية ولا ندري كيف يمكن أن نحدد علاقة لغوية بين طرفين ينتميان إلى مستويين مختلفين: أي علاقة لغوية أي نحوية لم علاقة غير لغوية؟ وإن كانت علاقة غير لغوية فإنها حتما ستتج دلالة لا تراعي خصائص اللفظ الواسم لها. ذلك أننا نرى أنه مهما تجاهل التدرج دور النظام في تحديد الدلالة فإنه لا يمكن أن ننسى أن القول يمثل بنية موسومة باللفظ منجزة في مقام معين.

وقد ذهب الشريف (الشريف 2002) إلى إمكانية تجسيد هذه الدلالة للاكولوجية التي سماها ركناتي بـ"الهلمش" في الأبنية النحوية. فإذا افترضنا أن

---

1) Pointer : Pointer l'index vers quelqu'un  
Ostentation : insistance excessive pour montrer

وبذلك استطاع الشريف أن يمثل بنويها العلاقة بين ما سماه ركناتي  
 'الهلمش' و'النص'. فليس الهلمش إلا حيز الإنشاء وليس النص إلا حيز الإحالة.  
 وصار بذلك المتنكّم موضع في البنية المجردة يمكن أن نفتر به ما يقع في محل  
 الإحالة من عناصر نحيل على الملفم.

نتهى إذن إلى أن مفهوم الإشارة الذي يتضمنه مصطلح المثيرات  
 المقامية قد يضيق فيشمل الإشارة الحسية حركة ولحماء، وقد يتسع ليشمل  
 الإشارة المعنوية باللفظ دون الحركة، وقد يتخصص بدلالة الانعكاس. وهو ما  
 جعل قائمة المثيرات المقامية متضمنة للصنفين: صنف يعنّ بالإشارة الحسية  
 نحو أسماء الإشارة وصنف يعنّ بإشارة معنوية نحو ضمائر المتنكّم والخطاب.  
 غير أنه لا يفارق في جميع استعمالاته دلالة على إشارة العنصر اللغوي إلى  
 المتنكّم وعمله اللغوي فيكون دلّلاً على حضور المتنكّم في القول بالتمكّله في  
 عمل التلطف بالنسبة إلى التداولين لما إذا اعتبرنا التمثيل البنيوي لعمل المتنكّم  
 فلنّ الإشارة في المثيرات المقامية تصوير موجهة إلى محلّ الإنشاء متعلّقة  
 بالمتنكّم الواضع.

### 1.2.3 المثيرات المقامية بين الإشارة الحسية والإشارة الذهنية :

يتجلى التمييز بين النوعين من الإشارة عند سيوبه إذ يقول (الكتاب ج 2  
 ص 103) في أسماء العلم :

"بما قلت أنت يزيد فيما تريد هات هذا الشخص الذي تشير لك إليه"

فالإشارة هنا قد حصلت باللفظ دون الحركة الحسية فهي إشارة ذهنية.  
 يقول (سيوبه الكتاب ج 2 ص 12) معرّفاً أسماء الإشارة :

"فهمهم تقرب به شيئاً لو تبعده وتشير إليه"

وقد ذهب النحاة إلى أنّ المقصود بالإشارة الإشارة الحسية الحاصلة  
 بالتمتعّل عضو من الأعضاء أو حركة أو غيرها بها نوميّ وتشير. وقد حدّثها

سببونه بمسافة مخفية قد تعرب وقد تبعد ولكنها لا تخرج أبدا من حيز مصر .  
 فالإشارة إذن تتجلى حلصة مع لسماء الإشارة بالذات من المبهمة إذ أنك بفصل  
 هذه الأسماء بتسنى لك أن تميز الشيء أو الشخص بإشارة موجهة تتم باللفظ هذا  
 لو ذلك مصحوبا بإيماء بحركة ما . وبما أن هذه الحركة التي تقوم بها لا يمكن  
 أن تكون طويلة المدى ، فإن اللفظ قد حمل أيضا دلالة على البعد والقرب مما  
 يساهم في تحديد مجال الإشارة ويساعد على سرعة إدراك المخاطب للمشار إليه .  
 فالت إذ استعملت لفظ "هذا" فذلك تنبه المخاطب إلى أن ما تشير إليه قريب منهما  
 فلا ينظر إلا فيما حوله . فمضيق مجال الإشارة . وإذا استعملت ذلك فذلك نصب  
 الهدف ذاته ولكن بإقصاء المجال القريب والتنبه إلى ما هو بعيد عنك ، ولكنه لا  
 يخرج من إطار ما أنت قادر على أن تراه وتشاهده . وهو ما جعل الإشارة  
 مرتبطة ارتباطا وثيقا بـ "المشاهدة" و"الحال" .

ويبدو أن حد الإشارة في الأصل هو الإيماء بالحركة دون اللفظ . فهو  
 وسيلة للتعبير تكاد تولي التعبير باللفظ . فهي تحصل دون حاجة إلى اللفظ  
 وهو ما جعلها لغة لغير القادرين على النطق ويبرز ذلك في تعريف الجرجاني  
 للإشارة يقول (التعريفات ص 43) :

"هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن سبق له الكلام"

ولعله بذلك يبرز أن الحركات الإشارية محدودة معروفة ثابتة على  
 صيغة واحدة ألا وهي حركة تنجز بجراحة من الجوارح نحو مشار إليه دون  
 الاستعانة بالكلام . فكان للكلام يعرض الإشارة . فإسماء الإشارة في اللغة تعرض  
 الحركة الإشارية التي تستوجب المشاهدة . فهي الجسر الذي بنقنا من واقع  
 قصمت إلى واقع اللغة والكلام . وهي التي تمكنا من أن نتحدث عن الإشارة  
 باعتبارها عيلا لغويا . إذ أن الدلالة الأولى لعبارة "اللفظ" تتمثل في التمييز بين

يكبس أن تصنيف المقولات الفعلية، ويقصد مقولة للشخص ومقولة الزمان،  
يستوجب التمييز أولاً بين :

- التلفظ في حد ذاته

- والمادة الملفوظة

والتمييز ثانياً بين :

- العمل في حد ذاته ويقصد عمل القول

- وممثليه Protagonistes

وينجم عن ذلك التمييز بين :

- حدث القول Procès de l'énoncé أو الحدث الذي ننقله

- حدث التلفظ أو عمل الخطاب

- ممثل حدث القول مثل : زيد في قولنا "ضرب زيد عمرا"

- ممثل حدث التلفظ وهو المتكلم والمخاطب

فلئن كان كل فعل متعلقاً بحدث القول فإن المقولات الفعلية تتفرع إلى  
صنفين:

- مقولات تستدعي ممثلي الحدث فتُمَيِّز إما الممثلين في حد ذاتهم وإما  
علاقتهم بحدث القول

- مقولات تتجرد من الممثلين فتُمَيِّز إما حدث القول نفسه وإما علاقته  
بحدث قول آخر.

لما يُمَيِّز الممثلين فقط من هذه المقولات أو حدث القول فقط يسميه  
يكبس "المشيرات" Désignateurs. أما المقولات التي تُمَيِّز الممثلين أو حدث  
القول بتعلقه بعنصر آخر من القول فيسميها "روابط" Connecteurs<sup>(1)</sup>.

---

(1) هذا يعني أن يكبس يعتبر ضمير الغائب أو الشخص الثالث من الروابط.

لما المشيرات المقامية فهي ضرب من المشيرات والروابط تميز حدث القول وممثلة مع الإحالة على حدث التلفظ. وقد حصر بكسن المقولات التي تستدعي حدث التلفظ وممثلة في مقولة الشخص (الشخص الأول والشخص الثاني فقط) ومقولة الزمان والصيغة Le mode باعتبارها تعكس تصور المتكلم لخصيصة العلاقة بين الفعل وفاعله أو هدفه. فليبرز بكسن ما بين هذه المقولات القطعية وفواعل حدث التلفظ من تقارب يجعلها مرتبطة إحصائيا بمفهوم التلفظ.

وهكذا يؤكد بكسن أن المشيرات المقامية وحدث لغوية نظامية لا تتحدد إلا في الخطاب لحظة التلفظ. فليبرز أن من العلامات ما يحول إلى عمل التلفظ باعتبارها حدثا خارجيا له أطراف ولطر زمانية ومكانية خارجية. هذه العلامات هي 'المشيرات المقامية'. فهي تشير إلى عمل التلفظ وتنبه إلى أن مقولة الشخص أو الزمان متعلقة بحدث التلفظ باعتبارها ممثلة للمتكلم أو المخطوب أو زمن التلفظ بها. فما يربط اللغة بما هو لغوي هو حسب بكسن من 'الروابط'، وما يربط اللغة بما هو خارجي أي يتجاوز عمل التلفظ هو من 'المشيرات المقامية'. فمصور بكسن التقارن الإحصائي بين منشئ حدث التلفظ وبين الفاعل المتحدث عنه أو بين زمان الحدث المتحدث عنه وزمن حدث التلفظ.

غير أن هذه الرؤية ستتحول مع بنفنيست إلى انعكاس. فمفسر في استعمال 'أنا' و'أنت' وزمان الحاضر وغيرها انعكاسا للمتكلم ولحدث التخطيب ودليلا على ذاتية الخطاب.

#### 2.4 تعريف بنفنيست للمشيرات المقامية :

لم تكن دراسة بنفنيست (Benveniste 1966) للمشيرات المقامية غلبة في حد ذاتها. بل كان استحضاره في إطار دراسته لما سماه بالذات المتكلمة Le sujet parlant (Benveniste 1966 ص ص 252 - 253). فقد اعتمد بمظهره الذاتية في الخطاب في محاولة لإثبات ارتباط الخطاب بالذات المتكلمة وانطباعه



لما المصطلح لوائح في الدراسات الفرنسية والانجليزية فهو مصطلح Deictics و Deictiques فنرر أهمية دلالة الإشارة في هذه الوحدات مما يدعونا إلى الوقوف عند شين علاقة الإشارة بالمشير المقامي.

### 2.3 الإشارة في المشير المقامي.

لئن تميزت المشيرات المقامية بجملة مقامية مخصوصة، فإنها تختص أيضا بمعنى ملازم لها هو قولم لبعدها دلالية ويمكن أن يبرر تسميتها في اللغة العربية بـ"المشيريات المقامية"، وفي الفرنسية بـ"Déictiques" وفي الإنجليزية بـ"Deictics"، وهو معنى الإشارة. فقد دعم لشرط المقام الحضور في تحديد ما تحيل عليه أهمية مفهوم الإشارة في هذه الوحدات، إذ الإشارة في معناها الأول (لسان العرب ج 4 ص 2308) :

"لِماء بالكف والعين والحاجب... باليد والرس... بالمسبلة."

وهذا لا يتحقق إلا عندما تحدث الإشارة لحظة تخطبية معينة تحكمها القوالين التي ترسم حدود التلفظ الزمانية والمكانية وتقضي بقية العناصر التي بها تستقيم ظاهرة تلفظية محددة.

وقد حرص الدارسون على إبراز مفهوم الإشارة بتتبع الألفاظ الدالة عليها وكأنهم بذلك يثبتون أنها السمة المميزة الأولى لهذا الصنف من العبارات. فنجد مثلا كلايبير (Kleiber 1981 ص 168) يقول : قسم المشيرات المقامية لـ "المعينات" La classe des déictiques ou indicateurs مؤزرا بذلك بين التسميتين ومبرزا في الآن نفسه أهمية معنى الإشارة الذي تتضمنه العبارتان. ويريد تأكيداً على هذا المعنى بـإبرازه في موضع لاحق (Kleiber 1981 ص 309) ضرورة التمييز بين "الإحالة التسمينية" Référence indicative التي تحقّقها المشيرات المقامية و"الإحالة الوصفية" Référence descriptive، والإحالة التسموية Référence dénominative. فالإحالة التسمينية تستوجب حضوراً حقيقياً للشخص أو الشيء المعين بمثل الإحالة ."

لما مع أنواع الإحالة الأخرى فإنّ اللفظ يحيل على ما هو غائب من المقام حاضر في ذهن.

ويتحدث باري (1983 H. Parret ص ص 88 - 89) عن 'Les monstratoires du discours' ومفهوم 'La monstration' بالإضافة إلى 'La pointation' و'L'ostension'<sup>(1)</sup>. وذلك إيرادا لقول فغنشتاين 'Le sujet se montre, ne se dit pas' فقبل بين فعل القول وفعل الإشارة مبرزا أنّ المشيرات المفصلة تحقّق الوظيفة الإشارية للخطاب La fonction monstratoire du discours على أن ينتظم الحيز الإشاري حول 'هذا وذلك'.

وقد حرص باري (1983 H. Parret ص 89) على التمييز بين La monstration وL'ostension بحصر المفهوم الثاني في الإشارة الحسية التي تتحقق بحركة ما، رغم أن إمكانية التوافق بينهما جقزة جدًّا<sup>(2)</sup>.

ولكن يبدو أنّه يميل إلى أنّ La monstration تنجز بفضل ألفاظ الإشارة خلافاً لـ L'ostension. ذلك أنّ La monstration تكثيف وتضخيم للإشارة وليست مجرد تفسير لها. إذ كلّما استعملت اسم إشارة فبذلك تشير به إلى أنك تشير. وهو بذلك يبرز تمييز لوستين في نظرية الأعمال اللغوية بين العمل القولي الذي تكون الدلالة فيه تمثيلاً للواقع وبين العمل الالكولي الذي تتعكس دلالاته في عمل التلفظ إما تصريحاً أو تضميناً. يقول لوستين (1979 Recanati ص 143) :

'بإجازنا تلفظاً إنجليزيا صريحاً نحن لا نعلن عن العمل الذي يكونه: بل نحن نشير أو نظهر بطريقة صريحة العمل الذي ينشئه'

---

(1) هي عبارة كثيرة التواتر في الدراسات الفلسفية حول الإشارة، رغم أنها لا توجد في قاموس بل لجد في محاماً عبارة L'ostentation

(2) يشير H. Parret (1983 ص 89) إلى أن Russell لا يميز بين المفهومين وهو ما سبرز لنا أيضاً من خلال تعريف المعلم ليهين للفظتين

ويبقى علينا أن نبحث في العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة لفهم وجه  
تمسكها وتكاملها. وإن نبذل هذه الفاية من البحث إلا بالنظر أولاً فيما أثارته  
المشكلات الفلسفية - باعتبارها مسئلة للمقام التغاطلي في اللغة - من إشكاليات  
على مستوى البنية والدلالة، وكيف نزلت من النظام اللغوي الذي يتحكم في  
ظواهر اللغوية تقنياً وتقيدياً.

### خاتمة :

بينما في هذا الفصل أنه اعتماداً على المصطلحات التي وضعت للمشكلات  
الفلسفية في اللغة الإنكليزية والفرنسية والعربية تتجلى المقومات المكونة لماهية  
هذا الصنف من الوحدات وهي الربط والتحويل والإشارة. وبينما أن هذه المفاهيم  
تتوزع ارتباطاً شديداً معلمي بالمقام التغاطلي ويحدث التلغظ فهي وحدات  
مرتبطة بالإجراءات اللفظية فيتحول ويتغير ما تحمل عليه بتغيرها وتقوم في  
إحاطتها على الإشارة لتشير إلى ما هو حاضر في المقام التغاطلي.

ولبرزنا أن مفهوم الإشارة في الاتجاه التحويلي يأخذ بعداً يتجاوز مفهوم  
الإشارة الحسية والإشارة الذهنية. ذلك أن الإشارة في المشير المعلمي تتعلق بما  
يدل عليه بقول الملفوظ من عمل لغوي. فالقول من حيث هو أثر للمتكلم يدل  
على حضوره ويشير إلى وجوده. فقد بين ركائفي ذلك بتعلق كل جملة بفاعل  
إيجازي ظاهر أو مضمحل بصريح بالعمل اللغوي فيشير بذلك بين ما نقوله بالتلفظ  
(النص) وما نشير إليه بهذا التلفظ (الهامش).

ولقد بينا أن العلاقة بين النص والهامش علاقة غير لغوية مما يجعل  
الرمز الذي أقمه تمثيلاً لها ليس وصفاً لواقع لغوي نحوي. إذ يعتمد على  
استحضار قوى خفية على حد عبارة الشريف فتصير ظواهر لغوية. فلم تراع  
هذه الدلالة خصائص تلفظ الراسم لها.

وَقَدَّمْنَا فِي إطار نخدنا لهذا الوصف مقترحاً للشريف (الشريف 2002) حاول فيه نجسبء ءلالة العمل اللغوي في البنية النحوية فجعل له موضعاً قاراً هو محل الإنشاء [آ] واستكّل على أن لعمل المتكلم الواضع محلاً في البنية الإعرابية المجردة قبل أن تتحول جملة موسومة باللفظ وقولاً منجراً في مقام معين: [9 آ 3 ففا (مف)]. فيمكن هذا المحلّ المجرد من أن ننجز في المستوى الصوتي (اللفظي) ما يعرف بالعمل اللقولي.

وبين بذلك أنه كلما ولدت علاقة بنيوية وجد المتكلم باعتباره منشئاً لها. وقد استكّل على أن هذه البنية هي البنية الوحيدة في النحو بحيث ترجع إليها كلّ الأبنية: بنية الجملة وبنية العنصر. فهي تولّد العلاقات النحوية بفضل الدور التكراري الذي يحقّق الربط. وبذلك نضّر حضور المتكلم في البنية مع إنشاء البنية ومع إنشاء كلّ عنصر من عناصرها وهو ما جملة يميّز بين الحدث الإنشائي الرئيسي والحدث الإنشائي اللغوي. وبذلك رستح حضور المتكلم في العلاقات النحوية المجردة واستكّل على استيعاب النحو للدلالة المقامية على صورة احتمالية.

وقد اعتبرنا ما أنجزه الشريف مهماً جداً في إثبات نحوية ظاهرة الإشارة المقامية إذ تتحول المشيريات المقامية من الإشارة إلى المقام التغاطبي الخارجي إلى الإشارة إلى الحدث الإنشائي في البنية.

الأولى تجعلها وحدات نظامية لا تختلف عن غيرها والثانية تميزها فتجعل منها وحدات خطابية لا تتم إلا بالاستكمال والإنجاز. فتميز المشيولات المقامية بالجمع بين اللغة نظاما ولغة إجراء.

#### 1.1.4 المشيولات المقامية وحدات نظامية

حاول بكمين إخضاع المشيولات المقامية للمقولات النظامية. فرفع ما يميزها من علاقتها المباشرة بالمقام التعللطي فجاءها قابلة للتصنيف ضمن العلاقات التي وضعها. فقد صنف الألفاظ حسب طبيعة العلاقة بين الرسالة والشفرة واستعمل رمز "M" للرسالة ورمز "C" للشفرة وحصر هذه العلاقات في أربع تنصوي تحتها جميع الألفاظ وتتنصّف حسب النوع والفصل. فكانت المشيولات المقامية صفا متميزا مستقلا بذاته يمثل العلاقة الرباعية التي رمز فيها بـ (C/M).

ونظن أنه من المفيد أن نقدم باختصار<sup>(1)</sup> جميع أنواع العلاقات حتى نستمكن من إبراز تميز المشيولات المقامية. فقد أبرز بكمين (Jakobson 1963 ص 176) أن المنقول يدرك المعاني حسب قنوات اتصال مختلفة تتظاهر فيها أشكال متحدة للعلاقة بين الرسالة (M) والشفرة (C) :

**العلاقة الأولى :** من صنف (M/M) : تحول الرسالة إلى رسالة أخرى دل عليها. ويمثل على ذلك بالخطاب المنقول ينقله المتكلم عن نفسه أو عن غيره فهو يمثل قولاً دلال قول.

**العلاقة الثانية :** من صنف (C/C) حين تحيلنا الشفرة إلى الشفرة. ويذكر مثلا أسماء العلم في رسالة ما، فلمس أحمد في جملة ما، لا يحيل إلى الشخص إلا إذا عرفنا أنه اسم علم ولا ندرك دلالة اسم العلم سوى بالعودة إلى الشفرة

---

نظم لغة وملها حيرته في التعامل مع اسم *Shibboleth* لما يتميز به من عدم استقرار ما تحول إليه عناصره، أنه يستعمل هذا المصطلح في مفهوم واسع جدا يتجاوز ما قصدته الفارسون بعده ومنهم بكمين بمصطلح *Shibboleth*.

(1) لمزيد التوسع انظر (بكمين 1963 ص ص 176-186)

التي تبرز أن اسم العلم لفظة تطلق اسما على شخص يسمى بها، فأحمد اسم لشخص يدعى أحمد. ولئن كانت لفظة "قطب" تدل على معنى "قط صغير" فلي اسم "ممي" الذي نسمي به هذا القطب لا يدل سوى على أنه اسم لذلك القطب.

**العلاقة الثالثة:** من صنف (M/C) نعينا الرسالة إلى الشفرة فكى نبلغ معنى لفظ ما نحتاج إلى إدراك دلالة المعجمية فتقوم الجملة على التعريف مثل : "القطب هو قط صغير". فكل تفسير يكون لغوية توضيح دلالة الكلمات أو الجمل ينتمي إلى العلاقة (M/C) تحيل فيها الرسالة إلى الشفرة.

**العلاقة الرابعة :** (C/M) تحيل الشفرة إلى الرسالة وهي علاقة تخصص المثيرات المقامية. يقول يكسن (Jakobson 1963 ص 178) محددا هذا الصنف من الوحدات :

كل شفرة لسانية تتضمن قسما مخصوصا من الوحدات النحوية يمكن أن نسميها Shifters : دلالة العلة لكل مثير مقامي لا يمكن أن يتحدد خارج إحالة إلى الرسالة.

ويمثل على هذه الظاهرة بضمير المتكلم "أنا"، إذ "هو يعين الشخص الذي يتلفظ أنا" (Jakobson 1963 ص 179) والدلالة الزمانية للفعل باعتبار أن الزمان يميز حدث القول بالإحالة على حدث التلفظ (Jakobson 1963 ص 183)..

فيبرز يكسن قوة علاقة هذه الوحدات بالإجراء في المقام التخاطبي المخصوص.

#### 2.1.4 المثيرات المقامية وحدات خطبية :

لم يكن يكسن يرى في "الرسالة" مجرد قول ملفوظ منعزل عن القاب. بل إن الرسالة كانت تستدعي ضرورة قاب والمتقبل. وهو ما بينه (Jakobson 1963 ص 180-182) بتمييزه بين القول والتلفظ تمييزا يقتضيه تدفق حد المثيرات المقامية. فهي وحدات تتجلى في الخطاب عبر المقولات الفعلية. فبين

التعبير بالكلام والتعبير بوسائل أخرى يقول الأزهرى (شرح التصريح ج 1  
ص ص 24 - 25) :

” فيحترز باللفظ عن التناول الأربع وهي الإشارة والكتابة والحذف والنصب  
لأن كل منها مفيد وليس بلفظ“

لما اللفظ فهو مصطلح متعلق بالكلام. وبما أن المتكلم الواضع قد أوجد  
عبارة لفظية عن كل ما هو غير لفظي فقد أوجد لسماء الإشارة تعبيراً عن  
حركة الإشارة.

ثم تطورت دلالة الإشارة لتتجاوز الدلالة الحسية إلى الدلالة الذهنية التي  
تبرز في لام العهد ”لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب“  
(الأزهرى شرح التصريح ج 1 ص 58).

وبين ابن العربي (الأزهرى ج 2 ص 58) أنه لا فرق بين الإشارة الذهنية  
والإشارة الخارجية. ذلك لأن ”الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه كما أن  
المخاطب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتمييز نسبة بين المنزه والمنزه وما  
كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحق أن يؤدي بالحرف لا بالاسم أو بالفعل لأن  
كلا منهما يستقل بالمفهومية“. فكأننا بلن العلمي يقابل بين ما له خاصية أن  
يكون ذا مفهوم وبين ما ليس له هذه الخاصية. وكأنه بذلك يشير قضية العقل  
المشورت إلى مفهوم محدد لمدلولها وهي قضية قد اختلف الدارسون المحدثون  
فيها<sup>(1)</sup>. فبين بذلك أن من المعاني ما يقتضي استعماله حضور ما تكتمل به  
دلالاته في الخارج.

فهذه العناصر الخارجية التي تستدعيها هذه الوحدات هي من مقومات  
دلالتها المفهومية. عند الإنجاز تتعرف ويرفع عنها الإبهام بوقوعها على واحد  
معين. أما خارج الإنجاز فإن المفهوم يتضمنها ويدل على ضرورة  
استحضارها.

---

(1) انظر فصل الثورات الفلسفية والحسية المعنى (1.1).

فعدم الاستقلال في المشيرات المقامية لا يخص مجال الإشارة الذي هو مجال خارجي بل يخص ما هو مفهومي أي معنى هذه الأسماء ودلائنها. ففي الدلالة القوية لهذه الوحدات دليل على ما هو مقامي خارجي.

ويعبر الأزهري بذلك بين "الإشارة الذهنية" التي تكون في كل الألفاظ المقترنة بأل المقام وفي أسماء العلم وفي ضمائر العيبة فلا تستلزم الحضور الحسي وبين "الإشارة الخارجية" التي تشمل أسماء الإشارة وضمائر الحضور وكل المشيرات المقامية. ونميز بهذا الخارجي بين ما يتعرف ذهنيا بمصل الذكرة وما يتعرف بدلالة الحال عليه. فالخارج هو المقام التخاطبي الذي يتم فيه التخاطب بأطوره ولتخصه وكل ما يحضر فيه. فالإشارة الذهنية إذن هي إشارة غير مقامية والإشارة الخارجية إشارة مقامية. وهو تمييز يساعدنا على تحديد المشيرات المقامية إذ كل ما يتعرف بالمعنى سواء أكان علميا أم ذكريا ليس مشيرا مقاميا. وكل ما تعرف وتعين بما هو خارج ذهن من مقومات المقام التخاطبي التي حدثناها هو مشير مقامي. يقول ابن السراج (الأصول ج 2 ص 127) معرقا اسم الإشارة:

«هذا اسم يشير به إلى المخاطب إلى كل ما حضر»

فيميز بهذا التعريف عن مقومات المقام التخاطبي التي تقوم لدلائل على الإشارة المقامية للفظ وهي:

- المخاطب والمخاطب

- الإشارة

- الحضور الذي يستدعي المكان والزمان

لدلالة المشيرات المقامية لا تتجلى إلا بهذه المقومات. وهو ما جعلها مفقودة لهذا إلى الاستقلال بذاتها. فهي دليل على أن الدلالة لا يمكن أن تكون معجمية صرف ولا تركيبية بحتة بل لابد أن تكون كذلك مقامية تخاطبية.



البنية النحوية تحمل دلالة على العمل اللغوي، فإنه لا بد أن تفارق هذه الدلالة سمتها "اللاولوية" لتصير مكوناً من مكونات البنية له موضع يمكن أن يوسم باللفظ قبل على العمل اللغوي ويمكن أن لا يوسم باللفظ فتدل عليه قرينة مغالطة. عبر أنه يكون في جميع الحالات ممثلاً بنويماً.

وقد أكد الشريف (الشريف 2002 ص 182) أن النظام النحوي قبل الاستعمال وقبل وجود القول قائم على المتكلم وعلى تصور ما قبلي لزمان القول. فبين (الشريف 2002 ص ص 409-534) أن العلاقة النحوية في أقصى درجات تجريدها تتمثل في العلاقة بين الحدث والحدث [ححا] وأن الحدث ينخزل إلى الحدث الذي ينخزل بدوره إلى المحل الوجودي [3] وهو ذو قيمة شحنة هي الإيجاب والسلب (+،-). وليس الحدث إلا الحدث الإنشائي وليس الحدث إلا المتكلم المطلق الذي هو الواضع المنشئ للغة (الشريف 2002 ص 510).

فالنظام النحوي عند الشريف (الشريف 2002 ص ص 426-428) يقوم على مكونات مقولية ثلاثة :

أ) معجم لاسي مقولي يقرر العناصر لا يجاوز المجموعة (+،-،) (حسحا)

ب) بنية إعرابية مقولية أساسية هي [ححا (حا)]

ج) قواعد دورية تكرارية وظرفتها إثراء البنية الإعرابية المقولية الأساسية بعناصر المعجم الأساسي المقولي.

وتتحول مقولات البنية الحديثة إلى محلات وظرفية مرتبة ترتيباً زمانياً يخول لها تلقى العناصر الاشتقاقية الموسومة لفظياً فتتحول [ححا] إلى محلين إعرابين: محل فاعلي [فـ] ومحل فاعلي [فا] فتتكون من البنية [3 ححا] البنية [3 ففا]. فبين الشريف (الشريف 2002 ص 511) بذلك أن الكلام "مسير بشحنة موجبة أو سالبة وليس مسيراً بفعل إنجازي مقتر ولا بقوة

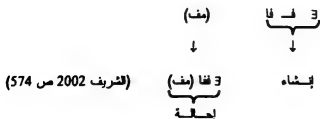
غيبية" ويقصد القوة اللغوية. وهي شحنة يمثلها المحل الوجودي [3] ويسمى  
الحرف : 3 ف فا

لن يخرج زيد

فتنخزل البنية الحديثة في معناها الشحني فبدل ذلك على أن كل عنصر  
لغوي مهما كان إذا وقع في الجملة كان في علاقة بغيره وكان بالضرورة  
مسودا بالحدث الإنشائي حتى وإن لم يظهر الحدث الإنشائي موسوما باللفظ.  
وقد مثل الشريف للمحل الإنشائي بـ [إ]. وتتميز البنية بدور تكراري يجعلها  
ممثلة لبنية جميع العناصر المعجمية الحرف والفعل والاسم وهو ما استلزم  
عنصرا رابطا [9] يمثل جزءا من المربوط (الشريف 2002 ص 603) وبذلك  
استوفت البنية الإعرابية جميع محلاتها [9 إ 3 فا (مف)].

وقد أكد الشريف (الشريف 2002 ص 616) أن الحدث الإنشائي  
الموجب يتصف بأنه لا نهائي التكرار فإرادة التصريح بالإثبات تجعلك كلما  
قلت "ثبتت" أنجزت إثباتا لم تقله بحيث لو أردت أن تقول دتما دتما أنك تقول  
لما انتهى قولك "قول". وهو ما يفسر نزعة اللغة إلى عدم التصريح بالعمل  
للفوي باعتبار أن أثره الذي هو الجملة يشير إليه ويبرزه.

ويبرز هذا التمثيل البنيوي أن كل قول ملفوظ وقع في محل (مف)  
باعتباره معمولا لحدث الإنشاء.



### 3. الفصل الثالث : المشيريات المقامية بين المفهوم والمصطلح

حدثنا في الفصلين السابقين منزلة المشيريات المقامية من المباحث التداولية ولبرزنا قوة علاقتها بالمقام التخاطبي فحدثنا بذلك المجال العلم الذي إليه ينتمي هذا الصنف من العبارات من زاوية نظر تداولية. إذ قام عملنا على توضيح أسباب اعتباره مبحثا تداوليا بيلرز لارتباطه بالاستعمال واستحصاره لمقام التلقظ.

نرح

ونعتي في بقية الفصول بتقديم مفهوم المشير المقامي بيلرز ما يميزه من سمات. ونخصص هذا الفصل لتحديد المفاهيم التي تقوم ماهيته والتي يصرح بها المصطلح الذي وضع له في اللغات الأجنبية والعربية.

#### 1.3 وضع المصطلح

"المشيريات المقامية"<sup>(1)</sup> هو المصطلح الذي لطلق على صنف من الألفاظ تسمى في اللغة الفرنسية "Embrayeurs" أو "Déictiques". والمصطلح الفرنسي في حد ذاته ترجمة للمصطلح الانكليزي "Shifters".

وقد ذكرت بعض الدراسات (1976 Guespin) أن أول من وضع هذا المصطلح الانكليزي هو اللساني يكسن (1963 Jakobson ص 176) وقد كان لـ Nicolas Ruwet، مترجم كتاب يكسن إلى الفرنسية الفضل في وضع المصطلح الفرنسي "Embrayeurs" ترجمة لمصطلح "Shifters".

---

(1) ترجمة وضعها الشريف 1986 مقال تقديم علم للاتجاه فيراصتي ص 97.

- استعمل زكرياء لرسان (1999) مقال بمجلة دراسات عدد (9) عبارة "الفرق الإنشائية" لكننا اخترنا مصطلح الشريف لبلاغته في التعبير عن الخصائص المتميزة لهذا الصنف من الألفاظ وسيلتي يبرز ذلك.

هو المجال المدرك من الطرفين. فيتحدد المجال عليه المنار إليه باعتباره جزءاً من هذا الخارج قد حرج من مجال الوضع إلى مجال التخاطب ومن المعرفة العامة المشتركة بين جميع المتخاطبين إلى المعرفة المحصورة بين المتخاطبين المفاهيم التي لا تتحقق إلا بحدث التخاطب. وهو ما يصير اعتبار التعريف ظاهرة إجرائية استعمالية.

واعتماداً على التمييز بين النكرة والمعرفة يمكن أن نفترض إمكانية وجود منطقتين في الذاكرة الحافظة منطقة تختزن فيها المعارف العامة المشتركة ومنطقة تنشط أثناء التخاطب فيتحوّل إليها ما كان معلوماً على سبيل الإجمال في المنطقة الأولى إلى معلوم على سبيل التخصص والتعيين. فيتميز من غيره ويبرز ويكون هو المشار إليه بقرينة التعريف. إذ هي نعين ما اختص مما سبق علم المخاطب به. وهو ما يجعل قرائن التعريف مشيرت لفظية لا تعرف المسمى بل تعرف قصد المتكلم. فقد يحتمل اللفظ أكثر من معنى واحد غير أنه عند الاستعمال تضعف فيه المعنى الاحتمالية ويصير دالاً على معنى واحد هو المعنى المقصود. وقد اعتبر الجرجاني هذه الخاصية أصلاً من أصول علم الدلالة يقول (الدلائل ص 103) :

...إذا قلت : أرجل لك لم رجلان؟ كان القصد منك إلى كونه واحداً دون كونه رجلاً فأعرف ذلك أصلاً وهو أنه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ.

ففي اللفظ دليل على معانٍ عديدة يحتملها جميعاً غير أن الاستعمال يمحضه لواحد دون آخر. وليست قرائن التعريف إلا وسيلة من الوسائل النحوية التي نستعملها لتحديد المعنى المقصود. وهذا ما يفرض إمكانية عودة الضمير الفاعل إلى الاسم المعرف بل على اسم نكرة. فكونه نكرة غير معنوية لا يفرض شيئاً من أنه المعنوي باعتباره المقصود بالإشارة المتحققة بواسطة قرائن التعريف.

وفد غير الفلوش (2001 ص 10116-1017) عن هذا الافتراض برسم بياني وضّح به الفرق بين تعيين المكرة وتعيين المعرفة لاسمها - دلالة التعريف عند سبويه على معنى التتكير :



وحدّ التعريف بزوج بنا مباشرة في فصليا الإحالة. وإن كان سبويه لم يستعمل هذا المصطلح فإنه قد دلّ عليه بلفظ آخر لا يقل أهمية هو لفظ 'الوقوف' في قوله:

نصار معرفة لأنه اسم وقّع عليه يعرف به بعينه<sup>1</sup>

وهو تعبير ناجح في إبراز علاقة اللفظ بالواقع وعلاقة الأسماء بالمسميات الموجودة خارج اللغة<sup>(1)</sup>. إذ مفهوم الوقوف يحيل إلى مفهوم الإنجاز والاستعمال. فللدلالة لا تحصل إلا إذا وقع الاسم على مسمى محدّد مما يبرز العلاقة الجدلية بين اللغة والواقع، علاقة تخفي حقيقة الدلالة ولبعدها.

لمشغل القناع في دراسة التعريف كان تحديد الفرقان اللفظية والوسائل اللغوية التي تساهم في نجاح المتكلم في الربط بين اسم ومسمى بعينه ربطا يدركه المخاطب دون عناء ودون أي إمكانية للبس أو الخطأ. فلئن كان التواضع الأول والعام يتم حول دلالة الألفاظ في حلة التتكير<sup>2</sup> الذي معه: "لا تريد رجلا

- (1) لعل هذا ما حدا بالتعريف إلى أن يفضل عبارة "نعمل على" على عبارة "نحن في" ويشتريها لين وكرب إلى حقيقة العلاقة بين الاسم والمسمى رغم أنه لا توجد في القواميس تلك أن الإحالة إلى الشيء تقتضي الإحالة بوجوده وهو المعنى الذي أراد إطلاقه بـ "على" للتعبير عن كون المطابقة اللغوية ليست بالضرورة لمطابقة لمستقيمة.
- (2) إن نهتم بملاحظة التتكير اهتماما بالتعريف لأننا سمي وراءه لطايف المساعدة على تبين حد الشير المفاسي. ومن بهمة التتكير فليفتقر في المروحة فتشوش 2001 ص 991.

وإدراك المضر. فتتقدم المضر على التلقظ بالمضر من شأنه أن يصح بحاجه في النسر وهذا ما حمل سيويه يعتبر اسم الإشارة لصعب للمعارف اختصاصا بعد المعرف بأن كما يتنا<sup>(1)</sup>.

## 2.5. المثيرات المقامية ومقولة التعريف .

### 1.2.5 أنواع المعارف :

حرص النحاة كل الحرص على جمع المعارف وتحديدتها وصبط فراس نعرعها. وقد لاحظنا أن ما بين النحاة من اختلاف في صبط قائمه المعارف بسيط جدا لأنه لا يمس الظواهر من حيث التصنيف. فما أضافه بعض النحاة على قائمة سيويه قد أشار إليه صاحبنا في الكتاب وأثبتته من المعارف. غير أنه لم يلحقه بالقائمة التي حددها ولا شك أن له في ذلك أسبابه.

والمعارف عند سيويه خمسة وعند غيره ستة أو سبعة. يقول سيويه (للكتاب ج 2 ص 5) :

"المعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة والمضف إلى المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار"

ويقول ابن هشام (نظر الندي وبل الصدى من ص ص 85 - 104):

"أما المعرفة فثبتها نفسم ستة أقسام: (...) الصمير (...) العلم (...) الإشارة (...) الاسم الموصول (...) للمعرف بأن (...) وما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة"

وهي الأقسام التي أثبتتها جل النحاة. فإضافوا إلى قائمة سيويه الاسم الموصول. وقد أشار سيويه (للكتاب ج 2 ص 105) إلى ذلك في باب آخر غير الباب الذي تناول فيه المعارف وهو باب "ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة".

(1) نظر فصل ترتيب المعارف من الباب الثاني من البحث (1.1).

ثم عاد ابن هشام فعاد المعارف سعة وذلك في شرح ألفه ابن مالك<sup>(1)</sup>  
 إذ اختلف إلى القائمة: "المنادى يا رجل لمنين" (الأرهمي، شرح النصريح على  
 التوضيح ج 1 ص 112).

وقد انزل سيبويه إلى ذلك لمسا بدله (الكتاب ج 2 ص 147) :

زعم الحليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء  
 من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أنه إذا قال: يا رجل وبها  
 فلسق فعناه كمصى يا أيها الفاسق وبها أيها الرجل وصار معرفة لأنك أنشئت  
 إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي  
 للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت  
 قصد الشيء بعينه.

وقد ذهب الاسترلابدي (شرح الكافية ج 2 ص 131) إلى أن من لم يعد  
 النداء من النحويين في المعارف لكونه فرعا من المضمرات لأن نعرته  
 لوقوعه موقع كاف الخطاب. مما يشرع لاعتباره مشورا مقاميا. ونكر التهاوي  
 (الكشاف ج 3 ص 999) لأن المتكلمين لم ينكروا ما عرفت بالنداء ترجوعه إلى  
 ذي اللام إذ أصل يا رجل يا أيها الرجل.

وقد صرح سيبويه بأنه قد ألحق بأسماء الإشارة فتعرف بالإشارة إلى أنه  
 المقصود بالخطاب بالحقاق عمل النداء. وهو بذلك يبرز اشتراكهما في سمة  
 تميزهما من غيرهما من المعارف وهي الإشارة إلى معنى لا يدرك إلا لحظة  
 لتلفظ لفظيهما. فالمشار إليه يتعرف بفضل الإشارة للصحة التي تصحب تلفظ  
 باسم الإشارة والمنادى يعرف بالحقاق عمل النداء.

(1) ابن مالك حقا سنة (شرح ابن خليل لألفية ابن مالك مجلد 1 ص 59) :

نكرة : قبل أن مؤثرا أو واقع موقع ما قد نكرا

وغيره معرفة كهم ودي وحد ولسي والعمد ودي

وهذا يدل على أن الإشارة لأن هشام

## خاتمة :

بينما في هذا الفصل يبرز اللسانيين لسمة مميزة للمشير المقامي هي سمة الانعكاس. وقد بدا لنا أنها سمة قد عثر عنها الباحثون بوسائل مختلفة. فقد بين بكيسن نميز المشير المقامي عن غيره من الوحدات النظامية بقدرته على استحضار عمل التلفظ. فالمفولات الفعلية المتمثلة في مقولة الشخص ومقولة الزمان تربط الأحداث المنقولة بحدث التلفظ وممثليه إذا كان الفعل مسندا إلى المتكلم أو المخاطب. ف يقتصر تميزها على ما تدل عليه من تقارن إيجالي مع فواعل حدث التلفظ مما يجعلها علامات تجمع بين السمات النظامية والسمات الخطابية.

غير أن بنفيسيت في دراسة المشيرات المقامية قد أبرز سماتها الخطابية دون السمات النظامية. بل ذهب إلى حد تقسيم الضمائر إلى صنفين، صنف ينتمي إلى الإعراب هو الضمير الغائب وصنف ينتمي إلى التداولية وهو "أنا" و"أنت". إذ أبرز أهمية الإجراء الأثني للخطاب في تحديد إحالة هذه العناصر وبين صعوبة التمييز في الضمير "أنا" بين وجوده اللغوي ووجوده المرجعي إذ أن "أنا" هو المحيل وهو المنجز للخطاب.

وقد بين بنفيسيت أن قوة علاقة ضمير "أنا" بالخطاب يجعله علامة فارعة لا تحيل على الواقع بل ترجعنا فقط إلى اللغة باعتبار أنها تدل على دور تخاطبي. وربط بنفيسيت بالضمير "أنا" مجموعة أخرى هي الضمير "أنت" ولسماء الإشارة والظروف المقامية الزمانية منها والمكانية. فربما أنها تمثل حصرا لوليا لصنف المشيرات المقامية.



## 5 الفصل الخامس : المشيرات المقامية وحدات مبهمه، معرفة بالأصالة

لقد استخلصنا من كتب النحاة العرب أن المشيرات المقامية تتميز بسمتين الأولى تحمل منها وحدات مطلمية وهي الإبهام والثانية تحملها وحدات حطابية وهي التعريف. فالمشيرات المقامية وحدات مبهمه ومعرفة في الآن نفسه. وقد يبدو في جمعها بين هاتين السمتين بعض التناقض إذ يقتضي الإبهام الإجمال وعدم التخصص ويقتضي التعريف التحعين والتخصص. غير أن هذه المفارقة تتوضح وتتجلي بتبين اختلاف المستويات التي تبرز فيها. فقد بين الشوش (الشوش 2001 ص ص 1047-1059) أن الإبهام ممة لا تتجلى إلا في مستوى النظام وتتعمد في مستوى الإنجاز والاستعمال. إذ يشترط أن يرتفع هذا الإبهام بمجرد إجرائها تجنبا للبس. فما يفسر المبهمة عند استعماله هو قرينة التعريف التي ترفع عنه الإجمال فوقع على واحد بعينه وهو ما يجعل الإبهام والتعريف خصيصتين متكاملتين لا متنافرتين تؤكد ما بين النظام والإجراء من تكامل وارتباط.

### 1.5 المشيرات المقامية وحدات مبهمه :

لئن أطلق سببويه على أسماء الإشارة اسم 'الأسماء المبهمة' وحسنها بها دون غيرها، فإنه قد استعمل هذا المصطلح في مناسبات عديدة لا علاقة لها بأسماء الإشارة. مما يدل على أن الإبهام خصيصة متعلقة بظواهر لغوية عديدة غير أنها تقوى في أسماء الإشارة دون سواها.

فمفهوم الإبهام في كل هذه الأسماء واحد لا يختلف وكذلك ما يتعلق به من شروط إجرائية وقبوض.

ويتجلى ذلك من خلال حد الأسماء المبهمة الذي استخلصناه من كلام سببويه وهو أنها أسماء تقع على كل شيء (تكتف ج 3 ص 280) في ما

بحسب لسان الإشارة أو تقع على كل حين (الكتاب ج 3 ص 285) إذا كان  
تقدم في الظروف منبهم أو فقط تقع على أنواع (الكتاب ج 2 ص 172)  
بما ما تحقق الأمر به بحيث إلى تغيير من حيث أو لساناً<sup>(1)</sup>. وهي تعريفات  
سير هذا الصنف من الأسماء عن غيرها من حيث الإحالة وعلاقة الاسم بها  
يقع عليه. فمعناها الأول المتواضع عليه هو لدلالة على ما هو علم. يقول  
الأزهري (شرح التصريح ج 1 ص 168) :

«لمبهم مطروحة للمغالب على سبيل الإبهام أي الإجمال»

لهي لساناً يفكر إلى التفصوص ففكراً يجعلها «غير متشككة» (سيرويه  
الكتاب ج 3 ص 293) تمكن الأسماء الأخرى. فهي نظرياً لساناً غير تامة  
غير أنها لا تدخل حيز الاستقلال والإجراء إلا إذا ما حقت التمام. وهذا  
التحديد يجعل الإبهام بمعنى التمام للتصور. فالاسم غير المبهم وإن كان غير  
مختص يستدعي صورة ذهنية. فإذا قلنا مثلاً لفظ «كلمة» فإننا نتمثل صورة ذهنية  
تتطلب هذا اللفظ وتقع على كل ما يمثل جنس القسط. أما الاسم المبهم فإنه  
يفكر إلى تصور فإذا قلت «هذا» فإننا نعجز عن تحديد تصور لما يمكن أن يقع  
عليه هذا الاسم. وهو ما علق حلقتها الضرورية إلى تفسير يرفع إبهامها. يقول  
سيرويه (الكتاب ج 2 ص 188-189) :

«لمبهم يلزمه التفسير»

فالعلاقة بين المبهم وما يفسره علاقة ضرورية. فلا يذكر المبهم إلا إذا  
لزم تفسيراً يلزم عنه إبهامه، إلا إذا كان الإبهام مقصداً في حد ذاته. وهو ما  
استدعي شرطاً لإبرازها ثانياً مفاده أن المفسر يجب أن يتقدم الاسم المبهم<sup>(2)</sup> في

(1) انظر تفصيل القول في مقالتي إبهام هذه الأصناف في (القول 2001 ص 1047  
- 1058).

(2) وإن كنا نجد على مستوى الاستقلال تفسير المبهم باسم مثلاً عنه : وهو ما يسمى  
بالإحالة البهية.

الذكر حتى نضمن كل لبس. يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص 383 - 384)  
في الاسم المبهم :

بِمَا يَنْكُرُ حَيْرَ بَطْنٍ لَهُ فَا عَرَفَ مَا تَعْنَى

ومن هنا كانت المبهمة كلها معارف.

فطاهرة الإبهام إذن نوحده نظريا وتتعدم إجرائيا. إذ للتخاطب لا بعموم الألفاظ  
على الإبهام فتستوي المبهمة وغيرها في ذلك. فهو إبهام على مستوى اللغة  
فقط وليس على مستوى التخاطب. لكن الاسم المبهم يحقق الإبهام بوسائل مبالغة  
لوسائل المعهودة في الأسماء علمة إذ تجري في اللغة والكلام على غير  
مجراها يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص 194) :

بِمَا جَرَتْ الْمُبْهَمَةُ هَذَا الْمَجْرَى لِأَنَّ حَالَهَا لَيْسَ كَحَالِ غَيْرِهَا مِنْ  
الْأَسْمَاءِ

فالتعريف ليس حالة طارئة عليه كما هو شأن الأسماء غير المبهمة التي  
تتعرف بالآلف واللام أو بالإضافة بل هو أصل لا يفارقه. ذلك لأن العلاقة  
الضرورية بين الاسم المبهم وما يفسره تجعلهما بمثابة اللفظ الواحد الذي يقع  
على شيء بعينه. فهو في ذلك لا يختلف عن بقية المعارف مما حدا بالحناء إلى  
إحاطة بالقائمة ذاتها دون تمييز. وهم بذلك إنما يقولون بأن قرائن التعريف، وإن  
كانت مختلفة متباينة، فإنها جميعا تحقق الغايتين المطلوبتين من التعريف وهما  
تمام الاسم وتعيين المسمى إذ بهما فقط نحصل الفائدة ويتحقق التواصل بين  
المخاطبين.

غير أن ذلك لم يحل دون تمييز الحناء بينها حسب تفاوت درجة احتمال  
فشلها في التعيين كما سنبين في دراسة ترتيب المعارف. وهو أمر يتجلى أيضا  
في عنايتهم بالتمييز بين المضمرة والمبهم.

ع. ١٠ تتعود إلى كذب بكسر وجنبا في الهلندر إفرارا من المترجم  
 من صحت تكتب قد أخذ المصطلح عن سبرسن. وبعد البحث في مؤلفاته  
 عر. لغة ع. ١١ هذا المصطلح من كنهه (U Jespersen 1954 ص 123).  
 سبرسن يرى هو نون من نتمثل مصطلح 'Shifters' وهو كذلك لول من  
 وضع هذا لهذا الصف من لغات<sup>11</sup>.

وقد دعاء نحت هذه المصطلحات إلى البحث عن معانيها المعجمية. فنبين  
 لنا أن 'Shifters' مشتقة من فعل To Shift ومن أهم دلالات هذا الفعل التحول  
 والتغير.<sup>12</sup> وهو ما هذا بمعنى المتغيرة (المتغيرة 1986) إلى تعريفها بـ  
 'تحولات'. أما Embryons فإنه يدل على معنى الربط والوصل فهو مصطلح  
 تقني يفيد الوصل بين كل لغة ومركبها (LE ROBERT T 3 1994) وهو معنى  
 Embryage. وهو مصطلح يحضر فيه أيضا معنى التحول إذ أنه يصل لتحويل  
 السرعة. ولعل الصلة التقنية التي ميّزت هذا المصطلح هي التي حدثت  
 بالدرسين إلى استعمال مصطلح آخر ذي دلالة لسانية صرف هو Déictiques.  
 وهو مصطلح ذو أصول يونانية قديمة Deiktikos في علاقة مباشرة بمفهوم  
 Deixis 'La Deixis' أي الإشارة (LE ROBERT T 3 1994).

وقد بين لايز (Lyons 1980 ص ص 260-261) أنه قد كان لهذا الاسم  
 اللاتيني عند النحويين اليونانيين معنى لاسماء الإشارة 'Les démonstratifs'. فقد  
 ترجم النحويون الرومانيون Deiktikos بـ Demonstrativus. غير أن اللسانين  
 اليوم قد صاروا يستعملون هذا المصطلح في معنى أوسع إذ تجاوز لاسماء  
 الإشارة ليشمل الشخص والزمان وبعض سمات مقام التلطف.

(1) ما قصد سبرسن بـ Shifters مختلف نسبيا عما قصد بكسر وسليوز ذلك في  
 البحث للأجل (41)

(2) محم لافيدي فرنسي HARRAP'S 1982

ويعتمد مفهوم الإشارة La Deixis على الإشارة الحسية. فبشمل كل ما يتخذ بالإيماء إليه بالإصبع أو بغيره (Lyons 1980 ص 261).

ومما لا شك فيه أن في تعدد هذه المصطلحات إبرازاً للوضوح المختلفة والمتعددة التي يضطلع بها هذا الصنف من العبارات. فهي لوات دالة على التحول والتغير<sup>1</sup> وعلى "قوصل والربط" وعلى "الإشارة والإيماء". وكل مصطلح يبرز معنى دون معنى آخر. وقد رأينا أن قيمة المصطلح العربي الذي وضعه كثريرف<sup>2</sup> وهو المشيرات العقلية تكمن في قدرته على عكس كل هذه الدلالات مجتمعة. لمفهوم الإشارة تحيز عنه المشيرات ومفهوما التغير والوصل تتضمنهما عبارة المقام إذ أن هذه الوحدات تصل للغة بالمقام، ومن أهم صفات المقام التغير والتحول.

ويتجلى ما ذكرناه بوضوح في تعريف المعالم غير المختصة للمشيرات العقلية بكونها :

• وحدات واصله تمكن من الربط بين النص اللغوي والواقع<sup>3</sup>

كما أننا نعتقد أنه بالإضافة إلى تكامل دلالة هذه المصطلحات جميعاً في تحديد وظائف هذه الوحدات ولتوحيدها فهي مصطلحات تتفاضل من حيث الدقة في التعبير عما يقصده في العربية بالمشير العقلي. فلئن كانت عبارتنا Embrayeurs و Déictiques (يقابلها في الانكليزية Deictics) مماثلة تماماً لما نسميه في العربية بالمشير العقلي، فإن عبارة Shifters قد تتجاوز في استعمالها المشير العقلي إلى كل ما هو متغير متحول دون أن يكون مشيراً مقامياً. وهو المفهوم الذي قصده يسنسن (Jespersen 1954 ص 123-124) باستعماله لمصطلح Shifters<sup>2</sup> فهي عنده "الكلمات التي يتغير معناها حسب المقام مثل ألي ولي".

1) Dictionnaire Encyclopédique V2 Calviri / Kertaz Larousse 1994 Paris

2) لعل هذا ما حدا ببعض الدارسين إلى اعتباره يكمن الوضوح الحقيقي للمصطلح لأنه معه تعلق و توضيح كما سنبرز ذلك.

الأني للخطاب غير أنها تحتاج إلى الإشارة الحسية، وهو يقصد أسماء الإشارة.  
يقول :

توجد سمة جديدة ومميزة لهذه المجموعة وهي التعرف إلى الشيء  
بمعين حتى مصاحب للإجراء الأني للخطاب الذي يتضمن المنبر إلى  
الشخص\*.

وهذا يعني أن بنفيسيت يعتبر ضميري "أنا" و"كنت" علامات لا تحتاج إلى  
الإشارة الحسية خلافا لأسماء الإشارة.

وتكمن أهمية هذه السمة في أن بنفيسيت قد أبرز بدراسة ضمير المتكلم  
وما يتعلق به من حيث الاشتراك في الخصائص والسمات الأخطاب التي تدور  
حولها ماهرة المشير المقامي وهي ثلاثة أبرزها في الرسم البياني التالي، وقد  
حكمت معطيات المسألة أن يكون في شكل مثلث :

الذات المتكلمة



الإشارة الإجراء الأني للخطاب

(مقام ثلاثي)

كما يربط بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 253) بضمير المتكلم  
مجموعة من الأصناف تشترك مع "أنا" في أن إحاطتها تتعين ضرورة باعتبار  
الإجراء الأني للخطاب. وهي عبارات تنتمي إلى أقسام مختلفة يكتفي بنفيسيت  
بتحديد أهمها. وقد استنتجنا من ذلك أنه يعتبرها مشبوبات مقلوبة يقول :

"بعضها ضمائر وبعضها ظروف وبعضها عبارات ظرفية"

ولقد صنّفها صنفين :

- لشكالا ضمنية دالة على الشخص: (أنا - أنت)

لسماء الإشارة: (هنا، هذه ..)

- ظروفها : مكانية : (هنا ...)

زمانية : (الآن ، اليوم ، البارحة ، غدا ...)

ثم يتحدث بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 255) عن زمان الفعل باعتبار تعدد الماضي والمستقبل بـ " الآن " لحظة قلّظ .

ومن الواضح أنّه يعتبر لهذه الأصناف رؤوسا ترتبط بها عناصر نابعة لها وهي: أنا- الآن- هنا، مما يجعل المشيورات المقامية مرتبطة بلوكان الخطاب الثلاثة : المتكلم، زمان الخطاب ومكانه.

ولئن غُيِبَ المخاطب من هذا الثلاثي فإنّه حاضر بقوة يستدعيه المتكلم ضرورة باعتباره من مقتضيات حدث قلّظ. وهذا الاعتبار يدعونا إلى تصحيح هذا الرسم بإبراز المخاطب :

(أنا- أنت) - الآن - هنا.

ويبدو من خلال تعدد بنفيسيت للمشيورات المقامية أنّه يعتبرها مسئلة لقائمة مفتوحة يصعب أن نضع لها حدودا باعتبارها من لُنة لاذنية في الخطاب.

لنتهي إذن إلى أنّ المشيورات المقامية وحدات خطابية تعكس عند استعمالها حدث قلّظ الخارجي وتختصر جميع مقوماته: طرفي الخطاب وزمانه ومكانه. فلهستحضرها تكون اللغة منعكسة على ذاتها مما يفرض حاجة هذه الوحدات إلى الإجراء لاكتمال دلالتها وتحدد ما تحل عليه. وهي سمة ستدغم بها أبرزه بعض الباحثين (مثل لوروكوني) من أهمية المقام القضيبي في تحديد إحالتها.

## 4. الفصل الرابع : المشير المقامي وصمة العكاس عمل القول فيه

عرف الباحثون الغربيون المشيرات المقامية بإبراز دور المقام التخطيبي في تحديد ما تحيل عليه. فأبرزوا فيها سمتين كلتا من مقومات مختلف الحدود التي وضعت لها وهما :

(1) انعكاس عمل القول في استعمالها

(2) تفسيرها بما هو حاضر في المقام التخطيبي

ونخصص هذا الفصل لإبراز السمة الأولى أي سمة الانعكاس معتمدين في ذلك الدراسات الغربية الحديثة النحوية منها والتداولية والتراث النحوي العربي. ذلك أننا رأينا أن أهمية ما أنجزه يكمن في تحديده للمشيرات المقامية يتمثل في إبرازه لجمعها بين السمات النظامية من جهة والسمات الإجرائية من جهة أخرى. وقد بدا لنا أن ذلك قريب جدًا مما أبرزه النحاة العرب من جمع هذه الوحدات بين سمتي الإبهام والتعريف. فخصصنا الفصل الموالي لدراسة هاتين السمتين وإبراز دورهما في تحديد المشير المقامي.

### 1.4 تعريف يكمن Jakobson

كان يكمن (Jakobson 1963 ص ص 178 - 179) أول من أبرز استحضار المشير المقامي لحدث التلفظ<sup>(1)</sup>. فقد بين أن لهذه الوحدات سمتين،

---

(1) لم يكن يكمن أول من عرف المشير المقامي غير أنه يعتبر أول من دقق هذا التعريف. أما أول حد لهذه الوحدات فقد كان من وضع سجرسن (Jespersen 1954 ص ص 123 - 124) وقد عرّفها بقوله "هي الكلمات التي يتغير معناها حسب المقام مثل: لي وليسي ثم ينكر لاحقاً ضيق المتكلم مؤكداً أنها أهم من لي لما سماه Shufflers. وقد بدا لنا اعتماداً على الأمثلة التي قمنا وكذلك اعتماداً على الإطار الذي نزل فيه عنانيه بهذا الصنف من العبارات (وهو دراسة الصعوبات التي قد تعرض للطفل في مرحلة



يبرز علاقة ضمير المتكلم بعملية التلفظ وما تستدعيه من أطراف: المتكلم والمخاطب. كما يؤكد أن لنا وما شابهها تتميز بخصائص تداولية لا تتحلى إلا لحظة الإجراء. وقد تجلّى ذلك بوضوح أكثر في تصنيف بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 251) الضمائر صنفين :

صنف ينتمي إلى إعراب اللغة وصنف يتميز بما نسميه الإجراء الأني للخطاب.

فيعتبر "هو" منتميا إلى الصنف الأول ولنا ولنت منتميين إلى الصنف الثاني. وقد بين بنفيسيت هذه المسألة بما انتهى إليه في دراسة الضمائر من انتظامها على مبدأ التقابل، تقابل حرص على أن يبرزه بتصنيفها إلى ضمائر الشخص وضمائر اللاتخص. ولم يكن ليستقيم له ذلك لو لم يعتمد مفهوم "الإجراء الأني للخطاب".

#### 2.2.4 "المشيرات" وهدات خطابية صرفة :

بين بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 252) أن لكل لنا مرجعها الخاص بها وتتألف في كل مرة كلنا وحيدا

لنا تحول إلى كل ذات متكلمة في إطار مقام التخطيب وتتغير إحالتها بتغير هذا المقام. وهي رهينة اللحظة الأنية للخطاب. فقد لاحظ بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 254) أن هذه المشيرات لا تكون صادقة<sup>(1)</sup> إلا لحظة الاستعمال في مقام تخطيبي مخصوص. وهو ما جعله يقر بأنها لا ترجع إلى الواقع ولكن إلى التلفظ. فبينه بذلك إلى أن المشيرات المقامية تقتصر إلى سمة الشفافية التي لقرتها الاتهامات الوصفية التمثيلية. إذ هي تتعكس في عمل التلفظ بها. والتلفظ صلية متجددة متكلمة ومخاطبا، زمانا ومكانا ومعها تتجدد إحالة

---

(1) الصدق ما هو التوافق بين الدلالة والواقع

المشيرات فتكون في كل مرة وحيدة Unique مزهلة لأن تحيل على ما لا نهائية له من المحال عليه وهو ما جعل بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 254) يعتبرها "علامات مفرغة"<sup>11</sup>. فهذه الأتكال الضميرية لا نرجعنا إلى "الواقع" بل إلى التلفظ. فهي "علامات فارغة" غير إحتالية بالنسبة إلى الواقع ولولا هذه السمة لما تمكنت من إنجاز الدور الذي وضعت من أجله وهو تحويل اللغة إلى خطاب.

ويبدو لنا أن بنفيسيت بهذا التحليل قد اعتبر الاتمكس والتمثيل أو الاتمكس والشفافية سمتين لا تجتمعان في علامة واحدة ولا في قول واحد<sup>12</sup>. فإذا ما فقدت العلامة سمة الشفافية لفقدت علاقتها بالواقع وتحوّلت إلى وحدة خطابية ليس لها وجود إلا في واقع الخطاب باعتبارها أثر التلفظ. فـ"لنا" لا تمثل شخصا موجودا في الواقع بل تتخذ دورا لا يمكن أن يوجد إلا في إطار عمل الخطاب باعتبارها دورا تخاطيبيا. فلأن كانت بقية الأسماء تعين لشخصا لهم وجود خارج الخطاب فإن الضمائر تعين لشخصا ليس لهم وجود إلا في الخطاب. فكلّ بنفيسيت بنفي أن يكون في "لنا" ما يمكن أن يحيل على جهة مادية لو على "عين" إذ أنها علامة تتغلق على دور من أدوار هذا الشخص وهو "التلفظ" فبدلًا على حضوره في عمل التلفظ لا في الكون الخارجي.

وهي رؤية تنقضيها لوروكيوني بإيرازها أن للمشيرات المقامية خارجا ولكنّه متغير متحول مع كل عمل تلفظ.

وقد بين بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 253) أنه ترتبط بضمير المتكلم والمخاطب مجموعة أخرى تشترك معهما في تعيين إحتلتها بالإجراء

(1) اختلفت الآراء في هذه المسألة فغيرنا أن نخصص لها فصلا مستقلا نجمع فيه مختلف المؤلف.

(2) فنظر فصل تنزيل المشيرات المقامية من المباحث التداولية (2.1.1)

فنتهي إلى أنه لا خلاف في أن المعارف سبعة.

## 2.2.5 فرقن التعريف :

إن دراس التعريف مهمة جدا في بلوغ غايتنا. إذ تمثل المؤثر الرئيسي في ضبط المسيريات المقامية. ففي ألفاظ معرفة نعم، ولكن لها مسلكا في التعريف مختلفا متميزا عن غيرها. وهذا من درسه للفرقن نصني آثار الأسماء التي يساهم المقام للتخاطبي - بالمفهوم التدلوي<sup>1</sup> - في تحديد دلالتها.

وقد لاحظنا أن قرينة التعريف وعلة توشكان أن تتماثلا وإن كنا في حقيقة الأمر نسعى وراء علة العلة، ألا وهي سبب اعتبار هذه الفرقن معرفة.

فرقن التعريف عند سيبويه (الكتاب ج 2 ص ص 5 - 6) خمسة هي العلمية، الإضافة إلى أحد المعارف، الألف واللام، الإشارة والإضمار وهي فرقن رغم اختلافها تحقق للهدف ذاته ألا وهو تعيين شيء بعينه دون سائر أمته.

ويمكن أن نصنف المعارف حسب علل التعريف وأسلوبه إلى ثلاثة أصناف:

1- الصنف الأول : يشمل الأسماء التي يرد بها شيء بعينه دون سائر أمته (سبويه ج 2 ص 5) ويخص العلم والاسم المضاف إلى المعرفة والاسم المعروف بالألف واللام.

1- الصنف الثاني : يشمل الأسماء التي : صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته (سبويه ج 2 ص 6) ويضم هذا الصنف أسماء الإشارة والمنادى لتمثيل الإشارة والقصد.

---

(1) انظر الفصل الخاص بتحديد مفهوم المقام من هذا الباب (2.1).

2-الصف الثالث : يشمل الأسماء التي : تعلم أن من بحث قد عرف من تعني وما تعني\* (سيبويه ج 2 ص6) وببضوي ضمن هذا الصف: الضمائر والأسماء الموصولة.

وما يميز بين الأصناف الثلاثة لك مع الأول منها أنت تريد ومع الثاني أنت تشير ومع الثالث "تضمير". فللقريبة الأولى إذن هي الإضافة وهي ذات بعد ذهني، والثانية هي الإشارة وهي ذات بعد حسي والثالثة هي الإضممار الذي يطلب ما يعود إليه فيكون حاصرا ذهنيا لو حسيا. ذلك أن الإضممار مع أنا وأنت يقتضي حضورا حسيا باعتبار أن عملية التلفظ عملية ملابسة بالأسس. في حين أن الإضممار مع ضمير الغائب يقتضي حضورا ذهنيا إذ أن ما يفسر الضمير يجب أن يكون ماثلا في ذهن المتكلم والمخاطب قبل التلفظ به.

فسيبويه إذن قد ميز بين ما يتعرف ذهنيا فحسب وبين ما يحتاج إلى دلالة حسية تثبتتها بالإشارة وتتعين لحظة التخطيب. وهو ما يؤسس للإشارة المقامية.

### 3.2.5 ارتباط مقولة التعريف بالاستعمال :

يربط النحاة ربطا مباشرا بين التعريف والإحالة. بفوز سيبويه (الكتاب ج 2 ص 5) :

«... صار معرفة لأنه لم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أفعاله»

فيستعمل سيبويه القاموس "صار" وفي ذلك دليل على أن التعريف حالة فرعية طارئة على اللفظ وليست أصلا فيه لذلك احتاجت إلى قرآن. وقد صرح بذلك في موضع آخر من الكتاب (سيبويه ج 1 ص 22) :

«علم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي لذا تمكنا لأن النكرة لو لم تدخل عليها ما تعرف به».

وحيث نرى أن المقصود بلفظ "صار" في قول سيبويه يتجاوز مجرد الإشارة إلى أن الأصل هو الفكرة ليرر أن اللفظ ينتقل من التنكير إلى التعريف إذا ما انتقل من النظام إلى الاستعمال في اللغة. فالفكرة أصل في الوصف العلوي والمعرفة أصل في الوضع التخاطبي الذي يتفوق علانها باعتبار ما يولف بين طرفي التخاطب وأطراف الزمانية والمكانية.

ولا تضطلع علامات التعريف بدور تعريف المسمى بل إنها علامات لا يأتي بها المتكلم إلا إذا ضمن أن المخاطب قد عرف المسمى قبل تلفظه بها. وقد بين الجرجاني (دلائل الإعجاز ص 363) ذلك بقوله:

"... إذا قلت : خذ ذلك لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها ... ومن هذا الذي يشك أنا لم نعرف للرجل والفرس والضرب والقتل إلا من لسامعها ؟ لو كان لذلك مساع في العقل لكان ينبغي إذا قيل زيد أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته لو ذكر لك بصفة".

فترائن التعريف تدل على أن المخاطب قد عرف المسمى ولكنه لا يعرف أن هذا المسمى بالذات هو الذي يقصده المخاطب. وفي ذلك تأكيد على أن قرائن التعريف إنما هي علامات توجه المخاطب إلى المقصود من بين الأشياء التي قد ميزها وصارت معينة لديه. يقول الاسترلابي (ج2 ص36) في المعرفة : "وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف". فترائن لفظ "رجل" بل يدل على أن المقصود رجل بعينه قد عرفه المخاطب وميزة قبل استعمال المتكلم لأداة التعريف.

فهذه العلامات هي علامات تعريف من حيث أنها تعرف المخاطب المنهج الذي عليه أن يسلكه ليدرك المقصود. وليس تعدد قرائن التعريف إلا

دليلاً على أن بينها تمايزاً في طريقة تحديد القصد. فلو كانت متماثلة لما احتاج النظام اللغوي الطبيعي أن يوفر أكثر من فريضة لتحقيق معنى واحد، وهو النظام الذي يتخذ الاقتصاد مبدأ أساسياً. وقد كان الاتجاه على وعي بنك محمونها أصنافاً وجعلوا الصنف الواحد منها أقساماً. فميزوا في الضمائر بين ما يكون للحضور وما يكون للغيبة وميزوا في اسم الإشارة بين الإشارة الحسية والإشارة الذهنية وميزوا في ال بين ال الحضورية وال العهدية وال الحسية.

فلم يقل الاتجاه بأن التعريف تعيين بل قلوا بأن التعريف إشارة إلى معنى. وهو قول يجعل التعريف مغايراً للتحيين من حيث كونه مقتضى له لا يتحقق إلا بعد تمام حصوله. يقول الاسترلابي (ج2 ص 30) : "لمظهرات أن كانت نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معنى وإن كانت معرفة فإلى واحد معنى".

فالتعريف إشارة إلى معنى تتحقق بفرائن إشارية تنبه المخطاط إلى كيفية إدراك هذا المعنى المقصود بدعوته إلى التعمول على وسائل إيضاحية حصرها سببوه في القلب والعين أي في الذهن والمشاهدة. مما يؤسس لتصنيفها إلى فرائن ذهنية وفرائن مقامية.

وقد لُكّد الاتجاه أن تعريف شيء بعينه يعرفه المتكلم والمخاطب لا يحصل إلا بالفرائن التي وضعت من أجل هذه الغاية. وذلك تمييزاً بين النكرة المعينة والمعرفة. وقد رأى الاسترلابي أنه تمييز يستلزم تحقق حد المعرفة. يقول (ج2 ص 128) : "ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية" وقد بين أن في قوله إشارة إلى "خارج" تمييزاً للمعرفة من النكرة. فلخارج يقبل "ما ثبت في ذهن المخطاط أن ذلك اللفظ موضوع له" (شرح الكافية ج 2 ص 128) وهو ما يثيره الاسم للنكرة من علم بماهية الأشياء. أما المعرفة فليتها تشير إلى ما قد تعين وتميز بخروجه من هذا المجال العلم المشترك بين كل المتخاطبين. ويرتبط مفهوم "الخارج" بالمقام التخاطبي إذ الإشارة إشارة للمخاطب و"الخارج"

فالضمائر لا تتمايز من حيث أنها :

- وحداث معوضة

- المصمر فيها معلوم قبل التلفظ بها

- احتمال اللبس فيها يكاد يكون منعما لعلم المخاطب المسبق بمدلولها

- لا تتحقق دلالتها إلا عند إحداث التلفظ وتحقق للمواجهة "استغثت أنت"

غير أن اشتراكها في هذه السمات لم يحل دون تميز بعضها عن بعض من حيث نوع المصمر وصيغة كل صنف منها في إعطاء مرجعه. وقد برز ذلك من خلال تصنيفها إلى ضمائر حضور وضمائر غيبة.

وقد يبدو في الإقرار من جهة بأن المشير المفاسي يعين مرجعه بعمل التلفظ به، والتأكيد من جهة أخرى أن "أنا" و"أنت" يعرف مدلولهما قبل التلفظ بهما ضربا من التناقض. غير أننا ننبين في قول سيبويه وعيا قويا بدور عمل التلفظ في تمييز هذه الضمائر وتأكيدا على نجاعة ما قرأه من تعيين "أنا" و"أنت" بالمشاهدة وهو "سبق للذكر. إذ أن المتكلم الذي هو مدلول "أنا" والمخاطب الذي هو مدلول "أنت" يتعينان مقاميا بعمل التلفظ في حد ذاته دون أن يضطر المتكلم إلى أن يقول "أنا" لو "أنت". فعمل التلفظ يعين المتكلم والمواجهة تعين المخاطب. فإذا ما قال بعد ذلك "أنا" و"أنت" كانتا علامتين قد عرف المخاطب ما أضمر فيهما. ومن هنا استغنى "أنا" و"أنت" عن التسمية لدلالة المقام. وقد دعم سيبويه ذلك بتأكيد (ج 2 ص 208) أن "أول الكلام أبدا النداء".<sup>(1)</sup> فيتعين المتكلم والمخاطب منذ "أول الكلام" وقبل الشروع في التلفظ المحقق للفائدة.

---

(1) انظر الفصل الخامس بالنداء في الباب الثاني من هذا البحث (II.3)

فاعتبار (أنا، أنت، هو) قسما واحدا لا يعارض مطلقا مع الإقرار بما يميز كل صنف منها. كما أن ما يميز بعضها عن بعض، ويحدد الحضور والغائب، لا يؤنس مطلقا لضرورة اعتبارهما صنفين متفكرين بستره الفصل بينهما.

#### ✦ الظروف الزمانية المقامية ومقولة التعريف :

رغم أن "لمس" مبهم يقع لكل يوم من أيام الجمعة (ابن بعش ج4 ص106) فإنه حين يدخل حيز الاستعمال يختص ويتعين. فـ"يجمع على اليوم المتقزم ليومك من أوله إلى آخره". فلا يشوب هذا الظرف المبهم أي درجة من درجات اللبس بل "لمره وضح" كما أكد ابن بعش "المتقزم" بوضوحه عن علامة التعريف. "لتعين ما تحيل إليه هذه الظروف من الزمان حاصل بمجرد الالتفات به. ويؤكد ابن بعش دور المقام والمشاهدة والحضور في تحديد بعلة "لمس" بقوله (شرح الفصل ج4 ص107) "لمس قد حضر وشاهد فصحت معرفته بالمشاهدة فأعلى ذلك عن علامة". وفي ذلك إقرار بأن الوسائل المقامية من أقوى وسائل التعريف وأنه يلائم بالدوات لغوية للتعريف إذا ما لحمت الوسائل المقامية.

#### ملحظة :

في هذا الفصل حاولنا تحديد المشتريات المقامية من خلال قنرات النحوي اعتمادا على سمي الإبهام والتعريف. ذلك أنه قد بدا لنا أن يرتز اللاتين الغربيين لما تتميز به المشتريات المقامية من جمعها بين السمات النظامية والسمات التخاطبية يوزيه في النحو العربي يرتز القناعة جمعها بين الإبهام والتعريف. فإبرزنا أن مقولة التعريف في اللغة لا تحقق أي فائدة دون اعتبار عمل الالتفات واستحضار حدث التخاطب. فتران التعريف ليست سوى وسائل لغوية تحدد المنهج التأويلي في تحديد المحال عليه المقصود. واعتمادا على هذه



بمعناه يعرفه المخاطب (سبويه الكتاب ج 2 ص 5) بل بهم ضبط اسم لسمى  
-ركه كل مسمو. للغة، فإن التعريف يخص درجة ثانية من التواضع إذ  
بالتصالح للفظ معرفة تشير إلى تلك تردد رجلا بمعناه يعرفه المخاطب.

فالتعريف في اللغة ظاهرة تخاطبية ممتة<sup>11</sup>. إذ الشرط الأساسي لانفعال  
اللفظ من حالة التكرار إلى حالة التعريف هو قدرة المخاطب على إدراكه معرفة  
بمميز عن "سائر أمته". وقد صرح الاسترلابي (شرح الكافية ج 2 ص 128)  
بذلك حين شرح حد الزمخشري للتعريف:

"قوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والأعلام  
والمبهملات وما عرك بالألف واللام أو بالقاء أو المضاف إلى أحدهما معطى)  
قوله بعينه احتراز عن الفكرات ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه  
واحدا معينا إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده إلا الأعلام إذ المضمرات  
والمبهملات ونحو اللام والمضاف إلى أحدهما تصلح لكل معن قصد المستعمل.  
فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود  
الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها. ولو قال ما وضع لمتصله في  
شيء بعينه لكان لصرح"

فوق الاسترلابي بأن حد المعرفة لا يتوضح إلا بهيكل المجال الذي  
تحدد فيه ألا وهو مجال الاستعمال. فذلك فقط يرتفع الحد عن كل ما قد يخطئ  
فيه من ملاهيات قد تؤدي إلى عدم التمييز بين حقيقة وضع الفكرات ووضع  
المعارف.

والقرآن التعريفية في نهاية الأمر ليست سوى قرآن على أن المخاطب  
يدرك ما قد نتحدث عنه باعتباره معرفة. لذلك فإننا لا نستعمل هذه القرآن (إلا  
إذا كنا نظن ظن القارئ أن المخاطب يعرف ما نعني. وهو ما خلق في المعرف

(1) انظر الفلوش 2001 ص 991.

معرفاً بالأصالة نحو الضمائر وأسماء الإشارة. وهو أيضاً ما حمل المنادى المقصود معرفه وإن لم يصرر بأي علامة من العلامات الخمسة المذكورة. فالمندى شكلاً هو نكرة ومعنى هو معرفة. ذلك أن النداء يستوجب طرفين هما المنادى والمنادى فلا يكون إلا ضرباً من فتراض بين الطرفين. فإذا ما علا صوت المخاطب منادياً فإنه يعز ضرورة عن وجود منادى يسمع نداءه ويعرف أنه المقصود بالنداء. فالنداء وسيلة للتنبيه نداء كل سامع لأن يكون مخاطباً مقصوداً.

فهو ضرب من الإشارة تقع بعمل النداء يكون فيه المخاطب هو المشار إليه فمعرفة أنه المقصود بالمخاطب. غير أنها تفارق الإشارة الحسية وهو ما جعل النعاة يؤكّدون من جهة علاقة النداء بالإشارة بقولهم (سيبويه ج 2 ص 197) في المنادى "صار معرفة لأنك لثرت إليه وقصدت قصده"، ويؤكدون من جهة أخرى عدم جواز الإشارة للمخاطب إلى نفسه. يقول سيبويه (ج 1 ص 141):

... لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير إلى غيره.

فالإشارة مع النداء تتحقّق بعمل التلقظ بجملة النداء وهو ما شرّع لإحاطه بقائمة المشيرات المقامية.

♦ دور عمل التلقظ في التمييز بين الضمائر من حيث قرينة التعريف:

أبرز سيبويه سمة مشتركة في الضمائر جميعاً نَصَرَ اعتبارها صفاً واحداً. يقول (سيبويه ج 2 ص 80-81):

لم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية لأنّ هو ولنا علامتان للمضمر وإنما ضمير إذا علم أنك قد عرفت من يعني.

الفرائن تمكنا من تمييز المشبرات المقامية إذ تشترك جميعا في تعريفها بما هو خارجي سواء أكان عمل التلطف أو الإشارة الحسية.

وبينا مظاهر التكامل بين الإيهام والتعريف لا يشرط نعلق المصير بمصير. فإذا استحضرت هذا المصير المقام التخاطبي فهو من المشبرات المقامية وإذا استحضرت عنصرا لغويا فهو من صنف العوائد أو الروابط على حد آخره يكسب. فنتبه معنا التعريف والإيهام، يبرزهما أهمية عمل اللغظ في تحديد المشبرات المقامية، إلى خصوصية دلالة المقام التخاطبي مع هذا الصنف من العبارات وذلك لتعلقه بمفهوم محدد له هو مفهوم الحضور.

غير أن ما أجزأناه في هذا الفصل يبقى منقوصا إذ هو لا يجب عن سؤال هام هو: هل كل الألفاظ التي نعين ما هو حاضر في المقام التخاطبي هي مشبرات مقامية؟ والإجابة عن هذا السؤال نستلزم البحث في السمة الثانية المحددة للمشير المقامي هي سمة الحضور في المقام التخاطبي.

## 6. الفصل السادس :المقام التخاطبي وسمة الحضور

### 1.6. سمة الحضور في الدراسات الحديثة :

اعرف - لوروكيوني ( Orecchioni 1980 ص32 ) منسرب لمقامه وحدات لعمية نسمى الى صنف من العذرات بطبع بها المتكلم العول بطنه. وقد حثت (Orecchioni 1980 ص 32) بعض مكونات هذا الصنف فكثت المشيرات المقامة لولها : منسرب مقامه Deretiques، موجهت Modalites، عبارات تعيمية Termes évaluatifs ...

وقد مير بلري (H. Parret 1983 ص87) في نفس الإطار بير صنفين من الذاتية :

- الذاتية الأنوية La Subjectivité égo-centrique وتمثل المشيرات المقامية

- الذاتية الجماعية La Subjectivité communautaire وتمثل الموجهت Modalités<sup>(1)</sup>.

وقد اعتبر أن انتظام الإشارة المقامية يتحقق انطلاقاً من الآن أو ذاتية الآن وأن انتظام الموجهات يتحدد باعتبار ذاتية المجموعة. وهو ينسب بشر إلى أن محور المشيرات المقامية المتكلم ومحور الموجهات المتخاطب.

وقد رلت لوروكيوني (Orecchioni 1980 ص 69) ضرورة وضع حدود فاصلة بين المشيرات المقامية وبقية مظاهر ذاتية حتى لا نغربنا فكرة

---

(1) يعرف ديوبا (Dubois 1994) الموجهات بكونها أمضا تكثف عن مرجع عشق المتخاطب للكلمة، يتضمنه ما يشير إلى حضور الجماعة في لفظ «عزرة» كلمة موجها إلى مخاطب واحد أو أكثر. فهي وحدات تنمي حصة بعلقة المتخاطب بالمخاطب غلبتها الأولى ضمن التواصل وتقدم بينهما بتوصيه لصفة إلى لفظ المألوف لذلك تملكت بما يسمى «ذاتية الجماعة»

ولعلّ هذه القسمة هي المميزة فعلاً للمشيرات المقامية من غيرها عند لوروكيوني. فحصة الألفاظ وإن تغير ما تحيل إليه بتغير المقام. فإنه لا يشرط حضور ما تحيل عليه حضوراً مادياً في المقام الملدي للتخاطب مكاناً ورمزاً ولا بعين بعض عناصر هذا المقام أو دمجها به ما تحيل عليه بكون مساعداً عن هذا المقام الحضورى فيتملك بمقام المعرفة المشتركة أو مقام الخيال كما بينا . ومفهوم الحضور الملدي هو الذي يستدعى ضرورة مفهوماً آخر لا يقل أهمية هو "الإشارة". فشرط الحضور ليس إلا تعبيراً عن إمكانية استعمال الإشارة في هذا المقام لتحديد المحال إليه. فتتميز المشيرات المقامية بأنها ذات "إحالة إشارية".

#### ❖ تصنيف لوروكيوني للمشيرات المقامية :

في محاولة لتمييز المشيرات المقامية من بقية العناصر الدالة على الذاتيّة وضعت لوروكيوني قائمة ضبطت فيها هذه للوحدات وصنفتها.

#### -1- الضمائر :

تعتبرها (Orecchioni 1980 ص 40) أكثر المشيرات المقامية شياعاً وتؤكد ذلك أن الضمائر تستوجب اعتبار مقام التخاطب لبتعين مضمونها الإحالي. غير أنها ترى أن ذلك يتم بطريقتين مختلفتين مما يستوجب تصنيف المشيرات المقامية إلى مشيرات مقامية خالصة *Purs Déictiques* وهو شأن لنا ولنت، ومشيرات مقامية غير خالصة وهو شأن هو، هي، هم، هن.

لما الطريقة الأولى في تحديد إحالة الضمائر فتعتمد الانجلاء المرجعي في مقام التخاطب بطريقة ضرورية وكافية. ولما الطريقة الثانية فهي تعتبر مقام التلفظ بطريقة ضرورية ولكنها غير كافية. فـضمير الغائب يكون تارة مشيراً مقامياً سلبياً<sup>(1)</sup> لأنه يحيل إلى من هو ليس متكلماً وليس مخاطباً ويكون

---

(1) عبارة لم تستعملها سوى لوروكيوني وتقضي تصنيف المشيرات المقامية إلى ما هو سلبى (ضمائر إنفية) وما هو إيجابى (أنا ولنت) وهو تمييز أبرزه بنفيسيت بتصنيف

طورا عنذا يحتاج بالضرورة إلى مفسر لغوي. غير أن لوروكيوني لم تنصر هذه الظاهرة بأتملة موضحة ولم تكف عندها سوى وثقة سريعة تنشر الفاري بعدم التكد والثقة والاشك أن ذلك عنقد إلى تباع استعمال هو بمصر ساذي مما يجعل الاستعمال المعلى لهذا الضمير مبرا لبعض الإنكاليات على مستوى التصنيف<sup>[1]</sup>.

2- أسماء الإشارة : تكون نارة مشيرا مقلما و نارة أخرى عنذا.

3- الإحلال الزماني. La localisation temporelle.

ويحصل حسب لوروكيوني (Orecchioni 1980 ص ص 45- 49) بعبارات ذات استعمال مقلمي صرف فتكون مشيرات مقلمية خالصة حسب عبارتها مثل :

- الأشكال الزمانية للتصريف الفعلي : لزمان الماضي و زمان المستقبل يتحدثان بزمان الحاضر الذي هو لحظة التلفظ.

- الظروف التي تتحدد اعتمادا على لحظة التلفظ مثل الآن، البارحة وغدا.

كما يتم التعبير عن الإحلال الزماني بعبارات قد تكون مقلمية وقد تكون سباقية مثل :

- عبارات زمانية : منذ البارحة، منذ اليوم

- نعت زمانية : الحالي، المعاصر، القديم ، المقبل ....

---

الضمائر إلى ضمائر الشخص (توافق المشيرات الإيجابية) وضمائر الشخص (توافق المشيرات السالبة).

(1) منحود إلى الأمر مفصلا في الفصل الخامس بتعريف كليات المشيرات المقلمية.

اعتبار كل المظاهر اللغوية المنقولة بإجراء التلغظ مشيراً مقامياً<sup>(1)</sup>. لذا حرصت على وضع تعريف دقيق للمشيرات المعلمية وعلى تحديد مختلف أصنافها.

♦ هذه المشيرات المعلمية :

وصعب لوروكيوني تعريفها اعتماداً على التصنيف التقليدي للأكليات الإحالية<sup>2</sup> التي يستعملها المتكلم وهي ثلاثة (Orecchioni 1980 ص 35):

- إحالة مطلقة

- إحالة سباقية (نسبة إلى السياق اللغوي)

- إحالة مقامية (نسبة إلى مقام التلغظ)

واعتبرت المشيرات المقامية الوحدات التي تتميز بإحالة مقامية أي تتحدد باعتبار مقام التخاطب. تقول (Orecchioni 1980 ص 36) :

"هي الوحدات اللغوية التي يتضمني استغلالها الدلالي الإحالي اعتبار بعض العناصر المكونة لمقام التخاطب أي

- معرفة : الدور الذي تضطلع به فواصل القول في حدث التلغظ.

- المقام الزمني، المكاني للمتكلم واحتمالياً للمخاطب"

فأبرزت لوروكيوني ارتباط تعين إحالة المشير المقامي بمقام مخصوص هو مقام التخاطب كما حددت العناصر المكونة لهذا المقام وهي المتكلم، المخاطب، المكان والزمان. وهو علمي جعلها تفرّ (Orecchioni 1980 ص 44) بأنها وحدات خالية من الاستقلال المرجعي Privée d'autonomie référentielle. فهي غير قائمة بذاتها تبعاً لبدأ للمقام وثيقة الارتباط به. فإذا ما حلت هذه

---

(1) خلافاً لـبنيست الذي يوزع إلى اعتبار كل مظاهر الدلالية مشيرات مقامية ولذلك لم يحرص على وضع قائمة محددة (انظر لوروكيوني 1980 ص 69)

المروءة الوثقى سقطت في الإبهام. غير أننا نرى أن هذه الخاصية لا تميز  
 المشيرات المقامية إذ الألفاظ جميعا يتغير ما تحيل عليه بتغير المقام التخاطبي  
 فعدم الاستقلال لا يخص الإحالة بل المعنى. وقد رأينا أن شخص نهد  
 القضية فصلا مستقلا لأهميتها. غير أن أهمية ما قلّمته لوركيوني يتمثل في  
 تحديد مدار الإشارة المقامية فحصرتها في دور التكلّم ودور المخاطبة والإطار  
 الزماني والمكاني الذي يتحقّق فيه هذان الدوران.

يقول دكرو (O.Ducrot 1980 ص 70-71) مثبتا هذه الميزة في  
 المشيرات المقامية :

«ما تحيل عليه لا يتميز إلا باعتباره عنصرا من عناصر مقام التخاطب.  
 فهو لا يتحدد بفضلها فقط بل هو يتحدّد دخلها. فـ"أنا" هو الذي بصدد قول "  
 أنا" (...) وزمن الحاضر هو زمن الذي يتكلّم باعتباره بصدد الكلام»

لما تحيل عليه المشيرات المقامية لا بد أن يكون حاضرا حضورا فاعلا  
 في المقام التخاطبي، مثل إحالة "أنا" على المتكلّم وهو بصدد عمل القول وإحالة  
 "أنت" على المخاطب لحظة توجيه المتكلّم للمخاطب له، لو أن يكون متحدّثا بما  
 هو من عوامل التخاطب كما هو شأن دلالة لزمانية التي تتعين بلحظة  
 التخاطب. ولئن بدا لنا في تحديد ديكرو ولوركيوني أنهما يقصدان حضور  
 فواعل الحدث التخاطبي في المقام فإننا قد لاحظنا أن لوركيوني لا يتميز في  
 تحديدها للمشيرات المقامية بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام  
 التخاطبي وهو ما جعلها تعتبر لساء الإشارة مشيرا مقاميا إذا كانت للإشارة  
 الحسية.

لما تحيل عليه لساء الإشارة، بالإضافة إلى اشتراط حضوره في مقام  
 التخاطب، ينبغي أن يتعين بإشارة ونجزها المتكلّم لحظة التلفظ تتبّه المخاطب  
 إليه.



#### 4- الإحلال الفضائي La localisation spatiale

وتتضمن (Oruculuni 1980 ص 49-54) العبارات المعبرة عنه أيضا إلى :

- مشيرات مقامية خالصة : مثل هنا، هناك

- مشيرات مقامية غير خالصة : مثل قريب من ، بعيد عن ، أو أمام، وراء ...

#### 5- مصطلحات القرابة Les termes de parenté

لئن اعتبرت أوروكوني (1980 ص 54) 'مصطلحات القرابة' 'مصطلحات إضافية' لا تمثل إشارة مقامية فإنها تنبّه إلى إمكانية تحولها مشورا مقاميا في بعض الاستعمالات في مثل قولنا : 'Papa' بمعنى « Mon papa » : 'الوالدة تدعوني' بمعنى 'والدتي تدعوني'

نتهي إذن إلى أنه لا يمكن أن نتحدث عن مشير مقامي خالص سوى مع لنا - أنت - الآن - هنا ومع دلالة الأفعال الزمانية. أما بقية الألفاظ فإنها ما زالت في حاجة إلى دراسة للضبط والتفريق. وهذا الأمر دليل على شدة تعلق المشير المقامي بمقام التلفظ لشخصا ومكانا وزمانا. كما أنه دليل على أن المشيرات المقامية ليست قسما منفصلا على نفسه بين المعالم واضح الحدود. بل يختلف ضيقا واتساعا باختلاف المدخل فهو صنف متفرّع متشابه الأطراف مع أصناف أخرى مثل العوائد والأفعال والظروف، مما يبيّن بأن في إمكانية تجاهل الدراسات النحوية لهذا الصنف نظرا. إذ يقتضي ذلك أنها قد أهملت أيضا كل الوحدات والأنصاف اللغوية المرتبطة بها. ومما يتكهن أيضا بما بين ظاهرة الإشارة المقامية وظاهرة العنادية من استرسال بفرض هذه الاستعمالات المختلفة. وهو أمر يتحاول إبرازه في الباب التالي من البحث.

## 2.6 سمة الحضور في التراث النحوي :

اهتمّ النحاة بالبحث في ما يساهم في رفع الإبهام عن الألفاظ المبهمة كي يتخلص من دلالتها المحتملة وتزج نحو التعيين. فميزوا بين نوعين من المضمرات هما المضمر الحضورى والمضمر النكري (الأزهرى ج 1 ص 198). فلاحظوا الحديث في الثاني منهما ولتى كلامهم في الأول شحيحا نورا لا تصيل فيه ولا تحليل.

ويرتفع الإبهام بـ"ما يرون من الحال وما جرى من الذكر" (الكتاب ج 1 ص 275) فنتبين من العبارة والصيغة التى ساقى عليهما سيوبه نصه علاقة هذه المضمرات بعمل اللفظ إذ لـ"ما يرون" تحليل على زمان الحاضر الذى هو لـ"النكّم" وتستحضر طرفي التخاطب. أما "ما جرى" فجها تحليل على زمان الماضي الذى يسبق لـ"النكّم". كما لـ"ما يرى من الحال يقتضى الحضور وما جرى من الذكر يقتضى الغياب. وقد ميّز سيوبه بين ضربين من الحضور: الحضور مع اسم الإشارة والحضور مع ضميري النكّم والمخاطب وإن كانا شديدي الاتصال. ذلك لـ"سيوبه يبرز لاختلاف اسم الإشارة عن علامات الإضمار فيقول (الكتاب ج 2 ص 80) :

قد يكون هذا وصوله بمنزلة هو يعرف به تقول : هذا عبد الله فاعرفه إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أدت أن تعرف شيئا بحضرتك.

وقد نشر المضمر بقوله (الكتاب ج 2 ص 6) :

"لما تضمّر لسا بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني وأنت تريد شيئا يعلمه".

ولم يميّز سيوبه في ذلك بين ضمائر النكّم والمخاطب وضمائر الغيبة بل إنه يؤكد اشتراكها جميعا في هذه الخصصة بقوله (الكتاب ج 2 ص 81) :

ثم يقل هو ولا أنا حتى استغثت أنت عن التسمية لأن هو وأنا علامتان  
للمضمر وإنما بضمير إذا علم أنك قد عرفت من تسمى.

وقد نوه هذه النصوص بأن سيويوه لم ير اختلافًا في الضمائر من حيث  
لوازمها التخاطبية لأنه لم ير فيها سوى علامات لغوية تشترك في خصيصة  
نظامية تنزع لاعتبارها صنفًا متميزًا من قسم الأسماء هو الضمائر. غير أنه  
تنجلى للنظر في هذا النص شروط تخاطبية تدعم متانة العلاقة بين المميزات  
النظامية والسمة التداولية :

1/ لا يحدث سيويوه خصائص الضمائر إلا بعد أن يستعصمها في مقام  
تخاطبي يولج فيه المتكلم مخاطبًا: ثم يقل هو ولا أنا حتى استغثت أنت. وهو  
بذلك يؤكد أنه لا سبيل إلى دراسة هذه الضمائر معزولة عن خاصية الاستعمال  
وعن العلاقة التخاطبية بين المتكلم والمخاطب.

2/ يؤكد سيويوه أن المخاطب هو القوم في تجويز استعمال المتكلم  
للمضمر لو عدم استعماله. فالمتكلم محكوم في بناء جملته وانتقاء لقائله بدرجة  
علم المخاطب. فلا يتلفظ إلا بعد أن يفكر في المخاطب ويتوَقَّن بيانه وبين نفسه  
أنه يعرف المضمر الذي تتعلق به علامة الإضمار فتكَلِّ الضمائر على ما بين  
المتكلم والمخاطب من انسجام وتصال بدولهما تتعلَّل عملية التخاطب.

3/ يتحدث سيويوه عن "هو" و"أنا" ولا ينكر "أنت" ولا يمكن أن يكون  
ذلك لاختلاف "أنت" عنهما إذ أنها أيضًا علامة إضمار. فلفهم أن الضمير "أنا"  
بالنسبة إلى سيويوه يستدعي ضرورة "أنت". لهذا قال هو وأنا فهم أنه يقصد  
أيضًا أنت. مما يدل على أنه وإن جمع بين ضمير الغيبة وضمير التكلم فإنه  
يرى بينهما فرقًا : فهو قال أنا وأنت عوض أنا وهو فإنه قد ذهب إلى أنه قد  
قصد إلى استثناء "هو" لما بقوله هو وأنا فإننا لا يمكن إلا أن نعتبر أن قوله

ينسحب أيضا على أنت فيكون بجمعه بين هو وأنا قد أتى على الضمائر جميعا.

4/ اشترك الضمائر جميعا دون تمييز بينها في كونها لا تستعمل إلا بعد أن يعلم المخاطب قبل التلفظ بما هو مضمّن فيها لا يمثل إشكالا في التمييز بين المثير العقلي والمادّي لأنّ التمييز الحقيقي بينهما يكون على مستوى آخر أعمق يتمثل في تحديد طريقة وصول المفتر إلى ذهن المخاطب وهو أمر بيّنه العناية بالتمييز بين الحضور والغيب<sup>1</sup>. يقول سيوييه (ج2 ص 236):

«لا يجوز أن نقول إنهم فعلوا لكنها المصيبة إنّما يجوز هذا للمتكمّم والمتكمّم المنادى كما أن هذا لا يجوز إلا للحاضر»

فهبل على أن أنا وأنت للحاضر «متكمّم ومتكمّم» و«هو» لغير الحاضر. فمن البديهي حينئذ أن يتعرف أنا وأنت بالمشاهدة فهتبعين ما يحلان عليه بـ«أنا» بدون من الحال. وأن هو الذي لا يكون حاضرا يحل على «ما جرى من الذكر». ويبدو لنا واضحا أن سيوييه لم يقف عند القرينة المقابلة موضعها ومحتدّا لأنه لم ير فيها ما يمكن أن يؤثر إشكالا فيستوجب التفسير والشرح. وقد صرح الأزهرى بذلك (شرح التصريح ج 1 ص 179) إذ قال في المفتر العقلي «لا إشكال في هذا النوع». وليس ذلك إلا لأنّ العناية يعتمدون في التفسير على المفعلات التخلطية المخصوصة التي تبيّن تعدد اللبس في استعمال «أنا» وندرته في استعمال «أنت» وإمكانته في استعمال «هو» فوجهوا عنايتهم إلى ضمير الغائب دون ضمائر الحضور.

واعتمادا على لصوص سيوييه يمكن أن نتبين في «دلالة الحال» درجات تصور دلالة حال التخلط :

الدرجة الأولى هي دلالة حال التكمّم وحال التخلطية التي بهما نفر «أنا» و«أنت».

---

(1) نظر الفصل الموالي (6.1).

والدرجة الثانية هي دلالة حال الأشياء الموجودة في الحاضرة وهو حال الحضور الذي يفسر به أسماء الإشارة.

والدرجة الثالثة هي دلالة مقتضيات الحال الأولى والثانية التي تستدعيها استدعاء ضروريا حال التكنم والمخاطبة وحال الحضور ويتبناها العقل المفكر في المقامات المحصورة فبجني تمخاطب بفصلها مقاصد المتكلم.

فأما يرون من الحال يدل على الحضور بعمل التلظف الذي يستلزم الحضور الحسي وقد دل سيبويه على ذلك بفعل حسي هو "يرون" ودل ابن هشام (الأزهري، شرح التصريح ج 1 ص 118) على ما مكث عنه سيبويه إذ يقول في مفسر الضمائر:

"الضمير لا يتم دلالاته على مسماء إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها"

فالضميمة المشاهدة ليست إلا تعبيراً عن مفهوم "حضرتك" الذي استعمله سيبويه. فقد صرح ابن هشام بأن من الضمائر ما يشترك لأسماء الإشارة في التوضيح بالمشاهدة. و"غيرها" لا يمكن أن يكون إلا الفكر السابق لو ما جرى من الفكر حسب عبارة سيبويه (الكتاب ج 1 ص 275).

وما يدل على "مسماء بضميمة المشاهدة" من الضمائر لا يمكن أن يكون إلا ضمائر المتكلم والمخاطب وضمائر الغائب عند بعض النحاة في بعض الاستعمالات المخصوصة التي أثارت خلافاً بينهم. يقول ابن العلي (الأزهري، شرح التصريح ج 1 ص 112) شارحاً "ضميمة المشاهدة"، متحذراً عن ضمير المتكلم:

"يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة منلوله وبعدم صلاحيته لغيره ويتميز صورته ووليه ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة منلوله"

ويتضح من نصوص سيبويه المذكورة أنه يجعل "الحاضرة" من مستلزمات الحضور في عمل التلظف إذ أنها بطار يتحدث به. وفي ذلك إقرار

ضمني بأن أهم المشيريات العقلية هي ضمائر المتكلم والمخاطب والفاعل الحاضر واسم الإشارة إذ أن ما يحمل عليه لا يتحدد إلا بالمتحضرة فلا يتغير إلا بعد أن يتعين المتكلم والمخاطب.

ونظن أن من مميزات روح هذين المفسرين المذكورين تبيين ثغري بينهما في علاقة اللفظ بمفرد زمنيًا، فما يرتفع ليهامه به ملجئ من الفكر يتخصص باللفظ ويشترط فيه سبق اللفظ بالمفرد على المفرد. وبما أن اللفظ حدث يقع في الزمان فإنه مفيد بالخطية. فالت لا تتلفظ بكل الألفاظ في نفس زمانية واحدة بل هناك دقما لفظ سابق وآخر لاحق. وحتى أن لم يسبق المفرد المفرد لفظا فإنه يسبقه نية وقصدا.

لما مع المشير العقلي لمفرد ما يرون من الحال وهو مفرد مخالف للمفرد من حيث طبيعته. إذ الأول غير اللفظي والثاني اللفظي مما يخول للمفرد العقلي أن يكون مزمانا لللفظ بما يفرضه<sup>(1)</sup> فإن تتلفظ وأن نرى حدثان يمكن أن يقع في لحظة واحدة. فوقع الاسم على المسمى وقوعا مباثرا، فالحظة تتلفظ بالمشير العقلي هي لحظة تعين دلالاته ومعناه. ولأنك أن هذا هو مفهوم "الإجراء الأتي للخطب" الذي يشترط في وضوح دلالة المشيريات العقلية وتعيين إحداثها. فهذه هي النقطة التي تميز بين مفهوم الإبهام في لسان الإشارة ومفهوم الإبهام في الإضمار. فالإبهام المتجلى مع أن تتكلم بعمل اللفظ أو بإشارة حسية إلى شيء موجود في مكان يتعين بعمل اللفظ هو المشير العقلي وهذا يستلزم اعتبار أن تتكلم لو زمن اللفظ الذي يتحقق فيه عمل اللفظ من حيث هو حدث يرتبط ارتباطا ضروريا بزمان معين.

(1) وقد عبر كلابير (1994) عن هذه الفكرة بقول: "نور إرشادية معروف/ حبيب في التمييز بين المشير العقلي وضمير المتكلم هو: "لفظ اللفظ الأول من حيث الفصل الخامس بشرط كلابير للمشيريات العقلية (1994).

موصف النظام المحوي لم تمل دور العناية بالاستعمال وخصائص التخطيب لأن  
تتم ذلك الناحية - نسب الأمثلة صالحة للتخطيب قد وضعت من أجله.

١٠٠٠ في الفصل الموالي من خلال قراءة فترات النحوي أن الحضور  
مع من هذا الحد من البحث من المنحوتات المقامية أنواع مختلفة من  
حرف المفهوم. وهو امر ينتهي إلى ضرورة تصنيف المنحوتات المقامية في هذا  
١٠٠٠

## 7. الفصل السابع : دور سمة الحضور في تحديد المشير المقامي

### 1.7 المقابلة في الضمان بين الحضور والغيب

لئن كان استعمال سبويه لمصطلح الغائب متواترا في كتبه منذ الأواب الأولى فلم يستعمل عبارة الحاضر للدلالة على ضميري المتكلم والمخاطب جاء نزرا، فلا نكاد نقف سوى على نص واحد بصريح فيه سبويه باختصاص لما وثقت بالدلالة على الحاضر يقول (الكتاب ج 2 ص 236) :

”لا يجوز أن تقول إنهم فعلوا ليتها المصيبة، إنما يجوز هذا للمتكم والمكلم المنلدى كما أن هذا لا يجوز إلا لحاضر“.

فيقابل سبويه بين ضمير الغائب في ”فعلوا“ وبين المتكلم والمخاطب بـ”ليراز التقابل بين سمة الغائب وسمة الحضور“. وقد تجلّى في هذا النص أن الحاضر بالنسبة إلى سبويه سمة لا تطلق إلا على طرفي التخاطب: المتكلم والمخاطب امتزجا من ضمير الغيبة ”هو“.

فلم نقف على أي شكل من أشكال اعتبار اقتران مرجع الضمير الغائب بالحضور كما كان شأن غيره من النحاة المتأخرين مثل ابن هشام والأزهري. وقد رأينا في ذلك تأكيدا على خصوصية دلالة الحضور التي قصدها وفتصلرها على ضميري ”أنا“ و”أنت“ دون سواهما من الضمان. فالمقابلة بين الحضور والغيب لا تتجاوز قسم الضمان إلى غيره من أصناف المعارف. وهو ما بشرع لاعتبارها دالة على الحضور في عمل التخاطب بالمشاركة في إنجازها. وقد صرح المبرد بذلك. يقول (المقتضب ج 4 ص 204-205) :

”خذ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحدا عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها فتقول قال زيد فزيد غيرك وغير المخاطب ولا تقول قال زيد وثقت تعطيه أضي المخاطب“.



دلالة الحضور مع المنادى :

(أ) انفصال النداء بالمخاطب:

لقد جاء أن النداء بعد الانفصال بالمخاطب فلا يكون إلا للحاضر .  
مثل سبويه في النداء (ج 2 ص 208) : نه تعطف المتكلم عليك ويقول المبرد  
(ج 4 ص 204) : لما قلت يا زيد خاطبته بهذا الاسم وقد أجمع النحاة على أنه  
لا يجوز نداء المتكلم ولا للقلب . يقول الأزهري (ج 2 ص 165) : تنفوا على  
أن ضمير المتكلم والقلب لا يجوز نداهما . ذلك لأن المنادى لم يصلح أن  
يكون للمتكلم لو للقلب كما يصلح أن يكون للمخاطب . غير أن وظيفة المنادى  
تجعله خاصا بالمخاطب للصيغة النداء ووظيفة تخطيئة شأنها في ذلك شأن  
ضمير الحضور أنت<sup>(1)</sup>.

فالنداء عمل يتحقق بعمل التلفظ ويتحدد بأن المتكلم ويعلن طرفا من  
أطراف التخطيب هو المخاطب فوسام في بناء إطار التخطيب . يقول الجرجاني  
في النداء (المقصد ج 2 ص 754) : يُند (بالوضع) أنه في حال دعائه ولن  
في نفس لردة متوجهة إليه وقصدا مختصا به .

فعمل التلفظ هو حال إنجاز عمل النداء فهو إذن "عمل لغوي لا خارج له  
لو لا وجود له خارج لفظ بجزء المتكلم بواسطة اللفظ وبقوته المنادي وبشأنه  
لدى تلفظه باللفظ" . كما أكد ميلاد (ص 180) ولا يمكن أن يتحقق إلا في مقام  
تخطيب حقيقي ولني . فحرف تيا من صنف الحروف التي إذا ذكرتها كنت في  
حال ذكرك إيها تصل في إثباتها وتزجيتها (سبويه ج 1 ص 330) . فالنداء يعلن  
المتكلم للمنادى لردة لاختصاصه من بين أئمة بتوجه الكلام إليه . فعمل النداء  
من الوسائل التي تؤمن لعل التخطيب قبل الشروع فيه إذ به يتعين للمتكلم  
باعتباره متلفظا ويتعين التخطيب باعتباره مقصودا بالمخاطب .

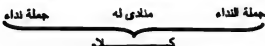
(1) سنأتي لاحقا على إبراز تمايز بين تعيين المخاطب بالنداء وتعيينه بالضمير أنت في

باب الثاني فصل النداء (11).

ب) دلالة صل التلغظ على إضمار جملة النداء :

يقول سيويوه (ج 2 ص 232) كما يقول للذي هو مقبل عليه بوجهه  
مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا لها فلان توكيدا.

فجملة النداء وإن لم يتلغظ بها هي مضمرة دون علامة والقرينة دلالة  
على الإضمار هي صل التلغظ في حد ذاته. فلن يتكلم المتكلم يقتضي أن يكون  
قد حقق غرضه من النداء وهو إقبال المخاطب عليه بسمعه فاستغنى عن جملة  
النداء لدلالة الحال وهو ما يستر اعتباره سيويوه تأخر النداء عن أول الكلام  
توكيدا لنداء لم يوسم بالتلغظ في أول الكلام:

[ يا لها فلان ]	[ كذا كان الأمر ]	[ Ø ]
جملة نداء	ملاى له	جملة النداء
		

وقد أكد الأزهرى (ج 1 ص 172) أنه لا تنافي بين حذف الشيء لدليل  
وتكديده لأن ما حذف لدليل بمنزلة الثابت. ولم يكن حذف جملة النداء في أول  
الكلام إلا لدلالة عمل التلغظ عليها.

فموضع النداء في أول الكلام محفوظ أبداً قد يكون موسوماً لفظياً وقد  
يكون مشحوناً بدلالة مقامية تعرض للفظ.

فلنلاحظ أن :

- النداء إشارة مقامية تعين المخاطب وتعطى عن المتكلم دون إشارة  
حسية لعمل التلغظ. وحصل توجيه الخطاب هما وسيلتا التحيين.

- دلالة المقام على النداء أصل والتلغظ به فرع لذا يكثر حذف النداء  
لدلالة الحال.

2/ مقابلة داخل مجموعة ( أنا - أنت )

← ( أنا / أنت ) باعتبارها مقابلة بين أنا ولا أنا أو بين الذاتية والذاتية

3/ مقابلة في شكل الجمع بين نوعين:

- الجمع التضميني<sup>1</sup> inclusif : نحن = أنا + أنت

جميع الكسرى exclusif : نحن = أنا + هو .

وسنعتني في هذا الفصل بالمقابلة الأولى في محاولة لتبين مدى مطابقتها لتصنيف الضمائر حسب الحضور والغيب.

نطلق بنفيسيت في بحثه عن حقيقة العلاقة بين الضمائر من نقد التقسيم الثلاثي الذي تعود أصوله إلى الأتقاء القديمة اليونانية منها والهندية، يبرز قصور الاصطلاحية التي وضعتها: الشخص الأول، الشخص الثاني والشخص الثالث عن كشف الأدوار التخاطبية التي تضطلع بها الضمائر.

وفي هذا الإطار استحضرت بنفيسيت النحو العربي مقراً بالفضيلة الاصطلاحية العربية على الاصطلاحية اليونانية والهندية. إذ تبرز وعي النحاة العرب في دراستهم للضمائر بالبعد التخاطبي. فكانت مصنفة حسب الأدوار التخاطبية إلى: متكلم، مخاطب وغائب.

يقول (Benveniste 1966 ج 1 ص 228) :

تجد في هذه التسميات توظيفاً لمفهوم سليم عن العلاقات بين الأشخاص، وهو سليم خاصة بما يكشف من تمييز بين الشخص الثالث والشخصين الآخرين خلافاً لما يوهم به اصطلاحنا فهي ليست منسجمة...

وقد دعم النحاة العرب ذلك بإثبات ما بين (أنا وأنت) و(هو) من تقابل عزوا عنه بالمقابلة بين الحضور والغيب. أما بنفيسيت فقد رأى أن ما بين (أنا وأنت) و(هو) من اختلاف يشرع لاعتبار المجموعة الأولى دالة على

(1) لغنا ترجمة هذه المصطلحات من إيلوش (2001 ص 1090-1091)

الشخص والمجموعة الثانية دالة على الشخص وهو ما دعانا إلى التساؤل حول مدى التوافق بين أطروحة الشخص واللائخص وأطروحة الحاضر والغائب.

لقد تعددت الآراء في هذه القضية واختلفت. فذهب محدث (2001 ص 31) إلى أن المقابلة في الضمان بين الشخص واللائخص لا تكاد تختلف عن المقابلة بين الحضور والغيب فلم تكن تسمية الغائب باللائخص إلا "من باب السجال... إلحاحاً منه على غيابه من عملية التخطيب التي تقتصر في الحقيقة على المتكلم والمخطوب".

بينما رأى الشاوش (2001 ج 2 ص ص 1085-1087) أن مفهوم اللائخص قد نجم عن خلط بنفيسيت بين مستويات التحليل فلم يميز بين "الحديث عن الظواهر اللغوية باعتبارها مقولات مجردة والحديث عنها باعتبارها صيغاً منجزة يحققها المتخاطبان في مقام معين" (الشاوش 1086).

وقد رأينا أن مثل هذا الاختلاف يستلزم منا وقفة تثبت حتى نتبين الأمر خاصة أن بنفيسيت قد انطلق من مفهوم الغائب لينتهي إلى مفهوم اللائخص.

يقول بنفيسيت (Benveniste 1966 ج 1 ص 228) مؤسساً للمقابلة بين (أنا- أنت) و(هو) :

" نجد في الضميرين الأولين في الآن ذاته شخصاً معيناً وخطاباً يتعلّق بهذا الشخص. فـ"أنا" يشير إلى الذي يتكلم و يقصد في نفس الوقت مفعولاً يتصل بـ"أنا". ففي قلبي: "أنا" لا يمكن ألاّ تحدث عن نفسي.... وفي نفس الوقت فإنّ أنا تصرّح بشيء ما باعتباره خبراً لأنت. أما مع الشخص الثالث فإننا لا ننفي أن هناك خبراً قد نصّ عليه ولكن خارج "أنا - أنت". فهذا الشكل إذن قد استثنى من العلاقة التي تتميز بها أنا وأنت "

فإنك تنطق "أنا" و"أنت" بعمل التلطف إذ لا تعين "أنا" إلا المتكلم بها. فكما  
 تلطف أحد بضمير "أنا" عن نفسه بذلك متكلماً ونسب إليها خبراً متعلقاً بها.  
 وقواعد التلغظ يفترض أن كل متكلم يتوجه إلى مخاطب هو الذي يخاطره  
 ويحبه بالصدق وهذا لا يتحقق طبعاً إلا إذا كان المخاطب حاضراً مع المتكلم في  
 مقام تلغظي مشترك.

لما ضمير الفاعل فإن استعماله حسب بنفوسيت في خطاب ما يجعل  
 الخبر خارج "أنا - أنت". إذ أن إسناد خبر ما إلى ضمير الفاعل يجعل ضرورة  
 هذا الخبر متعلقاً بمتحدث عنه ليس "أنا" وليس "أنت". وهذا المتحدث عنه لا  
 يشارك في الخطاب باعتباره متكلماً أو مخاطباً. فـ"أنا" و"أنت" تعين المتكلم  
 والمخاطب و"هو" تعين اللامتكلم واللامخاطب. لذا فإن بنفوسيت قد أفرجه من  
 بوتقة (أنا - أنت) وعزله العزل كله. وانتهى إلى المقابلة بين المجموعتين  
 باعتبار الأولى تمثل الشخص والثانية تمثل اللاشخص. يقول (Benveniste  
 1966 ج 1 ص 228) :

"الشكل المسمى بالشخص الثالث يحمل دلالة قول على شخص ما أو  
 شيء ما و لكنها لا تتعلق بـ"شخص" مخصوص ... الشخص الثالث ليس  
 شخصاً" إنما هو الشكل اللفظي الذي يضطلع بوظيفة التعبير عن اللاشخص".

وقد رأى شاروش أن في إقراره بأن التقابل في الضمائر يتجلى في علاقة  
 (أنا-أنت) على "شخص" مخصوص معين وعدم تعلّق (هو) بـ"شخص"  
 مخصوص مقابلة بين التعيين والإبهام. وهو أمر لم يقل به النحاة إذ اجمعوا  
 على أنه لا يرد أن الضمير قد يرد به غير معين<sup>(1)</sup> (الأزهري ج 2 ص 34).

(1) أشار ابن الطي (الأزهري ج 2 ص 111) إلى إمكانية استعمال ضميري المتكلم أو  
 المخاطب دون أن يحولاً على معنى يقول: (وقد كثر على القدم بسبتي) فأعطى ثم يقول  
 لا يعطيني قيل إن المراد بالضمير غير المتكلم في أمر غير محتمل على خلاف أصل  
 الوضع لأنه القليل يكون كمراد بالقدم الجسد ولم يذكر كلمة المعنى ذلك إلا في  
 ضمير المخاطب.

فالمضامير جميعا تشترك في أنها لا تستعمل إلا إذا تأكد أن المخاطب يعلم من تعني وما نعتي. وهو ما يفتر اعتبارها علامات إضمار.

ولا شك أن استدلال بنفيسيت على أطروحة هذه باستعمال الضمير الغائب في العبارات التي تسمى بـ *L'impersonnel* قد أكد هذه النزعة وثبت ارتباط مفهوم الشخص بمفهوم اللامعني. فقد أبرز بنفيسيت (1966 ص 230) أن ما يفتر استعمال الضمير الغائب دون أنا ولنت للتعبير عما سمي بـ *L'impersonnel* هو تميزه بالدلالة على الشخص ويقم أمثلة من نوع : *Il pleut* في الإنكليزية والتي تترجم إلى الفرنسية بـ : *Il pleut* مؤكدا أنها استعمالات تدل على الشخص إذ أن الحدث هنا "rains" ليس له فاعل معين يسند إليه. وقد عاب الشاوش (شاوش 2001 ج 2 ص 1086) على بنفيسيت لمرين في تحليله لأمثلة هذه الأمثلة أولهما:

أنه بقي لسر مفهوم الشخص بالمعنى الحرفي الضيق الذي تدل عليه الكلمة فلم ير في الغائب شخصا \*

وثانيهما:

أنه اعتمد على استعمالات خاصة بنى عليها تعميم نفي الشخص من ضمير الغائب. فهو يهرب الشخص من شيء هو موجود فيه علما إلى بناء نظريته على هذه الحالات الخاصة الشاذة.

غير أننا نعتقد أن بنفيسيت لم يقصد إطلاقا إلى المقابلة بين التعيين والإبهام. فمفهوم الشخص في أطروحة مفهوم مخصوص لا يتجاوز دلالة على المتكلم والمخاطب. ونظنه قد حرص على إبراز ذلك بوضع لفظ الشخص *personne* ما في نصه بين ظفرين. فالشخص عند بنفيسيت هو اللامتكلم واللامخاطب :

أنا	← المتكلم
أنت	← المخاطب
هو	← لا متكلم لا مخاطب

ولأن العلامة "هو" ليست مقيدة بالدلالة على المتكلم ولا على المخاطب  
 يمكن أن نلخص أي موضوع لو أن لا تحمل أي موضوع. وهذا الموضوع سواء  
 أعزنا عنه أم لا، لا يطرح مطلقا باعتباره "شخصا" (Benveniste 1966 ص  
 231). فلا تكون العلامة "هو" معينة للمتكلم أو للمخاطب. فسمعة الشخص هي  
 "غالب ما يميزه بصفة مخصوصة، تـا رـشـيـدـة" (ص 231) وما يميز أنا  
 وأنت هو الاختصاص بالمتكلم والمخاطب.

وقد رأى بنفويست أن هذا ما قصده النحاة العرب بمفهوم الغائب. فيقول  
 (ص 228) : "هذا هو بالضبط الغائب الذي عـز عنه النحاة العرب" فغائب  
 العلامة في التعبير عن ضمير الغائب تدل على افتقاره إلى دلالة على المتكلم  
 والمخاطب:

أنا خرجت

أنت خرجت

هو خرج

وقد بينا من خلال دراسة دلالة الغائب عند النحاة أنهم قد قصدوا فعلا  
 إلى إبراز هذه السمة بالتأكيد على أن الغائب لا يحضر في عملية التفاعل إلا  
 باعتباره متحدثا عنه. وهو حضور لا يدخل له أن يكون "حاضرا" بالمعنى  
 الاصطلاحي لولحق بمجموعة أنا وأنت. ومن هنا كان يمثل الغائب بالنسبة  
 إليه.

وقد أشار بنفويست (Benveniste 1966 ص 228-229) إلى أن  
 لغت عديدة قد فازت بين المجموعتين من خلال اشتراك المتكلم والمخاطب في  
 استعمال علامات لغوية ظاهرة للتعبير عن الشخص الأول والشخص الثاني

وتفرد الغائب بالتعبير عن إسناد الفعل إليه بغائب العلامة. ففهم أمثلة من اللغة التركبية تبرز ذلك. ففي نصريف فعل "أحب" نجد:

- |   |                          |                        |
|---|--------------------------|------------------------|
| { | 1' Sev- <u>your</u> -sun | علامة على المتكلم      |
|   | 2 Sev- <u>your</u> -sun  | علامة على المخاطب      |
|   | 3' Sev- <u>your</u> ②    | غياب العلامة مع الغائب |

أو على العكس من ذلك نجد في الإنجليزية اشتراك المتكلم والمخاطب في غائب العلامة وتفرد الغائب بالعلامة:

- |   |          |
|---|----------|
| { | I love   |
|   | You love |
|   | He loves |

وقد رأى في ذلك نزعة إلى التنبه إلى انفصال "أنا" و"أنت" بالتعبير عن المتكلم والمخاطب وتفرد "هو" بالتعبير عن الشخص أي عن اللامتكلم واللامخاطب.

وقد أكد بنفويست (Benveniste 1966 ج 1 ص 242) أن المقابلة بين شخص والشخص لا تستقيم إلا في الخطاب ولا تتحقق إلا باعتبار الإجراء الأكي للخطاب أي لحظة التقاط بهذه العلامات. فعمل التقاط بـ "أنا" يعن المتكلم وعمل التقاط بـ "أنت" يعن المخاطب لكن عمل التقاط بـ "هو" يعن شخصا ليس المتكلم وليس المخاطب. ومن هنا كان ما يحكيه "الشخص" في عمل التقاط.

ولم يكن استدلال بنفويست بصلاحية "هو" للاستعمالات التي نعر عن L'impersonnel إلا أبرزها لغوب دلالة التكلم والخطاب من هذه العلامة خلافا لبقوة العلامات. فلو لم يتميز الضمير "هو" بهذه الخاصية لجاز أن تكون الضمائر جميعا صالحة للاستعمال مع L'impersonnel.

لـ (أنا- أنت) / (هو) مجموعتان مختلفتان من حيث الطبيعة والدور الوظيفي. فالضميران أنا- أنت ويحلان على لحظة التقاط الأكية لذلك فقيهما يعبران ضرورة، إذا ما وجدا في خطاب ما، عن ذاتية هذا الخطاب. بينما يحل



2/ مقابلة داخل مجموعه (أنا - أنت)

« (أنا / أنت) باعتبارها مقابلة بين أنا ولا أنا أو بين الذاتية واللاذاتية

3/ مقابلة في أشكال الجمع بين نوعين:

- الجمع التضميني<sup>(1)</sup> inclusif : نحن = أنا + أنت

تصريح "مكتفي" exclusif : نحن = أنا + هو .

وسنستقي في هذا الفصل بالمقابلة الأولى في محاولة لتبيين مدى مطابقتها لتصنيف الضمائر حسب الحضور والغيب.

انطلق بنفيسيت في بحثه عن حقيقة العلاقة بين الضمائر من نقد التقسيم الثلاثي الذي يعود أصوله إلى الأتقاء القديمة اليونانية منها والهندية، يبرز قصور الاصطلاحية التي وضعها: الشخص الأول، الشخص الثاني والشخص الثالث عن كشف الأدوار التخاطبية التي تضطلع بها الضمائر.

وفي هذا الإطار استحضرت بنفيسيت النحو العربي مقراً بالفضلية الاصطلاحية العربية على الاصطلاحية اليونانية والهندية. إذ تبرز وعي النحاة العرب في دراستهم للضمائر بالبعد التخاطبي. فكانت مصنفة حسب الأدوار التخاطبية إلى: متكلم، مخاطب وغائب.

يقول (Benveniste 1966 ج 1 ص 228) :

تجد في هذه التسميات توظيفاً لمفهوم سليم عن العلاقات بين الأشخاص، وهو سليم خاصة بما يكشف من تمييز بين الشخص الثالث والشخصين الآخرين خلافاً لما يوهم به اصطلاحنا فهي ليست منسجمة...

وقد دعم النحاة العرب ذلك بإثبات ما بين (أنا وأنت) و(هو) من تقابل عبروا عنه بالمقابلة بين الحضور والغيب. أما بنفيسيت فقد رأى أن ما بين (أنا وأنت) و(هو) من اختلاف يشرع باعتباره المجموعة الأولى دالة على

(1) لغنا ترجمة هذه المصطلحات من إيلوش (2001 ص 1090-1091)

الشخص والمجموعة الثانية دالة على الشخص وهو ما دعانا إلى المنازلة حول مدى التوافق بين أطروحة الشخص والشخص وأطروحة الحاضر والغائب.

لقد تعددت الآراء في هذه القضية واختلعت. فذهب مجنوب (2001) ص 31 إلى أن المقابلة في الضمائر بين الشخص والشخص لا تكاد تختلف عن المقابلة بين الحضور والغيب فلم تكن تسمية الغائب بالشخص إلا من باب السجال... إلحاحا منه على غيابه من عملية التخاطب التي تقتصر في الحقيقة على المتكلم والمخاطب.

بينما رأى الشاوش (2001 ج 2 ص 1085-1087) أن مفهوم الشخص قد نجم عن خلط بنفنيست بين مستويات التحليل فلم يميز بين الحديث عن الظواهر اللغوية باعتبارها مقولات مجردة والحديث عنها باعتبارها صيرفا منجزة بحققها المتخاطبان في مقام معين (الشاوش 1086).

وقد رأينا أن مثل هذا الاختلاف يستلزم منا وقفة تثبت حتى نبيّن الأمر خاصة أن بنفنيست قد انطلق من مفهوم الغائب لينتهي إلى مفهوم الشخص.

يقول بنفنيست (Benveniste 1966 ج 1 ص 228) مؤسسا للمفيلة بين (أنا- أنت) و(هو) :

" نجد في الضميرين الأولين في الآن ذاته شخصا معينا وخطبا يتعلق بهذا الشخص. فـ"أنا" يشير إلى الذي يتكلم و يقصد في نفس الوقت ملفوظا يتصل بـ"أنا". ففي قلبي: "أنا" لا يمكن ألا أتحدث عن نفسي.... وفي نفس الوقت فإن أنا تصرّح بشيء ما باعتباره خبرا لأنت. لما مع الشخص الثالث فإننا لا ننفي أن هناك خبرا قد نصّ عليه ولكن خراج أنا - أنت. فهذا الشكل إذن قد استثنى من العلاقة التي تتميز بها أنا وأنت "

هونك أن مصطلح الغائب سواء أكان للظاهر لم للمضمر قد وضع ليقابل  
 المنصور في المتكلم والمخاطب فيقول على غواب دور التكم والمخاطب في كل  
 لفظ به سمة بالمخاطب. وهو تمييز تجلي عند سيويه باعتباره مضرا للفصلين  
 النحوية في استعمال المصطلح. ومطلما لما يجوز فيها وما لا يجوز كما بين  
 النص اعلاه وهذا يؤكد وثوق العلاقة بين السمات الخطابية والسمات النحوية  
 النطشيه.

وقد كان تصنيف الضمائر حسب الحضور والغيبة لتصنيف الأول  
 والأهم. ذلك أن الضمير "هو" لا يتميز إلا باعتباره غائبا ولا يسمى إلا بضمير  
 الغائب. فكان مصطلح الحضور حاضرا بالقوة إذ يستدعي مصطلح الغواب  
 استدعاء ضروريا. فالغائب لم يكن غائبا إلا لأنه ليس حاضرا أي ليس متكما  
 ولا مخاطبا ولغرضه بهذه السمة تستلزم تقابلا بينه وبين بقية الضمائر:  
 [[الناحلت]] هو. فكان سمة الحضور في "أنا" و"أنت" بديهية مطاة لا لغتراج  
 فيها نكل عليها سمة الغواب في "هو" دلالة صريحة. هذا بالإضافة إلى أن في  
 استعمال مصطلح الحاضر تسميا يستوجب التفريق والتمييز بين المتكلم  
 والمخاطب. فكانت الزعة إلى استعمال المصطلحات المميزة لكل صنف وكان  
 الدرجة الأولى من التمييز هي تمييز الحاضر من الغائب والدرجة الثانية هي  
 التمييز في الحاضر بين المتكلم والمخاطب. لذا نرى أن التمييز الأساسي عند  
 سيويه من الناحية الخطابية يقوم على المقابلة بين الحضور والغواب.

ويكشف لنا ذلك أن غواب المضمر في [هو] لا يتحد إلا بدلالة الحضور  
 في [أنا] و[أنت]. فتتجمل أنظم القوي دلالة الغواب في الضمير "هو" لا تتعن  
 إلا بدلالة الحضور في "أنا" و"أنت". فالمقابلة بين ضمائر الحضور وضمائر  
 الغيبة لا تقتضي على ما بين الصنفين من تلازم وترابط بشر اعتبارها مجموعة  
 واحدة رغم علاقات التقابل التي بينها. فكما يتحد "أنا" باعتباره المتكلم ويتحد

لأنّ "باعتباره المخاطب يتحدّد "هو" باعتباره ليس هذا وليس ذلك، فيستوجب  
 صل التخطيب "لأنّ" وأنّ" كما يستوجب "هو". وحركة هذه العلاقات النظامية  
 تجعل للقابل صوراً مختلفة فكما يقابل بين [[الاسم]] "هو" يقابل بين  
 [[الاء]] "لأنّ" فيدلّ النظام اللغوي على أنّ عمل التلفظ يحدّد "لغة واحدة" إن  
 صحّ التعبير المتكلم المنجز للخطيب والمخاطب الموجه إليه الخطيب والقلب  
 المعنى من الخطيب. فكما يقابل المتكلم والمخاطب معاً القلب ويقابل "لأنّ"  
 اللاتكلم أي المخاطب والقلب وهو أمر سنزيد دحضه وتوكيده بدراسة الضمائر  
 في الباب الثاني من البحث.

#### ♦ الحاضرة :

برز مصطلح "الحاضرة" في نصين لسيبويه تنقّق الأول بهارز الفرق  
 بين اسم الإشارة والمضمر: "هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أدبت أن تحرك  
 شيئاً بحضرتك" (سيبويه ج 2 ص 80) وتعلّق الثاني بتحديد المنادى: "هو مقل  
 عليه بحضرتك يخطبه" (سيبويه ج 2 ص 230).

فالحاضرة فضاء مكاني يتحدّد بعمل التلفظ إذ أنّه قد ورد في النصين  
 مضافاً إلى المتكلم. فحضور الشخص متكاملاً هو المؤنّس الحاضرة. وهذا ما  
 شرّع لاعتبار مفهوم الحاضرة مطابقاً لمفهوم المقام التخطيبي كما حدّده  
 المحرّثون اعتماداً على مفهوم عمل التلفظ. يقول غاردينر (1989 Gardiner ص  
 50) متفقاً مفهوم المقام التخطيبي :

"هو ليس عاملاً من عوامل الخطب بل هو الإطار الذي لولاه لما تمكّن  
 الخطيب من أن ينجز".

ثمّ إنّ فضاء يحضر فيه المشار إليه والمنادى حضوراً مختلفاً. إذ يختص  
 المنادى بالمخاطبة ويختص المشار إليه بكونه غير مخاطب. لذا نجد سيبويه  
 يندع المنادى المتكلم دون المشار إليه بـ "الحاضر". فليس كل ما هو موجود

فأخذ نطق "أنا" و"أنت" بعمل القلفظ إذ لا تعين "أنا" إلا المتكلم بها. فكلما نطق أحد بضمير "أنا" عين نفسه بذلك متكلماً ونسب إليها خبراً متعلقاً بها. وفراغ الاعتراض يفترض أن كل متكلم يتوجه إلى مخاطب هو الذي يختاره. وبصحة الاعتقاد وهذا لا يتحقق طبعاً إلا إذا كان المتحدث حاضراً مع المتكلم في مقام مخاطبته مشترك.

لما ضمير القائب فإن استعماله حسب بنقليت في خطاب ما يجعل الخبر خارج "أنا - أنت". إذ أن إيراد خبر ما إلى ضمير القائب يجعل ضرورة هذا الخبر متعلقاً بمتحدث عنه ليس "أنا" وليس "أنت". وهذا المتحدث عنه لا يشارك في الخطاب باعتباره متكلماً أو مخاطباً. فـ"أنا" و"أنت" تعين المتكلم والمخاطب و"هو" تعين اللامتكلم واللامخاطب. إذاً فإن بنقليت قد أخرجه من بوثقة (أنا - أنت) وعزله العزل كله. وانتهى إلى المقابلة بين المجموعتين باعتبار الأولى تمثل للشخص والثانية تمثل للآخر. يقول (Benveniste) 1966 ج 1 ص 228 :

"الشكل المسمى بالشخص الثالث يحمل دلالة قول على شخص ما أو شيء ما و لكنها لا تتعلق بشخص" مخصوص ... الشخص الثالث ليس شخصاً إنما هو الشكل اللغوي الذي يضطلع بوظيفة التعبير عن الآخر".

وقد رأى القائلون أن في إقراره بأن القابل في الضمائر يتجلى في إحالة (أنا-أنت) على "شخص" مخصوص معين وعدم تعلق (هو) بـ"شخص" مخصوص مقابلة بين التعيين والإبهام. وهو أمر لم يقل به النحاة إذ أجمعوا على أنه لا يرد أن الضمير قد يرد به غير معين<sup>(1)</sup> (الأزهري ج 2 ص 34).

(1) أشار ابن الطائي (الأزهري ج 2 ص 111) إلى إمكانية استعمال ضميري المتكلم أو المخاطب دون أن يحل محل معين يقول: (وقد أمر على القاموس بـ"ي") فأعفت ثم أقول لا يطعن في أن الفرد بالضمير غير المتكلم في أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لأنه المتكلم لكون الأمر بالقاموس الجنس ولم يذكر كلمة المعنى ذلك إلا في ضمير المخاطب.

والضمائر جميعا تشترك في أنها لا تستعمل إلا إذا تكد أن المخاطب يعلم من تعني وما تعني. وهو ما يفسر اعتبارها علامات إنشمار.

ولا شك أن استبدال بنفسيته على أطروحة هذه باستعمال الضمير الفاعل في العبارات التي تسمى بـ L'impersonnel قد أكد هذه النزعة واثبت ارتباط مفهوم اللاتشخص بمفهوم اللامعنى. فقد أبرز بنفسيته (1966 ص 230) أن ما يفسر استعمال الضمير الفاعل دون أنا ولت للتعبير عما سمي بـ L'impersonnel هو تميزه بالدلالة على اللاتشخص ويقدم أمثلة من نوع : Il rains في الإنكليزية والتي تترجم إلى الفرنسية بـ : Il pleut مؤكدا أنها استعمالات تدل على اللاتشخص إذ أن الحدث هنا "rains" ليس له فاعل معين يسند إليه. وقد عاب الشاوش (شاوش 2001 ج 2 ص 1086) على بنفسيته لمرين في تحليله لأمثلة هذه الأمثلة لولهما:

لأنه بقي لسر مفهوم الشخص بالمعنى الحرفي الضيق الذي تدل عليه الكلمة فلم ير في الفاعل شخصا \*

وتكليهما:

لأنه اعتمد على استعمالات خاصة بلى عليها تعميم نفي الشخص من ضمير الفاعل. فهو يفتقر الشخص من شيء هو موجود فيه علما إلى بناء نظريته على هذه الحالات الخاصة الشاذة.

غير أننا نعتقد أن بنفسيته لم يقصد إطلاقا إلى المقابلة بين التعيين والإيهام. لمفهوم الشخص في أطروحة مفهوم مخصوص لا يتجاوز الدلالة على المتكلم والمخاطب. ونظنه قد حرص على إبراز ذلك بوضع لفظ الشخص La personne ما في نصه بين ظفرين. فاللاتشخص عند بنفسيته هو اللاتكلم والمخاطب :

أنا	← المتكلم
أنت	← المخاطب
هو	← لا متكلم لا مخاطب

من الحل أن الضمائر أقل احتمالا للباس لحظة الاستعمال مما يجعل نسبه الأسماء فيها ضعيفة لأننا في هذه المرحلة من البحث لم نضع بالتعريف لدى غده. نستخدم والمتعمل في كونه الذي يقع على كل شيء. بل لابد أن نصيب بن التعريف الحقيقي المناسب هو أنه ما ظل حتى لحظة الاستعمال مجعلا تم تخصص بمضمر مقالي أو مقالي.

ويمكن أن نصبط العوامل المساعدة على ضبط الإحالة بالربط بين الاسم والمسمى فتحصرها في ثلاثة:

1- الحضور في ذهن : ويشمل النكرة والمعرفة ويقتصر على ما يختزن في الذاكرة من معلومات ومن علم بالدلالات المتواضع عليها. وهو عامل بضبط دلالة كل الألفاظ في حالة التفكير وما تعرف بالجنسية أو بالإضافة وكذلك أسماء العلم<sup>(1)</sup>.

2- الذكر السابق أو اللاحق : ويشمل الضمائر التي تتحدد دلالتها بما سبق ذكره في الخطاب أو بما حصل في ذهن المخطوب بفضل تواضع سبق بينه وبين المتكلم. ونحن بذلك نستثنى ضمائر المتكلم والمخطوب. كما يمكن أن يشمل هذا العامل كل ما يتوضح بواسطة مضمر مقالي سابق أو لاحق: أسماء الإشارة في بعض الاستعمالات التي يكون مضمرها مقاليا<sup>(2)</sup>، المعرف باللام المهدية وكذلك الأسماء الموصولة باعتبار جلستها إلى الصلة ويرتفع إيهامها بمضمر لاحق كما بينا.

(1) القوس في مختلف دلالات الألف و اللام في التعريف نظر الأزهري شرح التصريح ج 1 ص 178 - 179 .

(2) هي قضية إنشائية يترافق في جلجة إلى بحث سنعود إليها في الفصل الذي سنخصصه لدراسة أسماء الإشارة في القسم الثاني من البحث.

ويبدو أن هذه الأسماء تتميز بحاجتها إلى مفسرين لا مفسر واحد الأول  
منهما مفالي ويتمثل في الصلة والثاني ذهني ويتمثل في معرفة المخاطب  
بمضمون الصلة. يقول الأزهري (شرح التصريح ج ١ ص ١٥٨) مبينا ذلك :  
"فإنما نأتي للصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل  
ذكر الموصول من اتصاله بمضمون الصلة".

فأنت إذا قلت : زلت الذي سرق البيت، فإن اسم الموصول لا يتعرف  
إلا إذا كان المخاطب على علم بحادث السرقة. فبشرك الضمير والاسم  
الموصول في كون ما يصرها يجب أن يكون معلوما قبل ذكرها. لذلك فإن  
اسم الموصول مع الصلة بمنزلة الاسم الواحد. يقول سيبويه (الكتاب ج ١ ص  
١٢٨) :

ألموه اللذان زلت (...) زلت صلة اللذين وبه يتم لهما

فيبدو أن الموصول مع الصلة بمثابة الضمير من حيث اشتراط اتصاله  
"حين ترى أن المحذوف قد عرف ما تعني" (سيبويه للكتاب ج ٢ ص ١١)١.

٣- المشاهدة : وهو عامل تتعرف به ضمائر المتكلم والمخاطب  
وضمائر الغائب إذا تعلقت بمفسر حضوري (بالنسبة إلى بعض النحاة) لسماء  
الإشارة والمنادى والأسماء المقترنة بأل الحضورية (عند البعض أيضا).

لكننتهي بذلك إلى أن تحديد دلالة مرتبط بضميرين من العوامل لابد من  
التمييز بينهما : الأول هو حضور المسمى حضورا ذهنيا مجردا حسب

---

(١) رغم أن النحاة لم يصرحوا بهذه المشابهة ولم تكن مقارنة اسم الموصول بالضمير  
واحدة منهم لأن مقارنة قولهم في هذا وذلك تؤدي ضرورة إلى استنتاج هذه  
المماثلة.



في الحضرة يعتبر "حاضراً" بل هو مصطلح خاص بالمتكلم والمخاطب دون سواهما.

، يبدو أن دلالة الأولى التي يفهم عليها مصطلح "الحضرة" هي الدلالة العادية القائمة على الحضور الحسي الذي يوفق ما يستلزمه له الإشارة من إشارة حسية لتعيين المشار إليه أو ما يستلزمه الداء من مشاهدة المتكلم والوقوف من سماعه نداه أو ما يستلزمه حدث التخطب من حضور المتكلم والمخاطب. مفهوم الحضرة هنا مقترن بدليل المشاهدة والسمع.

وتتقدم هذه الحصة في دلالة الحضور بنعت سبويه المخاطب بـ "السامع شاهد" (الكتاب ج 1 ص 255). فهو "المقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك" (ج 2 ص 232). فالمحضرة لضاء يتعين بعمل القلب وتوهم حدوده بالحيز البصري والسمعي للمتكلم والمخاطب حتى يتمكن المخاطب من الانتقال إلى المتكلم والنظر إلى المشار إليه. وهو ما يؤكد أنه لا يأتي بسم الإشارة المقترن بهاء التنبيه إلا فيما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعد الغائب (الاسترلابي ج 2 ص 32). وذلك لاعتبار النفاة أن "وضع لسان الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حساً" (ج 2 ص 32).

غير أن مصطلح الحضرة يفتح على دلالة مجازية تقتضيها إمكانية المواجهة والتخاطب دون توفر المشاهدة مع بعد المسافة بين المتخاطبين أو لوجود حاجز مادي يحول دون أن يرى أحدهما الآخر. وقد بدا ذلك واضحاً في اعتبار المخاطب "سامعاً" قبل أن يكون "شاهداً"<sup>(1)</sup>.

---

(1) لم يستعمل سبويه لفظ شاهد إلا مرة واحدة لتمييز بين أمر المخاطب وأمر القلب. انظر (الكتاب ج 1 ص 255).

والفانظر في مؤلفات المتأخرين من النحاة مثل "المرئجل" والمقصود  
 ودلائل الإعجاز" وتشرح لكيفية ملاحظة كثرة استعمالهم للفظ السامع لتعيين  
 المخاطب مقارنة باستعمالهم لفظ المصطلح مما يؤكد أن اسمه المسموع بحضور  
 المخاطب تمثل أساساً في قدرته على سماع صوت المتكلم. يحصل أول  
 اتصال بينهما عبر الصوت. بالإضافة إلى أن مصطلح "السمع" يدل على سمع  
 لا بد أن تتوفر في الشخص حتى يكون مخاطباً وهي الالتفات إلى المتكلم  
 والانتباه إلى ما يقول والتفكير فيه. فالتلفظ وسيلة للتخاطب قد تتحقق دون أن  
 تتوفر المشاهدة بين المتكلم والمخاطب ولكنها تتمثل تماماً إذا ما لم يتمكن  
 المخاطب من سماع المتكلم باعتباره ما بين التلفظ والصمت من تعادل. وقد بين  
 سيويه إمكانية التخاطب دون توفر المشاهدة بقوله (ج 2 ص 80-81) :

"... إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من  
 أنت؟ قال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً."

### 1.1.7 التمييز بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي :

میز سيويه بين حضور المخاطب وحضور المشار إليه بقول (ج 2 ص  
 355) :

"العرب تقول هذا أنت تقول كذا وكذا لم يرد بقوله هذا أنت أن يمره  
 نفسه كأنه يريد أن يطمه أنه ليس غيره. هذا محال. ولكنه أراد أن ينبهه كأنه  
 قال الحاضر علناً أنت والحاضر لقليل كذا وكذا أنت."

فلا تشمل سيويه لفظ "الحاضر" تصييراً لاسم الإشارة. غير أنه بين في  
 الآن نفسه أن دلالة الحضور في المشار إليه تختلف عن دلالة الحضور في  
 المخاطب. لذلك لفت بأن المخاطب لا يشار إليه. ولو كان حضور المخاطب

في الحضرة يعتبر "حاضراً" بل هو مصطلح خاص بالمتكلم والمخاطب دون سواهما.

• يندر بر دلالة الأولى التي يفهم عنها مصطلح الحضرة هي الدلالة المعنوية القائمة على الحضور الجسمي الذي يوافق ما يستلزمه اسم الإشارة من إشارة حتمية لتعيين المشار إليه أو ما يستلزمه النداء من مشاهدة المعنوية والوقوف من سماعه نداءك أو ما يستلزمه حدث التخطيب من حضور المتكلم والمخاطب. مفهوم الحضرة هنا مقترن بدليل المشاهدة والسمع.

وتتكتم هذه القضية في دلالة الحضور بنعت سيويه المخاطب — كالمسمع الشاهد<sup>١</sup> (الكتاب ج ١ ص 255). فهو كمفعل عليك بوجهه مستمع منصت لك<sup>٢</sup> (ج 2 ص 232). فالحضرة لحناء يتعين بعمل القلب وترسم حدوده بالحيز البصري والسمعي للمتكلم والمخاطب حتى يتمكن المخاطب من الالتفات إلى المتكلم والنظر إلى المشار إليه. وهو ما يؤكد أنه لا يؤتى باسم الإشارة المقترن بهاء التثنية إلا فيما يمكن مشاهدته وإحصائه من الحاضر والمتوسط لا في البعد الغائب<sup>٣</sup> (الاسترلابي ج 2 ص 32). وذلك لاعتبار النحاة أن "وضع لسان الإشارة للحضور والقرب على ما كنا إياه للمشار إليه حتماً (ج 2 ص 32).

غير أن مصطلح الحضرة يفتح على دلالة مجازية تقتضيها إمكانية المواجهة والتخاطب دون توفر المشاهدة مع بعد المسافة بين المتخاطبين أو لوجود حاجز مادي يحول دون أن يرى أحدهما الآخر. وقد بدا ذلك واضحاً في اظهار المخاطب سماعاً قبل أن يكون شاهداً<sup>٤</sup>.

---

(١) لم يستعمل سيويه لفظ الشاهد إلا مرة ولعدة التمييز بين أمر المخاطب وأمر الغائب.  
(٢) انظر (الكتاب ج ١ ص 255).

والنظر في مؤلفات المتأخرين من الفحاء مثل "المرتجل" و"المقصد"  
 ودلائل الإعجاز" وشرح الكافية" يلاحظ كثرة استعمالهم للفظ السامع لنعين  
 المخاطب مفاضة باستعمالهم لفظ المخاطب مما يؤكد أن الـ"سَمْعَ" تسمية لحضور  
 المخاطب تتمثل اسمياً في قدرته على سماع صوت المتكلم. فيحصل أول  
 اتصال بينهما عبر الصوت. بالإضافة إلى أن مصطلح "السامع" يدل على سمة  
 لا بد أن تتوفر في الشخص حتى يكون مخاطباً وهي الالتفات إلى المتكلم  
 والانتباه إلى ما يقول والتفكير فيه. فالتلفظ وسيلة للتخاطب قد تتحقق دون أن  
 تتوفر المشاهدة بين المتكلم والمخاطب ولكنها تتمثل تماماً إذا ما لم يتمكن  
 المخاطب من سماع المتكلم باعتباره ما بين التلفظ والصمت من تقابل. وقد بين  
 سيويه إمكانية التخاطب دون توفر المشاهدة بقوله (ج 2 ص 80-81) :

"... إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط لو في موضع تجهله فيه فقلت من  
 أنت؟ فقال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً."

#### 1.1.7 التمييز بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي :

ميز سيويه بين حضور المخاطب وحضور المشار إليه بقول (ج 2 ص  
 355) :

"العرب تقول هذا أنت تقول كذا وكذا لم يرد بقوله هذا أنت أن يحركه  
 نفسه كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال. ولكنّه أراد أن ينبهه كأنه  
 قال الحاضر عندما أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت."

فاستعمل سيويه لفظ "الحاضر" تصويراً لاسم الإشارة. غير أنه بين في  
 الآن نفسه أن دلالة الحضور في المشار إليه تختلف عن دلالة الحضور في  
 المخاطب. لذلك أقر بأن المخاطب لا يشار إليه. ولو كان حضور المخاطب

ضمير الغائب هو إلى "مقام موضوعي" لأنه (Benveniste 1966 ص 255-256) :

يصل في الحقيقة الضمير غير الموسوم في منظومة الضمائر .... فلا نجد حرجا من التصريح بأن اللاتخص هي صيغة التلطف الوحيدة الممكنة بالنسبة إلى الإجراءات الأتية للخطاب التي ينبغي ألا تحيل إلى ذاتها

للاتخص هو اللاموسوم بسمه التكلم أو سمة الخطاب فلم يكن بذلك متعلقاً من حيث تعين ما يحيل عليه بعمل التلطف. ولا نشك في أن بنفويست بذلك قد أثبت أن الضمير للغائب لا يكون مشيراً مقلماً.

وهكذا ننتهي إلى الإقرار بأن ما أنجزه بنفويست من مقابلة بين الضمائر قريب جداً مما أنجزه النحاة العرب. غير أن المقابلة بينها اعتماداً على الحضور والغيبة أسلم ولوضح من اعتماد الشخص واللاتخص.

## 2.2.7 إهمال بنفويست لحركية علاقة التقليل النظامية بين الضمائر

نعتقد أن ما يمثل نقطة ضعف في تحليل بنفويست للضمائر هو عدم إبرازه حركية علاقة التقليل النظامية التي تربط بين الضمائر. فوفق عدد صورة واحدة من هذه العلاقة هي ((أنا-أنت/هو)) وأغل علاقة التقليل بين ((أنا/أنت-هو)) وقد بدا لنا أن تباعد هذا الأمر قد تجلّت في وصفه للعلاقة بين ((أنا/أنت)).

لقد ذهب بنفويست (Benveniste 1966 ج 1 ص 232) إلى إبراز التقليل بين الضميرين باعتبارهما تقابلاً بين ((أنا/لا أنا)). وبإقصائه ضمير الغائب من هذه العلاقة قطع علاقة التزام بين الضمائر الثلاثة فاضطرّ إلى أن ينقض حدّ الضمير "أنت" المتداول في الدراسات النحوية وهو "الشخص الذي إليه يوجه المتكلم خطابه" مبرزاً في صور هذا الحدّ عن الإلمام بالاستعمالات المتعددة التي

تخرج عن الاستعمال العادي التي تجري عليها علامة المخاطب يقول  
(Benveniste 1966 ج 1 ص 232) :

"إن هذا المخاطب بأنه الشخص الذي إليه يتوجه المتكلم بلحظة بنسب  
دون أنني شك الاستعمال الأكثر عادية. ولكن العادي لا يعني الاستعمال الوحيد  
الثابت".

ويقصر بنفيسيت في إثبات ذلك على الأمثلة التي يستعمل فيها الشخص  
القائي خارج القول لتدخل في لسان الضمير المبهم مثل:

'On ne peut se promener sans que quelqu'un vous aborde

(لا يمكن التجول دون أن يتعرض لك أحدهم)

ومنه ينتهي إلى أن صيغة "أنت" لا تحيل دائما وبالضرورة على  
المخاطب بل قد تحيل على غير المخاطب يقول (Benveniste 1966 ص  
232) :

"يجب ويكفي أن نتصور شخصا آخر غير أنا حتى نسد إليه العلامة  
أنت. هكذا إذن فإن كل شخص نتصوره هو في شكل أنت وبصفة خاصة ولكنها  
ليست ضرورية الشخص المخاطب ويمكن تحديد أنت بأنه الشخص فلا أنا".

وقد رأى الشلوش (شلوش 2001 ص 1089) أنه : قد استقام لبنفيسيت  
مثل هذا التحديد لأنه أخرج "هو" من مجموعة الضمائر الدالة على الشخص.

فالشخص الذي نتصوره ، إما أن يكون أنت وإما أن يكون هو. وبما أن  
"هو" لا شخص فإن كل شخص نتصوره غير "أنا" هو "أنت". غير أنه ينقض  
حد الغالب المتمثل في أنه لا شخص لنقض تعريف "أنت" بأنه "أنا" لأنه

- انتهاء قد قام على الاختزال. فكان جملة غير قائمة على إسداد تتألف من حرف واسم تشارك المشيولات العقلية في النزعة إلى نقص اللفظ لقوة الدلالة العقلية.

فدل تناول سيبويه على أن يعود تداوليه حاضرة بالقوة باعتبارها مقتضى كل عمل تلفظ. فلم تكن الجملة التي يبحث في خصائصها سوى لقول منقولة عن كلام منجز في مقدمات تخالفية مخصصة.

### 2.1.7 دلالة القلب على التامتك واللامخاطب :

استعمل الأسترلابي لفظ "القلب" استعمالات مختلفة لم يبلغ مستوى الاصطلاحية منها إلا ما تعلّق بالضمائر.

فلمستعمل "القلب" في معنى "البعد" الذي لا تتركه عين المتكلم والمخاطب في مقام تخالفي محدد. فخرج عن حدود الحاضرة التي ترسم حدودها ما لبثا بحيز نظر المتخالفين. فيقابل (الأسترلابي ج 2 ص 32) في إطار حديثه عن اسم الإشارة المقرن بهاء التثنية بن: " ما يمكن مشاهدته وإحصائه من الحاضر والمتوسط والبعد القلب".

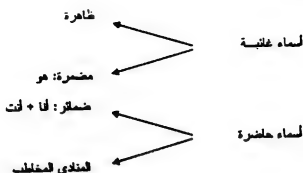
فالقلب إذن هو الذي لا يحضر جسده في الحاضرة ولا يدرك بالمشاهدة وهذا المفهوم هو الذي يقابل مفهوم الحاضر في اسم الإشارة فلا تخرج دلالتهما عن البعد المادي المحسوس.

لما "القلب" بالمعنى الاصطلاحي فقد كان سمة في الأسماء الظاهرة جميعا وفي ضمير القلب. يقول الأسترلابي (شرح الكافية ج 2 ص 3):  
"الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للتثنية مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر".

---

(1) استعمل سيبويه مصطلح "القلب" في نفس هذا المعنى: يقول (ج 2 ص 104):  
"إنسان والذئبان لا يثنان أبدا بلهما يزولان ويتصركان ويشتر إلى أحدهما والأخر  
منه قلب".

للقابل الاسترادي بين مفهومين للغة "الغبة المطلقة" ونقص الأسماء الظاهرة و"الغبة المعقدة" ونقص ضمير "هو" الذي يرتبط باسم ظاهر لا نعلم نكره. فالتغيب في الضمير فرع عن التغيب في الأسماء الظاهرة لذا فإن الضمير "هو" ينوب وبموضع اسم ظاهر باسم مكتفٍ. فالأسماء التي صفت لا تثبت لهما:



فالحضور التخاطبي سمة تميز أنا ولنت دون سواهما ويلحق بهما المنادى لتحينه المخاطب. وهي سمة لا تشاركها فيها أسماء الإشارة لأنها أسماء قد وضعت أيضا للغة. وفي ذلك دليل على أن الحضور المميز لأنا ولنت يقوم على أساس الأدوار التخاطبية لا غير دون أن يكون للحضور الجسدي أي تأثير. وهذا ما جعل الاسترادي يؤكد أن الاسم الغائب لا يفارق سمة الغياب وإن كان ما يحل عليه حاضرا جسده في المقام التخاطبي ويكون لقرنه بكاف الخطاب دليلا على ذلك. يقول (شرح الكافية ج 2 ص 32):

"... لا تقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فلذلك نوجب كون ما ولنته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وإن لم يستمع حضور غلام المخاطب."

وهو ما يدل على أن المضمير في "هو" لا يكون إلا غائبا من حيث هو اسم لا يعين المتكلم به أو المخاطب به. وهذا يعني أن الضمير "هو" لا يمكن أن يكون لحاضر مطلقا إذ الأسماء الظاهرة لا تنحرف عن الحضور أبدا.



لعمري المفترضة إما بالعلم أو بالفكر<sup>(١)</sup>. والثاني هو حضور المسمى حضوراً  
مذهب محسوساً متعلقاً بالزمان والمكان والأشخاص والموضوع لحظة التقاط  
وهو ما يؤلف مفهوم المعلم للتخاطبي. فتتضمن المشيريات المقامية مع تجل  
عمل التقاط.

وليس تخصصها ذلك إلا دليلاً على أن لها خارج الاستعمال وجوداً عاماً  
محملاً بأخذ بعداً جبردياً إذ تصير هذه العبارات صالحة لكل مستعمل. فإذا كلى  
التعريف أصلاً وضعياً فيها فإنه يتضح لنا أن هذه العبارات تتعلق قبل دخولها  
في الاستعمال بمتكلم قد دلّ عليه أثره الإعرابي فلا يمكن أن يكون إلا المتكلم  
الواضح الذي يمثل تجديداً للمتكلم المقامي يدلّ على حضوره في البنية باعتباره  
منشأ للعلاقات النحوية وهو ما يجعلنا نتساءل هل يمكن للمتكلم أن ينجز أي  
قول دون أن يبرز فيه أثر المتكلم؟ ليس لفتور البنية في حد ذاته ولشغل  
الألفاظ التي تجمعها إشارة إلى حضور المتكلم وتعلّكه في القول ؟

فيبدو لنا أن الإشارة المقامية ظاهرة لا تقبل أن تغلق على عناصرها  
قائمة وكان ما حدثنا من وحدت اعتبارها مشيرات مقامية لا يمثل سوى  
المظاهر التي تتكشف فيها هذه الظاهرة وتقوى. وهو أمر ينبئنا إلى ما يمكن أن  
يكون من تفاوت بين العناصر الدالة على الإشارة المقامية من حيث القوة في  
التعبير عنها. فإذا ما بلغت درجة كبيرة من الضعف تحولت إلى ظاهرة علانية  
لكن دون أن تضمحل وتعدم وذلك لما ذكرناه من حضور المتكلم في البنية.  
وهذه الرؤية تدعم ما نسعى إلى إبرازه من استرسال بين الإشارة المقامية  
والعلانية استرسالاً يقوم على اعتبار الإشارة المقامية أصلاً للعلانية ويضرب  
الإمكانات الاستعمالية المختلفة لعناصر كل صنف منهما.

(١) انشدا على مفهومها عدد ابن هشام: (الأزهري شرح التصريح ج ١ ص ١٧٩).

## خاتمة :

بيّنا في هذا الفصل أنّ الدراسات التي اعتمدت بالمشيرات المقامية التداولية منها والنحوية، الحديث منها والتقديم قد أبرزت سر المقام التخاطبي في تحديد هذه الوحدات. فقد بيّنا أنّ لوركيوني قد اعتمدت مفهوم الحضور في المقام التخاطبي في وضعها لهذا المشير المقامي وتمييزه من غيره.

المشير المقامي هو الذي يكون ما يحيل عليه حاضرنا في المقام التخاطبي باعتباره من فواعل القول في حدث التلقظ أو باعتباره الإطار الزمني والمكاني الذي يقع فيه وهو ما جعل لوركيوني تؤكد لفقار المشير المقامي للاستقلال المرجعي. فلا يتحدد إلا لدلّل المقام التخاطبي وبفضله. وهذا الحضور يدعم سمة الاتكاس التي بيّناها في الفصل الرابع. وهو أمر يؤكد لدينا أنّ التداوليين لم يميزوا في دراسة المشير المقامي بين حدث الإنشاء وحدث الإحالة. فاعتبروا أنّنا "هو المتكلّم وثنت" هو المقاطب وزمان الحاضر القاري هو زمن وقوع الحدث الإنشائي في حين أنّ كل هذه الوحدات اللغوية تمثّل عبارة عن هذه العناصر المكوّنة لحدث التخاطب فلا تكون إلا في موضع الإحالة. فتميّز دون أدنى شك بأنّها نعيدنا إلى الحدث الإنشائي لكن دون أن نكون إياه. وهو أمر سنحاول إبرازه في الباب الثاني والثالث من البحث.

ونعتقد أنّ النحاة العرب قد تجاوزوا هذا الخلط باعتمادهم في تمييز المشير المقامي على حاجته إلى المضمر. فبيّنا أنّ مضمره مقامي. ومن شأن هذا الاعتبار أن يضع مسافة بين المفسّر والمضمر باعتبار الأول عاملاً والثاني معمولاً. وهو اتجاه في الوصف ينسجم مع ما أبرزه الشريف (الشريف 2002) من كون محلّ الإحالة معمولاً لمحلّ الإنشاء.

وهو أمر نشير إليه في هذا الموضع رغم أنّنا لم نشره في هذا الفصل لأنّنا قد ذهبنا في هذه الفصول نحو إبراز الرؤية التداولية في معالجة هذه الوحدات. وقد سعينا باستحضار النحو العربي إلى أن نبرز أنّ عملية النحاة

فهناك أن مصطلح الغائب سواء كان للظاهر لم للمضمر قد وضع ليقابل الحضور في المتكلم والمخاطب فبدل على غياب دور التكلم والمخاطب في كل لفظ يوسم بالغائب. وهو تمييز تجلي عند سيبويه باعتباره مضراً للخصائص التركيبية في استعمال الضمائر ومطلّاً لما يجوز فيها وما لا يجوز كما بين النص أعلاه وهذا يؤكد وثوق العلاقة بين السلف للتخاطبية والسمات البنيوية للنظمية.

وقد كان تصنيف الضمائر حسب الحضور والغيبة التصنيف الأول والأهم. ذلك أن الضمير "هو" لا يتميّز إلا باعتباره غائباً ولا يسمى إلا بضمير الغائب. فكان مصطلح الحضور حاضراً بالقوة إذ يستدعيه مصطلح الغائب استدعاء ضرورياً. فالغائب لم يكن غائباً إلا لأنه ليس حاضراً أي ليس متكلاً ولا مخاطباً ولختصاصه بهذه السمة تستلزم تقبلاً بينه وبين بقية الضمائر: [[الناحيت]] هو]]. فكان سمة الحضور في "أنا" و"أنت" بديهية مطاة لا لغتراج فيها نكل عليها سمة الغائب في "هو" دلالة صريحة. هذا بالإضافة إلى أن في استعمال مصطلح الحاضر تمييزاً يستوجب التأكيد والتمييز بين المتكلم والمخاطب. فكانت الزعة إلى استعمال المصطلحات المميزة لكل صنف وكل درجة الأولى من التمييز هي تمييز الحاضر من الغائب والدرجة الثانية هي التمييز في الحاضر بين المتكلم والمخاطب. لذا نرى أن التمييز الأسلي عند سيبويه من الناحية الخطابية يقوم على المقابلة بين الحضور والغائب.

ويكشف لنا ذلك أن غياب الضمير في [هو] لا يتحدّ إلا بدلالة الحضور في [أنا] و[أنت]. فقد جعل النظم اللغوي دلالة الغائب في الضمير "هو" لا تتعّن إلا بدلالة الحضور في "أنا" و"أنت". فالمقابلة بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة لا تقضي على ما بين الصنفين من تلازم وترابط يضّر اعتبارها مجموعة واحدة رغم علاقات التقابل التي بينها. فكما يتحدّ "أنا" باعتباره المتكلم ويتحدّ

تُنت "باعتباره المخاطب يتحدث" هو "باعتباره ليس هذا وليس ذاك. فيستوجب  
 عمل التخطيب "لأن" وتُنت "كما يستوجب" هو. وحركية هذه العلاقات التنظيمية  
 تجعل للتقابل صوراً مختلفة فكما نقابل بين [[أنا أنت]] هو [[نقابل بين  
 [[أنا أنت]] فبدل النظام اللغوي على أن عمل التلفظ يتحدث لغة واحدة إن  
 صيغ التعبير المتكلم المنجز للتخطيب والمخاطب الموجه إليه الخطاب والخطاب  
 المفصّل من الخطاب. فكما يقابل المتكلم والمخاطب معاً الخطاب يقابل "لأن"  
 اللامتكلم أي المخاطب والخطاب وهو أمر سنزيد دعمه وتوكيده بدراسة الضمائر  
 في الباب الثاني من البحث.

#### ❖ الحاضرة :

برز مصطلح "الحاضرة" في نصين لسبويه تعلّق الأول بالبرز الفروق  
 بين اسم الإشارة والمضمر: "هذا ليس علامة للمضمر ولكنه أردت أن تعرف  
 شيئاً بحضرتك" (سبويه ج 2 ص 80) وتعلّق الثاني بتحديد المنادى: "هو مقل  
 عليه بحضرته بخلطه" (سبويه ج 2 ص 230).

فالحاضرة فضاء مكاني يتحدث بعمل التلفظ إذ أنه قد ورد في النصين  
 مضافاً إلى المتكلم. فحضور الشخص متكلاً هو المؤنّس للحاضرة. وهذا ما  
 يشرع لاعتبار مفهوم الحاضرة مطابفاً لمفهوم المقام التخاطبي كما حدّده  
 المحذّثون اعتماداً على مفهوم عمل التلفظ. يقول غارنار (1989 Gardiner ص  
 50) مدقّقاً مفهوم المقام التخاطبي :

"هو ليس عاملاً من عوامل الخطاب بل هو الإطار الذي لولاه لما تمكّن  
 الخطاب من أن ينجز".

ثم إنه فضاء يحضر فيه المشار إليه والمنادى حضوراً مختلفاً. إذ يختص  
 المنادى بالمخاطبة ويختص المشار إليه بكونه غير مخاطب. لذا نجد سبويه  
 يندع المنادى المتكلم دون المشار إليه بـ "الحاضر". فليس كل ما هو موجود

فليس تكبد النحاة على أن ضمير الغائب قد وضع في الأصل لاضمار  
 غائب نكته ذكره إلا تنبيهها إلى أن ما يصوره هذا الضمير لا يمكن أن يكون  
 إلا غائبا أي أنه لا يدل بأي شكل من الأشكال على التكلم لو المخاطبة. لذا فإن  
 المعمود إليه قد يكون أي اسم إلا "أنا" أو "كنت". وفي ذلك دليل على أن مفسر  
 "أنا" و"كنت" لا يمكن أن يكون أيضا لسما لأن الحاضر لا يفسر بالغائب أبدا.  
 فقولنا:

قالت فاطمة: "أنا قادمة"

لا يكون مفسر "أنا" فيه اسم قادمة وإن كنا نحولان على نفس المرجع  
 لأنه ليس في اسم العلم دليل على التكلم. ذلك أن الدليل على التكلم في "أنا" ليس  
 سوى عمل التلفظ في حد ذاته. ففترة الضميرين "أنا" و"كنت" على أن يربطها  
 ويوحدا بين المتخاطبين الإحاليين والمتخاطبين المقامين أي أن يوحدا بين  
 الوجود في اللغة والوجود في الكون الخارجي، هي التي تشرع لاعتبارها  
 مشيرت مقفية. فرغم أن الأسماء المضمرة ثوان للأسماء الظاهرة وأخلاف  
 منها ومعوضة عنها (ابن جني ج 2 ص 193) فإن قوة ارتباط ضمائر  
 الحضور بالمقام التخاطبي وحدث التلفظ قد جعلت "أنا" كالاسم المظهر على حد  
 عبارة سيبويه. فكانت علامات مخصوصة لا تحتاج إلى مفسر لغوي.

فمفسر "أنا" هو المتكلم المنشئ لحدث الإنشاء الذي يتضمن "أنا". هذا  
 إضافة إلى أن قواعد الربط بين الضمير ومضمره تشترط عدم تفسير الضمير  
 الواقع في محل المفعول بفاعله لتقابل فيه وهو أمر نرجئ تحليله إلى فصل  
 لاحق تجنبنا للتكرار<sup>(1)</sup>.

(1) انظر الفصل التاسع من الباب الأول من البحث (9.1).

## 2.7. المقارنة بين تصنيف الضمائر حسب الحضور والغياب وتصنيفها حسب الشخص واللائخص

### 2.7.1 تصنيف بنفنيست للضمائر حسب الشخص واللائخص

كان بنفنيست (Benveniste 1966) أكثر اللسانيين العربيين إغناء دراسة الضمائر. فخصص لها قسماً كاملاً في كتابه سعى فيه إلى الربط بين الخصائص النظامية والسمات التداولية. ولعل قيمة عمله تتمثل في سعيه إلى وضع نظرية في الشخص اللغوي *La personne verbale* (Benveniste 1966 ص 227) تقوم أسسها على تبين النظام العلائقي المتحكم في الضمائر. وتتبنى على الفرض أن "الأنا" محور يستقطب جميع الأشكال العلائقية بين الضمائر ويحدد ماهية كل واحد منها ودوره في عملية التخاطب. وهي نظرية تبدأ لغوية لسانية لتنتهي فلسفية وجودية، مما جعلها مثيرة لاهتمام اللسانيين والفلاسفة على حد سواء<sup>1</sup>.

وقامت أطروحة بنفنيست على تقويض التصنيف الثلاثي السائد في الأتداء الغربية: الشخص الأول (أنا)، الشخص الثاني (أنت) والشخص الثالث (هو) والاستعاضة عنه بتصنيف ثنائي: ضمائر الشخص (أنا - أنت)، ضمائر اللاشخص (هو). إذ رأى بنفنيست (1966 ص ص 227-228) أن تمييز الضمائر بعضها من بعض هدف لا يدرك إلا بتبيين مظاهر التقابل بينها. بغرض عن نظريته (Benveniste 1966 ص ص 227-228) :

"لا يمكن أن تقوم إلا على أسس المقابلات التي تميز الأشخاص بعضها عن بعض وهي تلخص في كليتها في بنية هذه المقابلات".

وهي مقابلات قد تجلت على مستويات ثلاثة نلخصها في الآتي :

1/ مقابلة بين مجموعة (أنا - أنت) ومجموعة (هو) :

⇐ (أنا - أنت) / (هو) باعتبارها مقابلة بين الشخص واللائخص

---

1/ J. Derrida : 1972 *Marges de la philosophie*.

حضور أي شيء في الحاضرة لجاز أن يشار إليه باسم الإشارة. يقول (سبويه ج 1 ص 141):

"تسير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره إلا أني فك لو شئت له إلى شخصه فقلت هذا أنت لم تستقم".

فالمخاطب معين بتوجيه الخطاب إليه، حاضر باعتباره طرفاً في الخطاب. أما ما تشير إليه فإنه خارج عن الخطاب غائب عنه. غير أنه يتميز بكونه لا يتعين إلا في مقام تخطبي مخصوص بوجه فيه المتكلم المخاطب مواجهة حسية. يقول الاسترلابي (شرح الكافية ج 2 ص 32): تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع بما يقرن إليها من إشارة المتكلم الحسية.

فالحضور في الضمائر يدل على المشاركة في عمل الخطاب والحضور في ما يشار إليه يدل على مجرد الوجود في المقام التخطبي أو في "الحاضرة" وجوداً مادياً يدرك بحاسة مادية هي العين. فحضور المتكلم والمخاطب حضور إيجابي وفاعل باعتباره محدثاً للحاضرة ومنشأ لها. أما حضور المشار إليه فهو حضور سلبي باعتباره متحدداً بالحاضرة منحصراً في حدودها المادية إن خرج عنها تحول إلى غيب.

فالمشار إليه الحاضر هو القريب من المتكلم والمخاطب قرباً مادياً والمشار إليه الغائب هو البعيد عنهما الذي لا تدرك صورته بالعين المجردة فلم يعد محتاجاً إلى إشارة حسية<sup>11</sup>.

فتبين أن لاختلاف دلالة الحضور في الضمائر عن دلالاته في اسم الإشارة يبرز ما بين الصنفين من بعد وفتر عدم اعتبارهما قسماً واحداً. كما أن استعمال لفظ واحد هو "الحضور" لتفسير اشتغالهما الإحالي ينته إلى ما يمكن أن يكون بينهما من تقارب. ولعل هذا ما جعل أسماء الإشارة تنزع تارة إلى التشبه

---

(1) مبحث ذلك في الفصل الخامس باسم الإشارة (41).

بضمائر الحضور وتنزع طورا إلى التشبه بضمائر الغيبة. فيقول سبويه (ج 2 ص 80-81) :

قد يكون هذا وصوابه بمنزلة هو يعرف به تقول هذا عبد الله فاعرفه إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرف شيئا بحضورك .

فيميز اسم الإشارة من الغائب بما يميز به ضميري المتكلم والمخاطب منه، وهو نعين ما تحيل عليه بفضل الحاضرة. ويبرز التقارب بين اسم الإشارة للبعد وضمير الغائب من حيث دلالتهما على معين قد عرف قبل الالتفات بما يعود إليه.

وقد أكد الاسترهابي ذلك بقوله (شرح الكافية ج 2 ص 33) :

لفظ اسم الإشارة الموضوع للبعد إذن أعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج إلى المذكور قبل أو محصور قبل حتى يشار إليه فيكون كضمير راجع إلى ما قبله.

فـ"الحضور" و"الحاضر" و"الحاضرة" مصطلحات يميز بها سبويه بين الوحدات اللفوية التي تستند في تعينها إلى المقام التخاطبي بعمل الالتفات. فتبين لنا بذلك أن ما سماه التداوليون بالمشيريات المقامية هو في حد ذاته فنن للتفسيه والتصنيف. كما يبدو لنا واضحا أن هذه المصطلحات المميزة قد خص بها سبويه ضميري المتكلم والمخاطب والمشار إليه المعين بالإشارة الصنة وزمن الحاضر أي زمان الالتفات دون سواها. أما ما يتحقق تعينه دون حاجة إلى اعتبار الخصائص المادية للمقام التخاطبي التي تترك بالعين المجردة فأتينا تلحق بالغائب الذي تترك صورته "بالقلب" أي بالذهن. غير أنه تمييز لا يحل الإشكال الذي يطرحه ضمير الغائب إذا ما استغنى عن مفرزه العقلي لحضور مرجعه في مقام التخاطب. وهو ما يستلزم التمييز في الحضور بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي.



ونلاحظ أن يكمن يميز في دراسة هذه الوحدات بين العلاقة الدلالية التي تربط الاسم بمعناه والعلاقة الإحالية التي تربط الاسم بمرجمه. فالعلاقة الدلالية فارة مستقرة أما العلاقة الإحالية فإنها متغيرة متحركة. وهو ما يبرره أوروكيوني (1980 ص 36) بتبنيها إلى أن "ما تعتبر بتعبير المقام ليس معنى الوحدة بل ما نحيل عليه".

وتغير ١٠ بحيل عليه الاسم من استعمال إلى آخر ليس من مميزات المشيريات المقامية. ذلك أن كل الوحدات يمكن أن يتغير ما تحيل عليه حسب المقام التخاطبي: فما يحيل عليه اسم "الكتاب" في :

أخذت كتابي

غير ما يحيل عليه في قولنا: أرجعت كتاب زيد

فمعنى "كتاب" ولحد قار أما المرجع فإنه متعدد متغير وهو ملجلج لوروكيوني (1989 ص 37) تنبه إلى أن المشيريات المقامية لا تتميز من بنية الوحدات اللغوية بالتفارقا إلى معنى عام يحتثها خارج الخطاب بل تتميز بالتفارقا إلى "متصور" *un denotatum* وهو مجموع السمات والخصائص التي نمكنا من تحديد دلالة الاسم، الذي يكون قارا نسبيا. فلئن كان المشير المقامي بتعلق في الخطاب بمرجع معين فإنه في اللغة لا بتعلق "متصور" معين. فمتصور "كتاب" يمثل مجموعة فارة نسبية ومحدودة في اللغة بتغير ما تحيل عليه في كل استعمال. أما "متصور" للمشير المقامي مثل "هذا" فيبدو غير قابل للتحديد بما أنه يضم مجموع الأمكن لو مجموع الأشخاص الذين يفترض أنه أمكنهم لو يمكنهم أن يوجدوا وأن يقولوا هذا (Eliard 1985 ص 36). وهو أمر يكاد يكون مستحيلا.

فتنقض لوروكيوني (Orecchioni 1980 ص 44) ما ذهب إليه بنفيسيت من أن المشيريات المقامية "تخلط مغرعة" وتقول :

قد تكون مغرعة إحصائيا ولكن ليس دلاليا. فالمشيريات المقامية لها معنى

ونلاحظ في قولها شيئا من التردد في التسليم بأن هذه الوحدات مفعلة إيجابيا "تجلى بالمعامل" قد يكون مما يدعونا إلى التساؤل عن مدى شرعية تأويل التعدد الإحالي بالانعدام الإحالي. ونظرا لأن لوروكيوني تميل إلى رفض سمة الفراغ الإحالي بالنكاذب على علاقة هذه الوحدات بمرجع خارجي. وهي بذلك ترفض ما أكدته بنفيسيت من أن لنا ولنت بحيلان على واقع خطابي فحسب. فتعتبر الضمانات تحيل إلى "لثبَاء خارج اللغة وليس إلى عمل التلفظ بها في حد ذاته". وتتجه إلى ضرورة التمييز بين جملتين لا ترى بينهما توافقا لثبة : الأولى لبنفيسيت وتتصل في "أن المشيرات المقامية تحيل على الإجراء الأثني للخطاب الخاص بها" والثانية لأوروكيوني وهي أن "المشيرات المقامية تحيل على لثبَاء لا تتحدد طبيعتها المنصوصة إلا داخل الأثنية المنصوصة للخطاب الذي يتضمنها".

وهي بذلك تشير إلى تميز المشيرات المقامية بالجمع بين خاصيتين خاصة الانعكاس في الخطاب وخاصة تمثيل الواقع الخارج:

لنا ————— مرجع خارجي

2.8 ليس للمشيرات المقامية معنى :

بيّنت لوروكيوني (1980 ص 37) أن اعتبار بنفيسيت المشيرات علامات فارغة قد تجاوز الإحالة ليشمل الدلالة أيضا فقد نقلت عنه قوله: "خارج الخطاب الحقيقي ليس الضمير إلا شكلا فارغا لا يمكن أن يتعلق لا بشيء ولا بمفهوم". فهي إذن عناصر لا تتعلق نظاميا بمرجع معين ولا بمعنى علم معلوم. وهو أمر أكدته ريكور (1980 Orecchioni ص 37) إذ اعتبر الضمانات asemiques كلمة لنا ليس لها دلالة في حد ذاتها ... بل إن لنا هو ذلك الذي في جملة ما تنطبق عليه لنا باعتباره الذي يتكلم ضمير المنكلم لا يأخذ معنى إلا عندما يتلفظ به أحدهم ويعين نفسه بقوله لنا.

على أن الضمير الفاعل يحضر بقوة في هذه العلاقة بسبب العلاقة التقابلية الجدولية التي تثبت تلازم هذه الضمانات جميعا.

وبهذا الفصل نكون قد أبرزنا أن تحديد المشيقات المقامية قد كان رهين امرين اثنين هما الاتمكس والحضور. وهو ما يؤكد حسب التداوليين شدة ارتباطها بالعلم الخططي مما جعل بعض الدارسين يذهب إلى أنها وجدت لا يكون لها أي معنى خارج الإجراء والاستعمال. وهذه المسألة تدعونا إلى إثارة قضية المعنى في المشير المقامي.

## 8. الفصل الثامن : المشيرات المقامية وقضية المعنى

طرح الباحثون في المشيرات المقامية قضية "المعنى" محدثين عندهم بهذه الوحدات النظر في علاقتها الإحالية بالمرجع الخارجى نى التساؤل حول علاقتها الدلالية بالمعنى الذي تؤديه. فكانت لهم فى ذلك مواقف مختلفة متباينة.

وقد نبه بكين (1963ص 180) إلى ما تشوبه هذه الوحدات من إشكاليات فى الاستعمال يبدو أنها قد انعكست فى مستوى التحليل والتصوير. فظن كانت "صنفاً معقداً" تستصعب على الأطفال فى مرحلة تعلم اللغة فإنه أيضاً قد كان بالنسبة إلى الباحثين صنفاً معقداً لثرائ اختلافاتهم حول مسائل يبدو أنها مازالت مطلقة لم ينتهوا فيها بعد إلى قول فصل. ولعل أهم المسائل الخلافية المطروحة تعلقت فى قضية المعنى : هل للمشير المقامى معنى أم لا؟

ونود أن نشير إلى أن القول بأنه ليس للمشير المقامى معنى هو حسب رأينا وليد الاشتغال على الأقوال المنجزة وإقصاء علاقتها بالنظام النحوي. إذ أنه لا مجال للشك فى أن لهذه الوحدات معنى من حيث أن لها قيمة بنوية. فلو اعتبرنا مثلاً أن ضميري الحضور لا معنى لهما نحوياً سقطت ضمائر الضية من النحو لأننا نكون قد قضينا بذلك على العلاقة التقابلية الجدولية المكونة لقيمة الضمير. وإذا سقطت الضمائر سقط من النظام الصرفى نظام التصريف. وإذا سقط التصريف سقطت المطابقة النحوية فى مختلف المركبات القائمة على المطابقة مثل المركب الإسنادى والمركب النحوى والمركب العلى وغيرها. فتهتار بذلك الألبنة الإعرابية الدلالية وينهار معها النظام النحوي. وبما نتسائل حينئذ كيف يكون الخطاب دون قواعد نحوية تنتظمه؟ !

كل ما ذكرناه يدل على أن الاستدلال على وجود معنى فى المشيرات المقامية لا مبرر له لأن معانيها ثابتة فى النحو. غير أننا لا نجد بداً من طرح

ولن رات أوروكوني لن تصور ريكور وبقيت قد فلم على خلط بين المعنى والمرجع فإن فيلورد (1985 ص ص 66-67) قد انتصر لرأيهما... هـ ثي أنه ليس للمنبرات المقامية معنى عام معنوا في ذلك على تحليل سطحي للعلامة استعصت من تصيغت بيرس. فبين أن كلا من بورك وبكسر قد تجاهل الروابط المتينة بين الأبعاد الثلاثة للعلامة في علاقتها بالمعقول <sup>11</sup>Représentamen من جهة أولى وبالمرجع من جهة ثانية وبالمعقول Interpretant من جهة ثالثة. وقد بين هذه العلاقات في هذا الجدول (Eluerd 1985 ص 54)

مقولات			
Priméite أولية	Secondeite ثنوية	Tierceite ثلثية	
علامة وصفية Qualisigne	علامة فردية Sinsigne	علامة وضعية Légisigne	في علاقتها بالمعقول
التمثيلية Icône	فردية Indice	رمز Symbole	في علاقتها بمرجعها
علامة الإنجاز Rhème الكلي	علامة القول القطعي Dicisigne	علامة دلالية Argument	في علاقتها بمؤولها

ولقد (Eluerd 1985 ص ص 54-58) أنه لا يمكن أن نتجح في تحليل العلامة وتحديد خصائصها إن لم نأخذ بعين الاعتبار تفاعل هذه الأبعاد وانفصالها لأن كل قسم منها يمثل مكوناً جزئياً من مكونات العلامة. وفي تصنيف العلامات جنب الرمزية والإشارية والتصويرية فحسب اعتبار البعد واحد من الأبعاد الثلاثة وهو البعد المتصل بعلاقة العلامة بمرجعها. وفي ذلك ضرب من البتر يحول دون إدراك حقيقة طبيعة العلامة.

(1) انظر عادل الفخوري (1994 ص 38)

وقد عُدَّ إيلورد (Eluord 1985 ص 54-58) استخلاص قسم من  
العلامات بجمع بين الرمز والإشارة "لا منطقياً" لأن التفاعل لا يحصل بين  
أقسام اللغة الواحد بل بين أقسام متصلة إلى أبعاد مختلفة. فالعلامة في علاقتها  
بالمراجع تكون ثنائية رمزية وإما إنشائية وإما تصويرية. ومن غير المنطقي أن  
تكون شيئاً في أن واحد.

ولئن كنا على وعي بأهمية ما أنجزه إيلورد Eluord في تصويره لتحليل  
بيرس وأهمية دوره في تحديد المشيرات المقامية فإننا لا نرى كيف يمكن أن لا  
نعتبر المشيرات المقامية رمزا من حيث أنها علامة لغوية؛ كلمة. فلا يخفى أن  
بيرس قد تطلق في تحديده للعلامة اللغوية من البحث في العلامات غير اللغوية  
(Ducrot 1972 ص 120) وفتت إلى أن العلامة اللغوية تتميز منها باعتبارها  
رمزا من حيث أن اللغة قائمة على التواضع. فليس إنكار اعتبار المشيرات  
المقامية رموزاً إلا إقراراً بأنه لم يوضع فيها قانون يساعد في تحديد مرجعها  
ولم تخضع للتواضع.

فلا شك أن القسمة الرمزية في هذه الوحدات تتمثل في التواضع على أنها  
وحدات مبهمة معناها محمل في اللغة ولكنه يتخصص بمجرد استعمالها في  
عملية التخطيب. وقد بدا لنا أن إيلورد (Eluord 1985 ص 66) قد بين التفرقة  
نفسه دون وعي منه بتأكيده على التكمّل بين الرمز والإشارة "شاء بحراء  
الخطاب فينقل عن بيرس أن "الرمز يحتاج إلى الإشارة كي يتعلّق بمرجعه  
والإشارة تظهر بالسبابة مرجعها ولكن يضطلع الرمز بالتعبير عنها" فيمجرد  
استعمال ألفاظ لغوية للتعبير نصير العلامة علامة رمزية. فإذا كانت تستعمل  
إشارة حسية فهي علامة رمزية إنشائية. ولا أدري ما الذي يحول دون أن  
نتحدث أيضاً عن علامة رمزية تصويرية لتحديد الاستعمالات التي تحيل فيها  
الكلمة على نفسها مثل : "سبويه" يتكوّن من ستة أحرف. إذ يصير هناك تطلق  
كلّي بين المعنى والصورة الأكستيقية للفظ. فنحن نظن أن اعتبار رمز -  
إشارة - تسمية "لامنطقية" فيه نظر.

هذه القضية لنثبت أن في عرض مواقف الباحثين منها دليلاً على ما نريد أن  
نبينه من أن ظاهرة الإشارة المقامية مسجلة في النحو.

اختلفت الآراء في قضية المعنى في المشتريات المقامية، وانقسم بها  
الباحثون قسمين: فمما يؤكد أن لها معنى ويمثله بكلمة وأوروكوني وقسماً  
بأنه لا معنى لها إذ هي عبارات لادالية *asémique* ويمثله بنفيسيت  
وريكور Ricoeur وإيلورد Eluird وقد بدا لنا أن مفهوم المعنى يختلف مع كل  
واحد منهم فبنفيسيت قد قصد بالمعنى "المفهوم" وريكور قد قصد "التصور"

### 1.8 للمشتريات المقامية معنى :

اعتمد بكلمين (1963 من 178) على تصنيف بيرس Peirce للعلامات<sup>1)</sup>

إلى :

- علامة- رمز *Signe-symbole* : ترجع لما تحمل عليه بفضل عملية  
ذهنية بموجب فلكون متواضع عليه يحدد تفسير الرمز بالإحالة على الشيء  
الذي يتعلق به، وهو شأن لفظ اللغة.

- علامة- إشارة *Signe - index* : تكون في علاقة وجودية *Relation*  
*existentielle* مع الشيء الذي تمثله فيكون في تعلق *Contiguité* مع الشيء  
الذي تشير إليه. وهي توافق دائماً جنباً معاً في إبراره بوجه الانتباه إلى شيء  
ما مثل الساعة التي تشير إلى الوقت أو ظهور أعراض مرضية أو الإشارة  
بالبسلة. فالعلامة الإشارية تعين الأشياء دون أن تصفها (Peirce 1978 ص

1) - Peirce 1978 : pp. 139-140

- Jakobson : 1963 pp. 178-179

- Eluird : 1983 pp. 55-57

- Ducrot & Schaeffer : 1995 pp. 261-262.

(144) وأصن مثل لها في اللغة أسماء الإشارة وكل ما يتطرق بالإشارة مثل أنا وأنت والآن ... إلخ (Dubois & Todorov 1972 ص 115).

- علامة- نصوير Signe- icône: تقدم العلاقة بينها وبين الشيء الذي تعبته على التشابه والمطابقة إذ هي صورة منه فلا تحتاج إلى شيء غيرها لتدل عنه خلافا للعلامة الرمزية والعلامة الإنشائية وذلك نحو الرسوم الهندسية، علامات المرور ...

فالفكر يكمن (1963 ص 179) نقلا عن Burks أن المشيورات المقلمية تؤلف بين وظيفة الرمز ووظيفة الإشارة<sup>(1)</sup> فهي رموز إشارية- Symboles- index. فدأنا علامة رمزية من حيث اقتضائها لقاعدة تواصلية تتمثل في أنها تعين الشخص الذي يتلفظ بدأنا وهي علامة إشارية من حيث استلزامها لـ"علاقة وجودية مع الشيء الذي تعبته تلك الكلمة أنا، وهي تعين المتلفظ في علاقة وجودية مع التلفظ فتستغل إذن مثل إشارة. واعتبرها من صنف العلامات الرمزية يقتضي التسليم بأن لها معنى عاما متولصعا عليه ترمز إليه. يقول يكمن (1963 ص 179) : لكل مشير مقلمي دلالة علمية خاصة. ونظنه بقوله "دلالة علمية خاصة" يؤكد افتقارها إلى ما سماه لاينز (1978 Lyons ص 168) Denotatum "متصور" يمكن أن يجمع المتراكفات. فدلالة كل مشير مقلمي هي دلالة خاصة به وحده غير قابلة لأن تشمل غيره مما شابهه. فتعبد ما تحيل عليه في كل استعمال لا يعني افتقارها لدلالة عامة قارة. وقد استدل يكمن على ذلك بعدم تغير معنى أنا من لغة إلى أخرى فـ "je" ، "ego" ، "ich" معنى واحد هو الذي يتلفظ بدأنا.

(1) وهو امر أكد ديكرود وتوروف (1972 ص 115) وأكد للمسلم (1976 ص 48) بقوله "المعنى العام للمشير المقلمي يجمع بين وظيفتين رمزية ووظيفة إشارية"



حينئذ سوف ننفي الحدود بين المخطّاب والقائِل. وهو ما ذهب إليه المناوِس (المناوِس 2001 ج 2 ص 1090) في نفاذه ودفعه بأَمثلة موضحة.

غير أنّنا نستطيع أن ندين صِغَة مذهب بنفِيسَت دور أن نحتاج إلى بعض المَقابلة بين الشخص والاشْخاص. ذلك أنه في إقرار عِدَلات بَدَلِيَة من الصِّماتَر تقوم على إقصاء ضمير القائِل مخالفة لخصائِص انتظامها. لا أنّها عناصر لا تتحدّد إلا بما يقوم بينها جميعا من تقابل كما بيّنا ويمكن أن يبين ذلك -إِقرار ما يَنبج عن إقصاء القائِل من حموره- بنوّه في شكل آخر.

فإذا قلنا مع بنفِيسَت بأنّ "أنت" هو كل شخص ليس أنا، وهو ليس بالضرورة الذي نوجّه إليه بالخطاب فهذا يعني :

(أ) كل شخص ليس أنا هو أنت

(ب) من نوجّه إليه الخطاب هو أنت

(ج) من لا نوجّه إليه الخطاب هو أنت

فينتج عن ذلك نقض الخاصية الأساسية التي على أساسها ميّز بنفِيسَت بين مجموعة (أنا- أنت) ومجموعة (هو) وهي أحادية كل من أنا وأنت ونعتقد "هو. فـ أنا" هو دائما المتكلم وأنت" هو دائما من نوجّه إليه الخطاب في حين أن "هو" قد تحوّل إلى أي شيء (Benveniste 1966 ص 230).

فالمحلّ الدار على تصوّر أشخاص عديدين في لحظة واحدة قد يكونون حاضرين وقد يكونون غائبين. فيكون كل شخص متّصور منهم هو "أنت" سواء أكان مخاطبا لم غير مخاطب. وقد ينتج عن هذا الأمر تقويض أسس عملية التخطّاب من أساسها لأنك قد تتكلم في حضرة شخص وأنت تتصور شخصا آخر فإذا ردّ عليك الشخص الحاضر ستقول له : "أنا لا أخطبك أنت" لو بالعكس سيضطّر كل شخص تخاطبه إلى أن يسأل قبل أن يردّ: "هل تخاطبني أنا؟".

وهذا يعني أن "كنت" على مستوى الاستعمال تحافظ على الإبهام الذي تتميز به نظرياً. فهي قليلة لأن تقع على كل شيء غير أنا. خاصة وأن المعنى الوحيد لها هو ما يتصوره المتكلم في ذهنه. وهذا المتصور قد لا يكون له نفس وقرينة موضحة ظاهرة.

فيبدو أن بنفوسيت يخرج بالضمير "كنت" من نسق التغاطلي المعمود الذي يجعل الضمير في حد ذاته متضمناً لمعنى القصد، قصد المخاطب. إذ أن قوله يقتضي أن يقع الاتفاق حول نسق تغاطلي مخصوص مبني على قصد التقاطع بين المتكلم والمخاطب الحقيقي فيكتسب الضمير قيمة أخرى ليست هي القيمة المثلثة في النسق اللغوي العادي. وهي حالات من التلاعب بالأقوال قد تستعمل في مقدمات مخصوصة ولكنها ليست المقدمات العادية بالنسبة إلى عملية التغاطل. فيكون المخاطب الحقيقي فيها هو المخاطب المتصور في ذهن المتكلم وليس من توجه إليه الخطاب. ولتوضيح الأمر نقدم هذا المثال :

هـب لنّ حبيباً يلتقي بحبيبتة مصحوبة بأبيها فيقول مخاطباً الأب وهو يقصد الفتاة طبعاً: "كيف أنت يا عسى ؟ لقد تشقت إليك كثيراً. أنت أتيق جداً اليوم".

لتفصيل "كنت" في هذا المثال حسب مفهول المتصور لذهني الذي ذكره بنفوسيت إلى من هو غائب عن الخطاب ولكنه هو المتصور المقصود.

لحدّ "كنت" الذي وضعه بنفوسيت يصلح لتمييز هذه المقدمات غير العادية ولا يصلح للمقدمات العادية. وتكون قيمته الأسلية في إبرازه دور قصد في عملية التغاطل. غير أنه قصد كونه نظام للغة يحصره في علامة لغوية معينة تمكنه من جهة، ويجعل العلاقات التي تربط هذه العناصر علاقات متحركة متغيرة تقوم على الاسترسال من جهة أخرى.

ولا يمكن أن تلخذ العلامة قيمة علامة أخرى إلا إذا كانت بينهما علاقة.  
 ومثله [أنا/لا أنا] توزي بين [أنت] و[هو] في مقابلتهما [أنا] وهو ما يفسر  
 بكتابة مضطربة للآلة بـ"أنت" أو بـ"هو". ونحن نعتقد أن النظام المتحكم في  
 الوحدة - الضمير قد حرص أن يكون العلاقات ، مهما تغيرت صورها ،  
 رابطة بين العناصر الثلاثة ، لا تغيب أي واحد منها ويتجلى ذلك بالنظر في ما  
 نحره بنسبت . فحين بحث في ماهية "أنت" انتهى إلى أنها تحيل على  
 المخاطب أو على غير المخاطب لأن "أنت" هو "أنا" المتصور في ذهن  
 المتكلم. فإذا كان الأمر كذلك استطعنا أن نستنتج أن:

أنت ← المخاطب

← غير المخاطب

لـ"أنت" لأن قد تلخذ قيمة "أنت" وقد تلخذ قيمة "هو" لأن "أنت" إذا كانت  
 لغير المخاطب: فإنها لا يمكن أن تكون إلا للآلة.

نؤكد ذلك أنه لا سبيل عند دراسة الضمائر إلى إساءة ضمير الآلة  
 لأن العلاقات النظامية التي تخصها قد قامت على علاقة ثلاثية الأطراف لا  
 يتحدد فلوحد منها إلا بمقابلته بالطرفين الآخرين.

خاتمة :

بينما تتلزم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة (أنا، أنت، هو) إذ أنه لا  
 يتحدد فلوحد منها إلا بمقابلته بالضميرين الآخرين لـ"أنا" هو للآلة وللآلة  
 و"أنت" هو للآلة وللآلة و"هو" هو للآلة وللآلة. ومثل هذا التلزم يدعونا  
 إلى اعتبار صور مختلفة لعلاقة التقابل بينها فكما تقابل بين [أنا] أنت] و[هو]  
 تقابل بين [أنا] أنت] و[هو]. فحين كان التمييز في الضمائر بين الحضور  
 والغيب يبرز ما بين الضميرين من تقابل فإنه تقابل لا يدل على انقضاء التلزم  
 بينها جميعا وهو ما يستخلص من اشتراكها جميعا في مقولة الإضمار.

وقد لorzنا أيضا نزعة الفحاة العرب إلى التمييز بين ضربين من الحضور: حضور في عمل للخطاب تدل عليه المواجهة وبقابل دلالة الغائب في الضمير، وحضور في العلم للخطابي وبقابل الغائب المادي الذي يستلزم استحصالا دمجيا للمحل عليه. فيحصل للحضور الخطابي ضميري إما وانت والمندى وبحصل الحضور في العلم للخطابي أسماء الإشارة.

وبينا أيضا هذا التمييز بمرکز دلالة الحضور في الضمائر ودلائلها في المندى وفي اسم الإشارة. وهو تمييز يدعونا إلى الانتباه إلى أن الأصل في ظاهرة الإشارة المقامية أن لا تقابل الغائب من مقام للخطاب بل الغائب من عمل للخطاب. لذا فإنه يستوي بالنسبة إليها حضور ما يحيل عليه الضمير الغائب في المقام للخطابي أو عدم حضوره. إذ يكون في جميع الأحوال غائبا وهو أمر يؤثر تسلا حول سبب اعتبار اسم الإشارة مشيرا مقاميا في حين أنها لا تشير إلا إلى ما كان غائبا للخطابي وهو أمر نرجئ البحث فيه إلى الباب الثاني من البحث.

لما في هذا الفصل فقد ركزنا على دلالة الغائب على اللامتكم وللخطاب. وهي دلالة رأينا أنها يمكن أن تكون قريبة مما أجزء بنفسيست في تصنيف الضمائر إلى ضمائر الشخص وضمائر اللاشخص. إذ أنه قد بدا لنا أنه يقصد بالشخص الوجود للفاعل في عمل الخطاب ولللاشخص الوجود للسلب الذي لا يكون فيه الضمير دالا على المتكلم أو على المخاطب.

غير أننا رأينا أنه قد بالغ في إقصاء ضمير الغائب مبالغة جعلته يهمل ما بين الضمائر جميعا من تلازم. فلا ينتبه إلى حركية علاقة التقليل بينها وإلى صورها المختلفة. فلم ير أن (أنا) قد يقابل (أنت، هو) باعتبارهما لالافا. فبين أن لالافا لا يمثل إلا "أنت" وقد أدى به ذلك إلى اعتبار ضمير الخطاب لا يدل فقط على الخطاب المعين بل قد يدل أيضا على مخاطب غير معين. وقد بينا أن الخطاب غير المعين ليس في نهاية الأمر سوى الغائب. مما يقوم دليلا

ولئن أبرز إيلورد Eluord أهمية ما بينته لوروكيوني من التفكر المنبر  
المفاسي إلى متصور Denotatum فإنه قد دعا إلى مفارقة دقيقة لما اعتبر معنى  
الصمير "أنا" بمعنى اسم آخر مثل "طلولة" (1985 Eluord ص 66-67):

أنا : الذي يتكلم، الذي يقول أنا

طلولة : أُنْتُتْ تَكْتَلْ ... سطح لغتي يقف على أرجل...

وتسأل : هل يجوز هنا أن نقول إن "الذي يتكلم" هو معنى أنا؟ فإن كنا  
سنجيب بنعم فإنه يجب أن نتفق على أن كلمة "معنى" ليس لها نفس المعنى الذي  
تكل عليه في هذا القول : "معنى طلولة هو: أُنْتُتْ تَكْتَلْ ...". ثم ينتهي إلى  
الإقرار بأن "الذي يتكلم" ليس "معنى" بل هو ضرب من الإشارة اللغوية؛ فهو  
ليس تعريفا بل هو إشارة حمئة Ostention<sup>(1)</sup>. فمن شرعي إذن حسب إيلورد  
أن نقول إن المشيرات المقلمية Asemiques فهي إذن علامات إشارية صرف  
وليس علامات رمزية إشارية.

### 3.8 للمشيريات المقلمية معنى إجرائي :

إن الناظر في معنى أنا يلاحظ أن لـ"أنا" معنى ولكنه مختلف من حيث  
طبيعته عن معنى "طلولة". فقد نبّه اللغويون العرفانيون (كلايبر 1994  
وربول 1998) إلى ضرورة التمييز بين المعنى الوصفي والمعنى الإجرائي  
لمعنى طلولة هو معنى وصفي. ولكن معنى أنا هو معنى يحدد كيفية إبراز  
المرجع المقصود فهو معنى إجرائي. وهذا التصور يشرع أن نقول إن  
للمشيريات المقلمية معنى.

(1) نظر أن المقلمية النظرية التي يتبناها إيلورد هي تمييز لغتين بين ما يقال وما

يظهر أو يشار إليه. Ce qui est dit et ce qui est montré

انظر فصل تعريف اللغوية.

لقد أكد كلايبار (1994 ص 14) أن مركبا مثل "هذا الرجل" = cet homme، وإن كان يحيل على شخص معين بإشارة حسية أو على شخص مدحى ذكره في الخطاب أو على الشخص الذي يراه المتكلم والمخاطب، فهو ليس مطابقا للمركب لسمى بصف الإجراء المستعمل من:

الرجل الذي أنا بصدد الإشارة إليه

أو الرجل الذي كنا بصدد الحديث عنه

أو الرجل الذي نراه أو الذي هو هنا.

وهو تمييز قد أثبتته سباربار وولسن (1990 D. Sperber & D. Wilson) حينما نتهوا إلى العلاقة بين ضمير المتكلم "أنا" والمركب الاسمي الوصفي: منشئ هذا الملفوظ : The producer of this utterance (1994 Kleiber ص 14)<sup>(1)</sup> فالمعلومة التي تتلظر للمركب الوصفي لا تكون المعنى الوصفي لـ "أنا" بل معناه الإجمالي. لذا فإنه يتعذر تعويض الضمائر أو أسماء الإشارة بالمركبات الوصفية التي تتناسب المقصود. إذ يثير ذلك اختلافات دلالية كبيرة تبرز الخصوصية الإحالية للضمائر وتؤكد أنها ليست مجرد علامات إضمار يؤتى بها للتعويض والذيلة<sup>(2)</sup>.

وهذا ما جعل التناوليين العرفانيين يقرّون للضمائر معنى إجرائيا sens procedural يؤكد تميزها واستقلاليتهما. فقد بين كلايبار (1994 ص 17-18) أن ضعف المعنى الوصفي في الضمائر لا يعني بالضرورة أنها عناصر فارغة إحاليا. بل إن فيها معنى إجرائيا يوجه المخاطب إلى كيفية بلوغ المرجع المقصود. فلئن كانت الضمائر جميعا تترك من حيث المعنى في الجزء

(1) بين كلايبار أنه نل هذه الإحالة عن ربول A.Reboul : How much am I and how much is She? dans Lingua المرجع الذي أحلفت عليه ربول وهو تمييز لم يثر إليه سبرنر وولسن في كتابهما Ha Pertinence 1986.

(2) لقد أبرز النحاة العرب أن دور الضمائر لا يقتصر على ذيلة بالتأكيد على عدم حور يظهر الضمير في أنا وأنت.

اختلافاً في المقصد والمعنى. وهذا الدور في استعمال العلامات وتوظيف بعضها مكن معص هو الذي يلائس للمعنى البلاغية، مثل التنظيم أو التحقير، غيرها. ولا استحضار هذه العلاقات النظامية بين خصائص هذه الوحدات لما كن لهذه المعنى أن نستقيم. فلم يكن تمييز النعاة بين ضميري "أنا" و"أنت" وبين اسم العلم "أنا" إلا من مستلزمات الوعي بمبدأ تخطيبي يتمثل في أن التلويل الأكثر إفادة من غيره هو التلويل الذي يتطلب مجهوداً أدنى<sup>1</sup>. فلو لا هذا الاعتبار لما رأى النعاة فرقاً بين استعمال ضمير المتكلم أو استعمال اسم العلم لتعيين المتكلم نفسه.

لقد بدا لنا واضحا في نص الاسترلابي المذكور أعلاه تأكيد على أن ما يميز ضميري "أنا" و"أنت" من الضمير "هو" ومن بقية الأسماء أو بمعنى آخر ما يميز الحاضر من الغائب هو أثر عمل التلفظ بها في تحديد المرجع المقصود.

لقد بين الاسترلابي أن قول الزمخشري بأن "أنا" وضع لمتكلم يحتاج إلى تنقيح يخرج ما وضع للمتكلم من ألفاظ الغيبة مثل اسم "المتكلم" وهو أمر ينسحب على ضمير الخطاب وعلى اسم الإشارة. ولما لقد الذي يتفق حذ ضمائر الحضور وأسماء الإشارة فإنه يتمثل في إبراز دور عمل التلفظ وتل "المتكلم" في تعيين ما تحيل عليه. إذ يرى الاسترلابي ضرورة تعويض قول ابن الحاجب "أنا وضع لمتكلم أو لمخاطب أو لمشار إليه" بقولنا "أنا وضع لمتكلم به أو لمخاطب به أو لمشار إليه به". فيخرج بهذا الحد من التعميم والإطلاق إلى التخصص والتقييد. وهو أمر ينبغي إلى أن لهذه الوحدات معنى ولكنه مقيد غير مطلق تابع للاستعمال. وهو ما يجعلها معرفة بالأصالة لا يجوز فيها تكرار. فهي موضوعة من أجل واحد بعينه لا يكون إلا معينا. فـ"أنا" يدل على كل

(1) هو مبدأ تخطيبي أبرزته نظريتك الحديثة في الإفادة نظر (D. Sperber & D. Wilson)

منكّم به وتحيل عد الاستعمال على واحد معيّن. وثالث: تدل على كل مخاطب به وتحيل على واحد معيّن هو المخاطب بـ"أنت". ورّاء: تدل على كل مشار إليه به وتحيل على واحد معيّن هو المشار به إليه<sup>1</sup>. وهي في ذلك لا تختلف عن بقية الوحدات. فجميع الألفاظ تتغيّر بحالتها بتغيّر المقام أما معناها العام فهو فار لا يتغيّر. فيستوي استعمال لفظ "قطّ" ولفظ "لنا" من حيث استقرار المعنى وتغيّر الإحالة في مثل:

1- رلبت قطّ الجبران 3- بقول محمّد لنا سعيد

2- تنزّهت مع قطي 4- نقول فاطمة: لنا سعيدة

فكما أنّ "قطّ" تحيل في المثال (1) على غير ما تحيل عليه "قطّ" في المثال (2) من حيث اختلاف المرجع فإنّ "لنا" تحيل في المثال (3) على منكّم مختلف عما تحيل عليه "لنا" في المثال (4) (انظر Recanati 1979 ص 50). فإن تكون المثيرات المقامية وحدّات تخاطبية لا تتحقّق إلا إذا دخلت حيز الاستعمال بواسطة عمل التلفظ لا بحول دون أن يكون لها معنى عام خاص بها.

وفي اللغة ألفاظ تستحضر المقام التخاطبي ويفتضي اشتغالها الإحالي التعلّق بالحضرة. فتوكّد أنّ اللغة لا يمكن أن تكون إلا تخاطباً. غير أن النظام اللغوي قادر على تمثيلها وتحديد دلالتها بإبراز خصائصها الإجرائية. وقد اختار الدعاة أن يميزوا هذه الألفاظ بسمّة الحضور التي تعبّر عن حضور حدث التلفظ بجميع فواعله في اللغة الواصفة. ويبدو أن هذا الحضور لا يتحقّق إلا بلدلة هي في الضمائر "لنيل التكلّم" و"لنيل الخطاب" وهي في النداء لنيل إيقاع النداء وهو "يا" وهي في اسم الإشارة للنيل على الإشارة الحصة. وقد بين

(1) هي سمة الألفية التي أبرزها بلفظت (1966) باعتبارها ممّزة لضميري لنا ولت



و قد سبها إلى أن دلالة المعنى عند الباحثين الذين تعرضوا إليهم مختلفة. فالمعنى عند بعضهم هو المفهوم وعند البعض الآخر هو المتصور وافتقار لتفسير لسر لهذه الدلالات لا يعنى أنه لا معنى لها. وقد نادى ذلك واصحا في اقرار بعض الفدوليين بأن لهذه الوحدات معنى غير انه معنى إجرائي يمكن المخاطب من اليات التأويل التي توصله إلى المحال عليه المفسود. وقد بينا أن هذا المعنى مسجل في النحو قد نلت عليه قرائن التعريف المختلفة.

وانتهينا إلى الاستدلال على أن للنحاة العرب قد اعتبروا للمشيرات المقامية معنى مئز بعضها من بعض ولس للمقالات الجدولية للمقاة التي تحدد علاقة بعضها ببعض نحويا. وقد اعتبرنا أن هذه المعاني تتمثل في دليل "تتكلم" في "أنا" وفي "دليل الخطاب" في "كنت" وفي "دليل الفبية" في "هو" وفي "دليل الإشارة" في "هذا". وهي معان ساهمت في تحديد علاقة التقابل بين [أنا،كنت] و[هو] من جهة وبين [هو] و[هذا] من جهة أخرى.

وهكذا يتبين لنا أن المشيرات المقامية وحدات نظامية مرتبطة بالوحدات ارتباطا يؤسس للقول بما بينها من استرسال.

وبهذا الفصل نكون قد انتهينا من مسألة تحديد المشيرات المقامية بعد أن اثبتنا علاقتها بالنظام النحوي من جهة وبالاستعمال من جهة أخرى وبيننا أنه لا سبيل إلى وصف هذه الوحدات دون إدراك خصائصها النحوية وعلاقة بعضها ببعض نظاميا. وقد اعتمدنا في ذلك المقاربة النحوية والمقاربة الفدولية ورأينا أنه علينا أن نختم هذا الباب بتحديد المشيرات المقامية من خلال المقاربات العرفانية حتى تبين أن هذه المقاربات شأنها في ذلك شأن المقاربات الفدولية تنوي تصورنا للنظام النحوي في هذه الأطروحة باعتباره نظاما يشمل الأنماط المقامية المنظمة للمعاني الفدولية وذلك بإدراكنا أن تفسيرها ليس إلا من مستلزمات اعتبار العلاقات النحوية بين الأبنية.

## 9. الفصل التاسع :المشير المقامي في المقاربات المرفؤية

بين كلايبر (Kleiber 1994) ومرماريدو (Marmaridou 2000). لى تحديد المشيرات المقامية اعتمادا على التمييز التقليدى بين الممر الساقى والممر المعلى ليس ناجعا. إذ أنه لا ينجح فى التمييز بين فعند والمشير المعلى. ويستدلان على ذلك بمجموعة من الأمثلة. وقد رأينا لى نخضع لكل واحد منهما مبحثا مستقلا وذلك لاختلاف المقاربة المعتمدة فى تحقيق حد المشير المعلى.

### 1.9 تعريف المشير المقامي فى المقاربة الذكورية :

يتناول اهتمام كلايبر (Kleiber 1994) بالمشيرت المقامية ضمن اهتمامه بقضايا الإحالة عامة. فقد اعتبر (Kleiber 1994 ص 8) الإحالة : 'مجالا فى لوج التجند النظري والمنهجي بمفاهيم ومفاربت واعدة' لم تتوضح بعد ملامحها.

وقد حاول فى هذا الكتاب أن يساهم فى تحديد المقاربة الناجحة فى تحقيق الخصائص الإحالية لكل صنف من الأنفاظ وخاصة منها القوئد والضمئر. فكان من الحتمى أن يتعرض إلى المشيرات المقامية إذ تمثل الضمئر أهم صنف فهى كما يمثل التدخل بينها وبين القوئد إشكالا مطروحا لم يتوصل فيه بعد إلى حل واضح. فكانت غاية كلايبر أن يتوصل إلى تمييز دقيق بين القوئد والمشيرات المقامية بضمن تحليلا موحدا لجميع استعمالاتها.

وقد اعتبر التدخل بين الصنفين دليلا على عجز مقاييس التصنيف التى اعتمدتها كل مقاربة فى تناول هذه العناصر وأهمها على الإطلاق مقاييس الإحلل الفضائى Localisation spatiale : أى التمييز بينهما باعتمد تحديد مكان الممر: المقال أو المقام. وهو مقاييس اعتمدته المقاربة النحوية والنسبة والقوئية. فنقد كل هذه المقاربت<sup>(1)</sup> وشمل نقده المقاربة المرفؤية أيضا.

---

(1) نشير إلى أن نقد كلايبر لهذه المقاربت جميعا قد يقتصر على تقديم لسة أبرزها فى كل مرة عجز المقاربة المنتقدة عن تعليلها وقد رأينا فى ذلك الكثير من الضلالة وقد

واعتبر كلايبر (Kleiber 1994 ص 13) أن عيب كل مقارنة يتمثل في مخالفتها في انفصالها على ذاتها ونهيمش قيمة المقاربة الأخرى مما جعل كل منهج من هذه المناهج عاجزا أمام صنف من الأمثلة المستعملة. و اقترح كلايبر (Kleiber 1994 ص 52-54) مقاربة ذكورية *Approche* *mémorielle* وصفها بكونها "مقاربة دلالية - تداولية غير منقطعة عن "مرفؤية" (Kleiber 1994 ص 11). ورغم نزعتها إلى التوفيق بين مبادئ الإعراب والدلالة والتداولية والعرفانية فإنها لا نعدو أن تكون مقاربة عرفانية بالأساس<sup>1</sup>.

فما هي إشكاليات التصنيف التي أبرزها كلايبر؟ وما هو التعريف "الجديد" الذي اقترحه للمشيرات المقلمية ؟

### 1.1.9 طرح إشكاليات التصنيف.

طرح كلايبر إشكاليات التصنيف على مستوى الضمائر (أنا وهو) وأسماء الإشارة. واعتنى بضمير الغائب "هو" عالية مخصوصة لما يثيره دون بقية الضمائر من مشاكل في التصنيف حالت دون إمكانية القطع بوجود قائمة منفصلة للمشيرات المقلمية. أما أسماء الإشارة فقد اقتصر في دراستها على وقتات سريعة. ولأنه إلى أننا سلطت في هذا الفصل بالضمائر. وارجئ البحث في أسماء الإشارة إلى فصل خاص بها لما تثيره من إشكاليات خصوصية.

### ♦ ثانياً بين الإشارية المقلمية والعقدية :

رغم أن كلايبر قد اقتصر في طرحه لهذه القضية على ضمير المتكلم فإننا قد اعتبرنا أن ما يقال في "أنا" ينسحب على "كنت" بحكم تبادل الأدوار بين المتكلم والمخاطب. وقد أثروا اعتبار كلايبر ضمير المتكلم عنصراً من

أبرزنا ذلك في مقال أقمنا فيه بكتاب كلايبر "العوائد والضمائر" 1994 تقديمنا نقدياً: حوليات الجامعة التونسية 2004 عدد 48.

(1) U. Jokinen (1992 ص 48).

العناصر الإشكالية في التصنيف. إذ لن ما اطلعنا عليه من البحوث قد أقر  
 إقرارا يقينا بأن "ثنا" مشير مقامي مما يؤكد استعانة أن يكون عقدا في أي  
 استعمال له. فهو من المشتريات المقامية الخالصة كما أكدت لوروكوني  
 (Oreochioni 1980 ص 40). غير أننا نجد كلايبار (Kleiber 1994 ص 23)  
 في نقده للمقاربة النصية بسبب اعتمادها مفهول الإحلال الفضائي للتمييز بين  
 المعقد والمشير المقامي يقول :

"إن هذا المفهول لا يمكنه أن لا يقر بأن ضمير "ثنا" عقدا في مثل :  
 قال زيد متعجبا : أنا لست عقدا"

فالمقاربة النصية حسب كلايبار لا يمكن أن تجد مهربا من اعتبار  
 مفسر "ثنا" في مثل هذه الأمثلة معطى سيافيا وهو "زيد". وفيها على ما سلفه  
 كلايبار في ضمير المتكلم يمكن أن نعتبر "أنت" أيضا عقدا في مثل قولنا :  
 "قال زيد لعمرو: أنت لست عقدا"

وفترض كلايبار هذا لا يخلو من تعميم ذلك أن ثنائية مقل/مقام لا  
 تسقط ضرورة في مثل هذه الحالات. إذ لن قواعد الربط النحوية بين الضمير  
 ومفسره تحول دون اعتبار "زيد" مفسرا للضمير "ثنا". ذلك أن الضمير قد  
 ورد في موضع مفعول معمول لفعل "قال". وإذا كان الضمير مفعولا به فإنه  
 لا يرتبط بالفاعل إلا إذا لم يكن رأسا كقولنا ضرب زيد نفسه. أما إذا  
 قلنا: ضرب زيد إياه فإن الضمير لا يفسر "زيد". وتلخص جميع الضمائر لهذه  
 القاعدة ما كان منها دالا على الحضور وما كان دالا على الغيبة ويبرز ذلك في  
 مثل هذه الأمثلة:

- قال زيد: "هو لا يريد ذلك"  
 ٥
- قال زيد: "أنت لا تريد ذلك"  
 ٥

و (2) زيد ضرب،

وبن كل لا هو زيد، لن في المثال (1) دليل نكّم يفتر إليه المثال (2) ويمكن أن سن نكّم بهذا القول :

الأنوار التخاطبية	نكّم	نكّم	الحضور
الوحدة النحوية			التخاطبي
أنا	+	-	+
أنت	-	+	+
هو	-	-	-
زيد	-	-	-

فـ دليل النكّم - دليل الخطاب - دليل الغيبة الذي هو غياب دليل النكّم ودليل الخطاب هي المعاني التي تتميز بها الضمائر خاصة وجميع الأسماء عامة. فهي موضوعة لمن هو بصدد إنجاز القول. فالمثال (1) والمثال (2) ممثلان من حيث البنية النحوية ومن حيث دلالة المرجعية. إلا أنّهما مختلفان من حيث أنّ الأول غير مستقل مفهوماً وينته إلى تعلّقه بحدث القول. أما الثاني فمستقل بمعناه لا يستحضر حدث لإفاد التلّفظ فتختلف صيغة إعطاء كل عبارة للمرجع المقصود. ولذلك لا نقول :

\* زيد ضربت

بـ : زيد ضرب

فكان غياب علامة النكّم دليلاً على هذا الاختلاف. ولا شك أنّه لاختلاف يقتضي تعدل تبادل الأدوات بين ما يدل على الحضور وما يدل على الغياب لأنّ الخصائص النظامية قد جاءت مراعاة لخصائص التخاطب منظّمة لحدث

إجراء الخطاب، دون أن يكون للحضور المقادي أو الحضور جثث ما يحول عليه المتكلم والمخاطب والغائب اعتبار في هذا النظام.

و"أنا" و"أنت" علامتان لمويتان تدلان على حضور المتكلم والمخاطب في اللغة. إذ لهما القدرة على توحيد المتكلم الإحالي والمتكلم المقاسي والمخاطب الإحالي والمخاطب المقاسي. إذ لا يحضر الإنسان متكلماً أو مخاطباً في الجملة إلا من خلال "أنا" و"أنت". أما بقية الأسماء التي يمكن أن تحيل عليه فإنها تمجز عن تعيين هذين الدورين فتعبر عنه باعتباره غائبا عن حدث التلطف. ولو لم تكن حروف الصدارة جميعا عوضا عن أفعال مسندة إلى ضمير المتكلم لما كانت دليلا على المتكلم الإشتاعي. فلم تدل هذه الحروف على المتكلم إلا لأنها تتضمن دليلا على التكلم هو ضمير المتكلم.

وهذا الاختلاف بين ضمائر الحضور والأسماء الغائبة الذي أبرزه النحاة يؤدي ضرورة إلى اختلاف في ممالك التلويل الذي يسلكه المخاطب لبلوغ المرجع المقصود. إذ لن استعمال ضميري أنا وأنت يعين المتكلم والمخاطب تعيينا مبثرا بالربط بين الصوت والصورة والإشارة فكان مفرهما المشاهدة والمواجهة. أما استعمال اسم العلم للدليل على المتكلم فإنه يستلزم جهدا كبيرا:

أنا — المتكلم به

زيد — اسم المتكلم به — أنا — المتكلم به.

وفي ذلك دليل على أن لاستعمال المتكلم اسم العلم عوضا عن "أنا" مقاصد دلالية أخرى تتجاوز مجرد الإخبار عن نفسه لأنه كلف المخاطب جهدا إضافيا يقتضي أن يكون من ورائه مقصد معين. فتختلف دلالة الجملة التي تتضمن ضمير المتكلم عن دلالة الجملة التي تتضمن اسم علم يحول على المتكلم. ومرد هذا الاختلاف مخالفة أصل الوضع بالتحول من الدلالة على الحضور بعلامات الحضور إلى الدلالة عليه بعلامات الغيبة، تحولاً يقتضي

ويستدل أن ما ذهب إليه كلايبار بعد من باب الخلط بين مفهوم المقادير  
ومفهوم القيد *Correlation* لمصور المتكلم "أ" واسم العلم "ب" وحيث  
على موضح واحد. عي أن ذلك لا يعنى أن "ب" هو مصدر المصور ( *Milieu* )  
(1982 ص 32)

هذا إضافة إلى أن القيد الذي قدمه كلايبار يمثل خطايا غير مقبولة  
على نقلا مبنيا. فمع نقل مقادير "أ" إلى مقادير "ب" بجميع مقوماته أي بالتحالفة  
ورمائه ومكانه فيحاط بالقول "أ" على حصيلته المفصلة ويبقى مستقلا عن  
المقادير "ب" :



وتكمن قيمة النقل المباشر في نقل القول باعتبار فواعل التخطيب  
المنعكفة في دلالاته وإيحائه. فلا يكون المرجع الذي تحول عليه "أ" في القيد  
المذكور سوى المصطلح الأصلي بـ "أ". وقد أبرزت أروكيوني (*Oreochioni*)  
1980 (ص 57) ذلك بنقطة ووضوح باعتبار أنه مع نقل الخطيب يكون لنا قول  
ق "أ" لنجز في مقادير نظائري "ب" في "أ" مرتبط بقول آخر ق "ب" منجز في مقادير  
نظائري "ب" في "ب". مع نقل المباشر يحاط على ق "أ" دون أي تغيير وهذا يعني  
أن التغيرات المفصلة في نص باعتبار "ب" في "أ". أما مع النقل غير المباشر فإن  
التصور يحصل باعتبار "ب" في "ب" فتتحول التغيرات المفصلة لتتألف المقادير الجديدة  
التي لا يعتبر أنها الخطيب :

- (1) فعل في زمن : سلي عدا<sup>(1)</sup>  
 ق 0 في نم ق 0      ق 1 في نم ق 1
- (2) فعل في زمن فعل في زمن فعل في زمن  
 ق 0 في نم ق 0      ق 0 في نم ق 0

فيتميز نم ق 0 في المثال 2 نم ق 1 إلى درجة الإلغاء والتعريب . فلا يمكن إذن بأي شكل من الأشكال أن نتحدث عن "ل" أو "ق" في استعمال عقدي كما رسم كلايبر . فما قلناه حجة على حيز المقاربة النصية والتصور شائعة مغل/ معلم عن التمييز بين المعقد والتميز المفلي مع الأمثلة التي نذكر في حلقة إلى إعادة النظر .

✦ الصمير "هو" بين الإشارة المفاسية والمقدبة.

يصنف الصمير "هو" عادة ضمن القواعد لارتباطه إيجابيا بصير مهالي بشرط ذكره قبل استعمال هذا الصمير . فالأصل فيه أن لا يتعلق بمقام التلقظ لأنه لا يكون متكاملا ولا محتاطا . غير أن هذا لا يعني أن نجد بعض الأمثلة يحل فيها صمير الفلقب على شخص حاضر في مقام التلقظ . فيستعمل بدون مسر مفلي . وهذا الصنف من الأمثلة هو الذي حدا ببعض القاريين مثل أروكيوني (Drecker 1980 ص 40) إلى اعتبار صمير الفلقب مشورا مفاسيا تاردا وعقدا طورا . وقد حرص كلايبر (1994 Kleiber) على إبراز هذه الظاهرة متغذا لهاها حجة تثبت حيز المقاربة النصية عن توفير تحليل موحد لهذا الصمير . فيتم (1994 Kleiber ص 24) هذه الأمثلة التي يغيب فيها نكر المضمر :

(1) قد ألقا الاعفاء بـ "هـ" فصلا مقصودا لأن الحديث بعض صمير المتكلم ومنه  
 إلى درستها في قلب الفلاس بالذلة القرمية (1983)



الوصفي فإن بعضها يتميز من بعض بفضل هذا الجزء الإجرائي. وهو معنى لم يبرزه النحويون حسب زعم التدلوليين لا اعتبارهم الضمائر عناصر فارغة إجمالاً.

٤. أنه يحذر التنبيه إلى أن المسمى الإجرائي الذي اعتبره التدلوليون ممبراً للوحدات الخطابية التي لا تكتمل دلالتها إلا بعمل خارجي، هو معنى حسب رأينا لا يقتصر على المشيرات المفلمية بل يشمل كل العبارات التي يرد بها مرجع مقصود بعينه. ذلك أن هذا للمعنى الإجرائي إنما هو معنى تزنيه وسائل نحوية محتدة تتمثل أساساً في قرائن التعرف المختلفة. فهو ليس معنى تدولياً متفهماً من خارج اللغة.

فكل وسيلة في التعرف : الإشارة، العهد، ... تمثل الدلالة الإجرائية التي تنبّه المخاطب إلى الإستراتيجية التي عليه اتباعها للتوصل إلى المرجع المقصود. ولا شك أن تصنيف المعارف وتحديد مختلف القرائن التي تتعرف بها إنما هو تحديد لمختلف المعاني الإجرائية التي تتميز كل صنف منها. ولولا إدراك المخاطب للقواعد المنظمة لمقولة التعرف للقوية لما تمكن من معرفة ما تحيل عليه العبارات المنمنمة.

#### 4.8 موقف النحاة العرب من قضية المعنى في المشير المفلمي :

لقد بدا لنا أن النحاة في دراستهم لما سمّيناه بالمشيرات المفلمية لم يشكوا مطلقاً في أن لهذه الوحدات معنى. فالإقرار بأن هذه الوحدات لا تستقل عن دلالتها عن المقام الخطابية لا يعني مطلقاً أنها وحدات فارغة دلالتها لا تحمل معنى. فهي لها معنى علم شأنها في ذلك شأن بقية الوحدات. غير أنه لا يتخصص ولا يتعين إلا بما هو حاضر في المقام الخطابية. فإن تكون هذه الوحدات مبهمة تقتضي إلى متصور واضح أي معنى في نفسه لم يحل دون الإقرار بأن لها معنى نحوياً مكن من تصنيف الضمائر حسب الحضور والغياب ومن التمييز بين صنف الضمائر وصنف أسماء الإشارة.

♦ "أنا" للمتكلم به و"أنت" للمخاطب به و"هذا" للمشار إليه به :

ليرز النحاة الخصائص الدلالية المميزة للضمير واسم الإشارة. يقول الاسترلابدي (ب - للكافية ج 2 ص 3)

" (قوله ما وضع لمتكلم) يخرج قول من اسمه زيد: زيد ضرب وفولك لزيد يا زيد فعل كذا وفولك لزيد العائب: زيد فعل كذا. فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والعائب إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للعائب المتكلم الذكر. بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقة لا باعتبار تقدم الذكر. فمن ثمة قلت يا تميم كلهم نظرا إلى أصل المفادى قبل النداء. ولهذا يقول المسمى بزيد: زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت. وكذا لا يقول للمسمى بزيد زيد ضربت لكنها ليست لغائب تقدم ذكره كيهو وهي ونحوها وإنما جاز يا تميم كنكم لأن يا تليل الخطيب وليس في زيد ضرب تليل التكم ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب إلا أن يقال ما وضع لمتكلم به لو المخاطب به أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به وكذا في حد أسماء الإشارة ينبنى أن يفيد فيقال ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخل لفظ المشار إليه".

بحث الاسترلابدي في الفرق بين استعمال اسم العلم وضميري المتكلم والمخاطب وإن كانت العلاقة بينهما تقوم على التحول conférence. وليرز أن الفارق الأساسي بينهما يتمثل في اختلاف الخصائص الإحالية أو "الاستراتيجية الإحالية" أو "صفة إعطاء المرجع" على حد عبارة كلايبير (Kleiber) إذ تعين المرجع نفسه بليزر سمة مخصوصة فيه يختلف كل صنف في الدلالة عليها. فيتمثل الاختلاف في قدرة هذه الضمائر على أن تقدم تليل تكلم أو تليل خطاب تعجز بقية الأسماء عن التعبير عنه. فللفرق بين:

(1) "أنا ضربت"

الاسترلابي ذلك بتمييز الأسماء الدالة على الغياب من الأسماء الدالة على الحضور فلم يقتصر على "لنا" و"لنت" بل أضاف إليهما النداء وأسماء الإشارة وإن كن قد نبهت على تمييز الحضور مع هذه الأسماء. فليبرز أن في النداء دليل خطاب وهو "يا" وفي اسم الإشارة ما يستحضر المتكلم المفاسي والمخاطب المفاسي. وهو ما يقرّبه من لنا ولنت ويفسر اسمه بالحضور. يقول الاسترلابي (ج2 ص 32) :

تعريف لسماء الإشارة في أصل الوضع بما يقرن إليها من إشارة المتكلم الحسية فجاء في أولها بحروف ينه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة.

ويقول أيضاً (الاسترلابي ج 2 ص 32) :

"لن وضع لسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حساً ولا يشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلا إلى الحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطباً".

ففي اسم الإشارة دليل على حدث التخطيب، إذ الإشارة تستدعي: مشيراً هو المتكلم، مشاراً له هو المخاطب ومشاراً إليه هو حاضر في الحاضرة.

لننقح الحاجة (الاسترلابي ج2 ص32-33، الأزهري ج1 ص57-58) لن الأصل الوضعي لاسم الإشارة بنص على اعتبارها إشارة حسية لا إشارة عقلية. وقد دلت بنيتها على ذلك. فقد أجمع النحاة على: لن اسم الإشارة مركب من حرفين: ها لتنبه وذا الإشارة في القريب وذا مع كلف الخطب في البعد<sup>(1)</sup>.

فلتقرن اسم الإشارة ٦٦ بحروف تدل على أصال ليقاوعة لتتكرر بأصل هذا الاسم وتنبه إلى حاجته إلى ما هو خارجي وإلى أنه لا يستقل بالمفهومية.

(1) انظر الجلب الثاني لأصل اسم الإشارة (4.11)

فأبرزت بنيته حاجته إلى مفسر مقامي إذ استدعت عناصر ميزتها الحضور  
ولستحضرت الحضرة بجميع عناصرها.

فلكثر الأسماء ليهلما لم تكن عند النحاة بلا معنى. فاسم الإشارة كثر  
موضوعاً للمشار إليه به إشارة حسنة (الاسترلابي ج 2 ص 33). ولولا هذا  
المعنى العام ما كان المخلط ليلتفت إلى المتكلم وينتبه إلى ضرورة الاستعانة  
بالإشارة الحسنة. فكان النحاة ينتهون بذلك إلى أن هذه للوحدات لا تنطق بالكون  
الخارجي تلقاً مباشراً بل إن لها معنى علماً مجعلاً مبهماً يساعد على أن  
تحقق مقولة التعريف عند الإنجاز وتقع على واحد معين. فهي في ذلك لا  
تختلف عن غيرها إلا بكون مفسرها مقامياً.

فالمشيرات المقامية إذن معنى عام غير أنه يتميز من بقية الأسماء بكونه  
معنى لا يكتمل إلا بالإجراء لذا لم يجز استعمالها إلا للدلالة على الحضور. فلما  
للمتكلم به<sup>١</sup> وأنت للمخاطب به<sup>٢</sup> واسم الإشارة للمشار إليه به<sup>٣</sup> والقداء للمنادى  
به<sup>٤</sup>. فامتدَّ معاني هذه للوحدات بكونها تعمل دليلاً على الإشارة المقامية وهو  
ما يؤكد ما نسمى إلى إثباته في هذا البحث من أن الخصائص البنيوية لهذه  
الوحدات تدلُّ على الإشارة المقامية وتساوم في ضبط قلعة للمشيرات المقامية  
نميز فيها بين درجات متفاوتة في قوة الإشارة.

#### ملحمة :

بينما في هذا الفصل الإشكاليات التي أثارها الباحثون في المشيرات  
المقامية بخصوص قضية المعنى. وقد رأينا أنها قضية مفتعلة لا تحتاج إلى  
استدلال لأنه بالانتماء هذه للوحدات إلى اللغة يكون لها ضرورة معنى يميزها من  
غيرها ويميز بعضها من بعض. وقد بينا كيف أن القول بأنه ليس لهذه الوحدات  
معنى يؤدي إلى هدم النظام اللغوي بتقويض الأبنية الإعرابية الدلالية للقلعة  
على علاقة التطبيق.



غير المعاني أو بير الإشارة المقامية واللاعندية. وقد اتخذت مازماريدو (Marmaridou 2000 ص 71-73) هذا المثال حجة :

[1] There we go again

مبرزة أن 'There' في هذه الجملة ليست مشيراً مقامياً وليست عائداً. وقد تساءلت (Marmaridou 2000 ص 77) عن موقف المغازاة التقليدية من مثل هذه الأمثلة، وهي المغازاة التي تفرض تصنيفاً مطلقاً بمقاييس صارمة تجعل هذا الصنف من العبارات إما مشيراً مقامياً وإما عائداً. فما لا يكون مشيراً مقامياً يكون بالضرورة عائداً وما لا يكون عائداً يكون ضرورة مشيراً مقامياً. وهو مثال وحدنا صعب في ترجمته. إذ يبدو حسب المختصين في اللغة الانجليزية الذين استمعنا بهم أن 'There' في هذا المثال ليست اسم إشارة للمكان البعيد فتعرب بـ 'هناك' لأنها لا تعين مكاناً بتعدد ممكن عمل التلطف. كما أنها ليست عائداً لأنه لا يوجد في السياق اللغوي ما يرفع عنها الإبهام. فهي فعلاً ليست مشيراً مقامياً وليست عائداً. ومثل هذا الاستعمال موجود في العربية الحديثة في مثل قولنا :

[1] هناك عدة تسلاوات نريد أن نطرحها عليك

ونظراً استعمالاً قد نحم عن ترجمة التركيب الفرنسي "Il y a" حيث 'y' لا تدل على مكان.

ثم تطرح مازماريدو (Marmaridou 2000 ص 72) قضية استعمال اسم للعلم لتعيين المخاطب: هل يعتبر مشيراً مقامياً أم لا ؟ في مثل :

[2] Would Lady Jane like some tea ?

هل ترغب السيدة جولين في بعض الشاي ؟

[3] Jolanny must go to bed now

يجب أن يذهب دجونني إلى الفراش الآن.

المطبقة في الجنس والمعد واعتبار الوظيفة ... إلخ. كما نحتاج أيضا في بعض الحالات إلى استحضار مبدأ الإفادة التداولية إذ من الطبيعي أن يستجيب ماويل واحد لهذا الشرط وهو التلويل الذي نقرر أن المتكلم أراد بلاغه.

فيبدو أن كلايبر قد أخذ من كل مقاربة بطرف<sup>(1)</sup>. فإذا عثرت المقاربة الذاكرية هرع إلى المقاربة النحوية أو الدلالية أو التداولية. ولئن أقر بضرورة اعتبار تكامل هذه المقاربات جميعا، فإنه يجعل للمقاربة الذاكرية شاملة ومحتوية لجميع المقاربات الأخرى.

ونحن نظن أنه إذا اعتبرنا مفهوم "الذاكرية" على النحو البسيط الذي فهمه كلايبر وهو التمثل الذهني للنوات وحصول المعلومة في الذاكرة، فإننا نلاحظ أنه يحاول جاهدا أن يقطع بشيء هو من قبيل التديهيات والمسلّمات. فلذاكرة هي ممكن اللغة وفيها نخزن كل ما يساعدنا على فهم الأقوال بما في ذلك إحالة العوائد. ولا نظن المقاربة النصية مثلا سوى مقرة بهذه الحقيقة الحتمية. فلا نرى أي جديد في تأكيد على هذه المقابلة. إذ أن التمييز بين ما في الذهن وما في الواقع تمييز قديم قد تجلّى في مفهوم العهد عند النعاة القديم وفي إبرازهم الفرق بين الضمير واسم الإشارة.

غير أن غابيتها لاسما هي إدراك كيفية وصول هذه المعلومات إلى الذاكرة فكان مقولس الإحلال الفضائي وكانت ثنائية العقل والمقام. فهما الوسيطتان اللتان بهما ننتهين كيف ننتهي إلى هذه المرحلة الأخيرة وهي إدراك المخاطب للمقصود ذهنيا وذكوريا.

وقد أبرز لاينز ( Lyons 1980 ص 294 ) أنه يستحيل تصوير الإحالة العائدية كما وضعها القصور التقليدي بدون اعتبار المشترك الذهني والذاكري

---

(1) وهو ما جعلنا نتردد. في اعتبار مقاربة كلايبر مقاربة عرفانية صرف و إن كنا نميل إلى اعتبار جميع أنواع المقاربات في دراسة اللغة مقاربات عرفانية بشكل أو بآخر

بين المتكلم والمخاطب. فكل المعلومات المشتركة بين المتخاطبين لا تأتي ضرورة مما قد ذكر مسبقا، ولا نظن أن ثنائية معروف/جديد تختلف عما برره لاينز من دور "عالم الخطب" L'univers du discours في محدد ما يحل عليه العائد. فقد بين أن العائد يعرض أن المحال عليه قد احتسب من عالم الخطاب، أما الإشارة العملية فإنها لا تفترض ذلك إذ تتمثل وطبيعتها في وضع الدنوت<sup>1</sup> في "عالم الخطاب" حتى يتمكن بعد ذلك من الإحالة عليه.

ثم إن الناظر في تعريف كلايبار للعائد والمشير المعنوي الفتح على ثنائية معروف/جديد لا يسهو أن يفر بأهميته في تحقيق التفريق بينهما ونجاحه في حل الإشكال الذي ظل مطروحا وهو اعتبار "هو" علقا مرة ومشيرا مقاميا مرة أخرى. غير أننا لا نسلّم له مطلقا بأن ما فتحه تعريف جديد يتجاوز التعريفات السابقة ويتجاوز خاصة ثنائية المقال والمقام. نحن نظن أن قيمة ما فتح كلايبار تتمثل في فهم عميق للتعريفات السائدة وإدراك دقيق لأبعاد ثنائية مقال / مقام.

ذلك أننا نرى أن ثنائية معطى/جديد مقتضى من مقتضيات مقال/مفرد. فهما صفتان ملازمتان للمفسر المعنوي والمفسر المقامي. إذ المقال يعنى سابق الذكر سابقا فيقتضى ذلك أن يكون المحال عليه معروفا قبل التلطف بالضمير. والمقام التلغظي يقتضى أن يعين المحال عليه لحظة التلطف بالضمير فلا يمكن أن يكون إلا جديدا لم يسبق للمخاطب أن عرفه ولم يبلغ بعد الذكرة، فاعتبار الإجراء الآتي للخطاب شرط أساسي في تحديد إحالة المشير المقامي. فيكون المخاطب خالي الذهن نعلما مما يحل عليه المشير المقامي إلى اللحظة التي يتلفظ فيها به.

---

(1) يقصد لاينز بالدنوت ما يطلقها معجميا وليست دنوت الموجودة في لكون المعنوي (انظر Lyons 1980 من ص 294-295)



هذه نه بحسن بعض الدارسين التمييز بين العائد والضمير المقامي، وليس  
 ذلك حسب عمر تلقية مدأ / عدم عن التمييز، بل بسبب الفهم السطحي لهذا  
 المقام. ونعمه تحليل كلامنا بالنسبة إلينا لا تكمن في تقديم مقارنة جديدة  
 - - - - - هذه بل في فهم عميق وتحليل دقيق لمقتضيات المقام الذي نعنده  
 أهميته النحوية والدلالية وهو الإحلال الفضائي باعتبار الفعل والمقام.

غير أننا نرى أن هذه المقارنة على وجاهتها لا تمكننا من التمييز بين  
 ضمائر الغيبة وضمائر الحضور. ذلك أنه من القديهي أن المخاطب لا يعرف  
 المتكلم لحظة يتلفظ بـ "أنا" بل إنه يعرفه بمجرد اصطلاحه بعمل التلطف  
 والشرع فيه. وقد يتحدث المتكلم ما شاء له ذلك دون أن يقول "أنا". فإذا تلفظ  
 بعد ذلك بهذا الضمير عرف المخاطب أنه يحيل على نفسه. فيكون ضمير  
 المتكلم معيناً لذات قد تعرف عليها المخاطب من قبل واستقرت في الذاكرة. ولا  
 شك أن هذا ما جعل للنحاة يجمعون بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة في  
 قسم واحد.

ثالثية معروف/جديد قد تنفع في التمييز بين الضمير الغائب والسام  
 الإشارة. إذ أن ما يتحدث بالإشارة إليه في المقام التخاطبي يكون جديداً بالنسبة  
 إلى المخاطب خلافاً لما يعين بالضمير الغائب. لكنها لا تنفع في  
 تمييز ضمائر الحضور من ضمائر الغيبة

فهو مقول تصنيفي غير شامل مما جعلنا نؤكد أن المقول التقليدي  
 أجدى ونفع في التمييز.

كما أن هذه المقارنة لاذكورية بمقابلتها بين هذه العناصر اللغوية حسب  
 مقول جديد/معروف تنوي ما نعتقد من سيطرة للنظام النحوي على الإجراء  
 من حيث أنها تقرر لنا خصائص العناصر المركبة للجملة. ولأن كل كلام  
 وغيره من أنصار هذه المقاربة العرفانية يعتبرون أن هذه الخصائص  
 خصائص مقامية تفصل القول المجزأ فإتينا نرى أنهم سواء اعتبروا بذلك أم لا،

هم بصدد تفسير عنصر لغوي في بنية نحوية ولأنه لا يمكن أن يأخذ هذا العنصر أي قيمة دلالية لا يوفرها له التنظيم اللغوي. فلفراض بنية مفصلة يرتبط بها الضمير الغائب لغوي فاعنا بما بين اللى النحوية من شروط بعمل البنية (أ) نستدعي البنية (ب) مما يؤكد أن علاقات الربط النحوية هي التي تحرك تفسيرنا للظواهر اللغوية. فثقافة معروف/جديد تبرز حسب رأينا العلاقة في البنية المعجزة بين الإنشاء الرئيسي والإنشاء الفرعي. فلن كل ما نحيل عليه الضمائر جميعا يتعين بالإنشاء الرئيسي - باعتبار ما أكتناه من تلازم بين الضمائر جعل أحدها لا يتحدد إلا بما يميزه عن غيره من الضمائر - فلن اسم الإشارة يتعين بإنشاء فرعي يتسل في إنشاء الإشارة إلى واحد مما اعتبر ممثلا لـ"هو" أي للغائب فتعني تعيينا جديدا باعتباره المقصود دون غيره.

غير أنها ثنائية كما لاحظنا لا تفسر ما يريد التداوليون إثباته من مقابلة بين (أنا/أنت/هو) فحين نرى في ذلك كثيرا من المبالغة لأنها حسب رأينا لا تعتبر حركة العلاقات التنظيمية. فقد جعل التداوليون هذه المقابلة تعني لقطع والفصل القائم بين الصنفين فأبرزوا ما يفرق بينهما دون أن يفتوا بما يجمع بينهما. فمقابلة في التنظيم النحوي هي مقابلة تصل بين الظواهر وتربط بعضها ببعض. فبقدر ما تكل على التمايز تدل على التعلق.

ويعتقد أن هذه الرؤية الأحادية التي لا تستطيع أن تربط الظواهر بعضها ببعض ناجمة عن اعتماد الأقوال المنجزة في وصف الظواهر وإقصاء وصف البنية والعلاقات النحوية التي تؤلف بين عناصرها.

## 2.9 تعريف "المشيرات المقلمية" حسب المقاربة الواقعية للتجريبية:

فلما في البحث السابق تعريفا للمشيرات المقلمية اعتمادا على مقاربة عرفانية ذكرية قامت على تحض مقل مقل/مقل وتعرضه بمغول جديد/معروف. ونقدم في هذا البحث مقترحا عرفانيا في تعريف المشيرات المقلمية يتنزل في إطار ما يعرف بالواقعية التجريبية، فتمته مرماريدو (S. A.

ففي المثالين المرجع معروف ومعطى وحاصل في ذهن المخاطب والمخاطب قبل التلفظ بالصير مما يثبت أنه عائد في كلا الحالتين.

ويحلل كلايبر (Kleiber 1994 ص83) للمثال [3] مبررا أن المحال عليه الذي يعينه الصير "هو" لا يدرك بمجرد رؤية الرجل المقصود في مقام التلفظ كما توهم به الاستعمالات المقامية لـ "هو". بل كي تكون رؤية الرجل معيدة لابد أن يتميز هذا الرجل المقصود بشكل أو بآخر، بشيء ما لو بطريقة ما فيصير معروفا للمتكلم والمخاطب قبل أن يتلفظ بالصير. فهذا هو العامل العرفاني الذي يمكن المخاطب من إدراك المحال عليه الذي قصده المتكلم حتى وإن حضر في المقام أكثر من شخص واحد. فلا نستعمل الصير "هو" إلا بعد أن نكون على يقين من أن المحال عليه متمثل في الذهن فلا يكون البحث في النص أو في المقام بل في الذهن (Kleiber 1994 ص58). والتمييز بين للعقد والمشير المقامي لا يكون بتحديد مكان المحال إليه أو النص لم المقام بل بالتمييز في الذهن بين المحال إليه المعروف مسبقا أو المكتشف لحظة التلفظ بالمشير المقامي. وهذا يفترض لشرائط انسجام بين المتكلم والمخاطب ضمن اشتراكهما في المعرفة والإدراك.

والدليل حسب كلايبر (Kleiber 1994 ص83) على أن "هو" لا يكون إلا عائدا في جميع استعمالاته هو الدور المتميز الذي يضطلع به، فهو ليس مجرد أداة للتنبيه والإعلاء كما أنه ليس مجرد علامة تواصل إيجالي كما شاع عنه في الدراسات. بل هو يحقق ضربا من الانسجام أكثر تعقيدا:

لـ "هو" يعين مرجعا في تواصل مع مقام جلي يكون فيه هذا المرجع مضمنا باعتباره فاعلا رئيسيا.

وهو دور يفترض إليه المشير المقامي باعتبار أنه يتعلق دائما بمرجع

جديد.

فيكون الضمير "هو" مرتبطا دائما "ببنية معامية" Structure situationnelle ويرر فيها المحال عليه. ويبدو أن هذه البنية المعامية قد تتحقق لفظا في شكل جمل وأقوال وقد لا تتحقق لفظا فنفي بنية مفترضة حاصرة في الذاكر دون أن تتشكل في أقوال محدزة نل عليها مقام التلغظ<sup>1</sup>. يقول كلايبير (Kleiber 1994 ص 84) في تحليل المثال [3] :

"فالمقام البارز يتمثل في مرور شخص معروف من الطرفين فيكون المثال مواصلة لهذا المقام مما يمكن من تفسيره على النحو الآتي : هذا زيد يمر/ هاهو زيد. لم أره منذ شهر"<sup>2</sup>.

فتمثل قيمة المقاربة للذاكرة حسب كلايبير (Kleiber 1994 ص 56) في أنها تقدم تعريفا للعائد وللشهير المقامي أكثر صرامة من بقية المقاربات وأكثر قدرة على تفسير كل الاستعمالات. كما أنها تخول لنا الانتقال من المفهوم العائدي النصي لـ "هو" إلى المفهوم الذاكري وهذا يعني التخلي عن مغيل الإحلال النصي للذوات في تحديد المرجع. فلا تصنف العبارات الإحالية حسب المكان الذي فيه نجد الذوات بل حسب صيغة تعترف بالمخاطب عليها أو بعبارة أكثر عرفانية حسب قلبية الاهتمام إلى المحال عليه. والمهم هو أن البحث عن المحال عليه سيكون في الذاكرة الأتية وليس في السياق اللغوي (Kleiber 1994 ص 58).

ويؤكد كلايبير (Kleiber 1994 ص 61-62) أنه في هذه الحالة نتمكن من المحال عليه بكل سهولة لأنه يكون بارزا وواضحا. ولكنه يعود ليقتر بأنه في حالة تعدد الذوات التي قد تصلح لأن تكون مرجعا يصبح شرط الوضوح غير كاف. وهنا وجبت الاستعانة "بالشروط اللغوية" ويقصد بذلك

(1) لم يصرح كلايبير بذلك ولكن هذا ما فهمناه من تحليله للمثال [3]. ونحن نعتبر مفهوم البنية المقامية الذي استعمله مازال في حاجة إلى مزيد تحقيق وتحليل.

(2) نلاحظ أن كلايبير يحدد ترجمة المقام ونقل ما يعبر عنه لفظا وهذا ما أبرزه قنحلا العرب لهما بحديثهم عن "كثف لدلالة الحال".

[1] (يعول لب في مقام يرى فيه أن لانه قد اقترت كثيرا من كلب  
خرس)<sup>1</sup>:

- لانه له حطير

[2] (يرى الناظر ولي تلميد واقفا امام باب المدير فيقول الناظر للولي):

- ميلتي حالا (Kleiber 1994 ص 26)

[3] (بمر شخص أمام المتكلم والمخاطب فيقول المتكلم دون ذكر سابق):

- لم لره منذ أشهر (Kleiber 1994 ص 50).

فمفسر الضمير "هو" في كل هذه الأمثلة غائب من المقال وبحسب "هو"  
على مرجع حاضر في المقام بطريقة مباشرة (مثال 1 و 3) أو بطريقة غير  
مباشرة (مثال 2). وظاهر الأمر يدعونا إلى اعتبار "هو" في هذه الأمثلة جميعا  
مشيرا مقاميا. غير أن كلايبير يرفض هذا التدخل والثبات في التحليل ويفترح  
تحليلا موحدا لكلا الاستعماليين بثبت به أن "هو" لا يكون إلا عقدا. وقد تمكن  
من ذلك باستبدال ثنائية مقال/مقام بثنائية أخرى هي معطى معروف/جديد.

#### 2.1.9. هذ المشير المقامي حسب كلايبير.

لتم كلايبير (Kleiber 1994 ص 54) تعريفا يقوم أسسا على مبدأ  
المقارنة بين العائد والمشير المقامي - وهو في ذلك لا يختلف عن بقية  
المقاربات في تحديد المشير المقامي. غير أنه يحاول أن يجد تعريفا يؤدي إلى  
تصنيف صارم يقضي أسسا على الصنف الثالث الذي مثل شبه مشير مقامي

---

(1) هي أسئلة تقوم حسب رأينا دليلا على تحكم النظام النحوي في العلاقات التخاطبية بحكم  
علاقة التفاعل السنية بين الضمير وسلاسل التطبيق عليها إلى الباب الثاني في الفصل  
الخاص بدراسة ضمير المتكلم.

لبقيم مقابلة واضحة بين العائد والمشير المقامي<sup>(1)</sup>. وعرض أن يفهم التمييز على ثنائية مفال/مقام أقامها على ثنائية معطى معروف donne-Connu/جديد Nouveau. ذلك أنه يعرض المقاربة النصبية والمقاربة التداولية بمقاربة ذاكرية تعتبر أن مفسر العائد لا يوجد في النص أو في المقام بل هو موجود في الذاكرة. وللتمييز بين العائد والمشير المقامي يجب أن نعرف هل لـ المفسر مخزون في الذاكرة وموجود فيها قبل التلطف بالضمير أم هو جديد يدرك مع التلطف بالضمير. يقول كلايبر (1994 Kleiber ص55) :

"العائد هو كل عبارة تحيل على ذات معروفة أو لها من قبل مكانها في 'عالم الخطاب' أو ذات موجودة في بؤرة اهتمام المتكلم. والمشير المقامي هو كل عبارة تدخل محالا عليه جديدا في البؤرة".

ويدعو إلى اعتبار مقابلة معروف/جديد في درجة أولى، وهي مقابلة تتحدد دلالتها بمبدأ عرفاني هو البروز والوضوح saillance لها، واعتبار المقابلة مفال/مقام في درجة ثنية إذ ينحصر دورها في تحديد الوسيلة التي حصل بها هذا البروز، إن احتجنا إلى معرفة هذه الوسيلة. فهي إذن مقابلة ثنوية مقارنة بالمقابلة معطى/جديد. وبذلك يوحد كلايبر (1994 Kleiber ص54) تحليل "هو" في المثالين:

- المثال النموذجي للعائد الذي فيه يتوفر المفسر :

"نزع زيد معطفه. لقد كان يشعر بالحر"

- المثال الذي يغيب منه المفسر لحضور مرجعه في المقام :

[3] "لم أره منذ أشهر"<sup>2</sup>

(1) أثارت مرماريدو (2000 Marmaridou ص ص 65-115) إشكالية أخرى تتمثل في التشكيك في هذه المقابلة. إذ قامت أسئلة أبرزت بها أن بعض الوحدات التي تحضر عادة عوائد أو مشيرات مقامية قد تستعمل في بعض الأسئلة فتكون لا عقدا ولا مشيرا مقاميا (انظر المبحث الخامس بتعريف مرماريدو للمشير المقامي) (29:1)

(2) ما سيهر به هذا المثال ينسحب على بقية الأسئلة المذكورة [1] و[2]

فور تغاطبية داخل النظام القوي يتخذ أحدها بالآخر بفضل ما يربط بينها من مقابلات.

أما ما نحن من تعريف المشيرات المقلمية حسب المقاربة التجريبية فقد اعتمدت فيه ماركسبرو على ليرتز أمرين: الأول قيمة الأنموذج الحرفاني الموزن في تحديد المشيرات المقلمية واستيعاب جميع استمالاتها الإشارية منها وغير الإشارية وذلك بتحديد ما اعتمادا على (ن. ع. م) هو الإشارة إلى: وقد رأينا في ذلك استغلالا للبنية المعجمية يكشف الخلفيات النظامية التي تحرك هذا التفسير.

لما الأمر الثاني فتمثل في ما أبرزه للنسب في تحديد المشير المقامي من ربط بين الأدوار التغاطبية والأدوار الاجتماعية. ففتح المجال واسعا لاحتواء المشيرات المقلمية كل العبارات التي تقارنها بإحاطا مثل اسم العلم والألقاب وغيرها. وهو أمر يفقد ظاهرة الإشارة المقلمية كل خصوصيتها ويهمل التمييز فيها بين الحضور التغاطبي والحضور في المقام التغاطبي وهو ما جعلنا نذهب إلى إقصاء المشيرات الاجتماعية.

ولئن بدا لنا أن هذه المقاربة لم تصف محدثات جديدة تساعد على تفريق حد المشير المقامي فإننا نحسب أن قيمة ما قمتنا في شأنها يتمثل في كونها تقوي تصورنا لسيطرة النظم القوي على الاستعمال والإجراء. فطرح الاستعمالات المختلفة لهذا الصنف من العبارات والتي تبين إمكانية استبدال الوحدات الدالة على الحضور بوحداث دالة على الغياب من شأنه أن يثري الدلالة ويؤكد ما يقوم عليه هذه الظواهر من استرسال ظاهرة نقل وتمايز وحقيقته تعلق وتشارك. إذ أن قيمة كل وحدة لغوية تكمن فيما يحصل لها من تمايز بفضل العلاقات الكسفية والجدولية. وقد بينا أهمية ذلك في توثيق الرباط بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

## خاتمة الباب الأول

حاولنا في هذا الباب أن نقدم تحديدا واضحا للمشير المفلس وأن ننتهي إلى مفاهيم صارمة يمكن من التمييز بين ظاهرة الإشارة المفلمية والعائنية تمييزا يمكننا من معالجة الإشكاليات التي تطرحها الاستعمالات المختلفة. فاضطررنا إلى أن نعرض بعض الحدود التي اقترحناها مقاربات لمغية مختلفة نحوية، تداولية وعرفانية. وقد بدا لنا أن جميع هذه المقاربات لم تمكننا من مفلس واضح وصريح رغم أهمية ما قممته في التفسير والتوضيح.

فحدد المشيرات المقامية باعتماد الإحالة السباقية والإحالة المقامية قد انتهت بأوروكوني إلى اعتبار مفهوم الحضور في بعده المادي. فكل ما يحول على محال عليه لا يتحدد إلا بحضوره في المقام التخطلي بعد مشيرا مقاميا. ليستوي في ذلك الضمير "لنا" والضمير "انت" واسم الإشارة إذا أشار إلى حاضر وضمير الغائب إذا عيّن من هو حاضر في المقام التخطلي واستغنى عن المفسر اللفظي.

فاعتبرت لأوروكوني مفهوم الحضور مقابلا لمفهوم الغياب المادي الحسي. وهذه الرؤية حسب رأينا تهتمس سمة الانعكاس التي نعتبرها السمة الأولى المؤسسة لمفهوم الإشارة المقامية.

لما مقبل جديد/معروف الذي اقترحه كلايبار في إطار مقاربة عرفانية، فقد بينّا أنه لا ينجح في تحديد المشيرات المقامية لأن جميع الضمائر بدون استثناء تحيل على ما هو معروف قد استقرّ في البؤرة. إذ بالمقايع عمل التلطف يكون المتكلم قد عيّن نفسه وعيّن المخاطب ولم يعد المخاطب ينتظر أن يقول المتكلم "لنا" أو "انت" حتى يعرف أنه متكلم أو يعرف أنه مقصود بالخطاب.

وقد بينّا أن هذا المفلس قد يصلح في التمييز بين الضمير الغائب واسم الإشارة وتحديد الخصائص الإحالية لكل صنف منهما. وهو تمييز قد اضطلع



- ج - دور لفظ المشير العقلي الذي يستعمله المتكلم في طلب انتباه المخاطب إلى ما هو موجود في هذا الفضاء مع إمكانية دعم هذه الإشارة بضميمة - حسب ما ورد في البحث - مستقلة.

فهو لفظ يوجه اهتمام المخاطب إلى ما يريد المتكلم فيكون انتباهه أيضاً كما نكاد ما نلاحظ من المشيرات العقلية باعتباره أسلوب تنبيه وخطاب. وهو أمر لا يكره بنفسه ولا لوروكوني ولا كلاييز وذكره لانتباه العرب العباسي.

من الشروط المميزة للمشير العقلي من القاعد هو عدم انتباه المخاطب إلى المرجع الذي سيجعل عليه المشير العقلي. فالمتكلم يدرك المرجع ويدرك معه عدم إدراك المخاطب لهذا المرجع فيضطر حينئذ إلى استعمال مشير عقلي للتنبيه ولفت النظر. فنقول لمن هو غير متنبه: "هذا زيد. إنه قائم نحونا". أما إذا ما علم المتكلم أن المخاطب قد انتبه إلى الشخص الذي سيتحدث عنه فإنه يحذر التنبيه غير ضروري. فلا يستعمل مشيراً عقلياً بل عادداً فيقول مباشرة: "إنه قائم نحونا"<sup>(1)</sup>.

وهي مقابلة سجلها النظم النحوي بالتمييز بين الضمائر وأسماء الإشارة. فالانتباه وعدم الانتباه مقتضى من مقتضيات العقل والمقام في تحديد القاعد والمشير العقلي كما هو شأن المعطى والجند<sup>(2)</sup>. بل أن انتباه المخاطب يستلزم إدراكه للمحل عليه، وعدم انتباهه يستلزم اكتشافه للمحل عليه مع الإشارة العقلية. فكلنا بكل هذه المقاربات على اختلافها نكاد في حلقة واحدة هي حلقة العقل والمقام رغم ما يراه بعضهم من أنها قد تجاوزت هذه الثنائية في تحديد ماهية المشير العقلي. فقد بدأ لنا أن كل المقترحات التي قدمناها

(1) وهو ما نضرب به كلاييز مثاله "لم أره منذ أشهر" كما بيانا في البحث السابق (1.9).

(2) انظر البحث السابق تعريف كلاييز للمشير العقلي (1.9).

متربطة متكاملة وإن اختلفت المقاربات التحليلية في تناولها. فحين نطن أنها تختلف فقط من حيث تباين الدرجات التي تعتمد للنظر في خصائص المشيرات العقلية. وقد بدت لنا درجات متربطة متكاملة تسير نحو التصق والتفق إذا ففها كانت تشترك في الخصائص ذاتها كما بينا.

#### خاتمة :

لقدما في هذا الفصل تعريفا للمشير العقلي من خلال نمونتين وصغين عرفتين يعرف الأول بهده الذكري وقد مثله في صلنا كلايلر. ويعرف الثاني بهده الولمي التجريبي ومثله لفسن ومارماريدو. وقد اشترك كلاهما في الفزعة إلى انتقاد العقول التقليدي مقام/مقال واعتباره قاصرا عن تحديد المشيرات العقلية وتمييزها من العوائد. فاستخلص عنه كلايلر بمقوله جديد/معروف واستخلصت عنه مارماريدو بالأنموذج العرفاتي المؤمل إشارة إلى:

وقد حرصنا في تقديمنا لهذه المقترحات على أن يبرز أن مثل هذه المقاربات، على أمثمتها، غير منقطعة في تسيرها عن النحو وعن وصف العلاقات النحوية وإن كانت لا تصرح بذلك. فجميع المعطيات الدالية العقلية التي قمنا بالبحثون في هذا المجال قد كان استحضار العلاقات للنظمية فيها مقتضى من مقتضيتها.

فما لبرزه كلايلر من كون ما يحيل عليه الضمير الغائب موجودا في الذكرة وما يحيل عليه المشير العقلي موجودا في المقام لم يخزن بعد في الذكرة هو من مقتضيات تصنيف المضرات حسب المقام والمقال. فليس المضر العقلي والمضر العقلي إلا وليد التمييز بين ما هو في الذهن وما هو في الواقع الخارجي. إذ يبرز حلجة الضمير الغائب إلى مفسر لفظي يعود إليه نحبر عن وجود المحال عليه في الذهن قبل استعمال الضمير الغائب. وهي سمة كما بينا لا تقتصر على ضمير الغائب بل تشمل جميع الضمائر باعتبار أنها تحيل على

[ 11 ] Jane is coming to visit and she 's bringing her pet mouse with her.

سنفي حليز لريارتنا. وهي ستمحل معها فلر ها المئال.

[ 12 ] I know what a clavichord is , but can you spell it for me , please.

لا اعرف ما القيثارة، لكن هل بإمكانك تهجئتها لي من فضلك.  
ففي المئال [11] تحيل "جائين" و"هي" على مرجع ولعد، فناة في الواقع.  
و"هي" عقد.

لما في المئال [12] فإن لفظة "كيثارة" تحيل على آلة موسيقية فهي تحيل على الواقع. أما الضمير "ها" أو "ها" في المئال الإنجليزي فإنه يحيل على لفظة كيثارة، في الخطب. فللختلاف إحداهما تجعل الضمير هنا مشيراً خطيباً يحيل على لفظة في الخطب وليس على الواقع. فيوضح أن المشير في الخطبة هي التي تتمكّن دلالتها في القول للملفوظ لتفقد العلامة سمة تشغلية لتصير علامة غير شغلة لا تمثل شيئاً خارجياً في الواقع بل تمثل نفسها فلا يكون لها وجود إلا في الخطب<sup>(1)</sup>.

وكي تتّرع مارماريدو اعتبار هذه الأقسام مشيرات مقامية، دعت إلى ضرورة تجاوز التعريفات السابقة إلى تعريف عرفاني أشمل وأقلّ صرامة. إذ أن الإشارة المقامية (Marmaridou 2000 ص77) ظاهرة لا تخضع في كل الأوقات إلى ألفاظ مخصوصة رغم أنه من الأكيد أنها تتدعم باستعمال هذه الألفاظ. كما أن استعمال بعض العبارات لاستحضار الإشارة المقامية بقوى بحارات إشارية أخرى تربط أصل القول ببطور زمكاني محدّد للمقام. ففاعل مثل هذه الألفاظ والعبارات يديرو إلى عدم اعتبار المشيرات المقامية قيمة مطلقة بل هي مقولة محزنة ممّا يبرز أهمية اعتماد مفهوم "الطراز" والنموذج العرفاني للممثل في تحديد ماهية المشير المقامي.

---

1 انظر رككتي (Reccanati 1979 الفصل الأول)

## 2.2.9 حدّ المشيرت المقامية.

تعتبر مارماريدو (2000 Marmaridou ص 96-97) أنّ المفارقة التجريبية التي تنزع إلى تحليل البنية المعرفية للمشيرت المقامية هي الفارقة على حدّ الاشكاليات المطروحة. إذ تقدم مفهومًا لهذا الصنف من العبارات يتجلى عبر ما يسمى بالنموذج المعرفي المؤسّل (ن. ع. م) (I.C.M.)، ينسّل لاسما في 'Pointing out' 'الإشارة إلى'، التي تبني فضاء ذهنيًا يميّز البنية الطرازية لهذا الصنف. فهي بنية تساعدنا على فهم العبارات الإشارية والاستعمال الإشاري لبعض العبارات. وهي مقاربة تستند إلى نظرية الطراز كما حلّلتها روش وكما تجلّت في عمل فليمور. وتشير مارماريدو إلى أنّ التحليل الذي ستقدمه يستند إلى عمل لايكوف (1987 Lakoff)<sup>1</sup> في دلالة المعرفانية ونظرية النموذج المعرفي المؤسّل وإلى عمل لايكوف وجونسن (1999-1980 Johnson & Lakoff)<sup>2</sup> حول الاستعارة.

وقد قنّنت مارماريدو (2000 Marmaridou ص 98 - 100) نصوصًا مختلفة تعرّف المشيرت المقامية. غير أنّنا، رغبة في الاختصار نقصر على نقل تعريف لايكوف وتعريف لوفنسن، لأهمية الأول في تحليل (ن. ع. م) للإشارة وأهمية الثاني في إبراز المظهر الاجتماعي للإشارة.

♦ تعريف لايكوف (2000 Marmaridou ص 98) :

يصف لايكوف (1987 Lakoff ص 490) شكل الاختباري (ن. ع. م) لمحور المشيرت المقامية باستعمال عبارات موضوعيّة يقول :

‘ بعض الفئات توجد وتكون حاضرة في بعض المواضيع في الحيز البصري للمتكلّم فوجه المتكلّم انتباهه إليها ويهتم السامع بمكان وجودها ولكن

1) Lakoff 1987: women, Fire and Dangerous things: what categories Reveal about the Mind Chicago and London The University of Chicago Press.

2) 1980. Metaphors We Live By. Chicago the University of Chicago Press.

1999: Philosophy in the Flesh: The Embodied Mind and its challenge to western thought, New York Basic Books.

التخاطبي. وهو ما خول له توسيع قائمة المشورات المقامية لتشمل أيضا ما يمكن أن يعارنها إيجابيا.

فـ (ن. ع. م) للإشارة يتضمن عمل الإشارة للسلي في كيان ما في الفضاء بنجره المتكلم موجها إياه نحو مخاطب غير منته. فالحجارة التي تكون مشبرا مقاميا هي التي تبني فضاء ذهنيا يشترك فيه المتكلم والمخاطب في الحضور في لحظة محددة من الزمان. وباختصار فإن الفضاء الذهني الذي يستدعيه المنير المقامي يتضمن مفهوم محور المنير المقامي. وهو فضاء ليس ماديا مما يوسع قائمة المشورات المقامية لتشمل الأمثلة التي لفتتها مارمريدو باعتبار أنها تمثل درجة من درجات "الإشارة إلى".

ولكن يبدو أن سمة "الإشارة إلى" تتمثل في ضرورة تعلق هذه الإشارة بالمتكلم والمخاطب لحظة التخاطب في مكان وزمان محددين. وبما أن البعد الاجتماعي قد صار طرفا في هذا الفضاء فإن كل الاستعمالات التي تستعمل عادة للشخص الثالث مثل أسماء العلم، الألقاب وكذلك الأسماء الإضافية ( أم، أب ...) يمكن أن تكون مشبرا مقاميا إذا ما كانت لتعيين المتكلم أو المخاطب. لأن كان عيب المقاربات التقليدية - حسب مارمريدو - أنها ضيّقت المقاييس فمحزت عن تحليل بعض النماذج، فإننا نرى أن عيب المقاربة التجريبية التي لفتتها تتمثل في أنها قد وسّعت هذه المقاييس إلى درجة أنها فضت على الحدود المميزة لهذا الصنف. فلتسع يشمل أصنافا جديدة هي ليست من المشورات المقامية حسب رأينا.

♦ مميزات النموذج الجرافتي الممثل في تعريف المنير المقامي :

تبرز مارمريدو (Marimeridou 2000 ص 97) قيمة (ن. ع. م) للإشارة في مجموعة من النقاط: أولها أنها تبرز البنية الطرازية لهذا الصنف. وهي بنية تفسر الفرق بين الاستعمالات الإشارية الحسية، الرمزية والهامشية

للعبارات الإشارية والاستعمالات الإشارية المقلمة لما هو هلمشي لو غير طرزي.

كما أن (ن. ع. م) للإشارة تنظم كل أصناف الإشارة: مشترك للشخص والمكان الإشاري في نفس التحليل، بينما تستند الإشارة الاجتماعية إلى الفهم الاستعماري للفناء الاجتماعي باعتباره فناء فيزيالبا. ويستند الزمن الإشاري إلى الفهم الاستعماري للزمن باعتباره فناء. أما الإشارة الخطابية فإنها تقوم على الفهم الاستعماري للخطاب باعتباره زمنا و باعتبار الزمن فناء.

ولخيرا فإن المقاربة الاختيارية المقترحة للإشارة قلادة على تصير الترابط بين الإشارة إلى شخص والإشارة الاجتماعية. كما أنها تقصر تمسك معاني العبارات الإشارية الطرزية في التعبير عن المكان والزمان والإشارة الخطابية ولحذا في التعبير عما يسمى بالإشارة المؤكدة<sup>1</sup> emphatic deixis.

أما بالنسبة إلينا فإننا نرى أن قيمة المقاربة المرفقة بفضل (ن. ع. م) للإشارة تكمن في التأكيد على مجموعة من السمات المميزة للشيفرات المقسية قد حرصت المقاربة التقليدية على إبرازها أيضا وهي:

- أ - أهمية مفهوم الإشارة في علاقته بالمتكلم والمخاطب.

- ب - أهمية حضور المتكلم والمخاطب في فناء قد حدد بأنه لا يتجاوز "حيز البصر" مما يؤكد أنه فناء ملدي فيزياتي زمنا ومكانا، وإن كانت مارماريدو تعطيه بعدا استعماليا لتتمكن من تفسير الإشارة الاجتماعية والإشارة الخطابية وإحاطتهما بالإشارة المقلمة.

---

(1) لم نقتصر مارماريدو الضمود بالإشارة المؤكدة. غير أن كلايبير مثلا (1994 Kleiber) يستعمل الإشارة المؤكدة لكل مشير مقلي يتوسط في اتصاله أن يكون مصحوبا بإشارة حنية فتجتمع الإشارة القلبية والإشارة الحنية مثل اتصال فناء في الفرنسية.

## (لم تخطب أبدا)

١٠ سممل الشخص الثالث لتحين المتكلم (Marmaridou 2000 ص

(72

[ 4 | Stop crying and tell your mother all about it

كفك بكاء واخبر امك بكل شيء.

سعر ل المتكلم " لم للخطاب " .

ولم تكن غاية مارماريدو من طرح هذا الإشكال سوى السعي إلى إبراز أهمية المكون الاجتماعي في تحديد المشيرات العقلية. إذ أن هذه الصلوات لا تحدد المتكلم والمخطوب قط بل تكشف عن العلاقة بينهما. وهي بالصفة إليها علاقة اجتماعية تتجاوز مجرد العلاقة التخطبية : متكلم - مخطوب.

فلكت مارماريدو (Marmaridou 2000 ص 75-81) لتتأزم بين المشيرات الشخصية التي تحول على المتكلم والمخطوب باعتبار دور التخطب والمسيرة الاجتماعية التي تحول على المتكلم والمخطوب مثل : ابن - أم، نادل - زبون... الخ. ذلك أن المتكلم الذي هو محور الإشارة العقلية لاجتماعي - بدائي. وقد امتدت لذلك بما أثبتته المقاربة الاجتماعية للغة والخطاب من أن الفرد ينشأ اجتماعيا عبر الخطاب. فالمتكلم حسب مارماريدو لا يكون في علاقته بالمخطوب متكلماً صرفاً بل هو مرتبط به أيضاً اجتماعياً، ومن شأن بعض الألفاظ مثل الألقاب : مثل [2]، والألفاظ الإضافية: مثل [4]، أن تحدد المتكلم والمخطوب من خلال إبراز طبيعة العلاقة بينهما. وقد أبرزت مارماريدو (Marmaridou 2000 ص 74) امتعالة الفصل بين المشيرات الشخصية والمشيرات الاجتماعية. فالمشيرات العقلية الاجتماعية لا تكون نظاماً إشارياً مستقلاً لأنها تنطق بضرورة بالحوار المتكلم والمخطوب.

فأهم عيب في المقاربة التقليدية حسب مارماريدو (2000 Marmaridou ص 77) يتمثل في إهمالها لدور الاجتماعي في تمييز الأشخاص الاجتماعية. ويبرز ذلك حلها في عدم تمييزها بين المتكلم والمصدر. وبين المخاطب والسامع في مثل :

[5] Mrs. Jones Should apply by tomorrow the latest

تستطيع السيدة جونز أن تعترض في أجل قصاص غدا

(قول يوجهه القاضي إلى المحامي)

فالمخاطب هو المحامي في حين أن السيدة جونز هي السامعة. أو قول  
موظفة في محل ما :

[ 6 ] It is now closing time

لقد حان موعد الإغلاق الآن

فالموظفة هي المتألفة بالقول ولكنها ليست المصدر.

والتمييز بين هذه الأدوار حسب مارماريدو ليس نحويًا بل هو مؤطر  
بحدود أخرى مقامية أهمها الأسس الاجتماعية لظاهرة التخطيب والأدوار  
الاجتماعية للمشاركين فيها. وهي رؤية توسع من قائمة المشيريات المقامية  
وتتجاوز الحدود المعروفة التي نحددها لتشمل كل ما يحول على علاقة  
الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب في مقام التلطف. إذ أن الاستعمال الإحالي  
للمركب الوارد مبتدأ يكون كذلك إشاريًا إذ يمر عن العلاقة الاجتماعية بين  
المتكلم والمخاطبين في حدث التلطف (2000 Marmaridou ص 79) وتقدم  
مارماريدو هذه الأمثلة دليلًا على ذلك:

يقول طالب في الكلية :

[7] Professor Higging is not in her office

الأستاذة هيجينج ليست في مكتبها



دون أن يركز عليها اهتمامه (...) بعد ذلك يوجه المتكلم انتباه السامع إلى موضع هذه الذات (وربما صنيح ذلك إشارة حسية) ويجلب انتباهه إلى أن هذه الذات في موضع مفصول... وإن كانت هذه الذات متحركة فإنه يمكن أن لا هذه الحركة ويمكن للمتكلم أن يختار وصف هذه الذات أو وصف موضعها.

وتضيف مارماريدو (Marmaridou 2000 ص98) أن لايكوف يعتبر عملية "الإشارة إلى" هي (ن. ع. م) هذه المركبات. وهو بذلك يحاول أن يثبت أن هذا ما تقوم عليه البنية الطرزية لهذا الصنف وهو الذي يتحكم في استعمالاته المختلفة.

وتبرز مارماريدو معلقة على قول لايكوف أن هذا الوصف للإشارة يقوم على أسس: قنضاء وجودي للكائنات في الفضاء ومحاولة المتكلم أن يوجه انتباه السامع إليها. وهذا يتحقق باستعمال تركيب مخصوصة.

غير أن ما لم تبرزه مارماريدو هو أن لايكوف قد حدّد هذا الفضاء بـ "الحيز البصري للمتكلم" وهو بذلك يجعل "الإشارة إلى" مع صنف المشيرات المقامية مقتصرًا على ما يتحرك في فضاء المقام التغلطي. فالمتكلم في هذا الفضاء الذي يقتضي الحضور قد يشير إلى نفسه بـ "أنا" ويشير إلى المخاطب بـ "أنت" ويشير إلى ما هو حاضر باسم الإشارة.

ولعل قيمة هذا النموذج العرفاني المؤمّل تكمن في أنه يحتوي حركة الإشارة في تحركاتها المختلفة أي في قريبتها وبعدها. ونعتقد أن هذا ما يفسر استعمال هذه البنية الطرزية للاستعمالات الإشارية المقامية والاستعمالات العائدية لهذا الصنف من العبارات..

ولا شك أن قيمة هذه المقاربة تتّصل في اعتمادها على المعنى المعجمي المشترك بين وحدات مختلفة فتأسس عليها نموذجها المؤمّل باعتباره قلرا

على تمثيل مجموعة كاملة. ومعنى "الإشارة إلى" تتضمنه بنية هذه الوحدات كما مبنين في الباب الثاني. فنزع هذا الاتجاه العرفاني إلى الاعتماد على الخصائص المعجمية في وصفه للدلالة وهو بذلك يستعمل النحو والعلاقات النحوية دون أن يصرح بذلك لأن المعجم مكون من مكونات النحو غير مستقل عنه. فنتأكد لنا أنه لا يمكن أن يصف اللفظة والدلالة من خارج النحو مهما بدا لنا أننا قد قصصناه لأنه لا سبيل إلى تحليل أي دلالة ما لم يمكننا النظام اللغوي من أليات توجيهنا إليها.

❖ تعريف لفنسن (Marmaridou 2000 ص 99)

استحضار لفنسن (Levinson 1983 ص 64) العامل الاجتماعي ووظيفته في تحديد المثيرات المقامية بقول:

قد يساعد القراء في تحديد المحور غير الموسوم للمثيرات المقامية لو تمكنوا من تصوّر فضاء ذي أبعاد أربعة، متكوّن من الأبعاد الثلاثة للفضاء إضافة إلى الزمان يكون للمتكلّم فيها المركزية (....) وكي نمسك بالمظهر الاجتماعي للإشارة، نحتاج إلى أن نضيف على الأقلّ بعداً آخر يتعلّق بالرتبة يكون فيه المتكلّم اجتماعياً أعلى أو أقلّ منزلة من المخاطب أو مساوياً له أو لأشخاص آخرين يمكن أن يحيل عليهم.

وتعتبر مارماريدو (Marmaridou 2000 ص 99-100) أن ميزة الروبة التي قمتها ليفنسن تتمثل في اشتمالها على كل العناصر التي يتضمنها (ن. ع. م) وهي : المتخاطبان، المكان، الزمان والمركز الاجتماعي.

والحقيقة أننا لا نكاد نجد فيما قلناه لفنسن إضافة. إذ أنه لا يخفى استحضار المثيرات المقامية لحدث الإنشاء. ومن مقومات الحدث الفاعل والزمان ومن مستلزماته المكان. ولعلّ أهمية ما قمته لفنسن تكمن في جعل المركز الاجتماعي والعلاقة الاجتماعية بين المتخاطبين من مقومات الحدث

هضيق ليست في مكتبها

وسمى اللف سنده . عدم استعماله يحدد العلاقة الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب. بمعنى آخر :! المتكلم يخاطب شخصا في نفس رتبة تحدثت عنها فهو إذن أعلى منه منزلة. وفي المثال [8] المتكلم يخاطب طلبا منه أو شخصا في نفس رتبته.

فيبدو أن مارماريدو تتجاوز بالمشيرات المقامية حدود "المقام التخاطبي" أو "مقام التلطف" إلى "المقام الاجتماعي للخطاب". وهي بذلك تهدد الأسس التي يقوم عليها مفهوم الإشارة المقامية لأنها تعتمد مقاما يتجاوز المقام المعروف في تحديد المشير المقامي وهو مقام الحضور للتعامل مع المتخاطبين خارج الأطر الزمانية والمكانية للتلفظ. وهو أمر سيؤدي إلى الخلط بين المشيرات المقامية والموارد كما سنرى من خلال تصنيفها لأنواع المشيرات. إذ أنها لم تميز بين المشيرات المقامية وبين ما يقرنها من العناصر لتحول على ما تحول عليه بفضل الربط. فالأسماء التي ذكرتها مارماريدو في الأمثلة التي قمنا بها تحول مرجعها على نفس ما تحول عليه ضمير الخطاب أو ضمير المتكلم. غير أن ذلك لا تحول دون اعتبارها أسماء دالة على الغيبة لا على الحضور وهو المقول الأساسي في تمييز المشيرات المقامية من غيرها حسب أطروحتنا.

#### ❖ تصنيف المشيرات المقامية

جمعت (Marmaridou 2000 ص ص 74-76) المشيرات المقامية (Deictics) لربعة أصناف:

##### (1) المشيرات الشخصية والاجتماعية:

هو صنف يضم كل ما يعبر عن المتكلم والمخاطب مثل أنا وأنت، وما يعبر أيضا عن العلاقات الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب مثل أسماء العلم

والألقاب في الأمثلة التي قمنا بها. كما أبرزت مارماريدو أيضا (Marmaridou 2000 ص 78-79) النداء باعتبارها معينا للمخاطب، ولما للعلاقة بين المتخاطبين بطابع اجتماعي.

(2) المشير الزماني:

وهي العبارات الزمانية التي تتحدد بلحظة التخطيب مثل (الآن....) وكذلك الدلالة الزمانية التي تحقّقها الأفعال.

(3) المشير المكاني :

مثل (هنا، هناك ....)

(4) المشير الخطبية<sup>(1)</sup> : Discourse deixis

و تعرفها مارماريدو (Marmaridou 2000 ص 93) بأنها :

"العبارات التي ترد في ملفوظ لتحيل على بعض أجزاء الخطاب الذي يتضمنه هذا الملفوظ.... فالمشير الخطبية هي إشارة في النص".  
مثل :

[9] Listen to this joke

اسمع هذه الطرفة.

[10] Do you remember that story?

هل تتذكر هذه القصة ؟

ولعل الأمر يزداد وضوحا بمحاولتها التمييز بين المعاد والمشير المقامي مع هذين المثالين :

---

(1) أنسار الرمد (1993 ص 119) إلى هذه الظاهرة في إطار تصنيف أنواع الإحالات واعتبرها إحالة نصية تتجلى في إحالة عنصر معجمي على مقطع من الملفوظ أو النص وتوحيدها للفظ من قبل قصّة، خبر، رأي، قول....

المحو بتوسيعه باعتبار "هو" ضميرا لا يعود إلا إلى ما هو معروف عند المحاط وباعتبار "هذا" اسم إشارة ينوئل الإشارة الحتمية ويفسر بما بعده. فانسلط الضمير بما قبله وارتباط اسم الإشارة بما بعده يستلزم من مقياس حديد/معروف. ولعل مزية هذا المقياس تكمن في أنه أقصى ضمير العائب من فائقة المشيرات المقامية.

لما المغاربة العرفانية الواقعية التجريبية فقد قُضت مقياسا آخر يتمثل في تحديد المشيرات المقامية اعتمادا على النموذج العرفاني المومثل وحدثته بكونه "إشارة إلى". ورغم أهمية هذا المقياس فإننا رأينا أنه لا يميز أيضا بين المشيرات المقامية وغيرها لأنه شأن مقياس مقام/مقال أو الإحالة المقامية والإحالة السبائية يتسع ليشمل كل ما تشير به إلى الحاضر في المقام للتخاطبي. بل إنه يمكن من أن يشمل أيضا الإشارة إلى الخطاب والإشارة إلى المنزلة الاجتماعية للمتخاطبين.

ولئن كنا قد رأينا أن قيمة هذه الاختلافات تكمن أساسا في تبيينها إلى أن ظاهرة الإشارة المقامية ظاهرة غير محدودة قليلة لأن تشمل لشكالا عديدة ومختلفة، فإننا نلاحظ أنها تجعل مفهوم المشير المقامي ضابطا غير محدد. ونحن نعتقد أنه علينا أن نقف على تحديد دقيق يمكن من تحديد المشيرات المقامية تحديدا واضحا دون أن تكون مضطرين إلى ضبط قائمة مغلقة. فبحند لنا هذا التعريف ما يمكن أن نعتبره رؤوسا لقائمة مفتوحة.

وقد بدا لنا أن ما نلجزه بنفوس مفيد من هذه الجهة. إذ أنه بإبرازه سمة الانعكاس المتجلية في "لنا" قد حدد رؤوسا للمشيرات المقامية تكمن عمل التفظ: "لنا" - "الآن" - "هنا". وبيّن أنه يتعلّق بهذه الوحدات عناصر أخرى مثل أسماء الإشارة والظروف. فبذلك على أنها قائمة مفتوحة لا تقبل التحديد. غير أنه لم يضع حدودا واضحة تمكّنا على الأقل من ترتيب لهذه الوحدات.

وقد رأينا أن مقياس الإحالة المقامية وحديد/معروف والنموذج العرفاني المومثل "إشارة إلى" لا تتسم مع أهم سمة من سمات هذه الوحدات وهي

تعكس عمل التلفظ بها. وقد ذهبنا إلى أن سمة الانعكاس تتسم كل الانسجام مع دلالة الحضور التخاطبي التي أبرزها النحاة العرب بالمقابلة بين الحضور والغياب. فقد تجاوزت دلالة الغيب عندهم مجموعة ضمت الغيبة لتشمل جميع الأسماء الطاهرة. فأقلعوا مقابلة في جميع العناصر اللغوية بين ما يكون للحضور وما يكون للغياب وميزوا بين الحضور التخاطبي الذي يكون فيه دليل على التكمّل أو على المخاطبة والحضور في المقام التخاطبي والذي تضطلع الأسماء الغيبة بالدلالة عليه.

ومكّننا هذا التمييز من مغرس نحتد به للمشير المقامي دون الخشية من أن يشمل غيره. فالمشير المقامي هو ما وضع ليدلّ على الحضور التخاطبي فمعكس حدث الإنشاء. ويمكن حصر المشيركات المقامية في ضمائر الحضور والمنادى والدلالات الزمانية المتحددة بـ"الآن" زمان الحدث الإنشائي.

ونلاحظ أن هذه دلالة للحضور تقصي اسم الإشارة للمكان "هنا" رغم أنه يشير إلى مكان التخاطب والمكان من مستلزمات الحدث الإنشائي. وقد بدا لنا أن ذلك دليل على أن الحضور التخاطبي مجرد من كل دلالة مادية. ومن شأن ذلك أن ينبهنا إلى أن عناصر الحضور التخاطبي لا تحيل على المقامات التخاطبية الخارجية بل إلى الحدث الإنشائي المجرد الذي تحمله لبنية وتدلّ عليه.

فكل مشير مقامي يحيل على موضع الإنشاء بإشارته إلى مقومات الحدث الإنشائي. وهو ما جعل المشيركات المقامية تقتصر على ما يحيل على التكمّل والزمان. أما المخاطب فقد حضر باعتبار ما بينه وبين المتكلم من تلازم. غير أن هذا التحديد لا ينتهي بنا إلى قاتمة منفصلة على هذه العناصر وذلك لما بين الحضور والغياب من تلازم واسترسال سنحاول إبرازهما في الباب الثاني من البحث.

## **الباب الثاني**

### **إشكاليات التحليل بين الأبعاد التداولية والنسق النحوي**

## مقدمة

اعتنى النحاة القدامى بما سماه التداوليون مشيولات مقامية في لوب مختلفة تخص أسس الإضمار والإيهام والتعريف والحذف والبناء. وذلك انطلاقاً من المبادئ والضرورات النحوية. لهذه العناصر متجذرة في النظام النحوي تقدم غير نهائية عن لبنات النظرية النحوية التي يسعون إلى تحديدها.

ومن المسلم به أن النحاة لم يجمعوا المشيولات المقامية في صنف خاص بلرز بروزاً يستدعي استقلالاً وتميزاً. ذلك لأن التفاعل بين المقام التخلطبي والدلالة اللغوية مثل ظاهرة عدية متويزة تتجلى في جميع الألفاظ والتراكيب وإن كانت بصور متفاوتة. فلنسوا نظماً يقوم على بنى متكاملة لدلالة تامة المعنى سواء استلأت المواضيع بالألفاظ لم يفت غير موسومة معجباً. فالمعنى لم يكن بالنسبة إليهم حبيب للفظ بل إن شغور الموضوع قد يكون لبلغ ولحل يقول الجرجاني في الحنف (دلائل الإعجاز ص 103) :

”هو باب نفق المسلك لطيف المأخذ عجب الأمر شبهه بالسحر فإنك ترى به ترك الفكر لصح من الفكر والقصص عن الإلقاء لريد للإلقاء وتجتك لطق ما تكون إذا لم تتطق وأتم ما تكون بهما إذا لم تنز“.

فلنظرية النحوية العربية حسب رأينا نظرية معنى وإن كتبت نظرية بلاوية، معنى مجرد يتحقق إذا ما استعالت قلعة لوالا منجزة يوجهها منكّم إلى مخاطب في مكان وزمان يتخذان بعمل القول. وهو ما يجعلنا نفهم لطروحتنا على الفروض تشمل النحو في معناه الواسع على التداولية باعتبارها مستوى من مستوياته وذلك بحكم أن المعنى المتحققة في مقام مخصوص ليست سوى تحقيق لإمكانية من إمكانات معاني البنية المجردة. وقد اتخذنا دراسة المشيولات المقامية وسيلة لاختبار هذا الافتراض.



ونحن نروم في هذا الباب تبين علاقة القناعة بالمشورات العقلية من حيث هي عناصر لغطائية معتمدين في ذلك الخصائص البنيوية التركيبية. وسلمى إلى أن ثبت أنه لا مخلص من دراسة الضمائر أو غيرها دون اعتبار السمات اللغطائية. ذلك أن لأطروحتنا في صومها تسعى إلى مناقشة ما يزعمه القائلون من تقابل بين النظام والاستعمال ومن أن الاعتناء برجه يستلزم إهمال لوجه الآخر ومن أن البحث في النظام اللغوي لا يؤدي إلى تبين المعاني العقلية.

ونفترض أن نظرية الصل والإعراب التي تجلت من خلال التراث اللغوي العربي تقع فيها نظرية في التغلطب مضمّنة في مؤلفات القناعة وتمثل لرضية فكرية وخلفية نظرية اعتمدها القناعة في وصفهم للنظام اللغوي. فاعتماد السماح أصلاً لول من الأصول اللغوية يستلزم الوقوف عند المقامات اللغطائية الحقيقية المخصوصة. ممّا جعلنا نفترض أن الأسس النظامية التي موحى صون على تحديدها لا يمكن أن لا تكون في علاقة وثيقة بالمتكلم والمخاطب وبالطر التغلطب.

ولئن أثبتت دراسات عديدة<sup>(1)</sup> أن أصل المتكلم محلاً فلما في بنية الجملة هو محلّ الصدرة أو محلّ الإنشاء حسب عبارة قشوف (قشوف 2002)، فإننا نفترض أن المشورات العقلية تمثل قرائن لغوية يستل بها على فعل هذا المتكلم لتهي التكلم اللغوي على أن في البنية اللغوية موضعاً قتل محذوف حذفاً لا يجوز معه إظهار يمثل حدث التلفظ تمثيلاً لغوياً وهو موضع يقتضي المخاطب خارج البنية. ممّا يثبت ما بينهما من علاقة تلازم تجلت لنا في كتب التراث اللغوي. علاقة نفترض أنها تجعل للمخاطب منزلة أهم من المنزلة التي تعود الباحثون تنزيله منها.

ونود أن نشير إلى أن ماستلجزة في دراسة الضمائر سنقتصر فيه على استخلاص السمات اللغطائية من السمات النظامية البنيوية التي قصد إليها

(1) قشوف 2002 لشرط وإنشاء اللغوي للكون. ميلاد 2001 الإنشاء في العربية بين التركيب والذات

قناعة. ونحن إذ نسمي إلى الغلبة التي حكمتنا لن نفد إلا عند الخصائص التي نراها مساعدة على إثبات أطروحتنا. ولئن كنا سنهدل بعض المسائل التي تخص الضمائر خشيّة أن تحجب الإطلاقة في هذه المسائل الدقيقة غاية بحثنا فلأننا نعمل على بحوث أخرى<sup>(١)</sup> قد كانت دراسة الضمائر من حيث هي وحدات لغوية نظامية هدفاً لول فيها.

وسنبرز في هذا الباب استحضار قناعة للمقاييس التغلطية في تصويرهم للظواهر اللغوية المتعلقة بالوحدات التي خصصنا لها بحثنا، مؤكّنين أن المسائل التغلطية القداولية قد كانت من مقتضيات الدراسة النحوية العربية، بها أسر القناعة أغلب الظواهر النظامية والبنوية.

وسنطرح في هذا الباب إشكالية الاستصلات المختلفة التي لسئل بها الباحثون على مظاهر التداخل بين المشيورات المقامية والمواد في محاولة لتفسير ما تصوّره هذه الاستصلات من تشارط بنوي. سنحاول الاستدلال عليه من خلال إبراز علاقة الاسترسال بين المعارف جميعا. فالمشير المقامي يحمل في بنيه دلالة على الحضور متمثلاً في دليل على التكمّل أو الغلط أو في دليل على التنبية بدلّ على قوته الإشارية قوّة تتجلى في نزاعه إلى تشبه بالحرف. وسنحاول أن نفرق بين جميع العناصر التي اصطبغت مشيورا مقاميا للبرز تفاوتها في التعبير عن هذه القوّة وفي تعكس حدث الإنشاء فيها. وسنبين أن المسائل البنوية فيها تساعدنا في إبراز مظاهر الاختلاف بينها وفي تمييز بعضها من بعض. ونحن في طرحتنا لهذه القضايا لنطلق من افتراض أن الإشارة المقامية أصل للعنادية ولن الحضور أصل للثياب. غير أن ذلك لا يحول دون إبراز حدود فاصلة بين الظاهرتين. فلا يكون العاضر تغلطيا غلبا ولا يكون الغائب حاضرا تغلطيا.

---

(١) ثلاث على سبيل الذكر: قهشري 1998: الضمير بنيه وصوره في الجملة.

وسنحاول في هذا الباب أن نحلّ الأمثلة التي لخصّ بها بعض الباحثين في الاستدلال على التداخل بين المشيريات المقلمية وغيرها. وقد كانت هذه الأمثلة عند القائلين دليلًا على أن الاتصال قد يدخل القواعد السليمة ليستعمل اللفظ لغير ما وضع له لئلاّ نلجأ على عدم نجاعة الوصف النحوي من جهة وعلى تدخل العوامل الخارجية في تحديد الدلالة من جهة أخرى. غير أننا نفترض أن الدلالة المقلمية لا تستقيم دون أن يكون في اللفظ لو في البنية ما يدلّ عليها وما يمكننا من إنجازها وهي فرضية تستلزم التمييز بين الإشارة المقلمية وغيرها.

وخصّصنا لمصوّل هذا الباب لدراسة المعارف جميعها حتى نميّز المشير المقلمي من غيره.

وكذلك رأينا أن نفتح هذا الباب لمصل في ترتيب المعارف نبز من خلاله ما استخلصناه من فترات النحوي من سمات مميزة لكل صنف من هذه الوحدات من حيث الدلالة ومن حيث الخصائص الإحالية. إذ من شأن ذلك أن يساعدنا في التمييز بين التعريف الإشاري المقلمي وغيره ويدعم المنهج الذي سنسلكه في تحليل الأمثلة التي سنقدّمها في هذا الباب.

## 1. الفصل الأول : ترتيب المعارف

لقد كان سيوبه أول من رتب المعارف وفضل بينها لجعل بعضها لأخص من بعض. وهو ما حمل النحاة بعده على اعتبار المعارف متقولة في درجة التعريف. فاعتبروا بعضها أعرف من بعض. والملاحظ أن سيوبه قد استعمل في ترتيب المعارف لفظ لأخص دون لفظ أعرف. فلم نلف على هذا اللفظ في كتابه ورغم ذلك فإنه قد شاع في كتب غيره مثل ابن الخشاب والاسترلابي وابن هشام والأزهري. فاعتوا جميعا الضمير بأنها أعرف المعارف. ولعل سيوبه قد قصد إلى تجنب استعمال لفظ أعرف لأن اللفظ الذي وضعه للمعرفة يقتضي أن لا يكون لها درجات ومراتب. فالمعروف جميعا يرد بها الشيء بعينه دون سائر لسته... بحرفه لمخاطب\* (الكتاب ج 2 ص5). فلتسوى بذلك المعارف جميعا في كونها مفارقة للتكرير، بعيدة عن اللبس، مختصة بشيء بعينه بحرفه المتكلم كما بحرفه لمخاطب.

ولا نشك في أن من استعمل من النحاة عبارة أعرف للمعروف قد قصد لاسما الأخص منها. وقد بدا ذلك واضحا في كتب الشرح. يقول الأزهري (شرح التصريح ج 1 ص 128) :

\* (لو كان) الضمير المتخذ على الضمير الثاني (غير أعرف) أي غير مضمّن (يرجع الفصل) لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص.

هذا يدل أن متفاوت في القوة والضعف هي درجات التخصيص لا درجات التعريف.

### 1.1 الفرق في التخصيص بين التكرار والمعرفة :

إن اعتماد مقول واحد للتمييز بين الفكرات وللتمييز بين المعارف لا يعني إطلاقا إمكانية التدرج من التكرير إلى التعريف حسب متفاوت في القوة.

(1) قطر الشرح 2001 ج 2 ص 995 - 999

بذ يؤكد النحاة أن النكرة مهما بلغت درجة تخصيصها من قوة دلالتها لا يمكن أن تلحق بأي درجة من درجات المعارف مهما بلغت من ضعف. يقول الأزهري (ج 2 ص 26) :

«فرد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام لعمرك من غلام لكنه لا يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد به»

وهذا ما دعاه إلى التأكيد على أن التخصيص الحاصل بالذات يحقق دورا دلاليا يختلف من النكرة إلى المعرفة. يقول (الأزهري ج 2 ص 108-109) :

«كانت (الفرد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر) ... (والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر) ... ولختلف في معنى الإيضاح والتخصيص فقبل الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجهول والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في التكرار على سبيل التوضيح فهو يجري مجرى تحديد المطلق بالصفة وفعل الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في التكرار».

فليرز ارتباط ظاهرة التعريف بالمقام التخاطبي المنجز وبسلسلة الفهم والتأويل. فبرز لنا علاقة مخصوصة بين المتكلم والمخاطب المفاهيمي تقوم على اشتراكهما واتفاقهما في أمرين :

1/ معرفة الاسم وما يقع عليه

2/ إبراز الاشتراك اللفظي الواقع في الاسم المعرفة.

فكلهما يعرف أكثر من شخص واحد يسمى بزيد مما يستوجب توضيح المعرفة حتى تقع على المعنى المقصود دون احتمال اللبس. فيقول زيد التاجر. فكانت المعرفة ضرورة تخاطبية تساهم في إيجاج عملية التخاطب.

ورغم أن التخصص مفيد اعتمدته النحاة لترتيب المعارف والفكرات على حد سواء، فإنه يختلف في الموقفتين اشتغالاً محكوماً. ذلك أن الأخير في الفكرات ما زاد لفظه بإضافة أو نعت :

كتاب تاريخ

كتاب مفيد

لأن الأخير في المعارف فهو ما لكثلي فيه بلفظه فلم يحتاج إلى نعت بخصيصه. فكانت الضمائر أخصن المعارف إذ هي لا توصف ولا يوصف بها.

وهذه الخلفية هيّا تركّز ما ذهبنا إليه من أن التعريف ظاهرة استيعابية لا تتحقّق إلا على مستوى الخطاب المنجز إذ تصوّر اللغة عملية تلفظ وتخطّط، وقد بدأنا واضحا أن في ترتيب المعارف تحقيقاً لقاعدة أسبسية من قواعد التخطّط ألفها فريس (Grice) (Levinson 1983 ص 101) هي قاعدة الكثرة *The maxime of quantity* المحققة لمبدأ التعاون بين المتخاطبين (Le principe de coopération)، كما أن في ترتيب المعارف تحقيقاً لمبدأ من مبادئ الالفة التي وضعها سابرلر وولسون (1986 الفصل 2) والمتمثل في أنه كلما تطلّب التأويل مجهوداً أقلّ كان أكثر إفادة. ممّا يؤكّد لدينا أن مبادئ التخطّط من مقتضيات الوصف النحويّ يشتمل النحويّ باعتبارها دون وعي منه.

لترتيب المعارف يؤكّد اشتغال النحاة في الوصف والتصوير على الأنواع المنجزة واعتبارهم اللغة عملية تخطّط وتبذل بين طرفين. لا يمكن للنحوي أن يتناساها أو يتجاهلها فينكبّ على دراسة الجملة معزولة عن مقاسها الإنجازي. فكان التخصص في بعض المقالات ضرورة بدونه لا تحصل الفائدة. يقول الأزهري (ج2 ص 352) : "صول الفائدة بالاختصاص". ذلك أن وسائل التعريف وقرائنه متعلّقة بمعرفة المخاطب دون المتكلّم إذ قد ينكر المتكلّم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب فيكون منكروا كقول القائل لمن يخاطبه في

دري رجل وهو يعرف الرجل" (ابن يعيش ج 1 ص 85). فقد وضعت المعارف مراعاة للتأويل الدلالي. فاختار المتكلم للبناء النحوية وانتقلوا للألفاظ المعجمة بحقن المصطلح لهم ويقتلن من لعتال للبس.

فإمكانية وقوع المعرفة على أكثر من واحد جعلت النحاة يستحضرون مصطلح الإبهام في هذا الترتيب. فأكبر المعارف هي لضعفها إبهاما أي إجمالا رغم أن حقيقة التعريف وقوع الاسم على واحد بعينه. يقول ابن يعيش (ج 5 ص 87) :

فالألف واللام ليهن المعارف وتقر بها من الذكوات ولذلك قد نعتت بالفكرة كقولك "ي لأمر" بالرجل غيرك فينفعي لأنك لا تقصد رجلا بعينه.

فبدل القتلوت في الاختصاص بين المعارف على مدى ضعف إمكانية وقوع الاسم على غير المسمى المقصود وهو ما جعل ضمير المتكلم "أعرف المعارف" عند أغلب النحاة.

## 2.1 ترتيب سيبويه للمعارف

يقول سيبويه (ج 2 ص 6-7) :

"علم أن العلم الخاص من الأسماء بوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة... والمضاف إلى المعرفة بوصف بثلاثة أشياء بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء المبهمة وذلك: مررت بصاحبك أخي زيد ومررت بصاحبك الطويل ومررت بصاحبك هذا. فلما الألف واللام فتوصف بالألف واللام وبما أضيف إلى الألف واللام لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام نحو مررت بأخيك وذلك قوله مررت بالمصبل القليل ومررت بالرجل ذي المال. وإنما منع أخاك أن يكون

صفة للطويل أن الأخ إذا اضيق كان أخص لأنه مضاعف إلى الخالص وإلى إضماره فإيما ينهي لك أن تبدأ به وإن لم تكلف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة. وإيما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر لو أن يقرب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء. وإذا قال الطويل إيما يريد أن يحرك شيئا بقلبك ولا يريد أن يحركه بعينك، لذلك صار هذا نعت بالطويل ولا نعت الطويل بهذا لأنه صار أخص من الطويل حين لو أن يحركه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب وإذا قال الطويل فإيما يحركه شيئا بقلبه دون عينه فصار ما اجتمع فيه شيئا أخص.

فتمتخلص :

1/ أن الترتيب لم يكن غاية في حد ذاته بل استوجبه البحث في أصل نميز به بين الفصائص العلائقية للمركبات لتوحيد وظائف النعت والهدل والتوكيد.

2/ أن الأخص بالنسبة إلى سبويه هو الذي لا يحتل فيه أي لبس.

3/ أن المنعوت أخص من النعت لذا فإنه وجب أن تبدأ بالأخص وإن لم تكلف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة. فلتفحص المعرفة يكون للمخاطب دون المتكلم إذ هو توضيح لما يشك المتكلم في احتمال قبوله على المخاطب لعدم كفاية المتكلم هو من عدم كفاية المخاطب وقد صرح سبويه في نص آخر بأن التبيين والتوضيح لا يكون إلا إذا خاف أن يلتبس (الكتاب ج 2 ص 13). فوصف المعرفة لا موجب له إن لم يحقق فالتدقيق فالتدقيق أن من شأن نعت المعرفة أن تصور لنا خصائص مقامية تمكن علاقة مخصوصة بين المتكلم والمخاطب. فلذلك في المثالين :

(أ) رأيت لك

(ب) رأيت لك الطويل



يُبين لطين مختلفين من العلاقة بين المتخاطبين تصور درجة  
 تشتركهما المعرفي. فالجملة (أ) تقتضي مجموعة من الأسس التكرارية تتمثل في  
 أن المتكلم وافق من عدم قبيل الأمر على المخاطب لأنه لا يوجد إلا مرجع  
 واحد يصلح أن يكون المقصود وذلك لاحتمالات عديدة ممكنة تفكر بعضها منها:  
 أ) ليس للمخاطب إلا أخ واحد.

ب) لو علم مشترك بين المتخاطبين بأن المتكلم لا يعرف لو لا يرى  
 عادة إلا هذا من الإخوة... إلخ

أما المثال (ب) : رأيت أخاك الطويل، فإنه يقتضي :

أ/ أن للمخاطب أكثر من أخ واحد.

ب أن المتكلم يعرف أكثر من أخ واحد للمخاطب

ج/ أن المخاطب يعرف أن المتكلم يعرف أكثر من أخ واحد.

د/ أن واحدا منهم فقط يتصف بالطول.

كل هذه المعطيات تمثل أن العلاقة النعتية تحتل دلالات كثيرة لتخصص  
 وتتبع بالإنجاز المتكهن هذه العلاقة الدورية بالعلاقة بين المتخاطبين. وليس  
 ذلك إلا سبب اختصار المتكلم بنية دون أخرى. فلو لم يستعمل المركب النعتي  
 لما وجد داع لكل هذه الاحتمالات يقول ابن عرش (ج2 ص87) في جواز  
 الوصف بالاسم "وصفه مؤذن بوهن تعريفه وضبطه".

لليس بحث الفحاة في مراتب المعارف سوى بحث في ألويات تعيين  
 المحال عليه المقصود بتقليص نسبة احتمالات. ليس الممكنة أثناء التخاطب.  
 فكانت القوود التكرارية أصولا خفية تعقل تصوير الفحاة للطواهر التركيبية.

4/ أن الاختصاص يتقوت حسب قوة وسائل التبيين وهي ثلثان العين والقلب. فبقية سيويه ما اجتمعت فيه وسيلتان على ما تعرفت بوسيلة واحدة. فلاحظ أن المعارف جميعا بالقضية إليه تتعرف بوسيلتين هما القلب والعين ماعدا المعرف بالالف واللام فهو أقل المعارف اختصاصا. وفي إقراره بأنه لا يتعرف إلا بالقلب تأكيد على أن مصدر مصحوب الألف واللام لا يمكن أن يكون حضور مدلوله الحسي. فالعين لا تساهم في تعيينه.

ورغم أن بقية المعارف تتساوى في تعرفها بوسيلتين فإن سيويه قد فضل بينها وجعل بعضها أقوى من بعض في الاختصاص: فقام اسم العلم على اسم الإشارة وقام الضمائر على كليهما. فلجاز أن تقول على سبيل القنط: "هذا الطويل". ولم يجوز أن تقول على سبيل القنط: "الطويل هذا". كما أجاز أن يوصف العلم الخاص بثلاثة أشياء: المضاف إلى مثله والألف واللام والأسماء المبهمة. غير أنه اعتبر ما يوصف به العلم مما يضاف على الألف واللام نعتا مثل: "الرجل ذو العلم". أما المضاف إلى غير الألف واللام فلا يكون نعتا لاسم العلم مثل زيد أخيك". وقد دلّ بذلك على أن الضمير أخص من اسم العلم. فكان ما يضاف إلى الضمير أخص من اسم العلم. إذ أنه بصير بقوة الضمير وذلك لهما على ما قلناه في الألف واللام "ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام". وهذا ما جعله يؤكد أنه لا يجوز أن تقول على سبيل القنط: \*  
الطويل أخوك بل: أخوك الطويل".

وقد صرح سيويه في نصوص أخرى بأن الضمائر لا ينعى بها لذا:  
يقول (ج2 ص 386): "واعلم أن هذه الحروف (الضمائر) لا تكون وصفا للمظهر كراهية أن يصلوا المظهر بالمضمّر".

(1) يستعمل سيويه عبارة صفة ليدلّ تارة على القنط وطورا على ليدل أو القنط.

ويقول ابن الخشاب مؤلف ذلك (المرئجل ص 286) : تختص  
 المضمرات بأنّها لا توصف ولا يوصف بها وبهذا يستدلّ على أنّها أعرف  
 المعارف. وبذلك تنتهي إلى أنّ سيويوه قد رتبّ المعارف على النحو التالي:

المعارف	وسائل التعريف
1/ الضمائر	القلب والعين
2/ أسماء العلم	القلب والعين
3/ أسماء الإشارة	القلب والعين
4/ المعرفة بالآلف واللام	القلب

فلنلاحظ أنّ سيويوه لا يقرّ بوجود علامات لغويّة تعيّن المرجع بواسطة  
 العين فقط، لكنّ أسماء الإشارة التي تعيّن المشار إليه بواسطة الحركة لصنفة  
 لغويّة عين المخاطب نحو المقصود لا يحصل التعريف بها إلا بالقلب والعين.  
 وفي ذلك تمييز واضح بين التعريف والتعيين. فالوسائل اللغويّة للتعريف تحقّق  
 التعيين دون التعريف. ذلك أنّها لا تكون إلا وسائل استحضار لما هو مغزول  
 في ذهن المخاطب من معارف. فاسم الإشارة يعيّن ولكنّه لا يعرف الشيء  
 المعيّن بل للتحويل إلى ذلك على القلب أي على الذهن. وكلّ سيويوه يؤكّد بذلك  
 أنّ معرفة الأشياء لا تحصل إلا بواسطة الأسماء التي وضعت لها. لذا فإنّ  
 وسائل التعريف ليست سوى إشارات فادحة ومثيرة للمعرفة الذهنية.

ونرى أنّ في قول سيويوه بأن العين وحدها لا تحقّق التعريف إقراراً  
 بدور الاسم في تعريف المسمّى. فالإكتمال لا يدرك الأشياء إلا إذا ما كان لها  
 في ذهنه اسم تدعى به. فاسم الإشارة يعيّن المشار إليه وينبّه المخاطب إلى  
 استعمال حاسة البصر والظنر إلى ما هو حاضر. لهذا ما وقعت العين على

المشار إليه تعرف عليه بالعودة إلى ذهن ومطلقة صورته الخارجية بصورة ذهنية يكرها الاسم المخزون في الذاكرة فلذا قلت: "ما أجمل هذه" لجلبك المخاطب بقوله: "لجل هي دمية رائعة الجمال".

فلذهن أو "القلب" آتية فترة في إدراك المسميات يستحضر الاسم وما يتعلق به من معلومات تحقق التعريف. فتحصيل المعنى حسب سببويه لا يمكن أن يكون إلا بوسيلة ذهنية استدلالية تكون فيها الألفاظ والتركيب مجرد مشيرات توجه المخاطب نحو المعنى المقصود. وهو ما جعله يختير القلب وسيلة قارة يستعملها المخاطب لإدراك المقصود. وكلّنه بذلك يجمع بين البصر والبصيرة جمعا تلازما يذكّرنا بما ليرزناه من تلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

وإذا كان التعريف لمرآة لجمعا إلى المخاطب دون المتكلم (إن يحس ج 1 ص 86) فلينا نفهم أن في هذه القران ما يدل على الوسائل التي ينبغي أن يستعملها المخاطب ليهل المعنى المقصود. فيتوزل المخاطب منزلة المتكلم في العلم. ونعتقد أن وسيلة "القلب" تخص علم المخاطب بالخصائص النحوية لقران التعريف إضافة إلى المخزون الذهني الذي يساهم في تحقيق التواصل بينهما. لما وسيلة العين "تدل على إمكانية الاستعانة بالحواس لتحديد المقصود.

وتؤكد سببويه أن الضمائر وأسماء العلم وأسماء الإشارة تتعرف بالوسيلتين دليل على إمكان إنجاز استصالات مختلفة يكون فيها المحال عليه نارة حاضرا في المقام التفاضلي وتارة أخرى غير حاضر. وعلى المخاطب أن يستعمل وسيلة القلب أو وسيلة العين أو الوسيلتين معا حسب المقام.

للضمائر وأسماء الإشارة وأسماء العلم قد وضعت لتعين مدلولها بالعين أو بالقلب فهي تحتل الوسيلتين ولا تختص بوحدة دون أخرى. غير أنه عند

الاستعمال يتوجه قصد المتكلم إلى واحدة منهما حسب القرائن المقامية المتوفرة. لذلك فإن المثال:

(١) هذا الرجل لا يطلق

يحتمل أمرين : إشارة حسية إلى رجل حاضر في المقام أو إشارة ذهنية إذا كان غائبا عن المقام. وهي معان احتمالية لأنها جملة لم نطلقها بمقام معين. لما إذا كانت هذه الجملة قولاً ملفوظاً موجهاً إلى مخاطب معين فإنها بالنسبة إليه لا تكون إلا على معنى واحد. وليس ذلك إلا لكون هذا الاسم قد وضع لهذا على المعنيين فليس استعماله في الإشارة الذهنية من باب المجاز أو الخروج عن الأصل<sup>(١)</sup>.

### 3.1 مفاهيم ترتيب المعارف عند سيبويه

اعتمد سيبويه في الترتيب لهذا إعرالنا تمثل في فهم نسبة الاشتراك الممكنة عند الاستعمال. فقدّم المضمرات لأنها في جميع استعمالاتها لا يمكن أن تكون إلا لواحد معين باعتبار ما تشترط فيها من قيد قصير السابق للتلفظ بها. أما الأعلام فإنها تحتمل الاشتراك إذ قد يعرف المتكلم والمخاطب أكثر من شخص واحد يسمى بـ "زيد" لذا فبقه قد يحتاج في مثل هذه المقامات إلى القعت للتوضيح والتبيين فنقول: زيد القاهر.

ولما لم الإشارة فإنّه أكثر احتمالا للاشتراك من لم العلم وهو ما جعل سيبويه يختصه دون الضمائر بـ "الاسم المبهمة" وإلى كانت جميعاً تحتاج إلى تفسير. إذ لا يرتفع إيهامها ولا تحقق اثنين إلا بإشارة حسية. وفي تأخيرها عن الضمائر ولم العلم يؤكد سيبويه ضعف القرينة الحسية إذ يعرف الشيء

---

(١) نظر الباب الثاني الفصل الخامس لم اسم الإشارة

بالحواس معرض للخطأ. فالإتصال على الإشارة الحسية في تعيين المقصود لا يسلم من القس. وقد صرح الاسترلابي (ج 1 ص 312) بذلك حين قال:

”وكثيراً ما يقع القس في المشار إليه إشارة حسية فذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم“.

فهو مثلاً أنك تقول لأم واجهة محل تنظر إلى مجموعة من اللب وتختار منها واحدة فتتدلى قبضة وتقول مشيراً بالقبضة إلى ما تريد: ”أعطني هذه“ فلها قد تمليك شيئاً آخر قريباً منها فتقول: ”لا لا ليست هذه بل هذه“ ومن المحتمل جداً أن تخطئ مرة ثانية فتضطر إلى أن تقول: ”قصدي هذه القيمة ذات الرداء الأحمر“.

فالحواس وسيلة محدودة في تحصيل المعرفة كثيراً ما لا تبلغ بالإنسان الحقيقة التي إليها يسعى وهذا شأنها مع اسم الإشارة. لذا فإن المتكلم كثيراً ما لا يقتصر عليه في التحعين فوالتي به مصحوباً بأنهم يوضحونه وقد أكد سيويوه (ج2 ص 189) أن ”المعبر وما بعده بمنزلة الاسم الواحد“. ففوة نسبة القس في اسم الإشارة قد جعله يحتاج إلى وسيلتين للتحعين هما الإشارة الحسية والوصف. وكلفنا سيويوه لم يحدده متحركاً بقرينتين هما العين والقلب إلا لما يستلزمه من حضور صفة مفترضة به ذات دلالة ذهنية تساعد المصطلب على تمييز المشار إليه من بين الأشياء الحاضرة. أما من قدم اسم الإشارة على الضمائر فإليه لا شك قد اعتبر الإشارة الحسية أقوى من أن يلتبس فيها لقرب المشار إليه.

### 3.1 الاختلاف الفعالة في ترتيب المعارف

لختلف الفعالة في ترتيب المعارف فكان فيها أربعة مواقف استخلصناها من كتب الفعالة وعرضها الاسترلابي في شرح الكافية (ج1 ص 311-312) وقد رأينا أن نظمها في جدول المختصراً لطول النصوص فيها:

سهيويه: وجمهور القناة من المصريين	الكوفيون	ابن السراج	ابن مالك
1/ ضمير المتكلم ضمير المضاف ضمير القلب	1/ القلم	1/ لم الإشارة	1/ ضمير المتكلم
2/ الأعلام	2/ المضممر	2/ المضممر	2/ المضاف القلم الخاص
3/ لم الإشارة	3/ المبهم	3/ قلم	3/ ضمير القلب القلم من الإلهام أي الذي لا يشبه مفتره.
4/ المعرب بال والموصولات	4/ ذو القلم	4/ ذو قلم	4/ المشار به والمندرج
			5/ الموصول وذو قلم

لقد بدأ لنا لأن القناة في ترتيبهم قد اعتمدوا مقياسا واحدا وإن كان في ترتيبهم بعض الاختلاف وهو ضعف احتمال القيس على المضاف حسب قوة كل صنف من هذه المعارف في الوقوع على المرجع المناسب بتحقيق المجهود الأكبر في حصول الفائدة. فجميع القناة دون استثناء قد اعتمدوا مقياسا إجماعيا لا يبرز إلا باعتبار اللغة صفة تخطئية.

نأ الاختلاف فقد كان حسب وجهة كل فريق منهم في تحديد أقل العلامات إشارة للتنبؤ حسب قوة قرينة التعريف. فلئن اشتركت المعارف الثلاثة الأولى في تحركها بالقلب والعين فبقه يبدو من خلال اختلاف ترتيبها لأن الفرق كامن في المفصلة بين القلب والعين. فلا شك أن من قدم اسم الإشارة على الضمائر قد اعتبر قرينة العين أقوى من قرينة القلب وهي في الإشارة لزم لا لا يتحقق التمييز إلا بها. ولأن من قدم الضمائر على اسم الإشارة فبقه قد اعتبر قرينة القلب أقوى من قرينة العين. إذ أن هذه الأخيرة من مستزلمات

نعيّن المضمرات لا بشرط توفرها لتحقيقه. وهو ما يمكن من التغلّب دون  
توفر المشاهدة كما بهذا.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف فبقه يبرز اشتراك النحاة في تقديم  
القرآن المفصّلة على القرآن الذهنية. لذا كان المعرّف باللام أضيقها اختصاصا  
عندهم جميعا. وكانت ضمائر الحضور لقواما لاختصاصا عند أغلبهم. وقد  
صرّح الأزهري (ج 1 ص 58) بقوة القرينة المفصّلة بقوله: «أعرف ذي اللام ما  
كفّت فيه للحضور».

#### ❖ تقديم اسم العلم على اسم الإشارة في قوة الاختصاص

لقد بدا في تقديم سيبويه اسم العلم على اسم الإشارة إبرازا لاشتراكهما في  
سمة الغلب. إذ لو قمّ اسم الإشارة لتسلي لنا أن نرى في ذلك ضريبا من الجمع  
بين «ثأر» و«نت» واسم الإشارة «يمكننا» من الإقرار بتصنيف النحاة لوقوعت  
اللغوية إلى وحدت إثباتية ووجدت إيجابية على غرار قدوسات الحديثة  
لنحوية منها والتداولية.

فوعلم أن اسم العلم يتعرف بشيئين هما القلب والعين كما هو شأن اسم  
الإشارة فبقه لا تقم عليه وكان حسب سيبويه لخص منه فجاء أن نعت اسم  
العلم باسم الإشارة: «زيد هذا» ولم يجر نعت اسم الإشارة باسم العلم فقولنا:  
«هذا زيد» لا يمكن أن يكون على سبيل النعت. ذلك أن اسم العلم يقع وقوعا  
مبشرا على مفعوله دون حلاجة إلى أن يتوسل بإشارة حصة كما هو شأن اسم  
الإشارة لو بقرينة لفظية كما هو شأن المعرّف بال. بقول سيبويه (ج 2 ص  
194)

«ليس زيد بمنزلة الألف واللام ومما يدلك على أنه ليس بمنزلة الألف  
واللام أنه معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده».



فاسم العلم حسب سيبويه (ج2 ص 5) هو "العلامة اللازمة المختصة"  
ويُفسر ذلك بقوله (سيبويه ج 2 ص 103) :

"وَجعلوا الاسم الولد علما لشيء بعينه كأنهم قالوا إذا قلت قلت يزيد  
فإنما تريد قلت هذا الشخص الذي تشير لك إليه".

لقوة اسم العلم تكمن في الدلالة على قوة العلاقة بين المتخاطبين وعدم  
التعارف بينهما، إذ أن دلالة اسم العلم تستلزم مقامين تخاطبيين: مقاما أول  
حصل فيه التواضع بين المتخاطبين على أن الشخص الذي تشير لك إليه اسمه  
زيد، ومقاما ثانيا يستلزم فيه اسم العلم باعتباره مختصا بعين واحد من أمته إذ  
عرفه المتكلم المقامي والمخاطب المقامي. فيقتضي استئصال اسم العلم لاجتماع  
دورين : دور المستعمل ودور الموضع الذي يتجاوز عادة الفرد إلى المجموعة  
والمقام التخاطبي المخصوص إلى المقام العلم الوضعي وهو ما جعل  
الاسترلابي (ج 1 ص 132) يقول فيه بأنه موضوع "وضعا ثانيا". فاسم العلم  
لم يوضع إلا ليدل على واحد بعينه يعرفه المتكلم والمخاطب. يقول الاسترلابي  
(ج2 ص 132):

"كل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة في الذهن متعددة فهو إذن  
غير متناول غيرها وضعا".

فكان استئصاله عن متناول يربط بين الدال والمرجع الخارجي دلالة على  
ما يقتضيه من اتفاق بين المتخاطبين المقامين، اتفاقا يضيء احتمال التباس.  
وقد بين سيبويه ذلك بلمرزة دلالة اسم العلم على نكرة إن لم يكن مختصا بولاد.  
يقول (سيبويه ج2 ص 103) :

فإن قلت: هذان زيدان منطلقان وهذان عمرانان منطلقان لم يكن هذا  
الكلام إلا نكرة من قبل أنك جعلته من أمته كل رجل منها زيد وعمران وليس  
واحد منها لولي به من الآخر. وعلى هذا الحد تقول: هذا زيد منطلق ألا ترى

فَقُلْ هَذَا زَيْدٌ مِنْ الزَّيْدِيْنَ أَيْ هَذَا وَاحِدٌ مِنَ الزَّيْدِيْنَ فَصَلِّ كَقَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ مِنَ الرِّجَالِ.

لَسَمَلْ سَبِيْبِهِ بَيْنَ "هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" وَ"هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ" فَاسْمُ الْعِلْمِ إِنْ لَمْ يَلْعَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ عَلَى مَعْنَى وَعَلَى وَاحِدٍ بَعْدَهُ مِنْ أَمْتِهِ كَقُلْتَ بِخَفَاتِهِ عَلَى قَدَرِ إِفْلَادِ الْأَسْمِ الْفَكْرَةَ وَجَازَ أَنْ يَحْرُكَ بِالْأَلْفِ وَالْكَافِ الْفَعُولُ: "جَاءَ الزَّيْدَانِ". وَلَمْ يَلْعَ سَبِيْبِهِ إِذْ لَمْ يَلْعَ بِاسْتِحْقَاقِ إِنْطِهَارِ اسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ اسْمِ الْعِلْمِ لِأَنَّ اسْمَ الْعِلْمِ وَإِنْ تَضَمَّنَ فِي أَصْلِهِ وَضَعَهُ الْإِشَارَةُ الْحَصِيَّةَ فَبَقِيَ قَدْ صُلِّ بِفَضْلِ الْإِتِّحَادِ بَيْنَ الْمُتَخَالِفَيْنِ مَعْمُودًا مَعْرُوفًا قَبْلَ التَّلَفُّظِ بِهِ. فَيُصَوِّرُ إِنْطِهَارُ الْإِشَارَةِ الْحَصِيَّةَ ضَرْبًا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَصِيَّتَيْنِ إِذْ لَنْ تَعْرِيفُ بِالْإِشَارَةِ الْحَصِيَّةِ وَعَيْنُ لِحْظَةٍ قَتْلُظْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مَعْنًى وَالتَّعْرِيفُ بِالْمُضْمَرِّ أَوْ بِاسْمِ الْعِلْمِ وَعَيْنُ شَيْئًا قَدْ تَعَيَّنَ وَتَعَرَّفَ.

فَمَا يَقْصِدُ إِلَى تَعْيِينِهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ يَبْقَى نَكْرَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي أَنْ تَحْتَقِقَ الْإِشَارَةُ. لِذَا يَكُونُ الْأَسْمُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَكْرَةٍ وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا. وَهَذَا يَزِيدُ أَنْ مَقُولَةُ التَّعْرِيفِ الْقُحُوبَةُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ نَحْوِيَّةً دُونَ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لِلتَّخَالُفِ. لِذَا لَمْ يَلْعَ سَبِيْبِهِ لَمْ يَلْعَ فِي اسْمِ زَيْدٍ بَلَّغَهُ نَكْرَةً بَلْ قَالَ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا نَكْرَةً تَأْكِيْدًا عَلَى أَنْ التَّلَفُّظَ لَا يَتَحَقَّقُ مَقُولًا وَدَلَالِيًا إِلَّا بِالْفَرَكِيبِ وَلَنْ لِلْمَوْضِعِ قُدْرَةً عَلَى اسْتِكْلَابِ خَصَائِصِ الْقَلْفِ وَوَسْمِهِ بِخَصَائِصِ الْغَرَى لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا خَارِجُ هَذَا الْمَوْضِعِ<sup>(1)</sup>. فَيَنْجَلِي بِذَلِكَ تَقَاطُعُ الْخَصَائِصِ الْقُحُوبَةِ وَالْخَصَائِصِ الْقَدُولَةِ.

فَبَيْنَ سَبِيْبِهِ (ج 2 ص 103) اِشْتِمَالِ اسْمِ الْعِلْمِ عَلَى دَلَالَةِ الْإِشَارَةِ. وَلِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ عَلَى سَبِيلِ الْقَعْتِ :

"هَذَا مَحْمَدٌ"

---

(1) هَذَا مَا لَرَزَهُ مَلْفَرٌ فِي نَظَرِيَةِ الْمَوْضِعِ. الْفَرْقُ  
Eti Soudi Paris 1989

كما أن اسم العلم يشتمل على معنى الاسم المعرك باللام المتعلّي بصفات محدّدة له. يقول سيوريه (ج 2 ص 93-94) : **كُلُّهُ إِذَا قُلْتَ هَذَا زَيْدٌ قُلْتَ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي مِنْ حَيْثُهِ وَمِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا بِعَيْنِهِ**. فيمثل اسم العلم المعروف بالمتعلّي بالصفة.

لِقَوِيّ النِّعَتِ مِنْ دَرَجَةِ الْإِخْتِلَاصِ الْمَعْرُوفِ بِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُبْهِمَ الْمَعْرُوفِ لِمُحْصِرِ إِشَارَةٍ إِلَى وَاحِدٍ مَعَيَّنٍ. وَالْإِشَارَةُ إِلَى مَعَيَّنٍ تَمَثَّلُ حَقِيقَةً لِسَمِ الْعِلْمِ. لِهَذَا الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ تَعْلَقُ بِجَعْلِ لِسَمِ الْعِلْمِ لِقَوِيّهِ فِي الْإِخْتِلَاصِ بِتَضَمُّنِهِمَا لِهَذَا عَلَى الْإِشَارَةِ وَيَدُلُّ عَلَى الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ وَالْقَامِ. لَمَّا تَضَمَّنَا أَنَّهَا تَمَثَّلُ لِسَمًا مَخْصُوصًا مُتَّسِرًا لِأَنَّهَا عَاطِلَةٌ بِإِشَارَةِ لِقَوِيّ الْمَعْرُوفِ حَتَّى أَطْلَبَ الْفَحَاءَ.

ويجنّى ذلك بوضوح في التمييز بين النعت والبدل بإبراز اختلاف عرض المتكلم من كليهما من خلال وصف عملية التفاضل وما يتحكم فيها من جهود تدلّلية. فبرز سيوريه الفرق التركيبي بين المثالين:

1/ يا زيد الطويل

2/ يا هذا الرجل

بمجرز أن المثال (1) :

من قبل أنك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقول عليه ثم خفت أن لا يعرف نعتك بالطويل. وإذا قلت يا هذا الرجل فقلت لم ترد أن تقول على هذا ثم تصفه بعدما تظن أنه لم يعرف. ومن ثم وصفت (الأسماء المبهمة) بالأسماء التي فيها الألف والقام لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كقولك قلت يا رجل سيوريه ج 2 ص 53).

لنعت المعرفة دليل على وهي المتكلم باحتمال اللبس على المخاطب، ليس يساهم فيه المقام بسبب تعدد السمين باسم زيد. فسهل لنعت على المخاطب إدراك المقصود وتمييزه من غيره. فلولاً هذه الأسباب المقامية الطارئة لما احتجنا إلى وصف اسم الظم. وإذا قد المنعوت لخص من نعت واعتبر نعت المعرفة إضافة لم يقصد إليها المتكلم قبل التقطع بل لجأ إليها أثناء التقطع بد أن لوي لديه احتمال اللبس وتنبه إلى قصور الاسم المعرفة وحده عن تمكين المخاطب من الاعتماد إلى المعال عليه. لذا الوصف على سبيل قبل مع اسم الإشارة فإن المتكلم يستدل له قبل التقطع لإثباته عدم اكتفاء المخاطب بالموصوف المبهم وذلك لاكتفائه في أصل وضعه لمبين.

ونعتقد أن قيمة نص سيويه تكمن في محاولته تصوير التميز بين العلاقات النحوية بالحالات التخاطبية الإجرائية. فلم يوفر النظام اللغوي علاقات نحوية متعددة إلا لتعبر عن مقلمات تخاطبية مختلفة، يكون لسجود اكتفاء المتكلم واحدة منها للاستعمال دلالة ومعنى. فالقنية النحوية في حد ذاتها بنية مقامية صالحة للتخاطب في مقلمات مخصوصة. فتلتم الدلالة البنيوية دلالة المقامية وتساهم في إبرازها وتوجيه المخاطب إليها.

#### خاتمة :

بينما في هذا الفصل أن ترتيب المعارف قد اعتمد مقاييس إجرائية هو التفاوت في درجة احتمال اللبس على المخاطب عند الاستعمال. فرغم أن مغولة التعريف لا يحتمل فيها تميز أو درجات فإن المعارف قليلة للترتيب حسب قوة الاختصاص. فبرز دور السمات التداولية في هذا الترتيب ويتجلى لنا اشتغال النحاة على اللغة المنجزة عند وصف النظام اللغوي.

فونكد أن النحاة لم يصلوا مطلقاً بين الخصائص التركيبية والسمات التداولية. فحرصوا على استحصانها في تطليل الظواهر البنيوية مضمين بذلك إلى أنها من مقتضيات علم النحو. إذ لم يرغب عنهم مطلقاً أن اللغة تخاطب بين

طرفين في مقام معين. هذا إضافة إلى تمييزهم بين التعريف الذهني والتعريف  
الحضوري الذي يستلزم استحضار عمل القول والمقام التقاطعي.

وقد بينا أن ترتيب المعارف يكشف عن تعلق قرائن تعريف بعضها  
ببعض تعلقاً رليفاً أنه يصور ما بين ظاهرة الإشارة العقلية والمقتضية من  
استرسال. وقد تجلّى ذلك في اعتبار وسائل التعريف في جميع المعارف  
باستثناء "أل" إذ جمعت بين القلب والعين. وقد رلينا في ذلك دليلاً على أن  
المعروف في الجمل وضعها لم توضع مخصوصة للاستصلات العقلية بل إنها  
صالحة لتحين ما كان حاضرًا وما كان غائبًا. فبعد الإنجاز تتخلص هذه  
القرائن بوسيلة من هذه الوسائل فيقتصر في تحديد المحال عليه على القلب لو  
يقتصر على العين لو يجمع بينهما فيمكن النظام القلوي المتكلم من استصلات  
مختلفة تتلصب خصائص المقام.

فلتجتمع كل هذه القرائن في قسم واحد هو للمعارف واعتبار أن تفلوتها  
في الاختصاص لا يخرج بها من حدود التعريف إلى التفكير دليل على أنها  
جميعاً تشير إلى حدث الإنشاء ولكن بدرجات متفاوتة. وذلك لما لورزاء من قوة  
علاقة ظاهرة تعريف بالإنجاز والاستعمال مما يؤكد ما نلوه الاستدلال عليه  
من أن الإشارة العقلية أصل للمقتضية ومن أنها تنبض على جميع أنواع  
المعارف ولكن بنسب متفاوتة.

فتميّز المشورات العقلية بأنّها تحتلّ المرتبة الثانية في هذا الترتيب بعد  
الحروف وهو ما يفسّر نزعة هذا الصنف من العبارات إلى تشبّه بالحروف في  
بعض خصائصها البنوية. فكأنما ضمعت نسبة احتمال التلبس في المعارف قوت  
فيه الإشارة العقلية واستغنى لفظه عن مقولة من المقولات. فكان ضمير  
المتكلم الذي حدّ لفصن المعارف لكثير الألفاظ المتقاربا. فاستغنى عن الإظهار  
واستغنى عن الإعراب واستغنى عن مقولة الجنس والعدد. وهو ما سنبهه في  
الفصل الموالي المخصص لدراسة ضمائر الحضور.

## 2 الفصل الثاني : ضمائر المضمور

### 2.1 الجهاز الاصطلاحي :

لم يستعمل النحاة مصطلحات تميز الضمائر بعضها من بعض سوى مجموعة المصطلحات : متكلم، مخاطب وغائب. وهو تمييز قائم على المقابلة (حضور/غياب). فبدأ أن أهم ما يميز الضمائر حسب النحاة هو أدوارها التخاطبية. ذلك لأن هذه الأسماء تحمل إحالة مباشرة على وظائف المستمعين للغة في مقام التخاطب فتجوز دلالة العلامات للنوعية في الاستعمال والإنجاز. وقد بدأ لنا أن كل محاولة للفصل بين خصائصها النحوية وخصائصها التخاطبية قد بلغت صيرورة. فلم يجد النحاة بدا من الخوض في السمات التخاطبية وهم يحددون سماتها الإعرابية والتركيبية. فقد خصص سيبويه للضمائر أدواراً مستقلة تعكس بها علامات المضميرين مجردة عن المقدمات الإعرابية :

- هذا باب علامات المضميرين المرفوعين (الكتاب ج 2 ص 350 )

- هذا باب علامة المضميرين المنصوبين (الكتاب ج 2 ص 355)

- هذا باب علامة إضمار المجرور (الكتاب ج 2 ص 362)

فكانت نصوصه وهي تتربع برأية نحوية مجردة تفرق في علامة المضميرات بعضها ببعض بأصنافها أطرافاً في صل التخاطب لكن دون أن يغيب عن أذهاننا أنها علامات لنوعية تعبر عن وجود في اللغة لاعتن وجود خارجي. ذلك لأن مصطلح الإضمار يقتضي المضمير اقتضاه المضمير. والمضمير ليس إلا المتكلم فهو كما يضمير للمخاطب ويضمير للغائب يضمير نفسه. وقد دلّ سيبويه على ذلك بجعل الضمائر جميعاً متساوية من حيث كونها علامات يتحدث بها المتكلم لكن عن أثناء مختلفة

يقول سيبويه (الكتاب ج 2 ص 350-351-352) :

### هذا باب علامات المضمير المرفوعين

اعلم أن المضمير المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا... ولا يقع أنا في موضع لقاء قتي في لعل لا يجوز أن تحول فعل أنا لأنهم استغفروا بقاءه عن أنا... ولما المضمير المخطوب لعلامته إن كان واحداً: أنت وإن دخلت اثنين لعلامتهما: أنتم... واعلم أنه لا يقع أنت في موضع لقاء قتي في لعل ولا أنتم في موضع نما قتي في لعلنا... ولما المضمير المحدث عنه لعلامته هو وإن كان مؤنثاً لعلامته هي وإن حدثت عن اثنين لعلامتهما هما وإن حدثت عن الجميع لعلامتهم: هم... \*

فأنا هي العبارة عن المتكلم المقالي وليست المتكلم المقالي. ولنت هي العبارة عن المخطوب المقالي وليست المخطوب المقالي. كما أن "هو" علامة عن المحدث عنه غير المتكلم وغير المخطوب. فكل من يقول أنا قد أعلن أنه يحدث عن نفسه. فدل بذلك عن تقارن بيته وبين المحدث عنه تقارنا لأنني كون أنا نحن متحدنا عنه.

غير أن نمر سيويه حسب رأينا لا يغل ملين الضمير من تقارن في قوة استحضار المقام التخطبي تقارنا فاضل بين (أنا-أنت) و(هو) من جهة وبين (أنا-أنت) من جهة أخرى.

لكن قصد سيويه أسما إلى تحديد علامات الإضمار وإبراز حالاتها الإعرابية وتبويب المتصل عن المنفصل وتحديد حوارات التركيب بها، فاحتج بالضمائر في هذه الأبواب اعتناء النحوي الذي يرى في الألفاظ علامات إحيائية تساهم بفصلها في انتظام اللغة فتتظلم بلائس لنظرية العمل والإعراف، فلما نجد هذه الأبواب مفتحة على الخصائص التخطبية نستدعيها استدعاء ضرورياً متمماً لماهيتها ومحدداً لمميزاتها.

فإذا قصد في دلالته معزولا عن التخطيب المنجز وذلك باستحضار ما يحل عليه "أنا" في صيغة الغائب المضمير المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن

علامته أيا. غير أن سبويه بعد ذلك لا يجد بدا من استحضار مقام تخاطبي حقيقي وذلك بتحديد المضمر مع "كنت" و"هو" انطلاقا من مشهد تخاطبي حقيقي يحدده باستعمال الخطاب المباشر: "إن خاطبت اثنين لعلتهما أنتما ... إن حدثت عن اثنين لعلتهما هما" فينقلب الـ"متكلم" الذي كان غالبا في قوله "حدثت عن نفسي" إلى "متكلم مفلسي لا يمكن أن يتعن المضمر مع "كنت" و"هو" إلا إذا ما تلفظ بهذه العلامات.

ولذا أن نشير إلى أن القناطر في كتاب سبويه يلاحظ لغة استعماله لمصطلح "متكلم". فاستحضار المتكلم بلفظ "المتكلم" قد كان في نصوص محدودة يمكن لنا حصرها وضمها. بينما كان مصطلح "المخاطب" متواترا لا يكاد يغلو منه باب من الأبواب، عليه اعتمد سبويه في تعطيل الظواهر اللغوية وبه استمر.

غير أن القناطر في الكتاب يلاحظ أن المتكلم قد كان حاضرا على نحو يؤكد دوره في الإنشاء باعتباره محور عملية التخاطب. إذ حرص سبويه على أن يكون حاضرا باعتباره المنقظ بالأكوالاتي هي موضع البحث والدراسة. فلم تكن الجمل التي وردت في الكتاب سوى أقوال منقولة عن كلام تلفظ به المتكلم من صنف: "وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا" فقد كان يحرص، حتى في استعماله أمثلة مصنوعة، على تجديد المثال في المقام التخاطبي عبر إبراز ارتباطه بعمل القول والمتكلم. ويحضر المتكلم في الكتاب بلسان جميع أفعال القول إليه: "إن حدثت عن ... إن خاطبت ..." (سبويه ج2 ص 351)

والإبه بسند سبويه الأصول الإعرابية من رفع ونصب وجر وكأنه بذلك يبنه إلى ما جاء صريحا بعد ذلك مع ابن جني من كون العامل الحقيقي هو المتكلم. فالمتكلم هو الذي يرفع (ج1 ص 227) وينصب (ج2 ص 160) ويبدل (ج1 ص 127) وهو كذلك الذي يقيم ويؤخر (ج1 ص 34) ويؤكد ويستلهم وينته ...



للمتكلم حاضر بالقوة من خلال دور الإنشاء. وكلنا سيبيوه إذ خُبر أن يستعصره باعتباره فاعلا على أن يستعمل لفظ "لنكنكم" الذي من شأنه أن يجعل المتكلم غالبا متحدثا عنه فينقطع الوصل بين الكلام الملجز والمفصلات التخطيئية التي يتحقق فيها.

لذلك كتب سيبيوه بشكله قبل مضمونه على أن بحث النحاة في الجملة لا يحول دون اعتبارها فولا منجزا في مقام مخصوص .

و يبرز عند سيبيوه (ج 2 ص 350-351-352) ترتيبا للعلامات:  
أنا- أنت- هو يمكن أن يكون ترتيبا عاكسها حسب أهمية الدور التخطيبي.  
فيبرز دور المتحدث باعتباره فاعلا مقارنة ببقية الأتور. فمسند إليه الأفعال: " غلطت ... حدثت " ويؤكد بذلك أنه المبدع وأنه المعين لبقية المضميرين. فالإنشاء بعلامة "أنا" إذ دلّ على أنه أول الضمير وأمتها. فجعل سيبيوه للمتكلم دور الفاعل وليست أنت "و هو" دور المفعول وإن كانت جميعا مضميرت مرفوعة على الفاعلية. فيقابل بين الأتور الدلالية التخطيئية والأتور الدلالية النحوية. ومسند للمتكلم الدور الإيجابي والمفصل والمحدث عنه الدور السلبي في حدث التخطيب.

هنا نلاحظ أن بين المفصل والمحدث عنه تمايزا. ذلك أن المفصل يتغلّص من هذه السلبية بتوجيه الخطاب إليه فبصير سلما ومكتفيا ويتحول إلى مشارك في حدث التخطيب. أما المضمير المتحدث عنه فإنه يحافظ على سمة السلبية فلا يشارك في فعل القول لا بالإنشاء ولا بالسماع. فالمضمير المتحدث عنه "هو" لا يحضر إلا في اللفظ ولا يخرج عن حدود الأتور المفروضة أما المضمير مع أنا وأنت فإنهما يحضران في القول والحديث بواسطة العلامة النحوية كما يحضران خارج القول عبر دور المتحدث والمفصل. فالعلامة "هو" لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالكون الخارجي كما هو شأن علامة العلامتين أنا وأنت مما يمهّد لتصنيفها حسب الحضور والغيبية ببرزاز علامة ما نُحِيل عليه بالمقام أو بالمقال.

يؤسس هذا النص لأهم السمات التخاطبية في الضمائر التي يصرح بها سيويه في كتابه في أبواب متفرقة ومختلفة تتعلق بظاهرة الإضمار من بعد أو من قرب وتتجلى عبر دراسة الخصائص التركيبية والبنوية.

غير أن اقتضاه دراسة الضمائر للخصائص التخاطبية وثبت قدرتها على الإحالة على صل القول المنجز في المثبتات المنصوبة لا يعني أنها تكل على حضور المتكلم والمخاطب المقامين في اللفظ. وتلكد الحاة على أن "أنا" وثنت علامتا إضمار دليل على ذلك. فهي مجرد وسائل لغوية وصيغ وضعت ليتحدث بها ويخبر بها عنهما (قشوش ج2 ص1122). وهو ما يستر وجود علامات مرفوعة وعلامات منصوبة وأخرى مجرورة. فلو كفت ضمائر الحضور علامات على حضور المتكلم باعتباره منجزا لعمل التلطف والمخاطب باعتباره الملقى في المقام الإنجازي الحقيقي لاقتصار على علامتا الضمير المرفوع دون سواهما. فحضور المتكلم والمخاطب بواسطة "أنا" وثنت هو حضور لغوي باعتبارهما متحدثا عنهما. لذا، فإنهما يتكولان على المصطلحات المختلفة شأنهما في ذلك شأن بقية الأسماء المكونان فاعلا ومفعولا وحضران إن كان الحديث عنهما ويخبران إن كان لا يخصهما.

ولئن كناذ بينا ندرة استعمال سيويه لمصطلح "المتكلم" ورأينا في ذلك دليلا على حضور المتكلم بالقوة من خلال أثره الذي هو القول فلبنا نشير إلى تواتر استعمال مصطلح "المخاطب" وتعدد الأسماء التي يعين بها وكلن الحاة بذلك يحرصون على إظهار ما هو خفي لا يدل عليه القول بطريقة مبتكرة وصريحة بل يستدل عليه بالقنضاته له لكان استعماله ضروريا في التعبير.

لقد سني المخاطب في نصوص الحاة بأسماء مختلفة. فهو عند سيويه "المخاطب" في أكثر استعمالاته وهو "السامع لشاهد" في بعضها تأكيداً على الحضور في الحضرة والانتباه إلى مايقول المتكلم. وهو أيضا "المكلم" يبرزاً

لاختصاصه دون بقية الحاضرين بالمخاطبة. وهو عند ابن الخشاب (المرتجل ص 281) "المولجة" يبرز الهيئة التخاطبية التي تجعل المخاطب مقلداً للمتكلم من جهة ملتقياً إليه من جهة أخرى. وهو عند الجرجاني (دلائل الإعجاز) "السمع" تكليفاً للفتى. وهو عند الاسترلابي "المخاطب" تارة "السمع" طورا. وهاتان التسميتان دون سواهما بلغتا حد الاصطلاحية. ولا شك أن سيويه وغيره من النحاة قد قصروا باستعمال لفظ المخاطب إلى تنزيله منزلة الشريك في عمل التخاطب. إذ المخاطب يستلزم مخاطبا. وقد تواترت هذه التسمية في كتب سيويه تواترا ملحوظا. فلا يكاد يغلو باب من استعمال لفظ المخاطب واستحضاره للتفسير والتطيل. وكلن سيويه بذلك يؤكد ما بين طرفي الخطاب من تلازم. وقد كان في استعمال ابن الخشاب للفظ "المولجة" يبرزا لمشاركة المخاطب المتكلم في الحضور من جهة ولما بينهما من اتصال وتواصل من جهة أخرى. إذ المولجة تقتضي تقريبا والتعاما وتبادلا للأنوار.

لما لفظ "السمع" فقد كان المصطلح المفضل للجرجاني. فتواتر في "دلائل الإعجاز" على نفس درجة تواتر لفظ "المخاطب" في كتب سيويه. ولا شك أن في ذلك يبرزا لسمعة لسمية جوهرية وجب أن يتسم بها المخاطب هي الانتباه والاتفات إلى المتكلم وهي من مستلزمات السماع. ثم إن الجرجاني يربط بين السمع والعقل وحصول الفكرة من الكلام بقوله (دلائل الإعجاز ص 233) : "... ذلك أن كل عقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا من سمع وعقل ما يقال له ولن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب". لكل متكلم عقل لا يتكلم إلا إذا عرف أن هناك من يسمعه. وكل مخاطب وجب أن يكون ساعدا لأن السمع يقتضي التركيز والتأمل والتفكير وهي من علامات العقل. ولا شك أن مصطلح المخاطب تجتمع فيه كل هذه السمات. فالمخاطب هو المولجة لشاهد السماع العقل.

والاصطلاح على تسمية المخاطب بالسامع يدل على أن هذا اللفظ قد صار محتملاً بمعنى إنشائي مختص بالمخاطب وهو أنه عرّف بأنه المقصود بالمخاطب. فليس كل سميع مخاطباً. غير أن كل مخاطب سميع. قد يكون سامعون كثراً والمقصود بالمخاطب واحد. ويتحدد ذلك بدلالة الحضور فني فورما العناية للمتكم والمخاطب إذ ليس كل حاضر في مقام التخاطب متكاماً لو مخاطباً كما يتبين. في حين أن المتكم والمخاطب لا يكونان إلا حاضرين. دلالة الحضور ودلالة السماع تتجاوزان المعنى العام المطلق إلى معنى مخصوص يتحدد أساساً بالمشاركة في عمل التخاطب.

انفصل إذن إلى أن العناية العرب قد نظروا نحوياً إلى الضمير نظره خطابية تدلولة تدل على ما بين المجازين من اتصال وعلى أن الباعث في النظام القلوي لا يخلو أن يكون تدلولة فهو لا يطلق من الاستعمال نحو التجريد إلا لعمود إليه.

#### ❖ علامة المخاطب بين الاسمية والعربية :

يخضع المخاطب في الجملة باعتباره متحدثاً عنه بواسطة الضمير المخصص للتعبير عنه. وقد تفرعت هذه الملامح شأنها شأن بقية الضمائر إلى ما هو منفصل وما هو متصل وما هو مرفوع وما هو منصوب أو مجرور. ولئن كانت الضمائر تسماً ملحقاتاً بالأسماء باعتباره علامة إضمار لها، فإنّ العناية قد نهتوا إلى أن المخاطب قد يستخضع بواسطة ضمير أو بواسطة حرف.

فقد أبرز المبرّد (المقتضب ج3 ص275-278) أن كاف الخطاب لا تكون دقماً اسماً كما في قولنا "كتبتك" أو "ضربك" بل إنها قد ترد حرفاً في قولنا "لو كنتك زيداً فبئس ما أركبت زيداً" لأنّ لكاف لو كانت اسماً استحال أن تعني (ركبت) إلى مفعولين الأول والثاني هو الأول (المبرّد ج3 ص277). وكنتك في ثمصرك زيداً يا فلان فبئس ما أركبت زيداً ودخلت لكاف للإغراء

توكيدا للمخاطبة<sup>1</sup> وكذلك لكف في زويدك فالمعنى لزود زيدا ولكف للمخاطبة<sup>2</sup>.

وقد تعرض سيبويه (ج2 ص ص244-245) إلى هذه الظاهرة فبين أن  
الكف في زويدك قد جاءت لتبين المخاطب المخصوص<sup>3</sup> وبين شدة اقترابه بين  
هذه الكف والنداء فكما يكون النداء تخصيصا وتوكيدا تكون الكف كذلك  
تخصصا وتوكيدا. يقول (ج1 ص245) :

لأنك فلانا ما حلقه فالتاء علامة المضمرة المخاطب المرفوع ولو لم  
تلق لكف كنت مستغنيا كاستغناءك حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك:  
يا زيد ولحق لكف كقولك: يا زيد لمن لو لم تقل له يا زيد استغيت فلما  
جاءت الكف في لريت والنداء في هذا الموضع توكيدا<sup>4</sup>

وقد بدا لنا أن هذا الاستعمال لم يكن في عهد سيبويه هربا<sup>5</sup> لذلك نجده  
يستشهد بمثله في تفسير ظواهر نحوية أخرى. فلو كان في عهده غير متواتر  
لما أتى به شاهدا ومفسرا يقول (ج1 ص239) وتقول لريتك زيدا لو من هو  
ولريتك عصرا أعذك هو أم عند فلان لا يحسن فيه إلا انصب في زيد<sup>6</sup>.

فلئن كان الصير "علامة على المضمرة المخاطب" فإن الكف إذا ورد  
حرفا عد "كلما للمخاطبة" فإنه بها المخاطب<sup>7</sup> (المبرد ج3 ص275). فثبت في  
ذلك بالنداء. وهذه الكف الحرفية هي التي تلحق باسم الإشارة للبعد في قولنا  
ذاك لو نكك<sup>8</sup> لأنك تحتاج إلى أن تنبه بها المخاطب على بعد ما توهم إليه<sup>9</sup>  
(المبرد ج3 ص275 سيبويه ج1 ص244).

فهذا التركيب حسب سيبويه ضرب من التوكيد على المخاطبة يمكن  
استدلاله بالنداء. فقولنا لريتك زيدا بمثابة قولنا لريت يا فلان زيدا توكيدا لما

---

(1) قد بدا لنا هذا الاستعمال هربا في العربية القصص اليوم. غير أنه متواتر في فصحى  
في مثل قولنا اليوم خذناك دار تمشق.

بدلَ عليه حرف الكاف من إيقاع للمخاطب يتحقق بالنداء دون خوف من اللبس، ولا شك أن هذا ما يفسر كثرة الاستغناء عن هذا الاستعمال إذ أن ما يجيء في الكلام تؤكدوا لو طرح كان مستغنى عنه كثير\* (سبويه ج 1 ص 245).

وتبدو لنا أهمية التمييز بين التعبير عن المخاطبة بالاسم والتعبير عنه بالحرف من حيث أن الاسم أو الضمير يستحضر المخاطب باعتباره متحدثاً عنه. أما الحرف فإنه بدلَ عليه باعتباره مخاطباً مقالياً وهو ما جعل النحاة يشبهون هذه الكاف بالنداء. فهي بمثابة إيقاع للمخاطبة. يقول ابن يعيش (ج 1 ص 92) مميزاً بين الكاف الاسمية والكاف الحرفية: "كاف اسم وتلبد الخطاب... وقد تكون هذه الكاف لمجرد الخطاب عرية من معنى الاسمية". وهذا يلهم مع ما أثبت من اضطلاح الحروف بالدلالة على الأعمال الإنجازية.

لأن كانت الضمائر تشبه الحروف وتدلّ على نفسها "بالمتكلم والمخاطب المناسبتين لبقها لم تبلغ قوتها في أن تدلّ على حدث الإنشاء ولواطه. إذ أنها عبارة عن المتكلم والمخاطب الإحائيين للضمائر الحضور تمكن المتكلم الفاعلي من أن يتحدث عن نفسه باعتباره منجزاً لحدث التلطف لغيره لكونه تمكنه من أن يحترق وجوده لدخل اللغة فيتمول من كثر خارجي إلى كثر لئوي، ومن حاضر في المقام التخاطبي إلى حاضر في البنية اللغوية.

## 2.2 مظاهر الاختزال في ضمير المتكلم

### 2.2.1 الإشراف في المتكلم بين المذكر والمؤنث :

يقول الاسترلابي (ج 2 ص 7) : "وَبِمَا شَرَكُوا فِي الْمَتَكَلِّمِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ مَرْدَا كُنْ لَوْ غَيْرَهُ لِأَنَّ الْمَشَاهِدَةَ تَكْفِي فِي الْفَرْقِ". فلم يحتج المتكلم إلى علامة لغوية تبين الجنس لأن الدلالة المقامية كافية بالتوضيح. فالإبهام في العلامة اللغوية "لأن من حيث الدلالة على جنس المتكلم دليل على ارتباطها

بعمل التلظظ وبالمقام القسطنطيني في تعيين ما تحيل عليه. يقول الأزهري (ج 1 ص 112) : «عرفها (الضمائر) ضمير المتكلم لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مخلوله وبعدم صلاحيته للغير وبتميز صورته».

للمخاطب لا يتبين الجلس من علامة "أنا" بل يعرف في ذلك على ما تقتضيه هذه العلامة من مشاهدة وسماع. وهي ظاهرة ترسخ منهج الاستدلال على أسس الاقتضاء والاستنزاع منها ضروريا في فهم نظام اللغة وأبعادها الدلالية. وهو منهج لا يخص بنية الجملة فقط بل يعم كذلك سمات الإحاطة للتلفظ للإحاطة استنتاجية في الدلالة تستحضر وجوبا عملية ذهنية وليست استدلالية في التعبير ينص عليها نظام اللغة وخصائص الوضع تقتضي تمييزا بين أنواع الاحالات.

## 2.2.2 الاشتراك في صيغة الجمع 'نحن' بين المتكلى والجمع :

يقول الاسترابادي (ج2 ص 7) : 'ضربنا ... مشترك بين الأربعة المتكلى المنكّر والمتكلى المؤنث والمجموع المنكّر والمجموع المؤنث'. وفسر الاسترابادي هذا الاشتراك باختلاف دلالة الجمع في 'نحن' عن دلالة الجمع في علامات المخاطب أو الفاعل اختلافا لاجما عن تأثير المتكلم يقول (الاسترابادي ج 2 ص 7) :

'ولما ارتجل المتكلى المتكلم وجمعه صيغة وهي أنا وكذا فقلت نحن ولم يزيدوا للمتكلى ألفا وللجمع ولوا كما فعلوا في متكلى المخاطب وجمعه والفاعل وجمعه بأن متشابه اسم تضمن إليه لفظ آخر مثله بدليل أنك إذا قيل لك فصل إنما قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وهذه حقيقة المتكلى كما بهي. وكذا في الجمع إذا قيل فصل أنتم قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وأنت ياخالد وأما إذا قلت نحن وأردت المتكلى فقلت لك فصل قلت أنا وزيد أو أنا وأنت أو أنا وهو وتقول في الجمع أنا وزيد وعمرو وليس كل أفرادنا'.

فإن قوله على قوة تكثير المتكلم في علامة نحن وإن كان مجرد واحد من مجموعة فهما إذ أن نحن هي: أنا + أنت

أنا + هو

أنا + أنت + هو (...)

أنا + أنت + أنت (...)

أنا + هو + هو (...)

لنفسر المتكلم بقوة إعرابه المتلقي فكأننا نحن لا نكل للفظا على جنس لو حدد وهو ما يؤكد أن المتكلم أول وأصل. ذلك أن الإضافة للوحدة الأمانة من اللبس في مجموع ما تحيل عليه نحن هي إضافة أنا لذا فإن المخاطب إن اقتبس عليه الأمر في إضافة نحن قد يسأل قلنا : أنت ومن ؟ فالمتكلم فوق مستوى اللبس لا يشبهه بغيره مطلقا وهو ما جعل الحياة يعتبرونه أعرف المعارف.

وقد أبرز الباحثون المحذون هذه الظاهرة بالتمييز في الجمع بين الجمع التضميني inclusif وهو المتضمن لـ "ننت" والجمع الإقصائي exclusif وهو الذي لا يتضمن "ننت" وسنفسر ذلك اعتمادا على ما أجزه بنفيسيت.

### 3.2.2 دلالة الجمع وأشكاله عند بنفيسيت :

- دلالة الجمع :

أبرز بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 233) أن الجمع مع الضمائر لا يدل على التحد. فهو ليس جمع مفرد ومفرد ومفرد باعتبارها نوات متجانسة كما هو شأن الجمع مع الأسماء. فـ نحن لا يمكن أن تكون جمعا لـ : أنا +



لنا + أنا. ذلك لأن المتكلم بتلفظه عبارة "لنا" إنما يثبت ذاتية الخطاب من جهة ولعادية المتكلم من جهة أخرى. فالأنا المنجزة من طرف المتكلم لا يمكن أن تكون متحدة: ذلك لأن نحن ليست نتحداً لأشياء متماثلة وإنما هي جمع بين الأنا والآخر، مهما كان مضمون فلا لنا هذا.

ولمحتج بنفليست لرأيه نسبة الأحادية والذاتية التي هي من صميم الأنا. وهي سنة تتعارض بإمكانية جمعه.

وقد أبرز الشلوش (الشلوش 2001 ج 2 ص 1091) عدم طرافة هذا الرأي بتقزم ذكر اللحاة العرب له. يقول :

"إن اللحاة العرب حثتوا عن تعلقع مقولتي العدد والجمع في الضمائر بحديث يفتد ما قاله بنفليست ما فيه من طرافة ويجعله تلعباً لهم في ما ذهبوا إليه، بكلي إيمان ذلك أن نذكر اختيارهم نحن" مساوية للمتكلم مع آخرين أو مع غيره".

فتد بين سبويه (الكتاب ج 2 ص 350) أن نحن ليست جمعا لـ: لنا + أنا في حالة المثنى أو لـ : أنا + أنا + أنا في حالة الجمع بل هي جمع بين أنا + آخر أو أنا + لآخرين، والآخر هو بالضرورة ليس أنا. وهذا يتسلى ويقول بنفليست بل نحن جمع: أنا + فلان أنا.

ولئن سكت بنفليست عن جمع "لنت" وجمع "هو" فلم يبرز اشتراكهما في الاختلافهما عن ضمير المتكلم من حيث طبيعة الجمع لهما، فإن سبويه قد أشار إلى ذلك وميز بين النوعين من الجمع بقوله (الكتاب ج 2 ص 350-351) :

"أعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال نحن وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال نحن (...)

ولنا المضمر المغلظ لعلته إن كان ولها أنت وإن خاطبت اثنين  
 لعلتهما أنتما وإن خاطبت جميعا لعلتهم أنتم (...) ولنا المضمر المحذوف  
 عنه لعلته هو وإن كان مؤنثا لعلته هي وإن حدثت عن اثنين لعلتهما  
 هما وإن حدثت عن جميع لعلتهم هم وإن كان الجميع جمع المؤنث لعلته  
 هن

فيمرّ سبويه بين النوعين من الجمع بنكر الأعداد : 'ولقد، اثنين،  
 جميعا' في حديثه عن لشكال جمع 'أنت' و'هو' واستكاهه عن ذلك في حديثه  
 عن لشكال جمع 'أنا'، للدلالة على أن الجمع 'أنت' و'هو' هو جمع لفرد  
 متعقبة كما هو شأن الجمع في الأسماء في نحو :

رجل = رجل + رجل + رجل

لذلك فلن: أنتما = أنت + أنت ( أنت )

أنتم = أنت + أنت + أنت

لتن = أنت + أنت + أنت

هما = هو + هو (هي + هي)، (هو + هي)

هم = هو + هو + هو

هن = هي + هي + هي

فكان سعة الأحادية لا تكون إلا للمتكلم لما المخاطب فإنه قد يكون  
 متعديا.

- الجمع التضميني والجمع الإصلاحي :

بين بنفوسيت (Benvolice) 1966 ج 1 ص 233-234 أن الجمع في  
 نحن صلفان يتولدان من كون نحن = أنا + لانا مهما كان مضمون لانا :

MOI + VOUS      }      جمع تضميني : أنا +  
 أنت  
 أنت  
 أنتما  
 أنتم

MOI + EUX      }      جمع إقصائي : أنا +  
 هو - هي  
 هما - هما  
 هم - هن

وهو تصنيف يقوم على تضمين الجمع لـ"أنت" أو إقصائه عنه. ويستغل بظهور هذا التصنيف ليرز دوره في التمييز بين ضمائر الشخص وضمائر الأشخاص. يقول (Benveniste 1966 ص 234) في الجمع الإقصائي: "يجمع شكلان متقابلان باعتبارهما شخصا ولا شخصا (...)" على عكس الجمع التضميني الذي يحقق جمعا بين الأشخاص التي يقوم بينها لتعلق المتصل بالذات".

وقد وجدنا في نصوص النحاة العرب ما يؤسس لهذا التصنيف الثنائي. يقول سيبويه المتعلق في "نحن" هي "ثنا + آخر" أو "ثنا + آخرين"، بالإضافة إلى كونه يميز بين الصيغة "نحن" دلالة على التثني والصيغة دلالة على الجمع، يستلزم تصنيف هذا الجمع إلى ما سمي في الدراسات اللسانية الحديثة بالجمع التضميني والجمع الإقصائي. بل يتجاوز هذا التصنيف الثنائي إلى تصنيف ثلاثي.

لـ"الآخر" و"الآخرون" ليسا في نهاية الأمر سوى "أنت" و"هو". فمن البديهي حينئذ أن تكون "نحن" جمعا لأشخاص مختلفين لا يتكوّن سوى بالمفرد :

(1) نحن - أنا + أنت (أنت، أنتما .....)

(2) نحن = أنا + هو ( هما ، هما هم .... )

(3) نحن = أنا + أنت ( ... )<sup>(1)</sup> + هو ( ... )

لقد تقول: سنزورك غدا — نحن = أنا + هو

لو : سنذهب معا — نحن = أنا + أنت

وإذا تقول مغفلها محتدا : " لقد عرضت الأمر على زيد ووافق على  
اصطحابنا. إذن غدا تطلق على الساعة الساعة"

— نحن = أنا + أنت ( محمد ) + هو ( زيد )

- بعبارة أنا على أشكال الجمع :

إن دراسة بلفظت للضمائر لم تكن إلا بناء لمشروع صرح به منذ بداية  
عصره يتمثل أساسا في البحث عن مظاهر الذاتية في الخطاب. وقد رأى في  
ضمير "أنا" العنصر الذي يقيم عليه بناء نظريته والأشئ الذي إليه يستند. وهو ما  
جعله يعنى بضميري "أنا" ونحن" دون سائر الضمائر معاولا يبرز دورها  
في ذاتية الخطاب. فبرزت قضية "أنا" على "أنت" باعتبار أن "أنت" لا تكون  
إلا إذا استعنتها "أنا". فكان "أنا" أصل مستقل وأنت" فرع تابع له. ثم  
نجد في دراسة أشكال الجمع يبرز دور "أنا" في تكوين نحن". فلو  
(Benveniste 1966 ص 233) أن نحن" وإن كانت تتكون من أنا + فلا  
أنا، فإنهما مكونان يتمايزان من حيث قيمة الدور وأهميته. يقول :

"هذا الاتصاف يكون كلاً جديداً ومن صنف مخصوص حيث المكونات لا  
تتساوى ففي نحن" يهيمن أنا دائماً باعتبار أنه لا وجود لنحن إلا انطلاقاً من  
أنا وأن هذا الأنا بطوع عنصر غير الأنا باعتبار طبيعته المتعالية. فحضور  
الأنا مكون نحن".

---

(1) لعل بلفظت قد أصل هذا النوع من الجمع لأنه يتناقص ومنه في أن التصنيف  
الثنائي الجمع يبرز العلاقة بين الشخص والخاص إذ من شأن هذا الصنف أن  
يبنى مفهوم الشخص والإحصاء الذي هو أساس التصنيف الثنائي.

وهذا يعني أن ثمة محور يستقطب جميع أطراف الخطاب ويساهم في تحديثها<sup>(1)</sup>.

غير أن بنفثيت وهو يسعى إلى إبراز سيطرة ثمة على دلالة الضمائر يأتي برأي جديد لم نر قده قد سبقه إليه أحد - حسب علمنا - يبرز به مدى تجذر دلالة الأنا في الشكل الجمعي : نحن. ويشغل في أن نحن هي ضمير الأنا وقد تخطت متجاوزا حدود الشخص فأصبح في الآن نفسه واسعا وذا حدود غامضة. (Benveniste 1966 ص 235).

وقد فسر بنفثيت بهذه الخاصية الاستمرالات المجازية للضمير "نحن" الدالة منها على التمثيل Nous de Majesté لو تلك التي تخص المؤلف أو الخطيب. Nous d'auteur ou d'orateur<sup>(2)</sup>

### 3.2 ترتيب الضمائر بين البعد التداولي والبعد النحوي

#### 1.3.2 قرب المخاطب من المتكلم :

رُتب سبويه الضمائر فكان المتكلم أولاً والمخاطب ثانياً والفاعل ثالثاً. وقد أبرز من خلال هذا الترتيب معينين لسبعين الأول هو تقدم المتكلم على المخاطب والفاعل والثاني قرب المخاطب من المتكلم. وهو ترتيب نبينا من ابتداء سبويه دقما بالمتكلم ثم بالمخاطب ثم بالفاعل. ونجده في بعض النصوص يهتم "تت" على "نحن" فيقول محدثا الضمير (ج 2 ص 352): "... لنا ولت ونحن ولتما وتنت وهو وهي وهما وهم وهم" وكأنه بذلك يبرز ما بين المتكلم والمخاطب من تلازم. وقد جاء هذا الترتيب صريحا في باب سماء باب يشمل المفعولين اللذين تحدى إبهما فعل الفاعل يقول فيه (ج 2 ص 363-364) :

(1) ذكر الأزهري (ج 1 ص 140) أن "تتكلم" يلف على غيره في إعادة التمسير يقول لنا وزيد فلما ولا تقول فلما.

(2) أشار الأزهري إلى استعمال "نحن" للدلالة على فرد واحد ذلك صريحا من القول بأنه فيه فرد بالجماعة تطيها يقول (ج 2 ص 7) : "وقد يقول القمقم فلما ونحن ولما هذا لنفسه كالجماعة".

... فترك : أعطيتك وأعطيتك فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطتك أو بدأ بالقلب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني فهو فيجب لا تكلم به العرب ولكن القنويين قالوه. وإنما فيجب عدد العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبد قبل الأقر...'

فقام توزيع الضمائر حسب المحلات في بناء الجملة نحوياً على أسس نحولي وحسب أهمية الأندوفتخاطبية. فكان القرب من المتكلم مقبلاً لترتيب تفضلي يبدأ بالأقرب وينتهي بالأبد. فالعلامة 'أ' قرب العلامات إلى المتكلم فكان الأولى أن يبدأ بنفسه ثم بالمخاطب ثم القلب. يقول سيويو (ج2 ص364) :

'وإنما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب قرب إلى المتكلم من القلب. فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان المخاطب الذي هو أقرب من القلب أولى بأن يبدأ به من القلب.'

فكان قسمت التخاطبية قد كانت القمّة الأولى في تسير قيود التركيب لترتيب الضمائر. وقد بدأ لنا سيويو أيضاً لـ'أعطتك' وأعطاهوني' رغم أن 'القنويين قالوه' لأنه غير مستعمل لم تتكلم العرب به. وهو بذلك يفرّ بأن النظام الواسف لغة هو النظام الواسف للكلام وأن القياس أصل يفقد كل قيمة إن خالف السماع. فالنظام الذي لا يصف الكلام المنجز ولا يفرّه نظام مفروض لا يؤخذ به.

فنتبين درجات في 'القرب' يمكن أن نتمثلها بهذا الرسم



وقد رأينا أن ما بينه سيويو من اشتراك بين 'أنا' و'أنت' في جوارات تركيبية لا تجوز للقلب لافتقاره دونهما لصفة الحضور في التخاطب بشرع

للعامل موضع الصدرة وأن العامل الحقيقي هو المتكلم الواضع فبقا انتهى إلى أن المتكلم الذي يتحدثون عنه هو المتكلم الواضع الذي يدل عليه العامل من جهة وبنية الجملة من جهة أخرى.

وقد بين الشريف (الشريف 2002) أن لهذا المتكلم محلا في صدرة الجملة هو محل الإنشاء. فإذا كان ضمير المتكلم يعبر عن تقارن إجمالي مع المتكلم الواضع فإنه يعد أقرب للعلامات إليه. فاستقر في أقرب موضع من محل الإنشاء: ٱ٣٣ فـفـ (مفـ1) (مفـ2)

⊕ + أعطـانـبـكـ

فكان ضمير المتكلم في موضع (مفـ1) وضمير المخطب في موضع (مفـ2) فكان بذلك ضمير المتكلم أقرب إلى محل الإنشاء من ضمير المخطب.

2.3.2 أثر سمة الحضور/التغاضي في بنية الضمائر

⊕ بنية الضمائر المتصلة :

لم يدل تيسير النحاة للضمائر ووصف خصائص لفظها اللفظية من تأثير مشهد التغاطب الواقع. فكان تفسيرا يعكس رؤيتهم للعلاقة التغاطبية بين المتكلم والمخطب. يقول ابن الخشاب (المرتجل ص 335) :

المتصل في المرفوع ناه المتكلم ذكرًا كان أو أنثى كقول الولد والولدة كنت لقاته اسم لمضمر على حرف ولد متصل بالفعل مسكن آخره له مبنى على الضم لأولية المتكلم ولأنه لا يكون إلا لفاعل أو ما قام مقامه وهذا الضمير مفتوح مع المخطب المنكر فرقا بينه وبين المتكلم ولأنه كالمفعول لكونه مخطبا وإن كان لفاعل ومكسور مع المخطبة فرقا بينها وبين المخطب.

فبسر الصراف بتكليفها تكويلا وظيافا بنويًا يفترضه انطلاقا من تصورات مقامية وهي اعتبار المتكلم فاعلا والمخطب مفعولا به فيحدد منزلة المتكلم والمخطب في عمل التغاطب. فكان الضم لما هو أول وكان القبح لما هو ثان فيه. فدل الضم على فاعلية المتكلم باعتباره المنشئ للكلام والمبدئ بالتلفظ. ودل

الفتح على مفعولة المخاطب باعتباره السامع المتلقي. لحركات البدء التي تقابل حركات الإعراب في عدم الإثنية عن المعنى النحوية قد صارت دقة على معان تداولية خرج فيها الفاعل والمفعول عن الوظائف النحوية ليصورا علامتين على الألوان النغمية. وهذا المنهج في التصير يكشف خلفية فكرية لا تتجاهل العلاقة بين الخصائص البنوية والسمات النغمية التداولية باعتبارها علاقة لقمة ذات قد دلَّ عليها أصل الوضع في اللغة.

ومن شأن هذا التصير أن يبرز ما بين المتكلم والمخاطب. من تفاصيل إذ أنه في اعتبار الضم في "ت" علامة على القاطية والفتح في "ت" علامة على المفعولة إقرار بأن المتكلم عدة في عمل النغمة والمخاطب لفظة والجملة قد تستلخي عن لفظة لكنها لا تقوم بدون العدة. فستخلص من هذا تشبيه أن المتكلم من مقومات الجملة. وقد بين الاسترغادي (ج7 ص2) أن المقومات من الحد وأن الحد بالذاتية وأن ذاتي "لا تنهم حقيقة الشيء بدونه ولو افترنا لعدله في ذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء".

لشأن بذلك أن استحضار التصورات المفاهيمية في تصير الخصائص البنوية ضرورة لا ملصق منها إذ يصير من الواضح والأكد أن كل بنية استحضار المتكلم بالقوة باعتباره منشأ لها. فإذا كانت البنية بنية دلالية فإن هذه الدلالة النحوية لا يمكن أن تستقيم مع تغييب المتكلم. لأنها تعدل المتكلم لتعتمد البنية واتحدت الجملة وكعدم القول ومن شأن هذه الرؤية أن تؤكد أن المتكلم لا يوجد فقط بهيكل القول في المقام بل هو موجود في المستوى المجرد للقول على صورة مجردة.

وهو مفسر نزعة القناع إلى تحليل الخصائص البنوية بالسمات التداولية. نجد ابن الخشاب لا يكتفي في تحليل الضم والفتح ببرز الدور التمييزي لهذه الحركات. فلا يدل الاختلاف على الفرق بين العلامات حسب بل هو يصور أيضا المقام النغمي. أما المخاطب فيجبه على أميته لاهذ من مقومات الجملة مما يؤكد كونه من مقتضياتها.



لما لم يصير لاختلاف الحركة في ضميري الخطاب "ت" و"ث" فخر رذ ابن الغناب الاختلاف إلى مجرد التمييز بين المنكر والمؤنث فكانت الفتحة علامة على التذكير والكسرة علامة على التأنيث. ويبدو أن الكسرة تنزع إلى الاختصاص بالمؤنث. إذ نلاحظ أن جمع المؤنث قسم ينصب بالكسرة للتأنيث عن الفتحة.

#### ♦ بنية الضمائر المنفصلة :

لبرز النعاء أن القليل وضع المتكلم لولا ثم المخاطب ثم الغائب (الاسترابادي ج 2 ص 8) لعلامة المتكلم أصل لم يست عليها بغية العلامات. وهذا القول يؤكد أن اشتراك المخاطب في نفس علامة المتكلم لم يكن ناجما عن سلفة بل إنه قد كان اشتراكا مقصودا غاية التعبير عما بينهما من تلازم بقول الاسترابادي (شرح للكافية ج 2 ص 10) :

لما أتت إلى فتن فيضمير عدد البصريين أن وأصله أنا وكان أنا عديم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فلهتكوا بالمتكلم وكان القليل أن يهتوه بقاء المضمومة نحو "أنت" إلا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة ويهتوا المخاطبين بناء حرافة بعد أن كالأسمية في اللفظ وفنصرت.

بين الاسترابادي أن اختلاف العلامة من المتكلم إلى المخاطب في الضمائر المنفصلة قد كان لبين الفرق بينهما. غير أنهم لم يميزوا بتغير الحركات كما كان الأمر مع الضمائر المتصلة بل بقيت العلامة مع المخاطب وتركها مع المتكلم. ويبدو أنهم لم ينتظروا إلى العلامة الحركية المضيفة لاحقة على "ن" والتي عجزوا الكتابة الصوتية :

> ana

> anta

> anti

وكان شدة نزعتهم إلى إثبات أن المتكلم أول وأصل لضمائر الخطاب قد جعلهم ينظرون عن علامة المتكلم. وقد بدا لنا أن إثبات لاحقة لضمير المتكلم

تتمثل في حركة لا تخبر شيئاً مما قرء الفاعل من لولية المتكلم تلك لأن الحركة لفت من الحرف للفرق بينهما ثابت من هذه الجهة أيضاً. ونحن نذهب إلى أن اختيار تمييز ضمير المتكلم بحركة لم يكن عبثاً فقد يكون علامة على أن مجرد خروج الصوت دليل على وجود المتكلم فتكون الحركة في الضمير "أ" علامة صوتية على أن المتكلم يتعين بعمل قتلظ.

لما ضمير الخطاب هو دلّ ببلوته على أمرين الأول أنه مشترك في حدث الخطاب مثل المتكلم فاشتركا في "ن" واقتضى أن مشاركته مختلفة فكانت اللاحقة "ت" علامة على ذلك فدلّت على المخاطبة. فكان "ن" في الضميرين علم على ارتباط المتكلم والمخاطب<sup>(١)</sup>.

ويبرز تمييز النعاة بين الدلالة المقامية والدلالة غير المقامية في الاختلاف تصرّهم لترك العلامة مع المتكلم ومع الغائب. لهم رغم ما أثبتوه من اشتراك المتكلم والغائب في غياب العلامة فقد فسروا غياب العلامة مع المتكلم بأنه دلالة على أصالته في حين اعتبروا غياب العلامة مع الغائب تكرّساً لمبدأ الاختصار إذ ارتبطت علامة الغائب بقصد صريح ظاهر قد سبق ذكره. ولم يكن ذلك حسب رأينا إلا من مستلزمات التمييز بين ما يدلّ من الضمير على الحضور في الخطاب وما يدلّ منها على الغيبة لما كان من العبارات متحدثاً بحدث الإتيان كان ترك العلامة فيه أصلاً لدلالة أثره عليه لما ضمير الغيبة فهو خلف للاسم الظاهر ومعوّض عنه فكان ترك العلامة فيه اختصاراً.

### 3.3.2 تقديم الضمير المستتر على الضمير الظاهر :

لقد استغلّ الفاعل البحث في بنية الضمائر لترسيخ سماتها التداولية. فالتنوّع من خلال تلك ترتيبها للضمائر فلم على تقديم ضمير المتكلم على ضمير

(١) لورز لوند (1998 ج ١ ص 205) كفّرنا حصرنا في الضمير. وقد فتم جدولا عرض فيه الضمير في لورز الفلك العلمية بين به تشترك هذه الفلك في جعلها على الضمير الإشاري المتصل بـ : . ن وقد كان ذلك في إطار استدلاله على دلالة الأصل الإشاري ١١ ن على الضمير الضمني (لورز لوند 1998 ص 205-208)

المغاطب وتقديم كليهما على القائب. فهبوا أولية المتكلم من جهة وما بين المتكلم والمغاطب من تقارب من جهة أخرى. فدراسة بنية الضمائر لم تكن غاية في حد ذاتها معزولة عن الخصائص التخاطبية والدلالة العقلية بل رأينا فيها عناية مفصولة من التحلة بالربط بين البنية والدور الإعرابي والدلالة. وكأنهم بذلك يكشفون خلفية فكرية في تصوير لغة تتمثل أساسا في سعي النظم اللغوي إلى أن يصور أقصى درجات التجريد الدلالي. فخلقت السمات البنيوية في الضمائر على أحوال المتكلم والمغاطب المقامين وخصائص العلاقة بينهما.

قدم التحاة الضمائر المرفوعة على الضمائر المنصوبة والمجرورة. وافتوا بالمنفصل منها على المتصل والمستتر منها على الظاهر. وافتوا بالمتكلم على المغاطب والقائب. وافتوا بالمغاطب على القائب. يقول الاسترلابي (شرح الكافية ج 2 ص 7) :

اعلم أن أول ما يندى بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المنصل لأن المرفوع مقم على غيره والمتصل مقم على المنفصل لكونه لأخصر فنقول بما صم لثاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وأخصر المتكلم بها لأن القائل وصح المتكلم أولا ثم المغاطب ثم القائب.

نما مقول التصنيف قد جمع فيه بين هذين قيد إعرابي يتخذ فيه الرفع على بنية الحركات الإعرابية باعتباره علامة على العدة وقيد تداولي يتمثل في الدرجة إلى الاختصار والإيجاز. يقول الاسترلابي (شرح الكافية ج 2 ص 13) :

اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر ثم المنصل البارز عند خوف اللبس باستتاره لكونه أخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تضرر الاتصال فلا يقال ضرب أنا لأن ضربت مثله معنى وأخصر منه لفظا. ويمكن أن نوضح هذا النص في هذا الشكل البينى :



درج النحاة في وصفهم على اعتبار الإظهار أصلاً للضمائر فالأسماء المظهرة... هي الأولى... والأسماء المضمرة ثوان لها ولغالب منها ومعرضة عنها (ابن جني ج 2 ص 193). غير أنهم ذهبوا في وصف الضمائر غير هذا المذهب. فاعتبروا المستتر منها أصلاً للظاهر فقد بين النحاة أن أصل الضمائر المرفوع المتصل المستتر. فكان يجب العلامة أصلاً في الإعراب عن المضميرين جميعاً.

وقد ميز النحاة بين سبب استتار المتكلم والمخاطب وسبب استتار الغائب. فأعزوا الأول إلى دلالة المقام. وأعزوا الثاني إلى دلالة اللفظ. يقول الاسترلابي (شرح الكافية ج 2 ص 8) : «استتر ضمير الغائب والغائبة لأنه لما كان مفسر الغائب للفظاً متقوماً في الأصل بخلاف المتكلم والمخاطب أولوا أن تكون ضمائر الغيبة أخصر من ضميريهما. كما يدلوا أن الغائب مستتر مع جميع الصفات وأسماء الفاعل والظروف» (الاسترلابي ج 2 ص 13). فلا يستتر الغائب إلا لدلالة لفظ عليه.

والإقرار بأن الاستتار أصل للإظهار يستلزم اعتبار المستتر دون اللفظ يدل عليه، أي «لأن» وأنت أصلًا للمستتر الذي يدل عليه سلق الذكر وهو ضمير الغائب. وهذا يستلزم اعتبارهم الإشارة المقامية أصلاً للعائدية. إذا فاتها تحضر دون حاجة إلى لفظ يدل عليها لأنها حاضرة بقوة شأنها شأن الضمائر المستترة. يقول الأزهري (ج 1 ص 27) : «الضمائر المستترة ألفظ بالقوة».

ولئن كفوا قد اعتبروا المتكلم أصلاً ولول لحضوره الضروري في الكلام باعتباره المنشئ فأعطي الموضع الأهم وهو موضع الرفع ودل عليه أصل التلطف لأن المخاطب يليه في الأهمية باعتباره أن كل كلام لا يكون إلا موجهاً إلى مخاطب. فعمل التلطف حينئذ كما يدل على حضور المتكلم يدل على

حضور المخاطب، فالمتكلم حاضر في قبضة بالضرورة والمخاطب حاضر بالافتضاء، والهيئة دون التضمن لا وجود لها. وقد تبين لنا ذلك من استحضار سيده للمخاطب باعتباره علة تكاد تكون قارة يظل بها أغلب الظواهر اللغوية وخالصة منها ما خرج عن القواعد العامة.

ومن الواضح أن انتهاء كل ربطوا بين دلالة المقامية والدلالة اللفظية على سبيل الترميز، لذا فإنه كلما قويت دلالة المقامية تقلص اللفظ بنفس في الحروف كما هو شأن الضمائر أو بالحذف كقوله نحو الاستتر.

والملاحظ أن الضمير المتصلة المستتره تنطق بصيغة المضارع بينما يتعلق المتصل بالمرز بصيغة الماضي. لما اتصل الضمير المتصلة خاصة منها المرفوعة لبقها تكون لضرب من التثنية أو التوكيد فالابتداء بـ "أنا" أو بـ "أنت" تبينه يتضمن توكيدا، كما أن يظهر الضمير بعد الفعل توكيد صريح : أخرج لنا. يقول الاسترلندي (ج 2 ص 13) :

"... لا يظهر أصلا الضمير المتصل في عتبه الماضي وفي عتبه وفي المضارع في الفعل وفعل وفعل ومعل مخاطبا وعتبه والفعل وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي الفعل وتعمل وفعل مخاطبا والفعل لمرا واسم فعل الأمر مطلقا أي في الولد والممتر المجموع وما يظهر نحو (سكن أنت وزوجك الجنة) تكيد للمستتر لا فاعل".

فلنلاحظ أن مع صيغة المضارع وصيغة الأمر المستترين إلى المتكلم والمخاطب قد استتر الفاعل استترا واجبا لا يظهر معه بقوة الدلالة المقامية مع المتكلم والمخاطب والأمر. ولا شك أن ذلك راجع لماتحمله هذه الصيغة من دلالة زمنية توحيها للدلالة على زمان فالحاضر والإحالة على زمن التلطف الذي

بعد نقطة مرجعية في تحديد الأزمنة المختلفة<sup>1</sup>. مما يؤكد اعتبار الحالة دلالة  
المضغية أصلاً بنوا عليها تصوراتهم ولتسوا شروحهم دون أن يصيروا بذلك  
شأنهم معها شأنهم مع جميع الأصول التي اعتمدها.

وإذا قارنا بين صيغة الماضي وصيغة المضارع :

فعلت	فعل
فعلنا	نفعل
فعلت	تفعل
فعل	يفعل

لاحظنا أن حروف المضارعة تكل على الأفعال. فلهذه في 'فعل'  
تعدنا إلى ضمير المتكلم المتصل 'نا' والنون في 'نفعل' تعدنا إلى 'نحن'  
والهاء في 'تفعل' تعدنا إلى 'تنت'. والهاء في 'يفعل' تذكرنا بالوعد في 'هو'  
باعتبارهما حرفي حة. وقد أشر فرزد (1998 ج 1 ص 216) إلى هذه العلاقة  
فصلها بهذا التصور البنيوي:

• لنا ففعل - • لففعل - لففعل  
• نحن ففعل - • نلففعل - نلففعل

وهو ما يؤكد بالنسبة إلينا أنه كلما تحلقت الضمائر بحدث الإنشاء نزع  
لكثر فلكثر إلى تنقلص لفظها. فكان المضارع الذي يدل على تزامن أن التكلم

(1) بن فرزد (1998 ج 1 ص 212) أن بناء صيغة المضارع 'بنية إشارية تعيينية أي  
تتكون من عنصر إشاري يبين موضوعها له ... ولكن عوض أن يتلوها تسمية المشار  
إليه فإنه يتلوها ما يشبه الإضر عنه فمستل موضوع الإشارة :

إشارة • موضوع

نا / نلففعل - ن / نلففعل - ففعل - المضارع

وقد ذهب إلى أن هذه العناصر الإشارية التي تسبق الموضوع في صيغة المضارع  
على أن الإشارة مزمنة للحدث وذلك. كانت صيغة المضارع دالة على الحال  
والحدث في زمن القول

وزمان ونوع الفعل لكثير الصيغ ارتباطا بمقام المخاطب فلهذه الضمائر ولم يبق سوى ما يدل عليها لأن المشاهدة تضطلع بالإيضاح والتبيين.

فؤكد لنا ذلك أن البنية تتسم بخصوص توظيفها للاستعمال والإجراء وهو ما يفسر إمكانية توظيفها على تداولية تتكرر بأن نظام اللغة هو نظام اللغة المستقلة وأنه نظام قادر على تجريد المعاني المقامية.

#### خاتمة :

ولفنا في هذا الفصل على مظاهر عنابة الفحاة بالضمائر. وحرصنا على أن نبرز استحضارهم للمصطلحات التخاطبية في وصف الضمائر. وقد رأينا في ذلك دليلا على أن النحو لا يكون نحوا إلا إذا كان صالحا للتخاطب والإنجاز. وهو ما جعل المخاطب علة لآلة يخلق بها الفحاة القوامير اللغوية العلمية. وقد تجلى ذلك في دراسة الضمائر تجلها وانعما.

بينما أن دراسة الفحاة للضمائر تألفت على اعتبار ما بينها من علاقات تقابلية نسقية تنمى بعضها من بعض دون أن تهمل ما يجمعها. واعتبروا الضمائر أسماء للمتكلم والمخاطب واللقب تمكن المتكلم من أن يتحدث عن نفسه لو أن يتحدث عن المخاطب لو أن يتحدث عن عقب. مما يدل على أنهم لم يروا أنها تختلف عن بقية الأسماء إلا بكونها مضمرات ويكون ضميري "أنا" و"أنت" يميزان عن بقية إجمالي مع المتكلم والمخاطب. فتميزوا بدليل على التكميل ودليل على الخطب بصور حضورهما في اللغة باعتبارهما منعنا عنهما.

بينما من خلال دراسة بنية الضمائر ما تنمى به من مظاهر اختزال تكشف قوة علاقتها بالحدث الإنشائي من جهة وتؤكد من جهة أخرى أن "أنا" فيما هو تعريف دور تخاطبي يضطلع به الشخص في اللغة ويقوم دليلا على أنه يميز عن وجوده في اللغة لا خارجها. فنصريح العلاقات بين الضمائر بعلاقات تخاطبية تقوم على الحضور والغيب لا معنى فيها للدلالة المعنوية.



في إطار عنايتنا بترتيب الحناء للضمائر بينا يراهم لأولية المتكلم  
وتقديمهم ضمائر الحضور على ضمائر الغيبة. وقد انتهينا إلى تركز نزع  
الضمائر إلى الاقتراب من موضع الإنشاء بما اشترط في اتصالها من تقديم  
ضمائر المتكلم على المغالط ومن تقديم المغالط على الغائب.

### 3 الفصل الثالث : النداء والإشارة المقامية

لقد لنداء أن النداء بغد الاختصاص بالمخاطب فلا يكون إلا للحاضر .  
يقول سيبويه في النداء (ج2 ص 208) : "نه تملط المتكلم عليك" ويقول المبرد  
(ج 4 ص 204) : "لما قلت يا زيد غلطته بهذا الاسم" لكل منادى مختص  
تخصته فتداه من بين من بحضورك" (ابن يعيش ج 2 ص 17). وقد أجمع  
النداء على أنه لا يجوز نداء المتكلم ولا الغائب. يقول الأزهرى (ج 2 ص  
165) : "تتقوا على أن ضمير المتكلم والغائب لا يجوز تداهما". ذلك لأن  
المنادى اسم يصلح أن يكون للمتكلم أو للغائب كما يصلح أن يكون للمخاطب.  
غير أن وظيفة المنادى تجعله خالصا بالمخاطب للصيغة النداء وظيفة تخطبية  
شأنها في ذلك شأن ضمير الحضور "تت".

فالنداء عمل يتحقق بعمل التلطف ويتحدد بأن التكم ويعين طرفا من  
أطراف التخطيب هو المخاطب فساهم في بناء إطار التخطيب. يقول الجرجاني  
في النداء (المقتصد ج 2 ص 754) : "يغدد (بالوضع) لك في حال دعائك ولن  
في نفسك لردة متوجهة إليه وفصدا مختصا به".

لعمل التلطف هو حال إنجاز عمل نداء فهو إذن "عمل لغوي لا خارج له  
أو لا وجود له خارج لفظ بنجزه المتكلم بواسطة اللغة ويوقعه المنادى وينشئه  
لدى تليفه باللفظه" كما أكد ميلاد (2001 ص 180). ولا يمكن أن يتحقق إلا  
في مقام تخطيب حقيقي وأني. فالنداء إشارة تقتزن ضرورة بالمخاطب في  
صلة التخطيب الأولية وهي كذلك تعين من حيث تقتزن بموضوع لها كتن في  
مجال الإدراك المحيط بمعية التخطيب الأولية" (الزناد 1998 ج 1 ص 456).  
فبالنداء يعلن المتكلم للمنادى لردة لخصاصه من بين أمته بتوجه الكلام إليه.  
ومعنى لخصاصك لياه أن تقصده وتخصصه بذلك دون غيره" (ابن يعيش ج2

ص 17) لعمل النداء من الوسائل التي تؤسس لعمل المخاطب قبل الشروع فيه إذ به يتحقق المتكلم باعتباره متلفظاً ويتحقق المخاطب باعتباره مقصوداً بالمخاطب.

وتؤكد النجاة (ابن يعيش ج 1 ص 129) على أن "نداء حل خطاب والمندادى مخاطب" ينتهنا إلى الفرق بين تعيين المخاطب بالنداء وتعيينه بالضمير "أنت". فالتعكس عمل التلطف بتجلى بصورة صريحة بهتاف عمل النداء أما تعيين المخاطب بالضمير "أنت" فهذه على أن المتحدث عنه هو المخاطب فلا يختلف اتصال الضمير أنت عن اتصال ضمير الغائب من حيث أن التعكس عمل التلطف لا يقع بهما بل بإنشاء الجملة في حد ذاتها ليستوي في ذلك قولنا "أنت صديقي" بقولنا "هو صديقي".

ويمكن أن نستدل على ذلك بمقارنة تعيين المخاطب بالنداء وتعيينه بالضمير "أنت". يقول ابن يعيش (ج 1 ص 129):

"القبيل في قولك يا زيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه ومما لا يلتبس بدلالة بالمكتبي فهناديه بالمكتبي على الأصل فيقول يا أنت"

لذا كان نداء الأسماء الغيبة مثل اسم العلم والاسم المعروف باللام يدل على عدم الالتفات وعدم الانتباه وعدم الإقبال على النداء بالضمير "أنت" يستلزم أن يكون المندادى مقبلاً عليه ملتفتاً إليك. فنستخلص من هذا التمييز أن تعيين المخاطب بالنداء تعيين لوكلي به توقع المخاطبة وبه تعلم المدعو أنه قد عيّن مخاطباً وأنه تحول من الغياب إلى الحضور. أما إذا استعملت الضمير "أنت" فذلك تعين به مخاطباً قد علم أنه مخاطب وأن المتكلم قد خصه بالمخاطبة قبل التلطف به "أنت".

فالنداء مشير مقامي به يتحقق أمران تعيين المخاطب وتعيين المتكلم. إذ بعمل التلطف بالنداء يعين الشخص نفسه متكلماً ويعين ذلك للمخاطب الذي يوجه له الكلام كما يعين المندادى مخاطباً بنصريحه توجهه قصد إليه. فيتمكن المتكلم

بعد ذلك من استعمال ضميري "أنا" و"أنت" وهو متعين من أن المخاطب قد علم من بعضي. وهو ما جعل سيويه يقول (ج 2 ص 80) : "أ" يقول هو ولا أنا حتى نستفيد أنت عن التسمية". فلا يميز في ذلك بين ضمير الحضور وضمير الغيبة.

### 1.3 تأسيس القداء لعزل التخاطب

إن قول سيويه "قداء أول الكلام أبدأ" يستلزم منا أن نقف لنبحث في حد "الكلام" للنزل منه القداء المنزلة التي قصدتها سيويه.

#### 1.1.3 مفهوم الكلام عند سيويه :

لاحظنا أن الكلام عند سيويه : هو الكلمة : يقول (سيويه ج 1 ص 20) "وأعلم أن بعض الكلام أقل من بعض فالألمل أقل من الأسماء".

والكلام هو اللفظ القائم على الإسناد. أي هو الجملة وإن كان سيويه لم يستعمل هذا المصطلح : يقول (ج 1 ص 25) :

"ولما المحال فإن تنقص أول كلامك بأخره فتقول : أتيك عدا وسفكك لس".

فالشرط الأساسي في حد الكلام أن يتألف من مسند ومسند إليه فيكون جملة. يقول سيويه في موضع آخرى (الكتاب ج 2 ص 78) :

"هذا عبد الله معروف. فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه".

فلا يكون الكلام إلا مسندا ومسندا إليه. كما يقول أيضا (سيويه ج 2 ص 389) :

"إذا ابتدأت الاسم فإنما تتكلم لما بعده فإذا ابتدأت الله وجب عليه منكر بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فقد الكلام ولم يبق لك".

وقد رأينا في هذه النصوص تأكيداً على أن الكلام هو الإسناد المفيد  
 المتحقق في مقابلة تغلطية ممكنة ويمكن أن نستدل على ذلك بقرن سيويه  
 بين الكلام واستحضر المقالات الحقيقية عبر فعل القول : يقول ... يقول ...  
 كقولك ...

ونحن نظن أن استعمال سيويه لمصطلح "الكلام" للدلالة على الكلمة  
 تحتل فيه أمور ثلاثة : أولاً أن يكون استعمالاً عرضياً لم يقصد به لو أن  
 يكون لرد الكلام المركب من الأفعال والأسماء لأن المتكلم لا يتلفظ باللفظ إلا  
 مستنداً إلى القائل ولا يتلفظ بالاسم إلا مستنداً إلى غيره كما أكد في نصه. لو قد  
 يكون لما أبرزه ابن عقيل من أن القائل بذلك إنما هو المتحدث بالمصطلح  
 اللغويين لا النحويين إذ يقول ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك (ج 1 ص 15 -  
 16) :

"كلامنا لفظ مفيد : كاستقم ... والكلام المصطلح عليه عند النحاة جملة  
 عن "اللفظ المفيد للندة بحسن السموت عليها" فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة  
 والكلم ويشمل المهمل كـ "نيز" والمستعمل كـ "صرو" ومفيد لأخرج المهمل  
 والندة بحسن السموت عليها" أخرج الكلمة وبعض الكلم - وهو ما تركب من  
 ثلاث كلمات فكثير ولم يحسن السموت عليه - نحو "إن قام زيد" ... وإنما قل  
 المصنف كلامنا ليعرف أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا  
 في اصطلاح اللغويين وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلم به مفيداً كان أو غير  
 مفيد."

لقد ذكرنا مع ابن مالك يمثل حد الجملة الحديث المشتمل على معنى  
 الإسناد والإفادة والاستقلال. وقد ميز الاسترلابي بين الجملة والكلام. فالكلام  
 هو التركيب الإنشائي المستقل والجملة هي التركيب الإنشائي الفرعي غير  
 المستقل. يقول : (الاسترلابي ج 1 ص 8)

والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة بذاتها أو لا كجملة التي هي خبر المبتدأ ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا بذاته لكل كلام جملة ولا يتعكس.

وهو بذلك يؤكد أهمية الإفادة في تحديد مفهوم الإسناد.

الكلام هو ما يتلفظ به في المقامات التخاطبية والتخاطب يقتضي الإفادة والإفادة تقتضي الدلالة الإسنائية. فكل كلام "إن كان قد يكون أول الجملة فيكون جزءا منها يحل فيها موضعا، وقد يكون جملة مستقلة تكون أول ما يتلفظ به المتكلم وهو المعنى الذي قصد إليه سيرويه بقوله "قنداء أول الكلام لهذا". ذلك أن قنداء تركيب مستقل صناعيا وإن تعلق دلالتها بما يندى له. يقول الاسترلابي في التلخيص بين الحرف والاسم المكون لكلام مفيد (ش. ك: ج 1 ص 9) : "ولما نعو بأزيد فليس قنداء مسد دعوت الإشتائي".

فقنداء موضع فار هو موضع الصدرة لا يكون تلفظ بدونه. لذا كان متعلقا بندى له هو المقصود وهو موضع القنداء. يقول سيرويه (ج 2 ص 219) : "لقد عر بئما دعي من أجل ما بعده" ويقول أيضا (ج 2 ص 231 - 232) : "الندى مختص من بين لستك لأمرك ونهيك أو خبرك".

### 2.1.3 اقتضاء الكلام للقنداء :

لأن أبرز سيرويه تعلق القنداء بندى له هو موضع القنداء، فإنه قد أخذ أيضا لفتقر الندى له إلى قنداء. فكما لا يكون قنداء دون ندى له لا يكون ندى له دون قنداء.

يقول سيرويه (ج 2 ص 208) :

كل كلام لهذا القنداء إلا أن ندحه استثناء بالهال المغلظ عليك فهو أول كل كلام لك به تعطف المتكلم عليك فلما كثر وكان الأول في كل موضع

حذفوا منه تلفظاً لأنهم مما يخبرون الأكثر في كلامهم حتى جُعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة.

وكلام سيوييه يقتضي أن يكون النداء موضع قرار يدلّ عليه عمل التلفظ هو موضع صدارة الكلام. قد يكون موسوماً بالتلفظ وقد يبقى شاعراً. غير أن التلفظ بالقول يدلّ عليه هُندو بين النداء والندى له علاقة تكّرم يستحضر أحدهما الآخر على سبيل الإظهار أو التقدير. أما المعنى المحصل من النداء فهو مقتضى من مقتضيات الندى له هو دليل عليه وإن لم يصرّح به وهو معنى يحقّق غرضاً وفائدة وإن كانت جزئية غير تامة. إذ به تعطف الحكم عليه لعمَل النداء يحقّق أغراضاً مؤسّسة لعمَل التغلّط هي: التنبية والذمّة والعلف، إن لم تتحقّق بعمل النداء تعطلّت عملية التغلّط وصار الإتيان بالندى له لغواً. فإشياء القول دليل على وجود سامع ملتفت مقبل بقول سيوييه (ج 2 ص 232) كما يقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصّت لك: كذا كن الأمر يا أبا فلان تؤكد.

فجملّة النداء وإن لم يتلفظ بها هي مضمرة دون علامة وهو ما يستر اعتبار سيوييه تأخر نداء عن أول الكلام تؤكد لنداء لم يوسم بالتلفظ في أول الكلام:

[ ٥ ] [ كذا كن الأمر ] يا أبا فلان

جملّة النداء      منادى له      جملة نداء

ولم يكن حذف جملة نداء في أول الكلام إلا دلالة على التلفظ عليها. فموضع النداء في أول الكلام محفوظ أبداً قد يكون موسوماً بالتلفظ وقد يكون مشحوناً بدلالة مقلمية تعرض للتلفظ.

ويستلزم قول سيوييه أن نقرّ بأنه مع كل إنشاء جملة تنشأ جملة للنداء في أولها. وبما أن النداء جملة مستقلة فإن علاقته بجوابه تقوم على ربط بين إشباعين مستقلّين (أ، ب) وهي رتبة تتسم مع النموذج الوصفي الهنوي

الذي وضعه قشريف (قشريف 2002) وجعل المحل السلوي [8] فيه أي محل الربط محلاً لـ في صدر كل بنية فيكون التمثيل البنيوي للمثال: (1) [Ø] خروج زيد  
 ↓  
 جملة نداء

هو نفس التمثيل البنيوي للمثال (2) باعمرؤ خرج زيد: إذ نكون في المثال (2) قد سمنا باللفظ المحطت قسم. لندسم في المثال (1)



لإنشاء كل جملة غير ندائية يقتضي إنشاء بنية للنداء توجد بوجودها لمصور ذلك علاقة التشارط التي تربط بين البنى المعوي.

ونبين من قول سيوييه النداء أول الكلام أبدأ المقصبت لتداولية التي ليس عليها الواضع للنظام اللغوي. فلن كان إنشاء البنية وإنشاء العلاقة النحوية يمس عمل المتكلم الواضع فيجعل النداء بنية (1) ملازمة للبنية (2) يبرر للتلازم بين المتكلم والمخاطب. لكل حدث إنشاء بدل على المتكلم كما بدل على المخاطب. غير أن دلالة على المتكلم تكون من الدلخل بينما تكون دلالة على المخاطب من الخارج إذ هي من مقصبت الجملة. وهو ما يضر استقلال جملة النداء عن جوابها.

### 3.1.3 استلزام النداء للملأى له :

إن إفرارنا بعلاقة تلازمة بين جملة النداء والملأى له قد يرد بما أبرزه الشاوش (2001 ج 2 ص 688) من أن النداء قد يخرج عن طلب الإجاب لمصور مضمون الكلام الملأى له المقصود في ذلك لمخرج النداء عن عرضه الأصلي وهو التنبه إلى غرض آخر هو الوصف.



وقد احتج لذلك بمجموعة قصائد لأبي نولس رأى الشلوش (الشلوش 2001 ص 689) أن القداء فيها لم يعطى بمندى له.

غير أننا إذا نظرنا فيما كتبه من قصائد لاحظنا أن منها ما ذكر فيه جواب القداء ولم يلتفت إليه الشلوش رغم أنه قد ذكره:

ألا يا امر القادر	يا مسكة عطو
ويا نعمة سرين	ويا وردة أشجار
ويا ظلة أخصن	على شاطئ أهور

.....

لقد أصبحت من حبك بين الخلد والنار  
فالبيت الأخير هو المندى له.

ولئن اقتصرنا بعض القصائد على القداء فلأن جوابه معروف معلوم وهو طلب الإقبال. فبينة الجمل في القصيد الأول لو أنشئت الذي ذكره الشلوش والذي اقتصر فيه الشاعر على القداء يوزي الكلام الذي أبرزه سيويه في دراسته للقداء: فقول أبي نولس

أيا من أغلف الوعد	وقد حل عن العمد
ومن أفرط في الهجر	ن إعراض والصمد

...

فجوابه قبل

كما قال سيويه : يا أيها الرجل قبل

فجملة القداء إن لم تلتحق بجواب موسوم قطعاً فإنه يفتقر لها جواب هو "قبل" وهو الكلام المقصود من القداء وقد حنف لعلم المندى به ودلالة القداء عليه بقول ابن بعث (شرح المصنف ج 1 ص 125) :

تُقرآن الأحوال قد تنفي عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ دلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حاوية أو غيرها لم يفتح إلى اللفظ المطابق.

ولم يستعمل أبو نواس النداء دون جواب في قصد عرضه لغزل إلا لأن الغاية والقصد من النداء هو طلب الإقبال الذي يحقق الوصول. فالنداء بما تضمنه من وصف وغزل قد كان مهيناً للمنادى للإقبال وانتثر بمضمون ما ينادى له.

فالنداء وإن خرج لغرض آخر فإنه لا يلتزم التنبه والدعوة أبداً. فهو معنى لسلي في النداء قد يطلق عليه غرض آخر هو الوصف ولكن دون أن يعرضه. ولمست الصفات التي وصف بها المنادى سوى تضخيم وتعتيظ لمعنى التنبه حتى يسمع المنادى المنادى له ويستجيب لحبه ويحقق الوصول.

ونحن نعتقد أن قول سيبويه بأن النداء أول الكلام أبداً لا يرد مطلقاً. فهو قد قرئ علاقة تلازمية بينهما. فكما يقتضي الكلام النداء يستلزم النداء كلاماً فلا يتم الأول إلا بالثاني كما لا يكون معنى الثاني إلا بالأول.

وقد صور النداء في علاقته التلازمية بالمنادى له العلاقة الثلاثية بين المتكلم والمخاطب والفاعل. فيؤكد الفاعل أن المنادى يتلقاه من بين من يحضرونه لأمر أو نهي أو خبر. (ابن يحيى ج 2 ص 17) يبرز للتلازم بين النداء وجوبه وفي ذلك يبرز للتلازم بين عناصر ثلاثة مكونة للمخاطب هي (أنا، أنت، هو) إذ المخاطبة تبلى منقوصة إن لم تشملها بما تريد أن تغير عنه. فالفاعل "هو" لا يمثل فقط الشخص الحاضر في الملم الذي لا توجه إليه الخطاب بل هو المتحدث عنه الذي لا يستقيم عمل تخطيب بدونه مما يؤكد أن العلاقة التخطيبية ليست ثنائية بل هي ثلاثية. يأخذ فيها ضمير الفاعل نفس الأهمية التي تسند إلى المتكلم والمخاطب.

## 2.3 دلالة البنية العنصرية في القداء على الإشارة المقطعية :

طرح القناعا لصيغة إعراب المنادى وتقفوا على أن المنادى في موضع نصب على المعلوماتية وأن حركة الضم في المنادى المفرد المعرفة حركة بناء لا حركة إعراب. ولرجعوا للنصب إلى فعل مضمر لا يجوز إظهاره فتر بـ"دعوا". يقول المبرّد (المقتضب ج 4 ص 202) :

٢ علم أنك إذا دعوت مضافا نصيبته وتصلبه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قوله : يا عبد الله لأن يا بذل من قوله ادعو عبد الله ولريد لا لأنك تعبر أنك تعمل ولكن بها وقع أنك قد لوكت فعلا.

ويقول الاسترلابي (ج 1 ص 9) : "ولما نحو يا زيد قلنا إياه ممذ دعوت الإثنائي" فلاحظ تأكيد القناعا على تفسير العلامة الإعرابية بتقدير فعل إجازي مما يؤكد البعد التداولي للنظرة النحوية العربية وحسنهم بقدرة الحروف على رسمها عمل المتكلم.

واعتلّف القناعا في تلويل البنية المتصورة للقاء فقد قال سيويه بإضمار فعل "ادعو" وقال المبرّد باستدقاقه من "يا". فقد ذهب سيويه (ج 2 ص 182) إلى أن المنادى قد تصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب". وهو قول يقتضي حذف القناعا (الاسترلابي ج 1 ص 131) إرجاع :

البنية (أ) : يا عبد الله

إلى البنية (ب) : يا ادعو عبد الله

لما من جاء بعده من القناعا فقد ذهبوا إلى أن "يا" في القداء ناتبة عن الفعل المضمر مستبدلة منه. وقد كان المبرّد لول من قل بذلك (المقتضب ج 4 ص 202) :

فلرجع البنية (أ) : يا عبد الله

## إلى النهاية (ب) : أدهو عبد الله

وقد ذهب ميلاد (2001 من 219) إلى أن رأي سيويوه يستلزم اعتبار عمل القداء عشرين لا صلا واحداً مما كلفه جعل القداء تنبيهاً بالقاء ودعاء بما يلي التنبيه في حين أن القداء عمل واحد هو التنبيه وهو ما جطه ينتصر لرأي الميرد. غير أنه قد بدا لنا أن سيويوه يقصر العمل الإيقاعي على الحرف "يا" دون سواه إذ فيه "تليل خطاب" (الاستراتيجي ج 2 ص 4) ودليل على الإيقاع بحول دون احتمال اعتبار الكلام به خبراً وهو ما جعل الجرجاني (المقصد ج 2 من 753-754) يقول مطلقاً ضرورة إضمار فعل أدهو : "إلا لو قيل أدهو لو لريد لجاز أن يظن بالمتكلم أنه قصد الإخبار بدعائه زيد فيما يستعمل". لما باستعمال القاء عوض الفعل فإن القداء "يغد أنك في حال دعائك".

فقول سيويوه بأن الأصل في جملة القداء "يا أدهو عبد الله" يخفينا عن التأكيد على أنك لا تخبر أنك تعمل ولكن بها وقع أنك قد أولعت فعلاً. ويؤكد ما أقره الفحاح من أن حقيقة فعلك في قداء فيما هو نفس قولك "يا هذه فتى تلفظ بها" (شرح المفصل VIII من 7) فما يحول دون القبل القداء بالخبر هو حرف "يا". فما ادّعى إلى الاستغناء عنه في التفسير وهو الذي يستعمل به على نميز القداء من الخبر.

فيؤكد سيويوه بذلك أولية الحرف في الدلالة على الحدث الإنشائي وفي رسم العمل القفوي.

وتقسم نظرية سيويوه بنهويّا مع الجهاز الوصفي الذي وضعه الشريف (الشريف 2002 من 1167-1168). لقد بين أن القداء يقوم على الإنشاء الاسمي وذلك لقوة الحدث الإنشائي وأن "يا" تقع في محل الإنشاء الرئيسي فتعجز جميع المحلات الإحالية وهو ما يستلزم اشتراط عدم ظهور فعل "أدهو"



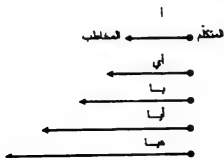
### 3.3 الفرقان اللغوية الدالة على المعاني المقابلة للتداه :

#### 1.3.3 حروف التداه بين القرب والبعد:

تتخذ حروف التداه وتشابه صورتها (أ، إ، هـ، أ، و) (سبويه ج2 ص299، ابن بعش ج2 ص15). فنلاحظ في بنية هذه الحروف بلاحظ أنها تقوم على ثلاثة حروف هي حرف الباء وحرف الهاء وحرف الهمزة قد رُكبت مما في تعليلات مختلفة فتحت أوت متحدة نواتها حرف الباء فلا يخلو منه حرف سوى الهمزة لذا فإننا نرى أن التثقل الحقيقي بين هذه الحروف يتجلى في التثقل بين الباء والهمزة.

فانضم هذه الحروف جميعا قسمين حروفا للتداه البعيد (أ، إ، هـ، أ، و) وحرفا للتداه القريب (أ). وقد وضعت هذه الحروف لتتسبب مقابلات للتداه التي على اختلافها يمكن حصرها في اثنين : منادى بعيد يستعمل له حروف التداه البعيد ومنادى قريب يستعمل له حرف التداه القريب التي لم يرد منها استناد الصوت لقرب المدعو\* (ابن بعش ج1 ص15). وبما أن أكثر التداه يكون للبعد فقد تضمنت أوت البعيد وقلت أوت التداه القريب ذلك أن "العرض من حروف التداه استناد الصوت" والفرض بالتداه التصويت بالمندى ليقبل\* (ابن بعش ج2 ص15)

ويمكن أن نصنف أوت التداه للبعد حسب اختلاف درجة بعد المندى عن المتكلم



يبرز هذا الرسم مركزية المتكلم إذ هو النقطة التي يحد بأصداها درجة القرب والبعد. كما نلاحظ أن حرف النداء "يا" يتوسط هذه الأدوات مما يؤكد أنه نواة مؤسسة لكل هذه الحروف. فكل وجوده في منزلة وسطى هو الذي خول له أن يستعمل للبعد وأن يستعمل للتقريب لأن الحالة المقابلة المعادية للنداء أن يكون النداءى غير قريب وغير بعد. فمن استغرق في القرب لم نحتج إلى ندائه بالتصويت ومن استغرق في البعد لم نحتج إلى ندائه لبلأنا من سماعه صوتاً.

فالأصل في النداء أن يكون للتقريب غير المنتبه أو للبعد غير الميؤس منه، لذا فإن الإيهال في البعد يستلزم اليأس من سماع الصوت وهو ما يضرب الاسترسال بين بنيتي النداء والندبة إذ المندوب مندوب مندوب غير أنه ميؤس منه قد علم المتكلم قبل ندائه أنه لن يسمع ولن يستجيب. أما في النداء فالتتبع تدعو لحداء لمستجيب في العمل" (ابن يونس ج 1 ص 131). واعتماداً على هذه الدلالة المقابلة كان النداء يؤكد مع التتبع فكانت له علامة في المصدر وعلامة في الآخر : واعتماداً وكان المذ في الآخر دليل على عدم انقطاع النداء واستكاده. لأن المندوب لم يستجب. فكلفت القرائن اللغوية للنداء معبرة عن دلالات المقابلة المختلفة.

### 2.3.3 التمييز بين المدعو المندوب والمدعو المتكلم عليه :

وضع النظام اللغوي فرائض للفظية تميز بين المدعو المندوب والمدعو المتكلم عليه. فميز بذلك بين المندوب وبين المندوب إذ تتماثل بينهما. يقول سيوريه (ج2 ص220) : "المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه يا أو و" إن شئت فقلعت في آخر الاسم الألف وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء" فنقول في النداء (1) يا محمد ونقول في الندبة (2) يا محمد أو (3) واحمداه أو (4) واحمد أو (5) يا محمد.

فالهيئة المجردة للنداء والتجمع واحدة للتمييز بين المعنيين سوى الحروف المخصصة لكل منهما. وقد أجاز النحلة لستعمال لهما في التجمع مع الاستثناء عن الألف في آخر الاسم المندوب كما يتجلى في المثال (5) إن تولدت قرينة مقامية. يقول ابن يعيش (ج 2 ص 14) ويجوز أن لا تأتي بكلف اللدبة وتجري لفظه مجرى قسط المندى ولا يلبس بالمندى إذ قرينة الحال تدل عليه. ويبدو أن حالة التجمع تنوي القرينة المقامية إذ لا تجعل للباس أي مجال.

وقد بدا لنا أن الاختلاف الجوهرى بين المندى والمندوب يكمن في المقابلة بين المضور والغيبة. إذ أن ما يميز بينهما يتمثل في كون الأول حاضرا تخاطبيا باعتباره المخاطب وفي كون الثاني غائبا لا يحضر إلا باعتباره 'هو'. فهو قد يكون حاضرا مطلقا في كلت حثته لم تولد التراب بعد غير أنه غائب تخاطبيا. كانت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب. لكن كان ليقاق النداء يعين المخاطب الحاضر في التخاطب لأن ليقاق اللدبة يعين مدعوا غائبا لا يمكن أن يكون مخاطبا لقاعة المتكلم أنه لا يسمع ولا يستجيب. فمثل 'يا' في النداء على حضور المدعو وتدل في اللدبة على غيابه. لذا يجوز أن يتصدر النداء جملة التجمع فنقول : (6) يا زيد وامضنا.

لكن كان التجمع عملا لغويا يوقعه التلفظ بـ 'يا' أو 'و' فإنه ليس مشورا مطلقا من حيث أنه لا يعين المتكلم ولا يعين المخاطب. يقول سيويوه (ج 2 ص 220) : 'أعلم أن المندوب مدعو ولكنه متجمع عليه' فيستعمل الاستكراد تأكيدا على أن مقام التجمع مقام تجمع فيه الأضداد. للمتكلم يدعو وهو عارف أن المدعو إن يسمع وإن يستجيب. لكنه مقام يفقد فيه المتكلم بعد العقلانية لتملك الحزن عليه 'تدعوه' وإن كان يعلم أنه لا يجب لإزالة تشدة التي لحقت للنداء' (السرياني ملش الكتاب ج 2 ص 220).

هيئة النداء والتجمع واحدة ولكن المميز بينهما هو حال المندى. ورغم قوة القرينة المقامية المميزة بينهما فإن اللغة قد جعلت للتجمع حروفا غير



الحروف الموضوعية للداء وكانت فيه شروط تركيبية تميزه ونظن أن النظم اللغوي قد حرص بهذا تشابه بين بنية الداء وبنية التتبع على أن يخلق الإيهام بأن المنسوب مدعو منادى لأن في التتبع تعبير عن رفض غياب المنسوب وعن رغبة قوية في استحضاره ومخاطبته. فكانت هذه القرائن اللغوية مصورة لشدة الفزع والهول المصاحب بما تحدثه من توهم الخلط بين المخاطب والمتتبع عليه. غير أن الشروط التركيبية تميز بين المعنيين إذ أن ما لا يجوز في أحدهما يجوز في الآخر. فلا يجوز في التتبع أن يكون المنسوب نكرة بقول سيويه (ج2 ص227) :

"هذا باب ما لا يجوز أن يندب وذلك قولك وا رجلاه وبا رجلاه وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال"

كما لا يجوز في التتبع الإيهام فلا يكون المنسوب اسم إشارة بقول سيويه (ج2 ص227) :

"لو قلت وا هذه كان قبيحا لأنك إذا نذبت فإيما ينهني لك ان تتتبع بأعرف الأسماء ولن تخصص ولا تنهم لأن النذبة على النحال"

ولم يحز في المنسوب أن يكون نكرة فلا نقول : "يا رجلا ظروفا... وإنما كرهوا ذلك أنه تفحش عندهم أن يحتلطوا ولن يتلفحوا على غير معروف" (سيويه ج2 ص227). وهو قيد ينكرنا بقيد الإخبار عن معرفة وكن التتبع بذلك يلحق بالخبر لا بالإنشاء وليس ذلك إلا لاعتبار اقتضاء بنية التتبع مخاطبا مقصودا إليه نوجه الكلام.

لبنية الندبة بنية مستقلة تمثل في حد ذاتها مضمون الكلام. إذ الفاعلة فيها كلمة في الإعلان عن التتبع. يقول الأزهري (ج2 ص 182) : "قصد من الندبة الإعلام بمنظمة المصائب". بينما المقصود من الداء "طلب الإصغاء لإلقاء الكلام إليه" (الأزهري ج 2 ص 165. فقلت "إذا نذبت تعبر أنك قد وقعت في عظيم وأصلبك جسم من الأمر" (سيويه ج 2 ص 227). فالمخاطب الحقيقي

هو السامع ومرض التلجّع هو إخباره بهول المصائب وهو عرض يتحقّق بالانتمسك على جملة التلجّع. فهدوء المندوب تتحقّق القلادة لغيره. وهو السامع. فالتلجّع وسيلة يخفّ بها المتكلّم عن نفسه بإعلاء الصوت وإعلام المخاطب بمصائبه فيكون سماعه هو السند الذي ينتظره المتكلّم لأن الكلام في مثل هذه المواقف لا طائل منها. فالمخاطب مع التلجّع، وإن لم يظهر في جملة التلجّع وإن أوصت الدعوة فيها بأنّ المخاطب هو السامع عليه، هو حاضر بالقوّة عبر دور السامع. فكانت القوّة التركيبية في التلجّع تعمل بالمخاطب كما بيّنا.

### 3.3.3 التمييز بين اللداء والاستفالة والتمعّب :

تضطلع القرآن القاطبة والخصائص القنوية بالتمييز بين المعاني الثلاثة:  
اللداء، الاستفالة والتمعّب . يقول سيوريه (ج2 ص 215 - 217) :  
"هذا باب ما يكون اللداء فيه مضاعفاً إلى المنادى بحرف الإضافة فلام المفروحة وذلك قول الشاعر وهو المهلهل :

يا سبكر أنشروا لي كليباً      يا فبكر أين أين فنقر

فالمستغث بهم لينشروا له كليباً... ولما في التمعّب قوله ... يا للمعجب  
ويا للماء لما رأوا عجايباً لو رأوا ماء كثيراً كلّهُ يقول: تعال يا عجب لو تعال يا  
ماء فبأنّه من لُتَمَك وزماتك.

فإنّ كلام سيوريه على أنّ لهذه المعاني جميعاً بنية مجردة ولداء  
ويضطلع تعميم المطّات فيها بتمييز بعضها من بعض. فاشتراط في بنية  
الاستفالة والتمعّب وجود كلام تمييزاً لمعنى اللداء ملهماً. فمثل إضافة كلام  
المفروحة على إضافة دور للمخاطب هو المعنى والتمعّب منه. أما إذا كان  
الكلام في مدعو له غير مدعو أي مستغث له غير المخاطب فإنّه يستدلّ على  
ذلك بإضافة لام مكسورة. يقول سيوريه (ج 2 ص 218 - 219) :

"هذا بلب ما تكون قلام فيه مكسورة لأنه مدعو له هاهنا وهو غير مدعو  
ونك قول بعض العرب : يا للعجب ويا للماء وكلّنه نّه بقوله يا غير الماء  
للماء وعلى ذلك قال أبو عسر يا ويل لك"

لتمييز بذلك معنى النداء عن معنى الاستغاثّة. فالمستغاث له ليس مخاطبا  
بقول سيبويه (ج 2 ص 218) : "لو قلت يا لزيد وأنت تحتّه لم يجر". ولكنّه  
الاسترلابي ذلك بقوله (ج2 ص 134) : "لا يجوز دخول القام على المنادى  
في غير المعالي المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وأنت تحتّه لم يجر".  
فكانت القوود التركيبية مميزة للأدوار التي دعي إليها المنادى مع كل معنى من  
هذه المعالي. غير أنّها تشترك جميعا في كون المدعو مخاطبا، فالقربة المقامة  
غير كافية لتمييز دور المخاطب المنادى من دور المخاطب المستغاث به فكان  
للقيد التركيبي علامة تنبئ القصد للمخاطب.

فالمستغاث به المدعو قلام المفتوحة والمستغاث له غير المدعو قلام  
المكسورة فقلت قلام المفتوحة على أنّ المدعو للمستغاث به هو المخاطب  
ودلت قلام المكسورة على أنّ المنادى له غير المخاطب بقول سيبويه (ج2  
ص 218-219) :

"وكسروها لأن الاسم الذي بعدها غير المنادى فصار بمنزلتها إذا قلت  
هذا لزيد. فلقام المفتوحة أضلّت النداء إلى المنادى المخاطب واللام المكسورة  
أضلّت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو".

وقد بين ابن يعيش (ج1 ص 130-131) أنّ فتح القام وكسرها قد  
كان علامة تميز بين المستغاث به والمستغاث من أجله كالم يكن بذا من التفرقة  
بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها  
للتفرق. ونعتقد أنّ تخصيص قلام المفتوحة للمستغاث به قد حملت راحة

التوكيد إذ تنكرنا بلام التوكيد لي مثل قولنا "أنت خير صديق" فكأن هذه اللام المفتوحة قد جاءت تؤكد أن المنادى هو عين المستغاث به فتبرز هذه اللام إضافة دور للمنادى هو دور المستغاث به. أما اللام المجرورة فلها تنكرنا بما في لام الإضافة من معنى الملكية والاستغناء. فالمعنى أن نداء المخاطب قد كان لفائدة المستغاث له فلم يعد من أجل الالتفات والمخاطبة.

هين كل هذه الدلالات المقامية على مشترك عام هو الدعوة ومعنى خاص هو سبب الدعوة. فكانت البنية النحوية حاملة للمعنى العام محتملة لكل هذه المعاني الفرعية. وهو ما يفسر تشابه النداء والمتمجب والاستغناء والندبة في بنية واحدة. وكانت القرائن اللغوية محللة لهذه المعاني المقامية المختلفة دالة عليها ومخصصة للدلالة البنيوية المحتملة لها.

قبلية النداء المجرورة تحمل مواضع قليلة للتعجب. موضع منها للمنادى وموضع آخر للمتمجب منه أو للمستغاث له أو للمستغاث به يقول ابن عيشر (ج 1 ص 131) "إذا قل يا يزيد فكأنه قل ادعوك لزيد وكان اللام المكشورة مفعولا ثانيا ههنا :

(1) يا لزيد - يا ادعوك لزيد

(2) يا لزيد - يا ادع زيدا لنا

فكان للنداء موضع المفعول الأول وكان لغيره موضع المفعول الثاني فيكون بذلك للمنادى المخاطب موضع قرار في هذه القبلة. فإن كانت لهاء نداء المخاطب استغنى عن المفعول الثاني وإن كانت لغيره حجر محل المنادى ووسم محل المفعول الثاني باللفظ وكانت اللام مميزة لمختلف المعاني المقامية.

### 4.3 المنادى بين التعريف والتكثير

ذهب النحاة إلى أن كل منادى هو معرفة سواء كان لفظه نكرة أم معرفة. فالاسم النكرة "صار معرفة في النداء وذلك لأنه لما قصدت قصد

واقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالمخاطب دون غيره" (ابن يعيش ج 1 ص 128). لما المعارف فليها "إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء" (ابن يعيش ج 1 ص 129) ذلك أنه لا يجوز أن يجتمع على الاسم الولد ضربان من التعريف. فكأننا بالنداء يقتضون التعريف الإشاري العقلي على التعريف اللفظي. فنعرف الندى بكونه المقصود بالمخاطب لا شيء آخر وهو ما يضر تحول الأسماء الواقعة في محل الندى من دلالة على الغياب إلى دلالة على الحضور.

وقد ذهب الحيد من النعاة إلى تشبيه الندى بسم الإشارة. يقول ابن يعيش (ج 2 ص 9) تشبه الغيل تعريف النداء بالإشارة في نحو هذا وشبهه لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر على أننا ننسبه إلى أن المقصود بالحاضر هو الحضور في المقام فتغلطني لا الحضور في التغلط. إذ المشار إليه يكون حاضرا في المقام ولكنه غائب من التغلط.

فنعرف الندى بأن بما يحدثه إيفاع النداء من إشارة إلى أنه المقصود بالنداء. فيمكن وجه التشبه بينهما في أن كليهما يعرف بالمقصود في الندى تعريف قصدي" (ابن يعيش ج 1 ص 129). وسم الإشارة بحد المقصود فإذا قلت قد ذلك لم تكن الإشارة لتعرف السمع المشار إليه في نفسه ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأسماء" (الحرطاني ص 363). وهذا عين ما يدل عليه النداء إذ به نحصل واحدا وسطه أنه المقصود بالمخاطب. لنداء حال إشارة" (ابن يعيش ج 2 ص 7) إلى المخاطب والإشارة بسم إشارة حال إشارة إلى الغيب إذ لا يحسن التكلم ولا المخاطب. وهنا يكمن الفرق بين اسم الإشارة وبين النداء. وقد تجلّى ذلك في الشروط التركيبية لكليهما قد قرأ النعاة أن التكلم لا يشير إلى نفسه ولا يشير إلى المخاطب فهو لا يحسن إلا غابا وكفوا من جهة أخرى أنه يجوز أن ينادى بجميع الأسماء بما في ذلك الضمير شريطة أن لا يلتبس نداه بالمكنى" (ابن يعيش ج 1 ص 129).

نقول : (1) يا محمد

(2) يا هذا

(3) يا أيها الرجل

(4) يا رجل

كما نقول:

(5) يا لنا

(6) يا أنت

(7) يا هو<sup>1</sup>

غير أن المتكلم بـ (5) لا يكون بصدد نداء "المكني" الذي يحضر باعتباره متكلماً منجزاً لعمل النداء بل هو ينادي غيره. فإذا شاء أن يخاطب نفسه ويناديه فإنه يستعمل اسماً يدل على التنبهة : يقول محمد لنفسه :

(8) يا نفس طيبي واهني

(9) يا محمد كفك ظلماً

لم يستعمل أي اسم يحل به على نفسه شريطة أن لا يكون فيه دليل تكلم. لقد يكون الشخص الواحد متكلماً ومخاطباً في الآن نفسه إذا كان يخاطب نفسه غير أن اللغة تميز عن ذلك بالفصل بين الدورين في الشخص الواحد فتحقق بذلك المواجهة. ويقوم هذا دليلاً على أن حضور المتكلم الخارجي غير حضور المتكلم في اللغة.

---

(1) قد نقول في مقام هجاء : "يا هو" إذا ما جزم المخاطب أن "هو" يعود على حامل متلا وأنه هو المخاطب بذلك. فنصير "يا هو" في قيمة "يا حامل"

فحضور الشخص في اللغة يتجلى بالدور الذي يضطلع به في حل  
المتغلب فيكون إما متكلماً وإما مغلوباً وإما غائباً. وهي أمور متشابهة لا  
تلتزم وإن كلفت تعيل على شخص واحد مما يقوم لدللاً على أن ضمير "أنا"  
غير المتكلم المقالي وثبت غير المتغلب المقالي.

والاستعمالات (5)، (6)، (7) لا تجوز إلا إذا تعدد الالتباس وعلم  
المغلوب مغزى هذه الضمائر. فلا يكون النداء بذلك لتحين المتكلم ولا لتحين  
الغائب. بل إنه في جميع الاستعمالات لا يخرج عن تحين المتغلب. فبنية  
النداء تشمل جميع الاستعمالات الممكنة دون أن تقتض هذه الاستعمالات معنى  
إيقاع المتغلبة. فكما كان لحرف النداء القدرة على إيقاع معنى المتغلبة  
بالأسماء الغالبة التي ترد منادى فلن لها القدرة على إيقاع معنى المتغلبة  
بالأسماء الدالة على الحضور. وهو ما يجعل قول "أنا" بـ "أنا" : يا أنا يقوم على  
تشبيه "أنا" بـ "أنا"، ويجعل قول "أنا" لنفسه : يا أنا يقوم على تشبيه النفس  
بالمغلوب. فحضور "أنا" قيمة الاسم الغائب. فموضع المنادى موضع  
مخصوص بالمغلبة وكل ما يرد فيه من أسماء تتأثر بهذا الموضع دون أن  
تؤثر فيه مما يدل على قدرة دلالة اللفظية التركيبية على التحكم في الدلالات  
المقالية.

ويكشف قول بـ "التعريف القصدي" قوة دلالة الإشتائية في النداء إذ  
يعكس قوة حضور المتكلم في القول المفروضة قوة تجلت في اعتبار "أنا" إيقاعاً  
لعمل اللفظ.

وليرفأ لما يتميز به تعريف المنادى من تعلق بالإشارة المقالية وبحث  
الإنشاء كان البناء سمة مميزة له. فـ "أنا" لطرد البناء في كل اسم منادى (أنا)  
يعيش (ج2ص2) فهو كما يتأنا اسم في محل نصب مبني على الضم لو على  
الفتح. فالمنادى لا يكون إلا مقصوداً وهو ما جعل الاسم المنكرة في النداء  
معرفة.

وإذا يكون النداء "منكورا" فلا يخص واحدا بعينه فيفارق الفتح والضم إلى القتون. فتكون هذه العلامة دليلا على تعدد المقصد إلى اختصار واحد بعينه يقول ابن يعيش (ج2 ص128) :

قولك يا رجلا ويا غلاما لفلام ورجل في هذا الموضع يرد به الشائع لأنه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصا بالنداء ومثل ذلك الأعمى يقول يا رجلا غدا يهدي ويا غلاما أجزلي فلا يقصد بذلك غلاما بعينه ولا رجلا بعينه.

فكان اختلاف الحركات، رغم أن الفعل واحد وهو النصب ورغم أن المندى في جميع أحواله مبني، دليلا على المعاني المتكلمة للنداء، محددا لطبيعة العلاقة بين المتكلم والمندى المخاطب بهما في درجات في القصد متفاوتة.

### 5.3 دلالة الصيغة اللغوية للنداء على العلاقة التداولية بين المتكلم والمخاطب.

بين سيبويه ما يطرأ على النداء من حذف علته بحال المخاطب. فجملة النداء ثلاثة أشكال :

- جملة ظاهرة لا حذف فيها : حرف تنبيه + مندى

- جملة ظاهرة حذف منها حرف التنبيه : @ + مندى

- جملة مضمره حذف منها حرف النداء والمندى.

ولقد رأينا أن كل شكل من هذه الأشكال يصور حالة مخصوصة من أحوال المتكلم والمخاطب لحظة يحدث الخطاب أو حال التكلم على حد عبارة النحاة القدامى.



### 1.5.3. لنداء القاهر النمل : المنادى لهم مخاطباً بعد

بدل حرف التنبيه على دالّتين مقامبتين مختلفتين في علاقة المتكلم بالمنادى :

1/ لأنّ نَبَهْتَه بالأربعة غير الألف وهي ياء ونهاء وهما وأي كان ذلك كشيء المترالي عنهم والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو فنقم المستقل (الكتاب ج 2 ص 299 - 230)، فلنداء بهذه الحروف بصور حالة من الاتصال بين المتكلم والمنادى تستلزم اجتهاداً من المتكلم حتى يتحقّق لنداء غايته ويتحول المنادى مخاطباً، أما العائق فتى تحول دون اتصال المتكلم بالمنادى ونجاح عملية التخطيب فهي حسب سيويوه نوعان الأول قطعة مقصودة من المنادى المترالي والمعرض فيحذر عن إعراضه برفضه ثلثة لنداء ومشاركة المتكلم الخطيب مما يستدعي الإحاح ومذ الصوت. والثاني قطعة غير مقصودة يستبها بعد بين المتكلم والمنادى تجلي عبر اعتبار سيويوه المنادى كلاً ومستقلاً ويمكن أن نلحق بالقوم جميع الحالات التي لا يبلغ فيها صوت المتكلم سمع المنادى مثل بعد المسافة بينهما. فلنداء إذن بالحروف الأربعة المذكورة تصور قطعة بين المتكلم والمنادى تحول دون أن يتحقّق التخطيب. فسمى المتكلم بالنداء إلى قضاء على هذه القطعة وإمالة المنادى المكتم. فإذا ما كان منه قتلقت وإقبال نهيت ظروف تحقّق التخطيب. أما إذا ما فشل المتكلم في مساعاه ولم يعطف المكتم عليه فلم يتخطيب بتحرر.

2/ ولأن استعمال المتكلم حرف التنبيه الألف نحو نوحك أحر بن عمرو فإنه بصور علاقة تقارب بينه وبين المنادى نهين المنادى إلى التحول مخاطباً دون عناء أو اجتهاد وتدلّ على أن لنداء سيويو ما بين المتكلم والمنادى من قرب يتحولهما إلى مخاطب ومخاطب. فلا ينبغي استعمال الألف بلحقيقة استعصاء التخطيب أو تذرؤه. بل هو بصور حالة من التواصل ومن لطمئنان

المتكلم إلى أن المخاطب لا يعرض في سماعه. فيكون النداء بالألف للنقل  
غير المنتبه إلى نية المتكلم في توجيه الكلام إليه.

### 3.5.3 حذف أداة النداء : النداء منزلة المخاطب

يقول سيويه (ج 2 ص 230) : «إن شئت حذفين كلين استغناء كفوك  
: حار بن كعب وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضوره ومخاطبه»  
فهذا حذف النداء على ظن المتكلم أن النداء «مقبل عليه ومخاطبه».

فيمرر بذلك درجة أقوى في قرب المتكلم من النداء تجعل التحول من  
نداء إلى مخاطب تحولاً سريعاً لا شك فيه. ولذلك قرن سيويه بين الإقبال  
والمخاطبة. فمع حذف حروف التنبيه استلشى المتكلم عن التنبيه.

غير أننا نلاحظ أن المتكلم إذا نادى دون حرف نداء قد دلّ على ما في  
نفسه هو فقط دون أن يدلّ على ما في نفس المخاطب. إذ هو يصور بذلك ظنه  
بأن المخاطب مقبل عليه. والظن قد يصيب وقد يخطئ. وقد دلّ سيويه على  
هذا المعنى الاحتمالي بقوله «جعلهم بمنزلة من هو مقبل» فقد نزل النداء منزلة  
غير منزلته الأصلية تبعاً لظنه دون اتفاق بينه وبين النداء. إذ قد يكون  
النداء في هذه الحالة مازال غاملاً غير منتبه. ولولا ذلك لاستلشى المتكلم عن  
النداء كله وليس عن الحرف فقط. لذا فإن المتكلم قد يقول : حار بن كعب فلا  
ينتفت إليه النداء فيضطرب إلى أن يقول : يا حار بن كعب. بإمكانية فشل عمل  
النداء واردة لأن النداء لم يشارك المتكلم في إجراء المنزلة التي نرآه منها.

### 3.5.3 حذف جملة النداء : النداء مخاطب

جوز النحاة حذف النداء لاستغناء بهما المخاطب عليه (سيويه  
ج 2 ص 208) فتجلى بهذا الحذف علاقة الاتصال اللفظي بين المتكلم والنداء  
الذي هو المخاطب. فالإقبال حاصل فعلاً إذ أدرکه المتكلم وحققه المخاطب.  
فمتر حذف النداء عن حالة التسميع بين المتكلم والمخاطب تضمن نجاح عملية

التواصل. وتعتبر اللغة عن ذلك بتحول الشخص المتدلى إلى "أنت" أي إلى مخاطب. ويحيز النحاة عن ذلك باعتبار النداء مع الإقبال تؤكدنا بقول سيويه (ج 2 ص 232) :

"قد يجوز لك أن تتعمد هذه الفحشة غير و إذا كان صاحبك قريباً منك مقلداً عليك تأكيداً".

فلنلاحظ أن سيويه قد كشف بدراسة النداء علاقة المتكلم بالمخاطب - لصور القطيعة بين المتكلم والمتدلى المعرض أو النائم بقوله فيه للشيء المتدلي والاسكن المعرض. "لنا في حلة السماع والإقبال والانتفاء فيقه يسمى المتدلى "صاحبك". وليس معنى الصيغة إلا إبرازاً لمعنى التشترك والتوافق والانسجام الضروري لتحقيق التفاهات.

لنستنتج أن أقوى درجات الاتصال بين المتكلم والمخاطب تتجلى في علاقة حذف النداء والاستثناء عنه. فالمعلاقة : لنا - أنت تصور أقصى درجات الانسجام بين المتكلم والمخاطب. فلا يقول المتكلم "أنا" لو "أنت" إلا بعد أن يكون قد أسس لهذه العلاقة وضمن ما يدعها ووثق من توفر مقومات نجاح عمل التفاهات الذي هو مصدر إنجزره. فهذه العلامات اللغوية تعمل أكثر من دلالتها الإيجابية على الشخص إذ أنها تحول على مراحل من التعرف والتقرب بين طرفي الخطب تتكهن بها هذه العلامات وتلك عليها. فالمعلاقة (أنا وأنت) تدل على أن ما بين المتكلم والمخاطب علاقة قديمة تتوحد بالتفاهات والإقرار بأن "النداء أول الكلام أبداً" يفسر قول سيويه بالتشترك الضمير فيما في علم المخاطب بمدلولها قبل التلفظ بها.

لعمل التفاهات بالنداء يعرف المخاطب المتكلم والمخاطب فلا يلتبس عليه استعمال "أنا" لو "أنت". وعدم التفاهات بالنداء يحقق نفس الغرض باعتبار أننا لا نستغني عنه إلا إذا كان المخاطب متنبهاً إلى المتكلم، علوماً بمدلول "أنا" و"أنت". لذا فإن مخاطبة شخص بـ"أنت" دون أن تكون قد أسست لهذا

تتخلط بالتبعية إلى كونه المقصود بالمخاطب قد يحتمل صلية التخطيب. قد تقول لشخص غافل : كم الساعة من فضلك؟ فلا يلتفت إليك ولا يرد عليك أو قد يلتفت إليك مشغولا غير واثق: هل تتخطبني ؟

فالمضمور "كنت" لا يعين المخاطب تعيينا لوكها بل هو استعادة لدور قد وثق المتكلم أن الموجه قد قبل به واستعمل له. وهذا ما جعل النحاة لا يميزون بين الضمائر في كونها علامات إنشمار. بينما اختلفوا باختلاف خصائصها الإحالية بالمرزئ ثلثين المضمور في كل صنف منها وتصنيفها حسب الحضور والغيبة.

### الخاتمة

بيّنا دلالة بنية جملة النداء على الإشارة المقامية اعتمادا على ما يدل عليه حرف النداء من إيقاع لعمل النداء وما يدل عليه النداء من التفصيل بالمخاطب. ولبرزنا أن لوقت النداء قد كثرت الدلالات المقامية المختلفة. فبنية النداء تحتمل دلالات عديدة وقد وفر النظام اللغوي ثمرات لغوية تميز بينها. وقد بيّنا ما تكشفه حروب النداء من جهة ومظاهر الضعف التي تصيب جملة النداء من جهة أخرى من أحوال المتكلم والمخاطب في المقام التخطيبي.

واستكلنا اعتمادا على دراسة جملة النداء على اقتضاء البنية للمخاطب بما أكدته النحاة من أن "النداء أول الكلام لهذا". وقد كان ذلك دليلا على أهمية المخاطب في حدث التلطف. فالجملة بدون اقتضائها لا يكون لها وجود مما يدل على أن المخاطب شأنه شأن المتكلم لا يمكن أن يغيب عن حدث التلطف ولا يمكن لأي كلام أن يستقيم بدونه.

وقد شئنا لنا اعتمادا على التسلول حول الفرق بين تحديد المخاطب بالنداء وتحديد المضمير "كنت" سبب اعتبار "كنت" علامة إنشمار. فكلنا بالمضمير في علامة "كنت" هو النداء الذي يستجيب للنداء ويقبل بدور المخاطب ويلتفت إلى المتكلم. فيكون استعمال المضمير بعد ذلك تعيينا لذات قد

عرفها بالمخاطب واستقرت في القلوة على حد عبارة المؤلفين. وضمائر  
الحضور لا تختلف في هذه النقطة عن ضمائر الغيبة إذ الاختلاف الجوهرى  
ينجلي في أن ضمائر الحضور تعرف بالمحضور في حدث القلق وضمائر  
الغيبة تعرف بالمغيب منه وهو ملجؤها أكثر لجهلها. فاستغث مغترا لغونا بحزن  
المقصود به.

وقد عيّن لنا أن المخاطب شأنه شأن المتكلم يتعين بهتاج عمل القلق  
فكان لنداء والكلف الحرفية ولسمين لعمل المخاطبة. مما يدل على أن الأسماء  
المعمّية للمخاطب والمتمثلة في الضمائر لا تدل على إقناع للمخاطبة كما أكد  
الدولابون. بل هي أسماء بحثت بها المتكلم المخاطب عن نفسه تحصل دليل  
خطاب.

## 4 الفصل الرابع : أسماء الإشارة بين الإشارة المقامية والعامة

### 4.1 الإشارة المقامية في اسم الإشارة :

لقد تَوَعَّت مجالات استعمال أسماء الإشارة. فهي عند التداوليين وحدات خطابية تربط اللغة بالواقع الخارجي وتثبت لأن اللغة ليست نظاما مغلقا على ذاته بحكمه منطقي دلالي. وهي في تحليل الخطاب والنظريات اللسانية للنصنة لوقت ربط نساهم في فساق النص وتماثل الخطاب بفضل دورها المقدي (انظر الخطابي لسكيات النص). وهذه الأسماء عند النصيين أسماء معرفة مبهمه تقع على كل شيء "لا تلزم المسمى" تحتاج عند الاستعمال إلى مؤشر مقلي أو مقلي يرفع إبهامها. وهو ما جعلها نساه مرتبطة بالضمير. فهي صنف متعدد الوظائف غير أنها وظائف لا تتحدد إلا عند الاستعمال. فيجوزها في مقام تخاطبي محدد يتحدد دورها الاتري المقلي فتفتح على الخارج أو دورا المقدي فتكتفي بالسياق اللغوي.

وتحدد هذه الأنوار طرح الإشكالية التي طرحها جميع المشيريات المقامية وهي : هل أسماء الإشارة مشيريات مقامية أم عولاد ؟

فقد أثارت أسماء الإشارة هي لنتصلها بتشكيلات على مستوى فنالول تعلقت لاساه بخروجهها من الإشارة المقامية إلى الإشارة النصنة في مثل قولنا: (Lyons 1980 ص 289)

(1) لم لره قط - I've never seen him

- هذا كذب<sup>(1)</sup> - That's a lie

(1) تشير إلى أن ترجمة المثال تشير بتشكيلات لأن الترجمة الحرفية ستوجب استعمال اسم إشارة للمحد غير أنه هذا لنا أن تلك لا يستقيم كما أن الترجمة التي اقتناها لا تسق حسب رأيها الترجمة الفصحى لأن الأسلم أن قول "فه كذب" لغتي بضمير الفصحى.

ومثله في العربية قولنا :

(أ) ما كُفِّرَ على الحج

- وكيف ذلك؟

لنسم الإشارة في المثال لا يحل على جملة النص ولا على ما يحل عليه عبارة مكونة له. وقد ذهب الفلاسفة إلى أن اسم الإشارة هنا يحل على القضية *La proposition* التي عُرِّتَ عليها الجملة. وقال آخرون بل يحل على أصل اللفظ الذي أنجزه المتكلم. وحسب لايترز، سواء أخذنا بهذا التفسير أو بذلك فإن الإشكال يكمن في أن وظيفة اسم الإشارة يبدو في منتصف الطريق بين المعادلة والإشارة (Lyons 1980 ص 290).

لما لوروكيوني (Orecchioni 1980 ص 44) فقد بيّنت التداخل بين الإشارة المغلقة والمعادية في استعمال اسم الإشارة، وأكدت هذا المثال دليلاً على ذلك: (قول من مسرحية) :

« Dites ... ( il montre Diego) , ce matelot arrive de Santos. Si on l'interrogeait ? »

« قل ... (و يشير إلى ديفو) هذا قبحار قدم من سانتوس، [ما رأيك] لو نسأله ؟ »  
فاعتبرت اسم الإشارة نصفاً سابقاً إن كانت المسرحية مقروءة باعتبار أن لفظ 'ديفو' يسره، ويكون مقامها إن كانت المسرحية مشاهدة.

غير أن لوروكيوني في طرحها لهذه القضية قد غلب عليها أنها تقف موقف المتفرج السامع وليس موقف المخاطب. والسامع غير المخاطب. لأن كان المخاطب عنصراً حاضراً في حدث القول مشاركاً فيه فإن السامع ثابت عنه بعيد منه. ونظراً لأن البحث عن ثابت القول الدلالي يستوجب أن يأخذ الباحث أو الواسف موضع المخاطب حتى يتبين الإكبات التصورية التي يوفرها المتكلم له لتتجصص صلابة التواصل.

للمثال الذي قمته أوروكوني يمثل خطبا مبتثرا استعمل فيه اسم الإشارة بمعنى ولد وهو الإشارة إلى حاضر في المقام. فـ "Ce matelot" بالنسبة إلى المخاطب لا يستر إلا بالإشارة للصحة الموجهة إليه.

لما إذا أردنا الاستدلال على أن اسم الإشارة يكون عقدا في بعض الاستعمالات فمكن أن نقم مثل هذا المثال:

(2) Un avion s'est écrasé hier à New York. Cet avion transportait 100 personnes.

(2) تحطمت الطائرة طقرة في نيويورك. كانت هذه الطائرة تقل مئة شخص (Kleiber 1994 ص 61).

ولم تثر أسماء الإشارة ما لثارت الضمائر من إشكالات في التصنيف إذ أنه قد بدا للباحثين (مثل أوروكوني) أنه لا مفر من التسليم بأنها وحدت تكون في بعض الاستعمالات خاصة للإشارة المقلبة وفي بعض الاستعمالات الأخرى خاصة للمعتبة.

فقد شبه الأسرلادي (ج 2 ص 33) أسماء الإشارة للبعد بالضمير الفلقب كلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعد إذن أعني ذلك ونحوه كضمير الفلقب يحتاج إلى المذكور قبل أو مبسوس قبل حتى يشار إليه به فيكون كضمير راجع إلى ما قبله. وقد ذكر الأسرلادي (ج 2 ص 32) أن الإشارة إلى البعد تتحول إلى إشارة ذهنية إذا لم تلحق الإشارة للصحة المشار إليه فتشير إلى الفلقب "عينا كان أو معنى" شريطة أن يحكى عنه أولا ثم يأتى باسم الإشارة فنقول في العين:

(3) حاضي رجل فقلت لذلك الرجل

وتقول في المعنى :

(4) تضاربوا ضربا بلينا فهلني ذلك الضرب.



وختلصة الأمر أن أسماء الإشارة عند التناولين تكون مشيرات مفسمة  
إذا عيئت مشرا إليه حضرا في المقام التخاطبي فلا يدركه المخاطب إلا  
بإشارة صنية مثل:

(5) إن لما هذا لك

وتكون علما إذا أشارت إلى ما هو غائب من المقام لا يدرك إدراكا  
صنيا مثل المثال (2) والمثال (4).

لنقوم هذه الاستعمالات المختلفة دفلا على أن هذه الفوجات تتحدد  
بالاستعمال فقط ولا تخضع إلى قواعد نحوية صارمة تحدد نوعها وتضبط  
مجالات استعمالها. هذا إضافة إلى أن توسل اسم الإشارة بالإشارة الصنية  
لتعيين ما يحل عليه يجعله صنفا لا يتحدد إلا بالإجراء الأمي للمخاطب.

لما إذا اعتمدنا إلى القول الذي اعتمدناه في تحديد المثير المعنوي وهو  
الحضور التخاطبي فإن اسم الإشارة لا يعد مشرا مفعليا من حيث أنه لا يشير  
إلا إلى غائب. وسنبرز أن فيه من الخصائص البنوية والشروط التركيبية ما  
يؤكد ذلك.

## 2.4 القوة الإشارية في اسم الإشارة :

### 1.2.4 أصل الإشارة

بين النحاة أن اسم الإشارة هو "ذا" ويجوز أن يلحق به هاء التثنية أو  
كاف الخطاب لمخصصين معنى الإشارة. يقول ابن يعيش (ج3 ص126) :

"ذا للمذكر والمثاء ذان في الرفع وثان في النصب والجز ... وذي  
للزائت والمثاء ثان وثان ... ولجمعها جميعا ألواء بالقصر والمد".

و قد شبه النحاة (ابن يعيش ج 3 ص 126) اسم الإشارة بالحرف من حيث أن فيه معنى فعل "ثبوت". فدل ذلك على أن اسم الإشارة يفتاح لعمل الإشارة فكان البناء سمة نحوية دالة على هذا التثنية ومؤكدّة لقوة الإنشاء في هذا الاسم.

فقد لُكّد أغلب النحاة أن أسماء الإشارة مبنية كلّها بإِ ذهابوا إلى أن "هذين" و"هاتين" قد جيء بهما على صورة المثنى وليساً مثنيين حقيقة (الأزهري ج 1 ص 58). فالألف مع المثنى المرفوع والياء مع المنصوب والمجرور لا يستلكن تنوّعا في الحركة الإعرابية لتنفّر المعنى بل هما قد "وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب" (الأزهري ج 1 ص 58).. ذلك أنّه من شرط التثنية قبول التذكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف.

و قد عُلّق النحاة بناء أسماء الإشارة بكونها وضعت لتدلّ على معنى الأصل فيه أن يؤدّي بحرف لا باسم وهو الإشارة (الأزهري ج 1 ص 57). ذلك أنّه معنى من صنف المعاني التي تقع بإنشاء لفظها مثل "الخطب الموضوع له الكلف المستأد بكاف الخطب ومثل التثنية الموضوع له هاء المسماة بها التثنية".

ويبرر مع الأزهري بربطه معنى الإشارة بهذه المعاني ما ذهب إليه فسلوش (2001 ج 2 ص 1064) من أن ما تدل عليه أسماء الإشارة إنّما هو من أجل تلك الأعمال غير الأولية التي يبني عليها المتكلم كلامه كالتمسية والابتداء والتثنية والظني والإثبات... وبالتالي فإن الإشارة لا يمكن أن تكون المعنى الأصلي المقصود من الجملة... وهو ما يفسر تشبيه الأزهري معنى الإشارة بمعنى لا تستقل بذاتها بل تحتاج إلى أن يبني عليها ليتمّ الكلام. فالخطب والتثنية يعنن لفت الانتباه إلى مضمون القول ودلالته. والإشارة تقع لفت الانتباه إلى المشار إليه المقصود والذي سيكون متحتا طه في الخطب.

و قد اقرن النداء (الاستراديدي ج 2 ص 32) بين التثنية والإشارة الضمنية  
فاعتبروا أسماء الإشارة المقترنة بـ"ها" تثنية تشير إلى القريب الحاضر :

هـ	ذا	Ø	هـ
هـ	تـ	Ø	هـ
هـ	لؤلؤة	Ø	هـ
تثنية	إشارة للقريب	تثنية	إشارة للبعيد

وهي بنية شتمها سبيويه (سبيويه ج 1 ص 245) ببنية الكلام مع النداء. إذ  
اعتبر أن تكلف الحرية تكليد للمخاطبة، وأن النداء بعد جواب النداء يؤكد  
للنداء المحذوف في أوله باعتبار أن النداء أول الكلام لهذا:

ها زيد	لا تفعل	Ø	لا تفعل	ها زيد
تثنية	نهى	نداء	نهى	تثنية
ودعوة				

فيؤكد هذا التثنية ما استدل عليه الشريف (الشريف 2002) من أن البنية  
الإعرابية المجردة [هـ ! 3 هـا (هـا)] تمثل بنية الجملة كما تمثل بنية  
الاسم.

وبدل هذا التثنية أيضا على أن الإشارة عمل ليقاعي كعمل يقاع النداء  
ولأن كليهما لا يكتب المتكلم بهما بل هما من صنف الأصوات غير الأولية. فبدل  
فقرن اسم الإشارة بهاء التثنية وكلف الخطيب على قوته الإنشائية. إذ أنه إذا  
فقرن بالهاء دل على يقاع التثنية وعلى يقاع الإشارة وإذا فقرن بالكاف دل  
على يقاع المخاطبة.

ونظراً لأن هذه القوة الإشارية هي التي قوت فيه الدلالة على الحضور فلو لم ما فيه من دلالة على قوة حضور المتكلم بأنه مشير مقامي يشير إلى الحدث القاطع. في حين أنه اسم فيه من الخصائص النحوية ما يبرز اعتباره صليفاً مستقلاً هو ليس بالمضمير وليس بالاسم المظهر عند بعض النحاة (انظر ابن يعيش ج3 ص126) لقوة شبهه بالحرف.

ومما يدعم أن إيقاع الإشارة باسم الإشارة هو من قبل الأصل اللغوية التي ينجزها المتكلم باللغة أنه عمل واحد لا يقبل للتثنية. فقد بين الأزهري (ج1 ص58) أن ما يبدو من تثنية في اسم الإشارة ليس سوى تثنية شكلية صورية غير حقيقية. فاسم الإشارة لا يقبل للتثنية لأن من شرطها قبول التكرار وأسماء الإشارة ملزمة للتعريف.

لهو لا يقبل للتثنية أو الجمع قنطري. وهذا يؤكد أن في استعمال اسم الإشارة المثني إيقاعاً لعمل واحد لا لمعين. فبالإشارة إلى شئين أفت لا تشير مرتين بل تشير مرة واحدة إلى شئين. فقولنا "هذان" أو قولنا "هذان" لا يختلفان إلا من حيث أن المشار إليه مع الأول فرد ومع الثاني مثني. لما ما يدل عليه اللفظ من إيقاع إشارة حسنة باللفظ به فإنه غير قابل للتثنية. فتثنية الإشارة تحتاج إلى تكرار عمل القول وهو أمر لا يحصل دفعة واحدة بحكم خطية عملية

**النتيجة**

#### 2.2.4 اسم الإشارة ودلالة الحضور :

لقد أطلب النحاة أن اسم الإشارة قد وضع للإشارة الحسنة: يقول ابن يعيش (ج3 ص126) : "تعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصاً يعرفه بحلة البصر" وثبت الأمازيغي (ج2 ص30) أن الفرق بين الإشارة بالمضمير أو بالأسماء الظاهرة وبين الإشارة باسم الإشارة أن الأصل أن لا يشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس قريب أو بعد. فإن تشير بها إلى

محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلنصوّره كالمتشاهد. فحين البعد المادي للإشارة وأثبت قوة علاقتها بالمقام القلطي. فلأساء الإشارة تعين معنى حاضرا في المقام القلطي إذ معنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجوارحه لو ما يقوم مقام الجارحة فتعرف بذلك (ابن يعيش ج 3 ص 126). فالتقرون اسم الإشارة بالإشارة الصنية والإشارة الصنية تستلزم التعريف بحلّة من الحواس مثل البصر أو السمع. فكان حضور المشار إليه حضورا مذهبيا في الحضرة من شروط ليقاع الإشارة.

غير أن اسم الإشارة لا يعين من الحاضرين في المقام إلا من كان غائبا عن القلطي فهو لا يعين المتكلم ولا المخاطب فبدل اسم الإشارة على المتكلم باعتباره المثير وبدل على المخاطب باعتباره المشار له وبدل على شخص غائب من القلطي حاضر في المقام باعتباره المشار إليه المقصود. لما يحل عليه اسم الإشارة يتعرف بوجوده في الحضرة وجودا لا يكون مؤسسا لها. إذ أنه ليس من مقومات المقام القلطي لذا يستوى حضوره وغيبه، خلافا للمتكلم والمخاطب اللذين يحدثن من مقومات المقام القلطي. بحضورهما يتحقق القلطي وبغايتهما ينعدم. فالتكتم معه مائة المقام القلطي وحقيقته. وهو ما جعل فنّانة يعتبرونه من الأسماء الظاهرة والظاهر موضع للغمزة (ابن يعيش ج 3 ص 109).

ولقد كتبت بنية اسم الإشارة دالة على ذلك فصوّرت التزام بين حضورهما في القلطي وحضور المشار إليه تزامنا يبرز ما بين نوعي الحضور من اختلاف إذ بدل على غيب المشار إليه قلطيها. فجاء أن يقرن بهاء قتيبه التي تؤكد عمل المتكلم وبكاف القلطي التي تؤكد أن عمل الإشارة موجّه إلى مخاطب غير المشار إليه. فإذا قلت "هذا" كان المراد كتبه أنها المخاطب لمن تشير إليه (ابن يعيش ج 3 ص 136) وإذا قلت "ذلك" كنت إضافة كاف القلطي دلّلا على أن المشار إليه غير المخاطب.

فكان يقرن اسم الإشارة بالكاف الحرفية دلالة على أنه غائب مختصراً مع المتخاطب في لحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (ابن يعيش ج3 ص134). فنقول إذا خاطبت اثنين: (نلكما مما عظمي ربي) ونقول إذا خاطبت جمعا منكراً (نلكم الله ربكم) ونقول إذا خاطبت جمعا مؤنثاً (نلكن الذي لمستني فيه).

### 3.4 الإشارة إلى المكان :

بني اسم الإشارة ليدل على الحضرة بجميع فرائطها: المتخاطبين والمكان والزمان. فهو ينقسم حسب القرب والبعد من المتكلم وما بينهما من واسطة. فـ"هنا" للتقريب و"هناك" للمتوسط و"هناك" للبعد. وتتميز أسماء الإشارة بإشارتها إلى مكان قتلظ. يقول ابن يعيش (ج3 ص137) : "هذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة هنا وإلى البعد هنا ... وثم وتلحق كلاب الخطاب وحرف التثنية بهذا ومثلاً. وهناك إشارة إلى مكان متباعد فحين أرادوا زيادة البعد جازوا باللام فقالوا هناك" (ابن يعيش ج3 ص137). وقد بين ابن يعيش أن "هذه الأسماء لا يشار بها إلا إلى ما حضر من المكان". أما تمّ فإنها بلغت حداً من البعد يغول لها أن تشير إلى غير الحاضر".

فتتعلق معاني الإشارة بنقطة مرجعية مكانية هي مكان المتكلم. ويتجلى ذلك في إبراز سيوويه دور المتكلم في التقريب والتباعد. فـ"هنا" مكان قد يضيّق وقد يتسع ولكنه لا يخلو من تضمن مكان المتكلم. ولنعقد أن تقسيم أسماء الإشارة حسب القرب والبعد والمتوسط يدل على اختلاف موقع المتكلم من هذا التحديد : فالتقريب يدل على معنى التضمن. فلا يكون المشار إليه إلا في المكان الذي يتضمن موقع المتكلم. أما الإشارة إلى المتوسط فهو يحدث مكاناً قريباً من المتكلم ولكن غير متضمن لموقعه. وأما البعد فهو بعيد لأنه لا يتضمن مكان المتكلم ولا المكان القريب منه.

فنتبين بذلك أن الوظيفة الأولى لأسماء الإشارة هي وظيفة إشارية مفاهيمية إذ هي وسائل لغوية تتخّن بالإشارة الصّبة ما هو حاضر في المقام التخاطبي. وتمايز هذه الأسماء لوما بينها من حيث اختلاف موقع ما تشير إليه بالنسبة إلى موقع المتكلّم يدل على دور الفضاء في تحديد دلالتها. فهو يمثل نقطة مرجعية محدّدة للمسافة المقصودة لـ "هذا الكتاب" يعني الكتاب القريب من المتكلّم وذلك الكتاب يحكي الكتاب البعيد عن المتكلّم. فتكون "هنا" مكان المتكلّم النقطة صفر للمقام التخاطبي نقطة مرجعية في تحديد موضوع ما يشار إليه وتفسير إحالة أسماء الإشارة (Lyons 1980 ص 269). لمساهمة المكان في تحديد الإشارة الصّبة.

وقد بين لاينز (Lyons 1980 ص 318-319) أن أهم في التحليل الدلالي للعبارة المكثفة هو اتجاه الذوات مقارنة بالأبعاد فوق/تحت، أمام/خلف، يمين/شمال. فأهم عامل في تحديد الاتجاه هي وضعية المولجة Face à face. فعندما يتخاطب طرفان فبقيهما عادة يقابل أحدهما الآخر وينظر أحدهما إلى الآخر. وهذا يستلزم أن الفضاء الذي بينهما هو الأمام بالنسبة لكليهما وأن ما سيكون على يمين أحدهما سيكون على شمال الآخر وما سيكون وراء أحدهما سيكون أمام الآخر. فتحدد الاتجاه بمبارات مثل فوق، تحت، أمام، خلف، يمين، شمال يتناسب مع التحديد الإشاري المقامي بـ "هنا" و"هناك". ويبدو في الاستعمال أهم من التمييز لقيام على نقطة إقليمية كقوة (Lyons ص 315-316). فيعتبر لاينز موضع المتكلّم نقطة انطلاق السفر الحقيقي أو الخيالي في المثال :

(1) L'Eglise est à trois kilomètres

(Lyons ص 320) الكنيسة على بعد ثلاثة كيلومترات.

كما نبّه لاينز (Lyons 1980 ص 319-320) إلى العلاقة بين "هنا" و"هناك" وبين معنى الداخل والخارج. لـ "هنا" "X est ici" نزول بـ "ع" لدخل الفضاء

الذي يتضمن ذات المتكلمة به\* X est à l'intérieur de l'espace qui contient  
:self

فهذه الرواية قد تساعد على تحليل الظروف مثل فوق/تحت فـأ فوق ب\*  
تعني <sup>4</sup> خارج الفضاء الذي يتضمن ب\* في اتجاه الأعلى. فمثل هذا التحليل  
يؤثر بطريقة طبيعية لتأويل الإشاري المفصي للظروف المكانية فوق/تحت.

وهكذا يبرز لأينز دور المواجهة في تحديد الاتجاه المكاني إذ يكون موقع  
المتكلم نقطة مرجعية. كما يؤكد تأثير الحضور في دلالة الأسماء الدالة على  
المكان من غير المشتبكات المقامة فيبرز دور ما سماه بالإسقاط الإشاري  
المفصي في تحديد المكان.

#### ♦ التزام بين الزمان والمكان :

لقد بدا لنا أن التزام بين المكان والزمان من جهة واستلزام الحدث  
للظروف المكاني من جهة أخرى يؤثر لاضطلاع أسماء الإشارة بالإشارة إلى  
مكان وقوع حدث التفتظ غير أن ما يميز به المكان من حسنة ومادية بنبه إلى  
أن مفهوم الحضرة في الحضور التخطيبي لا يأخذ بعداً مادياً لذا اختار النظام  
اللغوي أن يشير إلى مكان وقوع الحدث التخطيبي باسم غائب يبرز لتجريد  
مفهوم الحضور التخطيبي من كل بعد مادي وتمييزاً له عن المقام التخطيبي ذي  
بعد المادي.

وإذا نبه الفارمون الغربيون (Lyons, Guillaume, ...Levinson) إلى  
أنه لا مبرر إلى دراسة الزمان إلا باستمارة الألفاظ الدالة على المكان وذلك  
لاعتبارهم الزمان ممكناً في الفضاء يتحرك في إطاره. ولم يخل الفحلة العرب  
عن هذه النقطة.

لقد لاحظنا أن دراسة الزمان تستدعي المكان كما تستدعي دراسة المكان  
الزمان. وقد بدا ذلك واضعاً في دراسة أسماء الإشارة. ودعم الاسترادي ذلك



بتعيينه في لُز أسماء الإشارة للمكان تستعمل للزمان. يقول (الاسترلابي ج 2 ص 34-35) "قد يراد بهذه وهناك وهذا الزمان". ويستدل على ذلك بلمة فرانية "هناك قولاً لله الحق" أي حينئذ. قال حنّ نوري ولات هنا حنّ أي لات حين حنّ وهي ظرف زمان". كما لُز المصطلحات المستعملة في دراسة الإطارين تكاد وتترك. يقول سيبويه (ج 1 ص 36) :

يتعدى الفعل إلى ما كان وقتاً في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة لأنه وقت يقع في المكان ولا يختص به مكان واحد. كما لُز ذلك وقت في الزمان لا يختص به زمن بعينه. فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان كان مثله لأنه قد تعمل بالأمكنة ما تعمل بالأزمنة.

لأشارة إلى البعد قد تحقق ما هو غائب من المقام المتخاطب حاضر في ذهن والذكرة. وتدل بنية اسم الإشارة إلى البعد على هذا الجواز بل أنها باستغنائها عن هاء التثنية قد دلّت على لُز المشار إليه ليس حاضراً وليس قريباً.

وشبه ابن الطلمي (الأزهر ج 1 ص 58) اسم الإشارة بلام العهد. ولقد أنه لا فرق بينهما من حيث حلجة كليهما إلى مفسر بحكم ما بين المشار والمشار إليه من نسبة.

#### 4.4 المناسبة بين الإشارة الحسنة والإشارة للذهنية

بين الفحاة لُز أسماء الإشارة موضوعة للمشار إليه إشارة حسنة. فهي نحن الحاضر في مقام المتخاطب الذي تحققه عن المتكلم والمتخاطب لغيره الإشارة الحسنة باعتباره المقصود دوناً عن غيره من الأشياء الحاضرة. لما استعملها للإشارة إلى البعد الذي لا تدرجه العين كالشخص البعيد والمعقّى فإنه "محال" لما بين الإشارة الحسنة والإشارة العقلية "من المناسبة" (الاسترلابي ج 2 ص 33).

فالنسبة التي تدلّ عليها الإشارة بين المشار والمشار إليه تتجلى أيضاً بين ما هو حسّي وما هو عقلي ذهني باعتبار أن ما يدرك بالحواس يتحول مباشرة بعد ذلك إلى مدرك ذهني. وقد بين سيبويه ذلك باعتباره أن اسم الإشارة يحين بواسطة العين والقلب كما أُنبتاه في فصل ترتيب المعارف. كما بين الجرجاني الأمر ذاته بالتأكيد على أن أسماء الإشارة تحين المقصود ولا تحركه إذ الأشياء لا تعرف بأسمائها بل بما يتعلّق بتلك الأسماء من معانٍ ومفاهيم تحدد ماهية الشيء. تخبرني الإشارة التحصيلية في مجال الإدراك للذات المدركة فيه موقعا تتوزّع انطلاقاً منه سائر الأبعاد المكوّنة للقضاء الحسي في مستوى أول والذهني المجرد في مستوى ثانٍ والمسافة قرب وبعد وما بينهما ( قرند 1998 ج 1 ص 270).

وقد ذكر الاسترلندي (ج 2 ص 32) أن الإشارة إلى البعيد تتحول إلى إشارة ذهنية إذا لم تلتحق الإشارة الحسّية المشار إليه فتشير إلى الغائب "صفا كان لو معنى" شريطة أن يحكى عنه أولاً ثم يؤتى باسم الإشارة :

فأقول في العين : جاعلي رجل فقلت لذلك الرجل.

وتقول في المعنى : تضاربوا ضرباً بليفاً فهلاني ذلك الضرب.

وقد لُكّد أن الأصل في الإشارة الذهنية أن يكون اسم الإشارة بلفظ البعيد لا للقرب. غير أنه يجوز في الاستعمال الإشارة إلى القريب بلفظ الحاضر القريب لشبهه بالحاضر في قرب ذكره. لها دلّ عليه اسم الإشارة من قرب وبعد مكثفين يمكن أن يتحول بضرب من المجاز إلى قرب وبعد زمنيّين.

لهلاري اسم الإشارة الضمير القريب رغم ما بينهما من شبه. في أن أسماء الإشارة ما تلتحق تشير إلى عمل القول وإلى الحاضرة بما تدلّ عليه من إيقاع للإشارة وهو ما يحلّ كونها تصرّ بما بعدها (ابن عوش ج 1 ص 86).. لئلا

ضمير الغائب فبقه لا يدلّ على الإتيان مطلقا.. فهو لا يأخذ بعدا زمانيا يشير إلى وقوع حدث التلقظ في الزمان لو إلى ما كان منه قريبا من لحظة التلقظ به وما كان بعيدا عنه.

وما قلّ هذا البعد الزمني مرتبطا بالبعد المكاني فبوصير اسم الإشارة محددا لمكان المضمر في القول المذكور. فزعم أنّ الإشارة إلى الغائب ظاهرة سيالفة تضر بسابق الذكر فإنّها لا تقطع ما يشدّها إلى الإشارة المقامية باعتبارها أصلا فيها فتعكس حدث التلقظ وتكلّ على حضور المتكلم.

فلسماء الإشارة تنزع في تصنيفها إلى تأكيد علاقتها بالإشارة الحسنة. لبعضها بعين الأتباء أو الأشخاص : هذا وهذه وذلك وبعضها بعين المكان : هنا وهناك. وجميعها من الحدث المعينة. ولئن كانت أسماء الإشارة تستحضر المتكلم باعتبارها مشيرا وتستحضر المخاطب باعتبارها مشارا له وتستحضر شيئا حاضرا في المكان باعتبارها مشارا إليه. فبقه ليس فيها لسماء تحيل على المتكلم ولا على المخاطب ولا على الزمان. فالمتكلم لا يشير إلى نفسه ولا إلى المخاطب. لما "الآن" قلّ هي عبارة عن زمان الحاضر فقد اختلف لنعاة في اعتبارها اسم إشارة (الأزهري ج 1 ص 179-180).

ونحن نعتقد أنّ "الآن" ليس اسم إشارة إذ هو لا يحتاج إلى إشارة حسنة لبعض ما يحيل عليه. وقد دلّ لفظه على ذلك فلم يتضمن دليلا على ذلك خلافا لأسماء الإشارة. وهو في ذلك يالحق بضمائر الحضور. فلذلك فيها على الإشارة المقامية أقوى من أن يدلّ عليه دليل لفظي وذلك لقوة الدليل العقلي. لمقولة الشخص ومقولة الزمان من مقومات الحدث. لذا لم ين كلّ عمل قول يمكن ملجؤه وزمته.

فيبدو أنّ المقدمات المقامية تتلوه من حيث القوة فتتخّم ضمائر الحضور والزمان على المكان وأسماء الإشارة وذلك حسب تفاوت قوة علاقتها

بالفعل. وينجلى ذلك في استعارة خروج ثمة ولدت والآن من الحضور إلى الغياب بينما حاز ذلك مع أسماء الإشارة. ولا ننظر أن التقارب في بنية ثمة ولدت والآن الذي يتمثل في اشتراكها في حرايين لاسمين هما العزمة والقون قد كان قفلاً وصنفه<sup>(١)</sup>. فهي تكون مجموعة متعددة متكئة لا يكون العنصر منها دون الآخر. ثم تلحق بها أسماء الإشارة لجاء في لفظها ما يؤكد تطابقها بها كما بينها.

ونظن أن سبب غياب اسم إشارة للزمن يعود إلى طبيعة الفعل عليه الزمني، إذ هو ليس جثة وليس شيئاً ملحقاً للبلل للتحسين والتعديد بالإشارة العنصرية. خلقتا للمكان إذ الأمكن لها جثة فكلفت إلى الأنسي ونحوهم أقرب ولهذا يخصصونها بأسماء كزيد وعمر (سهيوبه ج ١ ص 36). فللمكان ظرف ملائي يدرك حساً وهو ما يفسر تعيينه باسم إشارة "هنا، هناك، هناك...". هذا إضافة إلى أن اسم الإشارة يدل على الغياب من حدث الإنشاء والآن تشير إلى زمن الإنشاء أي إلى ما يتم بالحضور.

لأسماء الإشارة لا تحقق وظلقتها إلا في مقادير تعاطبية حقيقية (Lyons 1980 ص 279). وهذه الخاصية هي التي تفسر استعمالها لتحل على إنشاء عديدة في مكان مقام التخطيب وزمانه. فسمتا الاتمكس والتحول Réflexivité et déplacement في اللغة يمكن أن هذا التطور في استعمالها.

فيبرز ما بين الإشارة المقامية والمعدنية من استرسال بصر تنوع الأدوار التي تضطلع بها هذه الوحدات، لما كان ذا حضور حسي يتحول إلى حضور

(١) بلز ألفرد (1998 ج ١ ص 221) بأن الأصل الأصلي ١١ أصل إثنوي دل على الحضور في المركز يكون المركز شخصاً هو عتلق القول والتعاطف في ضمير المتكلم ويكون الشخص حاضرًا وحضوره غير مركزي وذلك يشير إليه باسم مشترك بينه وبين ضمير المتكلم مع تنوع معاملات المتكلم ويكون المركز مكاناً في اسم الإشارة إلى المكان الحاضر ويكون زمناً في اسم الإشارة إلى الزمان الحاضر.

ذهني وما كان يمكن عمل التلخيص بتحويل إلى وصف له ومخير عنه، وهو ما  
 لكنه الحالة يبرزهم القسمة بين اسم الإشارة للبعد وضمير القلب. فالمسألة  
 إشارة هذه الألفاظ إلى البعد جعلها قادرة على أن تشير إلى ما هو البعد من  
 حيث البصر لتتحول الرؤية من بصرية إلى قلبية وتتحول الإشارة من حسية إلى  
 ذهنية.

#### 5.4 اسم الإشارة ليس مشيراً مطلقاً

رغم تأكيد أغلب النحاة أن "حقيقة الإشارة الإيماء إلى الحاضر" (ابن  
 يعيش ج3 ص135). فقد بدا لنا أن اسم الإشارة قد وضع ليلاً فقط على  
 ليقاع الإشارة دون أن يكون فيه ما يدل على أنها إشارة للقريب أو للبعد أو أنها  
 إشارة حسية أو ذهنية. بل إن الإشارة فيه معنى عام مجرد يمكن أن يختص في  
 الاستعمال بالمعنى الذي يريده المتكلم العقلي. فمشير به إلى القريب أو البعد  
 كما يشير به إلى الحاضر في المقام التلخيصي أو إلى القلب المستحضر سابق  
 الذكر.

وقد لاحظنا أن بعض النصوص التراثية في اسم الإشارة قد تكون معبرة  
 عن ذلك. يقول سيبويه (ج2 ص103) : "لمبهم تقرب به شيئاً أو تباعده وتشير  
 إليه". فلا يجعل الإشارة مختصة بالإشارة الحسية. والتقريب والتباعد يحتمل  
 البعد الحسي كما يحتمل البعد الذهني. أما الزمخشري (الاسترلابي ج2  
 ص29) فقد قال في تحديده لاسم الإشارة: "اسم الإشارة ما وضع لمشير إليه".  
 فلا يختصها أيضاً بالبعد الحسي. ولا شك أن الإجراء يؤكد هذا الرأي إذ نكول  
 استعمال اسم الإشارة في الموضوعين دون أي تكلف.

لتعلق اسم الإشارة بالحضور لا يتجلى فيما يشير إليه إشارة حسية بل في  
 ما يحمله من معنى الفعل الإنجازي "شیر". فهو دليل على حضور المتكلم بما  
 يدل عليه من عمله شأنه شأن الحروف. ولذا جاز لقرآن هاء التثنية به فخصته

بالإشارة الصنية وبالإشارة إلى ما هو قريب حاضر. كما جاز الاستغناء عن الهاء فتأتي بحرف الخطاب 'هـ' أو بقلام 'هـ' للدلالة على بعد المشار إليه بعدا تصير معه حركة الإيماء الصنية لا معنى لها إذ أنها لا تؤدي وظيفتها التمييزية.

ولم يجر الجمع بين الهاء واللام لفعل \* 'هـلك'. ذلك لأن 'هـ' انتبهه واللام لا يهتملان لأن هاء للتقريب واللام للبعد والقرب معنيان متضادان (ابن يعيش ج3 ص136)

وما يدل حسب رأيها في 'هـ' على البعد ليس كاف الخطاب كما قال النحاة (ابن يعيش ج3 ص135) بل هو غلب هاء التنبه. فإذا حضرت دلت على القرب وإذا غابت دلت على البعد. أما الكاف في 'هـ' فلأنها تكل على إيقاع المخاطبة. ولذلك جاز الجمع بين الهاء والكاف في 'هـ' و'هـ' كما تنبيه وذا ونا إشارة والكاف حرف خطاب (ابن يعيش ج3 ص136) لأن الكاف مجرورة من معنى البعد والتقرب.

لذا كانت الهاء تنبيهها إلى أن المشار إليه قريب فهذا يعني أن 'هـ' ليس في معناها ما يدل على القرب، بل هي تحتمل الدلالة على القرب كما تحتمل الدلالة على البعد. فاسم الإشارة حسب رأينا قد كان في أصل وضعه غير مختص بدلالة دون أخرى. بل هو يحمل معنى علم هو الإشارة، معنى يقل التخصيص عند الاستعمال. وهو ما يفسر استعماله المتطرفة. فيحين نكرة ما هو حاضر في المقام التخاطبي وطورا ما هو غائب منه.

فلم يكن تأكيد النحاة على أن اسم الإشارة قد وضع للإشارة الصنية إلا لأمرين: الأول أن الإشارة الصنية أصل للإشارة اللفظية والثاني أنهم في وصفهم لبنية اسم الإشارة شئهم في ذلك مع وصف جميع البنى اللفظية لا يفتكون عن استحضار المشاهد التخاطبية الواقعية. لهذا لهم حسب رأينا أن اختصاص الضمير الغائب بالإشارة اللفظية يوزيه اختصاص اسم الإشارة

بالإشارة الضمنية. فالضمير "هو" يعنّ ما هو غائب تغلطيا وغائب من مقام التغلطب وباسم الإشارة نعمنّ ما هو غائب تغلطيا وحاضر في مقام التغلطب.

ههنا أنّ حقيقة الأمر كالمثبة في أنّ غياب ضمير الغائب لا علاقة له بالحضور أو الغياب للمدّين من مقام التغلطب. كما أنّ حضور المشار إليه لا علاقة له بالحضور أو الغياب في مقام التغلطب. إذ يستوي في النظام اللغوي شأن الفعل عليه الخارجى لأنّه وفّر علامات معانيها المعجّدة تصلح لجميع الأوضاع المفاسية الممكنة.

وبما أنّ التعريف بخصنّ المفاسية إنّما نذهب إلى أنّ حقيقة التعريف الإشاري الضمني لا تتعلّق في استعمال المتكلم حركة حسيّة باليد أو بالعين نحو المشار إليه بل هو أنّ يتعرّف المغلطب على المقصود بفضل حلقة من الحواس مثل البصر أو السمع لا بفضل اللفظ منكرور. وقد نعرف بهذه الوسيلة مفسّر اسم الإشارة كما نعرف مفسّر الضمير الغائب في قولنا : كُتِبَ فيه خطير<sup>1</sup>. ولكن الفرق الأساسي بين اسم الإشارة والضمير أنّه باستعمال اسم إشارة يكون المتكلم، بإيقاعه عمل الإشارة، بصدد تنبيه المغلطب إلى أنّ المشار إليه حاضر في المقام. أما باستعمال الضمير الغائب فإنّه يدلّ على أنّ المغلطب قد ميّز المقصود في المقام بفضل حلقة البصر أيضا ولكن دون إشارة المتكلم إليه. فجاء ما قال المتكلم "هو" فجّه يشير إلى ما قد حصل في ذهن المغلطب من تسجيل لصورة المقصود. وهو ما أبرزه كلايبر (1994 Kleiber) بشاقية جند/معروف<sup>2</sup>.

### خاتمة

طرحنا في هذا الفصل قضية اسم الإشارة في علاقته بالإشارة المفاسية وبالعلانية. وانتهينا إلى أنّ اسم الإشارة ليس مشورا مفاسيا من حيث أنّه لا يشير

(1) انظر الفصل التاسع من الباب الأول

إلى المتكلم ولا إلى المخاطب. بل هو يحث القلب الذي قد يكون حاضرا في المقام أو غائبا عنه. وقد بينا أن ما يتميز به اسم الإشارة من قوة إنشائية تجلت في كونه إيقاعا لعمل الإشارة هو الوجه الذي تبرز فيه دلالة الحضور بما يعكس فيه من عمل المتكلم. غير أن ذلك يحطه ملتصقا بالأفعال الإنجازية أو بالحروف الواسعة للأصل اللغوية لا بالمشيولات المقامية إذ أنه يمثل صلا لغويا غير لوكي.

وقد رأينا أن اسم الإشارة في أصل وضعه ليس مختصا بالإشارة الحسية أو بغیرها. بل هو وضع للإشارة لا غير ويحتل أن تكون حسية أو ذهنية. غير أن اعتبار الإشارة الحسية لصلا للإشارة الذهنية هو الذي تنتهي بالنعاء إلى اعتباره قد وضع للإشارة الحسية. واعتمادا على هذه الرؤية نشين أن استعمال اسم الإشارة للدلالة على القلب من الحضور لا بعد خروجها عن الأصل. بل هو إنجاز لإمكانية دلالية تحتلها الدلالة النظامية لهذا الاسم.

وقد بينا دور العلاقة بين الإشارة الحسية والإشارة الذهنية في يبرز ما بين ظاهرة الإشارة العقلية والمقدمة من استرسال. فهنا شدة ارتباط الضمير القلب بضمير الحضور وشدة شبه اسم الإشارة بالضمير القلب. فهي بمثابة الحلق التي يفتني بعضها إلى بعض. فلولا دلالة الحضور ما كان لدلالة القلب أن تستقيم. ولست ظاهرة المقابلة إلا علامة على تغييب نسي لحدث الإنشاء.

وقد بينا أنه، وإن كثرت الأسماء الغائبة مثل اسم الإشارة وضمير القلب لا تدل من المشيولات المقامية بالنسبة إليها، فإنها متصلة بظاهرة الإشارة العقلية. فعلى أنها ظاهرة ترتبها تتجلى فيها هذه الظاهرة بتشكيل مختلفة مما يؤكد سيطرة عمل المتكلم على القول وسيطرة موضع الإنشاء على موضع الإحالة، سيطرة تظهر صريحة فيما يدل على الحضور وخفية متوالية فيما يدل على الغياب.



## 5 الفصل الخامس : الضمير الغائب بين الإشارة المقامية والعادية

### 1.5 دلالة الحضور في الغائب

لختلف الباحثون في مسألة تحول الغائب حضرا أو بعبارة أخرى في إمكانية تبادل الأدوار بين المتكلم والغائب أو بين المخاطب والغائب. فقد أكد بنفست (1966 ص 228-229) في إطار احتجازه للفتيلة بين الشخص والثلاثي وشميره بين ضميري "أنا" و"أنت" وضمير الغائب "هو" أن تبادل الأدوار في حدث التغاطب لا يتحقق إلا بين المتكلم والمخاطب. فهتلب المتكلم مخاطبا والمخاطب متكلما. لما الغائب فإنه لا يتحول متكلما ولا مخاطبا. إذ هو يمثل الثلاثي في عمل التغاطب فلا يشارك فيه لا بالتكلم ولا بالمخاطبة. وقد رد عليه فنلوش (2001 ج 2 ص 1086-1087) هذا الرأي. ولحق بمثلين :

1/ قلت لعلمة : انخلي ولا تترندي

2/ خلطبت نفسي قتلا : يا نفس لا تترندي

وقد رأى أن في "الحكاية وطرق لمر المتكلم نفسه لو نمر الغائب" دليلا على أن "الغائب يستطيع أن يفرق هذا الدور فيصبح مخاطبا".

ويبدو أنه قد غاب عنه أن الحكاية لو الخطب المنقول يستوجب مقامين تخاطبيين مختلفين أحدهما أصلي والآخر فرعي<sup>1</sup>. فالمثال (1) نجد فيه لعلمة في زمان قول مخاطبة وفي زمان نقل القول غائبة متحدثا عنها. ومن الطبيعي أن تتحول أدوار الأشخاص بتحول حدث التغاطب. فنقل الحكاية ليس إلا تعبرا عن نقل مقام التغاطب بجميع فواعله : الأشخاص والزمان والمكان.

(1) انظر كتاب الأول من البحث. الفصل الخامس بتحديد مفهوم المقام (1-21).

لما كان في مقام التغاطب (1) علقبا قد يصور في مقام تغاطبي (ب) متكلما لو مخاطبا. فحين نقول : (2) "خاطبت نفسي لقللا: يا نفس لا تترندي" فيما أتت بتلك هذا القول تغاطب به مخاطبا آخر هو ليس "نفسك" وفي هذا المقام تكون النفس عاقبة أي متحتنا عنها. أما حين نلتفت بـ "يا نفس لا تترندي" فالت جعل من النفس مخاطبة.

لقد بينا أن دلالة الحسية التي تأسس لدلالة الحضور والحضرة في مقام التغاطب مع اسم الإشارة ليست دلالة الحضور التي تقبل دلالة الغياب في الضمائر. فالحضور الذي يتعين به ما يحول عليه اسم الإشارة غير الحضور الذي يميز أنا ولنت عن هو. ذلك أن المتحدث عنه الغائب لا يفرق سمة الغياب وإن كان حاضرا بجسده في مقام التغاطب منصتا إلى ما يقول المتكلم. وإن يفرق الغياب الدلالة الحسية يستلزم أن تتجاوز دلالة الحضور مع أنا ولنت المعنى الحسي أيضا حتى تصدق المقابلة. وقد بدا لنا ذلك واضحا في بعض نصوص سيويه وإن لم يصرح بالأمر. يقول (سيويه ج 1 ص 254-255) :

"واعلم أنه لا يجوز أن نقول : زيد ولنت تريد أن تقول ليضرب زيد لو ليضرب زيد إذا كان فاعلا ولا زيدا ولنت تريد ليضرب صر زيدا ولا يجوز زيد صرا إذا كنت لا تغاطب زيدا إذا أردت ليضرب زيد صرا ولنت تغاطبي".

فهر سيويه أن المضمر الغائب هو المضمر الذي لا نوجه إليه الكلام ولا لغاطبه فيستوي بالنسبة إلى أصل وضع الغائب الحضور والغائب المدين من مقام التغاطب. فملاعة التغاطب لا تتسع لأكثر من طرفين فاعلين فيها. أما الطرف الثالث فهو مضمر باعتباره مفعولا متحتنا عنه.

ويتم هذا الرأي بتفسير العلاقة بين المتكلم والفاعل في حالة الأمر  
المتكلم الفاعل بقوله : لضرب زيدا. لما يستلزم الأمر من مواجهة بين الأمر  
والمفعول قد يوهم بإمكانية علاقة مباشرة بين المتكلم والفاعل :

أمر - مفعول

(متكلم) - (فاعل)

فوضر سيويه ما قد يظهر من مقابلة بين ما تقتضيه علاقة الأمر  
بالمفعول من مواجهة وما تقتضيه دلالة المفعول في "ما" ودلالة الفاعل في  
"هو" من لعدم المواجهة بقول (ج 1 ص 258) :

"أنت في الأمر للفاعل قد جعلت له فعلا آخر يعمل كذلك قلت: قل له  
لضرب زيدا / أو قل له لضرب زيدا أو مره أن يضرب زيدا".

فهو جعل المخطوب المفعول وسيطا بين المتكلم والفاعل. والفاعل وإن كان  
هو المفعول في الحقيقة بالمخطوب وإليه يوجه الأمر فإنه لا يشارك في الفعل  
ولا يتحول بذلك إلى مخطوب. فالأصل في وضع "هو" أن يكون المفعول غائبا  
تخطيبا فإن حضر في المقام كان حضوره وغيبه سواء.

فيبرز سيويه تعلق كل جملة مفعولة بمقام تخطيب معين يحدد فيه  
المتكلم والمخطوب وإن لم يظهر المخطوب صراحة باستعمال ضمير الخطاب  
فإنه يفتر :

(أ) لضرب زيدا - (ب) قل له لضرب زيدا

البنية (أ) بنية فرعية تتعلق ببنية أصلية هي (ب) إذ أنها بنوية قد أضمر  
فيها أمر مكنون وهو العمل. لقول (أ) يقتضي مقامين تخطيبين مختلفين من  
حيث أطراف التخطيب وإن التكم :

مقام (1) : يكون فيه (أ) متكلماً و(ب) مخطوباً و(ج) غائبا متحتا عنه

مقام (2) : يكون فيه (ب) متكلماً و(ج) مخطوباً و(أ) غائبا متحتا عنه

لتغير دور (ج) من فاعل إلى مخطوب يقتضي انتقالا من مقام (1) إلى  
مقام (2) وتجدد في الحدث الإنشائي. وفي ذلك إقرار من سيويه بأن الفاعل

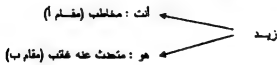
لا يتبادل الأتوم مع المتكلم والمخاطب فلا يتسنى له أبدا أن يتحول في المقام نفسه مخاطبا وإن كان هو المقصود بالأمر<sup>(1)</sup>.

فلنلاحظ أن ما يفسر به سيويوه أمر الغائب ينطبق على ما نضر به عناصر الإشارة العقلية في الخطاب المنقول إذ يتحول المتكلم الأصلي وهو الأمر إلى غائب ويتحول الغائب إلى حاضر مخاطب ويتحول المخاطب إلى متكلم. فكما أن نقل الخطاب يقتضي تحولا من مقام تاليف أصلي إلى مقام تاليف غير أصلي ومن أن خطاب إلى أن خطاب آخر فإن أمر المتكلم للغائب يقتضي تحولا في الحدث الإنشائي.

ويؤكد الجرجاني (المقتصد ج 1 ص 141) تغير المقامات في تحول الحاضر غائبا بقوله:

‘ إذا قلت لزيد أنت فقلت كذا لم يكن له هذا الاسم في كل حال لأنه إذا زال عن حضرتك وانقطع الخطاب بينك وبينه لم تكل له أنت وإنما تقول: هو فعل كذا وكذا. وإذا قلت: هو فعل لم يلزمه ذلك لأنه إذا حضر وحاضنته قلت له : أنت فقلت كذا إلا أن تصد تنزيهه منزلة الغائب فتقول : هو فعل كذا إجلالا وتعظيما وليس ذلك بالأصل ولا بالمخاطب على الحقيقة’.

فيبرز الجرجاني أن ما يلزم الضمير هو الدور الذي يحل عليه وليس المضمير المعين به لذا قد يكون الشخص المعين واحدا بينما تتغير العلامة المحيلة عليه بتغير دوره :

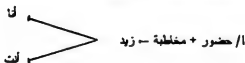


(1) وهو ما أبرزه بلقيست (1966 ص 230) بتكديده على استعانة تحول الغائب متكلما خلافا للمخاطب.

فهو بذلك أنه مع إنجاز كل حدث إنشائي يختار المتكلم بنية تقابلية نحوية  
يؤسس عليها المشهد التخاطبي. ومن خلال هذا النص تتجلى لنا هذه البنية :

[قاء] أنت = هو]] إذ بني الجرجاني هذه المقابلات باعتبار مقابلة المتكلم  
للمخاطب أنت' واللقاب 'هو'. فيتحول المخاطب إلى عاقل والعاقل إلى  
مخاطب. ومقتضى التحول الأصلي هو الحضور مع المخاطبة أو زوال  
الحضور مع زوال المخاطبة. وما يدل على أن الجرجاني يقصد إلى ضرورة  
التحول العقلي لمتحول الشخص من مخاطب إلى عاقل أنه لم يتحدث عن  
تحول الشخص من متكلم إلى مخاطب لأنه لا يقتضي تحولا في مقام التخاطب.  
فتبادل الأدوار بين المتكلم والمخاطب يؤسس لتواصل الخطب لا لانقطاعه.  
فلن يكون الشخص متكلماً أو مخاطباً لا بفرق الحضور ولا بقطع الخطب.

ولعل قيمة هذا النص تكمن فيما يوحي به من تمييز بين الحضور مع  
اسم الإشارة والحضور مع الضمير. فالمحضور بدلالته الأصلية وهي دلالة  
الحية غير كافية لتمييز الحضور مع أنا' وأنت' الذي يقابل الغياب في 'هو'،  
لذا فإن الجرجاني لا يكتفي بها بل يربطها بسم ملازمة لها؛ فيلتزم الحضور  
والخطب من جهة وزوال الحضور وانقطاع الخطب من جهة أخرى. فيحدد  
لنا مقامات التخاطب الأصلية وهي ثنتان :



2/ زوال الحضور + انقطاع المخاطبة - زيد : هو

لشخص لا يكون إلا واحدا من الثلاثة: أنا' أو أنت' أو هو'. فلذا لم  
يكن أنت' كان بالضرورة هو'.

— "هو" لا يشارك في عمل القاطب لا بالحضور ولا بتوجيه القاطب إليه ولا باللفظ بل هو مجرد متحدث عنه. ولئن كانت المقامات الأصلية التي تميز حضور الشخص في دور تخاطبي ما لا تخرج عن اثنين فإنه يمكن أن يتفرع منها مقامات أخرى ليست "بالأصل" ولا بالقاطب على الحقيقة. غير أنها بإمكانية تخاطبية مكنتنا منها حركة المجهز النحوي وهي حركة ترواح بين مفهوم الحضور في بعده القاطبي وفي بعده الحسي، متولدة من تطبيق البنية القاطبية النحوية [أنا] [أنت = هو] التي تتكون بجميع هذه الإمكانيات القاطبية ما كان منها ممثلاً لـ"الخطاب على الحقيقة" وما كان منها لغير ذلك:

المقام الأصلي 1 : حضور + مخاطبة — أنت

سماع + مشاهدة

يتفرع عنه ثلاثة مقامات:

مقام فرعي (أ) (+) سماع	{	+ مخاطبة — أنت
مقام فرعي (ب) (-) سماع	{	+ مخاطبة — أنت

وهو مقام غير أصلي يزل فيه القاطب منزلة الحاضر. يقول ابن الطيمي (الأزهرى ج 1 ص 113) : "يُلفظ عن شخص غائب فيقول : ويحك يا فلان لتعمل كذا تنزيلاً له منزلة من بالحضرة. وهو مقام لا يمثل خروجاً عن أصل الوضع لأنه لا يشترط في توزيع الأتوار القاطبية فيها الحضور الحسي للمخاطب أو التهاب الحسي للقاتب. وهو ما يوفر لنا إمكانات تخاطبية عديدة

$$\text{مقام فرعي (ج) (-) سماع} \left\{ \begin{array}{l} (+) \text{ مشاهدة} \\ + \text{ مخاطبة} = \text{أنت} \end{array} \right.$$

وهو مقام غير ممكن لأنه يخرج من إطار التواصل بالتلفظ.

المقام الأصلي 2 : زوى حضور + زوى مخاطبة = هو

$$\begin{array}{cc} & \swarrow \searrow \\ (-) \text{ سماع} & (-) \text{ مشاهدة} \end{array}$$

ويترفع عنه ثلاثة مقامات:

$$\text{مقام فرعي (أ) (+) سماع} \left\{ \begin{array}{l} (+) \text{ مشاهدة} \\ + (-) \text{ مخاطبة} = \text{هو} \end{array} \right.$$

$$\text{مقام فرعي (ب) (-) سماع} \left\{ \begin{array}{l} (+) \text{ مشاهدة} \\ + (-) \text{ مخاطبة} = \text{هو} \end{array} \right.$$

$$\text{مقام فرعي (ج) (+) سماع} \left\{ \begin{array}{l} (-) \text{ مشاهدة} \\ + (-) \text{ مخاطبة} = \text{هو} \end{array} \right.$$

فلاحظ أن الحضور الحسي في جميع أشكاله لا يؤثر في 'هو' فلا يتحول أبداً عن الغياب. في حين أن الحضور الضروري مع 'أنت' ينف عند السماع دون المشاهدة فهو الحضور الذي يحتاجه الخطيب ليتحقق. أما لفيد الفاصل للتحول من 'أنت' إلى 'هو' فهو المخاطبة. فلن نقطع للمخاطبة كان الشخص غالباً مهما كان شكل حضوره. وإن قام التقاطع كان الشخص حاضراً بمشاركته فيه متكلماً أو مخاطباً.

أهمية الحضور الحسي إذن ليست سمة تميز بها بين الأدوار التخاطبية ولعل هذا ما جعل سبويه غير مكثوث بالمستعمل عبارة الحاضر للضميرين أنا

وأنت في حين نجاهه حريصاً على استعمال عبارة المتكلم والمخاطب لما يدلان عليه من حضور في حدث التخاطب. وكأنه بذلك يؤكد أن دلالة الحضور في أنا وتنت يجب أن تستخلص من دلالة الغياب في هو. وقد أكد سيويه في نصوص عديدة الاختلاف بين اسم الإشارة والضمير. وقد رأينا في ذلك تنبهاً إلى أن هذا الاختلاف مؤثر على اختلاف سمة الحضور في كليهما.

تتمثل العمليات التخاطبية المختلفة حركة الجهاز النحوي إذ يوفر إمكانات تخاطبية متعددة تقوم على حركة مذ وجزر بين الحضور الحسي في المقام والحضور التخاطبي. فممكننا من أن نعتبر الغائب غائباً عن التخاطب وغائباً عن المقام التخاطبي. أو أن نعتبره غائباً عن التخاطب وحاضراً في المقام التخاطبي. فممكننا ذلك من إنجازات مختلفة مثل : (1) مخاطبة الحاضر بعبارة الغائب : "هذا هو الصديق" نعوياً على حضوره في المقام وتوجيه الخطاب إليه. (2) مخاطبة الحاضر وأنت تقصد "هو" الحاضر في المقام : كقولنا لـ(أ) ونحن نغصد (ب) الحاضر في المقام إذا لم نتج فاقبل ما شئت. فنعوياً على كون (ب) حاضراً استعمالاً نقول وعلى أن حضوره ممكنه من أن يكون مخاطباً موحهاً إليه القول. فمستل المتكلم في هذا المعنى المقامي المغفلة النحوية [أنا] أنت = هو]] التي تجعل كل الحضورين في المقام غير أنا مؤهلين لأن يكونوا مخاطبين.

ولاحتمال هذا الوضع المقامي هو الذي يفسر القرائن علامة المخاطب بقولات الجنس والعدد. يقول ابن يعيش (ج3 ص 86)

قد يكون بحضرة المتكلم اثنان مفكر ومؤنت وهو مقل عليهما فمخاطب أحدهما فلا يعرف حتى يبينه بعلامة ولذلك من المعنى شي وجمع خوفاً من تصرف الخطاب إلى بعض الجماعة دون بعض



وهو ما جعل "لنت" نصف لمتصلا من "لنا" فيحتل فيه أن يلتصق بالغالب وأن يلتصق الغالب به لو أن قصد المتكلم إحدت القلب ليؤدي المعنى (2). ولا يمكن من ذلك إلا بفضل حركة علاقة التقليل التي يولفها الجهور النحوي وهذه الحركة تفسر قدرة المتكلم على أن يروح في إند الأتور بين "لنت" و"هو". وهي حركة تمكننا أيضا من أن نستغني عن مصدر ضمير الغالب النحوي إذا كان ما يحل عليه حاضرا في المقام التخاطبي وإذا ضعف احتمال القلب فيه. غير أن هذا المحذور لا يحول الغالب إلى حاضر تخاطبيا. بل إنه يحافظ على غيابه من التخاطب. وهذا الشرط هو الذي يمكن المخاطب من إدراك مصدر "هو" دون ذكره للتغلب لأنه يعرف أنه سيحول على ما هو حاضر في المضرة غير المتكلم وغير المخاطب.

## 2.5 مصدر الغالب بين الدلالة المقامية والدلالة اللفظية

### 1.2.5 موقف التداوليين

أبرز التداوليون ما تثيره بعض استمالات ضمير الغالب من إشكاليات تصنيفية تضعف المفهوم الذي اعتمدته النحاة في تصنيف الضمائر حسب المصدر إلى ما هو مفلي وما هو مفلي. وقد اضطررنا منهج البحث أن نضم بعضها في الباب الأول لتفسير المفهوم الذي اقترحه كلاهار معروف/ جديد لتتعلق هذا المثير المفلي. وتغلبا للتكرار رأينا أن نذكر بهذه المسألة باستحضار مثال آخر أبرزه لابينز في إطار طرحه لنفس القضية. فقد ذهب (1980 Lyons ص286) إلى أن الضمير الغالب يمكن أن يحل بشارة مقامية على كل ذات حاضرة في المقام التخاطبي شريطة أن تظهر وتبرز أنه يحدد الإشارة المقامية وذلك في مثل قولنا :

Regarde le il va tomber

انظر إليه إنه سيسقط

وإذا استحضروا الهيئة العقلية الصحيحة ندرك دون عناء وجهه المعنى المقصود. إذ لن استعمال هذه الضمائر ينتج عنه توزيع غوري للأشياء. فإذا كان عمل القاطع يدل على المتكلم وإذا كان ليقاع المخاطبة يحث المخاطب فإن ما هو حاضر في المقام التخاطبي غير المتكلم وغير المخاطب لا يمكن أن يكون إلا "هو" وهو ما يفرض الاستثناء عن المفسر اللغوي إذا كان حاضرا في المقام التخاطبي.

ولقد لُكِّدَ لاينز بالشرط الذي وضعه ما وراء من أن الضمير القاطع لا يخرج في استعمله عن العقيدة إلى الإشارة العقلية وإن لم ينكر له مفسر لغوي. فاستعمل فعل الأمر في المثال دليل على أن المتكلم يوجه المخاطب إلى العقيدة بما هو حاضر في المقام. فإدراك ما يحول عليه الضمير القاطع لم يحصل بواسطة الضمير بل حصل قبل القاطع بالضمير بواسطة الإشارة التي يتضمنها فعل الأمر "انظر". فكتابة هذا الأمر تعرف المخاطب المشار إليه فيسجله في ذهنه فإذا ما استعمل المتكلم ضمير القاطع عاد إلى ذات موجودة في البؤرة قد عرفها المخاطب. ففعل "انظر" يعرض استعمال اسم إشارة وقد صرح بذلك سيبويه حينما قُدِّمَ أن قولنا "هذا زيد منطلقا" بمعنى "انظر إليه منطلقا". فالإشارة الحسنة تنبئ إلى أن المقصود بـ"هو" حاصر في المقام التخاطبي وقد رأينا أن هذه الاستعمالات لا تسبِّح إشكالا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار :

(1) ضرورة التمييز بين الحضور التخاطبي والحضور في المقام التخاطبي. فحضور منقول "هو" في المقام لا يؤثر مطلقا في كونه غائبا.

(2) التلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة، ودور علاقة التقابل بين الضمائر : فـ"أنا" = أنت = هو في إضعاف احتمال اللبس بجعل الطرف الثالث ممثلا بالضرورة لـ"هو".

(3) تشترط القوي لقولة الإضمحل المتمثل في أنك لا تضمحل الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود (ابن يعيش ج 5 ص 86). فإذا كانت الضمحل تعرف بالقلب والعين استوى في ضمير القاتل أن يعلم الضمحل برؤية في المقام أو بنكر لفظ يدل عليه.

وإذا اعتبرنا نزعة اللغة إلى الاختصار والإيجاز والحذف كلما لم ينس صار استعمال اللفظ في مقام يظهر فيه مفسر "هو" مخالفا للنظام القوي وليس العكس. وهو ما يؤكد أن الإشارة المقامية أصل للمعقبة لذا فإن العوائد إذا حضر مفسرها في المقام استغنت عن اللفظ ذلك أنه أتى بالضمحلات كلها لضرب من الإيجاز ولحترقا من الإلباس (ابن يعيش ج 3 ص 84). والأصل في استعمال الضمحل أنه لا ليس فيها.

ولم يكن تشترط تعلق الضمير بالقلب بمفسر لفظي إلا نادما بين اعتبار لمرين: 1/ أن القلب غلب من المقام التغلطي

2/ أنه إن كان حاضرا يحتمل التباسه بغيره

فوتر استعماله مقترنا بمفسر لفظي. غير أن ذلك لا يعد أصلا فيه. يقول ابن يعيش (ج 3 ص 84-85) "الضمحلات لا ليس فيها فلتغنت عن الصلوات لأن الأحوال المقترنة بها قد تنفي عن الصفات والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم نكر المات الذي يصير به بمنزلة الحاضر الشاهد في الحكم".

ونذهب في تصور دلالة الحضور في هذا النص إلى أن ابن يعيش قد قصد بحضور المتكلم والمخاطب الحضور التغلطي وقصد بحضور القلب الحضور في المقام التغلطي وذلك لأن وصفه قد قام على استحضار المشاهد التغلطية الواقعة لذلك فإن "المشاهدة" كانت بالمتجبة إليه مفسرا للضمحل. كما أنه أبرز أن تقدم النكر مع القلب بمنزلة الحضور في المقام يدل ذلك على أن الأصل هو الحضور والمشاهدة واللفظ قد نزل منزلة الأصل.

كل هذا يثبت لنا أن تصوير الضمير الغائب بالمشاهدة لا يحدّ خروجاً عن الأصل بل هو عودة إلى الأصل.

### 2.2.5 موقف النحاة من المفتر الحضورى للضمير الغائب :

تبيّن لنا أن هذه الإشكاليات لم تشغل النحويين لمصعب، بل كانت مشغلا عدد العرب القدامى لهذا توارثت بينهم خلاصات لا تقلّ أهمية عنا مصدر عن الباعثين المحضين.

فقد أبرز النحاة المتأخرون (الأزهري شرح التصريح ج 1 ص 113-114) مجموعة من الأسئلة لم يظهر فيها مفتر صريح لو ضمني ولم يرد في السياق ما يمكن من الاستدلال عليه بواسطة الاستلزام لو الاقتضاء وهي:

1/ هي رولنتى عن نفسي

2/ يا ليت استأجره

للضمير المنفصل في المثال (1) والضمير المتصل في المثال (2) ليس غير مضمّر بتفاهق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة (الأزهري شرح التصريح ص 113).

ولم يكن الإشكال مثلياً من كون منلول الضمير لهما غائباً من جهة حضراً في الحضرة من جهة أخرى. فقد بيّنا أن حضور منلول المفتر في الحضرة لا يتناقض مع تسلمه بالغائب لاحتصاف دلالة الحضور في الضمائر في معنوي التكمّل والخطاب. بل تشغل الإشكالية في أن الظاهر الضميرين في المثالين إلى معنوي سبقي يساعد على تحديد المفتر. مع حضور منلولها في الحضرة بدعونا إلى مراجعة أصل وضع الضمير الغائب وهو كون المضمّر فيه اسماً غائباً. فيجري الضمير في هذه الاستعمالات مجرى اسم الإشارة.

ويلحق بضمائر الحضور من حيث وقوعها مباشرة على مدلولها الحاضر في  
الحضرة دون حاجة إلى مفسر لفظي.

وقد أبرز تحليل هذه الأمثلة موقنين متباينين :

- موقفاً أول مثله ابن مالك والسراج البلقيني، فبالا بن ضمير القلقب  
يكون في الأصل للغيبة لو للحضور. يقول ابن الطمي (الأزهري شرح  
التصريح ج 1 ص 113) :

قال السراج البلقيني في رسالته المسماة نشر الجهر لفظي الضمير:  
المفسر لضمير القلقب إنما مصرّح به لو مستثنى بحضور مدلوله حتى لو طما  
... كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى.

- موقفاً ثانياً مثله الشيخ أبو حنّان. فليبرز أن الضمير في المثال (1) عقد  
على قولها بأهلك سوء\* فلما كتبت عن نفسها بقولها بأهلك ولم تقل هي كتبت هو  
عنها بضمير الغيبة بقوله هي\* (الأزهري ص 113) وهو بذلك يشير إلى الآية  
24 من سورة يوسف (واستبقا الباب وقتت قميصه من دبر وألقا سيدها لدى  
الباب فقلت ما جزاء من أورد بأهلك وما إلا أن بسجن أو عذاب أليم قال هي  
راوندكي عن نفسي). فهان من الآية أن هي\* ضمير عقد على زوجتك الذي  
يستدل عليه من لفظ بأهلك\*.

لما المثال (2) تأملت استأجرة\* فالضمير عقد على موسى. فلكذا بذلك  
استلزم ضمير القلقب لمفسر لفظي سابق الذكر.

وقد رأى ابن الطمي أن هذا القول متعقب إذ أن موسى لم يسبق له ذكر  
عند حضوره مع بنت شبيب\* (الأزهري ج 1 ص 114). ولأن قصد من  
المثال (2) تخرج الحاضر الذي بان لها من لونه ولما كتبه الأمر العظيم\*.

وقد اُضحى ابن العربي على موقف شيفه أبي حنّان بمثلين .

لما قيل المثل الأول لقوله (الأزهري ج ١ ص ١١٣) :

تلك أن الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة عند حكم فيقول المدعي للحكم: لي على هذا كذا فيقول المدعى عليه : هو يعلم أنه لا حق له علي. للضمير في هو إنما هو لحضور مدلوله حساً لا لقوله لي على هذا هو المتبصر إلى الأكله.

فيبدو أن أبا حنّان يزرع إلى التأكيد على أن مفسر الضمير ذهني غير حسي. فذهب إلى أن القتب في المثل المذكور لا يعود على المدلول الحاضر بل إلى مفسر مطوم دلّ عليه قوله لي على هذا. فالضمير في "هو" : الذي قال هذا القول. وهو مفسر يستدلّ عليه بدليل مقامي هو الحضور والتلفظ لقوله بجمله في موضع المدعى فيعود الضمير "هو" إليه باعتباره المدعى لشكاي.

ونحن نرى أن ما يجعل مفسر القتب الحضور جلياً واضحاً وبمثلاً في أن مشهد المغالبة يقوم على تلازم بين أطراف ثلاثة هي (أنا، أنت، هو) فيتحنّ لنا وأنت يتحنّ لهذا "هو" إذا كان حاضراً في المقام باعتباره القتب من التخليل فإذا استعمل المتكلم بعد ذلك الضمير "هو" عرف أنه هو المقصود وتكون صورته قد رسخت في الأذهان قبل التلفظ بالضمير فتكون هذه الصورة الذهنية هي المفسر للضمير القتب. فهذا التوكيد الذي انتهى إليه كلايدو (١٩٩٤) بـ"بروزة ثقبة قديم/ جديد إنما هو في الحقيقة من مستلزمات التفاعل النفسي بين الضمائر. فهو لم يكن النظام النحوي قد جعل العلاقة بين الضمائر قائمة على التلازم من جهة وعلى الحركة من جهة أخرى لما تمكنا من تنويع الاستعمالات في المقام.

ثم إن الناظر في المجموعة (أ) } (١) لي على هذا كذا  
(٢) هو يعلم أنه لا حق له علي

نلاحظ أن في المثال (1) عَنِ المذمى عليه باسم الإشارة بينما عَنِ المذمى في المثال (2) بالضمير هو، رغم أن كليهما حسب ابن الطمي يشتركان في التعين بالمضمر. فهل يعني ذلك أنه بإمكاننا إبدال "هذا" بـ"هو" دون أن يلحق بالدلالة أي تغيير ؟ فلنفقرن المجموعة (أ) بالمجموعات :

(ب) } (1) لي على هذا كذا  
(2) هذا يعلم أنه لا حق له علي

(ج) } (1) لي عليه كذا  
(2) هو يعلم أنه لا حق له علي

(د) } (1) لي عليه كذا  
(2) هذا يعلم أنه لا حق له علي

نلاحظ أن المجموعة (أ) تمكننا من فهم المقصود دون عناء أو تفكير خلافا لبقية المجموعات. ذلك أن المجموعات (ب) و(ج) و(د) تحتاج إلى مجهود أكبر لفهم المقصود هو ناهم عن مخالفة الأصل في استعمال اسم الإشارة وضمير الفاعل، أصل بيّنه سيدييه بقوله (ج 2 ص 81) : "هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرف شيئا بمضرتك، وعلامات المضمر يشترط فيها أن لا تشمل إلا إذا استغليت أنت عن التسمية" وعرفت ما نضي. فالمثال (2) من المجموعة (ب) تعطل أن يكون المشار إليه غير المتلفظ بالمثال (1) إذ هو يعين تعيينا أوليا يدل على أن المقصود لم يكن محتما للمخاطب قبل استعمال الإشارة الحسية. فمحتمل أن يقصد المتكلم شخصا آخر أتى به شاهدا على كذب خصمه. فعلى المخاطب أن يدرك أن المشار إليه المقصود هو ليس إلا الشخص الذي قد تعين لديه بحدث التلفظ الصادر منه

فيؤدي احتمال قصد المتكلم شغصا لغير غيره. ومن هنا يمكن أن نستنتج أن حصول المتكلم في المثال (2) من المجموعة (ب) عن استعمال اللفظ المنقطر "هو" بقصد منه تجاوز المعنى الأول إلى معنى ثان هو التخصيص.

لما المجموعة (ج) فإنها تختلف عن المجموعة (أ) في أن المثال (1) من المجموعة (أ) يمثل قولاً ابتداعياً لم يسبق بكلام غيره. أما المثال (1) من المجموعة (ج) فإن استعمال الضمير القلقب فيه عوض اسم الإشارة يدل على أنه كلام مستأنف قد سبق بكلام تعرب من خلاله لقاضي على الخصمين. وهو ما يقتضي اتصال الضمير القلقب. ولما المجموعة (د) فإن المثال (1) فيها يدل على ما دل عليه المثال (1) من المجموعة (ج) والمثال (2) فيها يدل على ما دل عليه المثال (2) من المجموعة (ب).

ورغم أن هذه الاختلافات دلالية واضحة في مقام المخاطب لا تحدث أي لبس لأن عزلها عن المقام يبرز ما فيها من احتمالات دلالية فائدة للتخصص. وتعود هذه الاختلافات جميعاً إلى ما يميز بين الضمير واسم الإشارة في تحديد المرجع الحاضر في المقام. لأن كان "هو" يحكم أنه ضمير يحين حاضراً في المقام قد قبله إليه المخاطب فإن اسم الإشارة يحين حاضراً لم ينشأ إليه المخاطب بعد.

ولكن ابن الطيمي حجة أخرى يستدل بها على إمكانية تفسير الضمير القلقب بالحضور. فالبرز إمكانية استعمال الضمير القلقب في دلالة على الأعمال الإيجابية التي يقتصر فيها عدة على ضمير الحضور. يقول (الأزهري ج 1 ص 114) :

تلك أن من خالص زوجته تلك للحاضرين من أهلها لو من غيرهم: هي طلق فإنها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتشأن ذلك على ما قرره شيخنا.



في طرح الأرمي قضية قد شغلت قنطولين تتعلّق بنظرية الأصغر  
 اللغوية من حيث وقوع الفعل الإنجازي دون ضميري المتكلم أو المخاطب.  
 وذلك من خلال المثال : تحت الجلسة<sup>1</sup> "La séance est ouverte".

فقول رجل لأهل زوجته : "هي طلق" قد لوقع عملاً غير من حلة  
 الزوجة فهي قبل التلقظ بـ "هي طلق" كانت امرأة متزوجة وبالتلقظ بها صارت  
 امرأة مطلقة.

فكان قولنا في ذلك المقام "هي طلق" يقوم على تشريط مع "تلت طلق"  
 إذ تتزك فيه المرأة الغائبة منزلة الحاضر المخاطب. ولم تكن لنسبة هذا القول  
 صلاً لهاها إلا في مجتمع يحجر فيه حضور المرأة في المجالس العامة وتكون  
 في كنفلة أهلها مسؤولة منهم وإن كانت راشداً. ولذلك فإنّ هذا القول يكون عد  
 لبعض صلاً لهاها وعند البعض الآخر غير لهاها.

ومهما يكن من أمر فإنّ حضور مرجع الضمير الغائب في الحضرة  
 والاستثناء عن المستر القلطي لا يغيّر شيئاً بالنسبة إلينا من كونه عائداً وليس  
 مشيراً مقامياً. إذ أنّه عقب تخاطبنا شأنه في ذلك شأن اسم الإشارة. غير أنّه  
 يختلف عن اسم الإشارة من وجهين :

1/ لا يعين بواسطة الإشارة الصنية لذا فإنّ نقظ المتكلم بـ "هو" لا ينبه  
 المخاطب إلى الالتفات إليه وتنتظر إشارة حسنة. وقد أبرز النحاة ذلك بالتأكيد  
 على أنّ إلقاء في اسم الإشارة هاء غير أصلية تعيد قتيبه إلى دلالة المقامية  
 بينما لم نقف على نحوي واحد منهم قد رأى في هاء "هو" حرف تنبيه. بل  
 اعتبروها جميعاً هاء أصلية

2/ في مثل هذه الاستعمالات لا يكون ضمير الغائب ملغياً إلا إذا ما تكلّم  
 المتكلم من أنّ المخاطب قد أدرك المرجع المقصود وميّزه من الحاضرين في  
 المقام وإن لم يقع ذلك بواسطة التلقظ. فهو لم تكن بنت شعيب وثقة من أنّ لهاها

1) Souris - 1972 « les actes de langage » pp. 59-66

قد نظر إلى موسى واستقرت صورته في ذهنه فصار معلوما لديه لما قالت: يا ليت استأجرة\* بل إنها كانت ستقول: يا ليت استأجر هذا الرجل\*. ففي استعمال ضمير الفاعب دليل على أن المتكلم واثق من أن المخاطب قد عرف المقصود به. فمعيّن "هو" لمن هو حاضر في المقام لا يحصل بهل التلقظ به بل به في هذه الاستمالات أيضا لا يخرج عن أصله في كونه لا يؤنى به إلا إذا استغليت أنت عن التسمية\* (مخبريه ج2 ص81). فليس فيه دليل إشارة حسنة تمكن المخاطب من إدراك المعنى المقصود. بل فيه دليل إشارة ذهنية إلى أن المقصود هو الحاضر في ذلك لحظة التخطب.

ويمكن أن نستدل على ذلك بالمرين يؤكدان لاختلاف ضمير الفاعب عن اسم الإشارة :

• جواز استعمال الضمير الفاعب في حالة حضور مفعوله أو مفعليه .  
 فيجوز أن تقول بنت شعب لأبيها يا ليت استأجرة\* مباشرة بعد انصراف موسى ومعه من الحضرة دون أن يتغير ذلك شيئا من المقصود. وهو أمر لا يستقيم مع اسم الإشارة للتقريب. فقلت لا تقول: يا ليت استأجر هذا\* إلا إذا كان الرجل حاضرا في الحضرة.

• جواز فشل الفعل التخطبي وبقاء الضمير على إيهامه إن لم يكن المخاطب قد عرف من تعني : ففي مقام يحضر فيه موسى، فتتظر إليه بنت شعب وتنظر له قد حاز اهتمام أبيها كما حاز اهتمامها فتقول: يا ليت استأجرة\*. فلن أباهما قد بلغت إليها لتقول مستقلا: من تصدين ؟ فلا يحقق الضمير التحين المقصود ويبقى مبهما لدى المخاطب. وذلك لسوء تدوير المتكلم باستعماله ضمير الفاعب والمخاطب لم يستأن بعد عن التسمية. لذا اسم الإشارة فلن فيه دليل تنبيه إلى أن المشار إليه سيتعين بالإشارة الحسنة. فلا يفضل فعل التخطب إلا إذا غشت الإشارة الحسنة في التحين.

فحضور مدلول الضمير الفاعل وعدم توفر ما يدل عليه في السياق لا يلحقه بضم المثنويات المنفية، لافتقاره إلى أساسين لا تكون الوحدة اللفوية مشيراً مقصداً إلا بهما : أولهما دليل التكمُّ لو دليل القطلب وثانيهما تحين المرجع المفسود بعمل القلفظ أي وفور القلفظ على مرجعه لحظة القلفظ به. ولم يكن تمييز النعاة بين اختلاف نوع المفسر في الضمائر إلا يورثاً لهذا الأمر فيقول الاسترلابي (شرح الكافية ج 2 ص 3) : '... لاحتياجها (الضمائر) إلى المفسر أصلي الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في القالب'.

### خاتمة :

نعرضنا في هذا الفصل إلى ما أثرته بعض استعمالات الضمير الفاعل من مزاوجة بين التصدير بالحضور والتصدير بسابق الذكر. وقد رأى القائلون في ذلك مزاوجة بين الاستعمال الإشاري العقلي والاستعمال العقدي إذ يمكن استغناء الضمير الفاعل عن مفسره إذا كان مدلوله حاضراً في المقام التخاطبي. وقد انتهينا إلى أن هذه الاستعمالات لا تعد خروجاً عن الأصل، فهنا لأن النظام النحوي لم يقن نوع المفسر فالشرط الأساسي فيه قد تمثل في كونه علامة بضمير لما هو معلوم عند المخاطب.

وقد ذهبنا إلى أن قوة التلازم بين الضمير الفاعل وضميري 'أنا' و'أنت' في النظام النحوي تفسر بإمكانية الاستغناء عن القلفظ إذا كل المفسر حاضراً في المقام التخاطبي يعرف بالمشاهدة.

لتصدير الفاعل بمفسر لغوي لا يمثل شرطاً من شروط استعماله بل بإمكانية من الإمكانات التي يسمع بها النظام اللغوي. وقد بدا لنا أن شرط التصدير العقلي في الضمير 'هو' قد كان ناجماً عن حاجس التمييز في تعيين الفاعل بين الضمير 'هو' واسم الإشارة وذلك نتيجة ما ذهب إليه الفلاسون من اختصا ص اسم الإشارة بالإشارة الحسية واختصاص الضمير الفاعل بالإشارة الذهنية.

وقد بينا أن "هذا" و"هو" يشتركان في حاجتهما إلى التفسير وأن كليهما قد يفسر باللفظ أو بالمحضور في المقام التخاطبي. غير أنهما يختلفان من حيث أن في اسم الإشارة دلالة على إيقاع عمل الإشارة فتحمل قوة إشتاقية يفتقر إليها الضمير لفتق فعل على أن ما يشير إليه جديد لا يدركه المخاطب إلا بإيقاع الإشارة. أما الضمير لفتق فإنه يتطرق بالإشياء القرينسي من حيث أنه يتعين بتعين المتكلم والمخاطب. فإذا ما استسلنا الضمير "هو" عاد إلى ما هو معلوم معروف عند المخاطب.

فلئن كان "هو" و"هذا" يشتركان في كونهما للفتق فإن القوة الإشارية في "هذا" أقوى. وهو ما يفسر تقدمها على ضمير الفتق عند من اعتبرها مشيراً مقلماً.

وقد بينا أن التمييز الأسفسي الذي يجب أن يشير في تفسير الاشتغال الإحالي لـ"هو" يتمثل في إدراك أن هذا الضمير لا يفرق أفعال مطلقاً وإن كل مفسره حاصراً في المقام التخاطبي. فهو من هذه الزاوية في النظر لا يكون مشيراً مقلماً لأنه لا يدل على فواعل التخاطب ولا يشير إلى الحدث الإشتاق.

## 6. الفصل السادس : اسم العلم ومصوب أل بين الحضور والغيبة

### 1.6 اسم العلم بين الحضور والغيبة

#### 1.1.6 طرح التداولي :

لقد أثار التداوليون العربليون قضية التدخل بين اسم العلم وضمانر التكلّم والمخاطب من حيث الاستعمال. ذلك أن المتكلّم قد يعيّن المخاطب باسمه جروض أن يستعمل ضمير المخاطب. وتمثّل مارماريدو (2000 Marmaridou ص 72) على ذلك بهـ :

(1) - Would lady Jane like some tea ?

ب - هل ترغب السيدة دجاني في بعض الشاي؟

(2) - Johnny must go to bed now

ب - يجب أن يذهب جونني إلى الفراش الآن

(لَمْ تَخْطُبْ لَهَا)

ولئن اقتصرنا مارماريدو على أسئلة يعيّن اسم العلم فيها المخاطب فبُنّا قد نجد أسئلة يعيّن فيها اسم العلم المتكلّم. فممكن للسيدة دجاني أن تهيب عن السؤال بقولها :

(3) السيدة دجاني لا تريد شايًا بل مشروبًا غريبًا.

وإذا رأت مارماريدو أن هذه الأسئلة تقوم دليلًا على أن لقمة المشيرت المقامية تتسع أيضًا لتشمل أسماء العلم وغيرها مما أطلقت عليه اسم المشيرت الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

---

(1) انظر الباب الأول من البحث للفصل الخامس. بالمقارنة العربية (191)

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الاستعمالات لا تقتصر على اسم العلم بل هي تتجاوز إلى المركبات الاسمية الوصفية. إذ أن اسم العلم يمكن أن يعرض في الأمثلة المذكورة أعلاه بمركب اسمي مثل "السيدة الفاضلة" فنقول :

(4) هل ترهب السيدة الفاضلة في بعض الشاي ؟

كما يمكن أن يقول المحامي مخاطبها للقاضي :

(5) لطلب من سيادة القلاضي تأجيل النظر في القضية

وهكذا يمكن لجميع الأسماء والمركبات التي تنتم بالفعل أن نعين المتكلم أو المخاطب. ولكن هل يعني ذلك أنها قد صارت دالة على الحضور؟ وأنها يمكن أن تعرض الضمائر في الدور الذي وضعت من أجله؟

بدا لنا أنه في طرح هذه المسألة خلط واضح بين الإشارة الملمبة وبين حضور المراجع في المقام. فبينما أن تمييز ضمائر الحضور من الأسماء الظاهرة قد قام على إبراز قوة دلالة الصنف الأول على الحضور وقوة دلالة الصنف الثاني على الغياب.

كما أننا بينا أن المخاطبة عمل يقام يدل على المواجهة مما يحول لنا مخاطبة كل حاضر في المقام التخطيبي إذا ما توجهت إليه عنايتنا وإذا ما كننا ملتفتا مقبلا عليها. فإذا استعملنا ضمير المخاطب "أنت" كان لساننا للمخاطبة. وإذا استعملنا اسم العلم عوضا عن ضمير المخاطبة فإننا نحسن به من كان حاضرا في المقام دون أن نلتي بقرينة لغوية على أنه المخاطب ونكتفي بالمخاطبة التي تتحدد بهفاج حدث التلقظ. فيكون تفسير التمثل مضادا على ما بين اسم العلم والمخاطب الموجه إليه لخطب من تقارن إحالي. لذا فإنه يشترط في مثل هذه الاستعمالات الحضور في المقام.

وتسلم هذه الاستعمالات من قلبس بفضل ما تقوم عليه من تحول  
 Confidence. فالمخاطب الموجه إليه الخطاب واسم العلم يحلان على مرجع  
 خارجي ولحد. ولو لم تكن (أنا، أنت، هو) من صنف الضمير لما مكننا لنظام  
 اللغوي من هذه الاستعمالات. إذ لن "تنت" نكل على العين، والمخاطبة واسم  
 العلم يدل على العين، والقبول. فقد يكون العين، هو العين، مرجعا ولكن ذلك  
 لا يفر شئنا من أن في "تنت" دلالة على المضمور وفي اسم العلم دلالة على  
 القبول. ويؤكد هذا الأمر أن الضمير "تنت" قد وضع ليكون عبارة للمخاطبة  
 ودلالة لغوية على صل هو من مستلزمات الحدث الإشكالي مكننا من أن نتحدث  
 عن المخاطب الحاضر تخاطبيا. أما اسم العلم فليكن نتحدث به عن المخاطب  
 القابل تخاطبيا وإن كان حاضرا في المقام.

يبدل الحدث الإشكالي على التكم كما يدل على المخاطبة. وكما يتعين  
 المتكلم بإيقاع الحدث الإشكالي ليكون "أنا ضميرا له لأن المخاطب يتعين بإيقاع  
 المخاطبة التي هي من مضمينات حدث قتلان. وقد وفر النظام اللغوي وسائل  
 لغوية لتوقع بها الخطاب هي النداء وحرف الخطاب "أنا". فليس اسم "تنت" سوى  
 إضمار للمخاطب ومن هنا لم يكن فيه إيقاع للمخاطبة بل هو إيقاع على  
 المخاطبة. فكما نقول "زيد" نقول "تنت" غير أن في أنت دليل خطاب يدل على  
 أن المضمير فيه هو زيد المخاطب. ولذلك فإنه نحوها لا يميز بين المثال (1)  
 وبين هذا المثال :

(6) هل ترعبين في بعض أناسي ؟

لأن كليهما اسم للمتحدث عنه الواقع في محل الإحالة غير أن "تنت" نكل  
 على الخطاب واسم العلم يدل على القبول. ولذلك فإنه حتى إن كنت تقصد بـ اسم  
 العلم المخاطب لأن النظام اللغوي لا يقول لك أن نقول عوض المثال (2)  
 المثال (7)

(7) يجب أن نذهب دجوني إلى القرش

اسم العلم في هذا المثال يتحول إلى منادى. فما هو غلب لا يصلح مطلقا للدلالة على الحضور.

لهذه الألف التفاضلية أدور لغوية تحرر عن تحول الأشخاص المقامين إلى كائنات لغوية لها أدور محددة ولا يمكن لأي لفظ آخر أن يوضعا وإن كان يحل على نفس المرجع الذي تحيل عليه.

ولا تسلك هذه الاستعمالات من سيطرة هنية التقابلية النحوية [أنا = أنت] = هو. فإذا كان المتكلم هو أنا والموجه إليه الخطاب هو أنت والغائب المتحدث عنه هو اسم يحل على ما يحل عليه أنت فإنه من الهيمى حينئذ لن نلهم أن الخطاب والمتحدث عنه واحد. يستعمل المثال (1) و(2) لا يخلط المتكلم السيدة بدون لفظ بل هو يحتثا أيضا عن نفسها وهذا التفرق الإحالي هو الذي يمكننا من فهم هذه الأمثلة.

#### 2.1.6 طرح النحاة العرب :

لم يطرح النحاة العرب قضية الحضور مع اسم العلم. واعتمادا على المفرد الذي وضعناه نقر بأن اسم العلم لا يكون حاضرا لدا وبأنه يستوي حضوره وغيبه في المقام التفاضلي لأن اسم العلم لا يحتاج إلى مفسر وهو ما جعله عند بعض النحاة أعرف المعارف فهو اسم ظاهر قد وضع للغة.

وقد أبرز سيويه في اسم العلم مجموعة من الخصائص تفرقه تفرقة من ضميري أنا وأنت وطورا من ضمير الغائب هو ومصحوب أنا، وهي خصائص تبرز تقدمه على اسم الإشارة في الاختصاص<sup>1</sup> :

1/ اسم العلم لا يقبل التنثنية والجمع : يقول سيويه (ج 2 ص 103) :

هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام إلا نكرة من قبل أنك جملة من لمة كل رجل منها زيد وعمر وليس واحد منها

(1) انظر الفصل الأول من هذا الباب: ترتيب المعارف 1.1.

(2) انظر الفصل الخامس بترتيب المعارف.



لولى به من الآخر ... لم يجعلوا التثنية والجمع علما لرجلين ولا لرجل بأعيانهم وجعلوا الاسم قولنعة علما لشيء بعينه.

وهو في ذلك شبهه بضمير المتكلم أنا الذي لا يقبل التعدد.

2/ اسم العلم لا يكون صفة. يقول سيوريه (ج2 ص 149) :

“... لا يكون له صفة من قبل أن يزيدا لا يكون صفة لشيء”.

وهو في ذلك شبهه بالضمائر جميعا.

3/ اسم العلم يعين شخصا معروفا لدى المتكلم صورته ثابتة في ذهن قبل استعماله : يقول سيوريه (ج2 ص 103) :

“... لم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فلنما نعي شخصين بأعيانهما قد عرفنا قبل ذلك وأثبتنا ولكنهم قالوا إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيد بن فلان فلنما نعي شيئين بأعيانهما. فهكذا نقول إذا أردت أن تغير عن معروفين”.

لأن اسم العلم يشارك الضمائر جميعا في أن المقصود معروف قبل التلفظ باسمه. فليس التلفظ به هو الذي يحقق التعيين بل دوره ليس إلا يساعد على استحضار صورة مسجلة في ذهن مخزونة في الذاكرة وفسرها مقام تفاعلي سابق. يؤكد سيوريه بذلك اشتراك اسم العلم والضمير “هو” في كونهما عاقلين غير حاضرين حضور المتكلم وحضور المتكلم وغير حاضرين حضور المشار إليه المتعين بالإشارة الحسية لحظة التلفظ. فـ“إن فتكلم” لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في تعيين اسم العلم للمسمى به إذ هو يطلق عليه في كل حين.

♦ المقارنة بين اسم العلم وضمير المتكلم :

يقول سيوريه (ج1 ص 141) :

“إذا ذكر إنسان لشيء قال النفس زيد وقال النفس أنت ولا يكون على أن تضمير هذا لأنك لا تشير للمتكلم إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير إلى غيره ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه لقلت هذا أنت لم يستقم”.

فيبرز سيويه سمة تجمع بين اسم العلم والضمير "كنت" وسمة أخرى  
تُعاهد بينهما : أما ما يُولف بينهما ويقرب أحدهما من الآخر فهتمل في سمة  
الاختصاص بولد معين لا يشته به. فكما أن "كنت" مختصة بالمخاطب الذي  
يوجه له الخطاب فإن "زيدا" مختصة بولد معين يعرفه المتكلم به والمخاطب  
ولا يصلح لغيره. فكأن سمة الألفية التي قرأها بنفيس (1966 ص 230)  
لضميري المتكلم والمخاطب دون سواهما يمكن أن تكون سمة في اسم العلم  
وفي كل أنواع المعارف إذ أنها جميعا عند الاستعمال تختصن بواحد بعينه لا  
ليس به.

فاسم العلم الذي يتلفظ به المتكلم في مقام مخاطبي محدد إنما يقصد به  
شخصا واحدا معينا لا يصلح لغيره وإن كان لا يبلغ قوة "أنا" و"كنت" في  
الاختصاص لما يمكن أن يلحق به من ليس نلجم عن احتمال معرفة المتخاطبين  
لكثر من شخص واحد يسمى "زيد" فجاز في هذه الحالة لفت للتوضيح  
والثنتين.

لما ما يفرق بين "زيد" و"كنت" فهتمل في أن "كنت" تحين للمخاطب  
و"زيد" لا تحين للمخاطب. لذا فإن اسم الإشارة يضمير في اسم العلم فتقول: هذا  
زيد ولا يضمير في الضمير "كنت" فلا تقول "هذا أنت".

وقد لاحظنا أن سيويه قد سكت عن ضمير المتكلم فلم يفرق بينه وبين  
اسم العلم كما فرق بينه وبين ضمير المخاطب. ودرى في ذلك إبقاء وتصريحا  
بأن ضمير المتكلم لا يمكن أن يلحقه أي ليس لو أن بشر أي تسلول لوضوحه  
وجلالته لأنه هو المصدر وهو القائل المتلفظ وتعيه بعمل قائله يقضى على كل  
إمكانية ليس. فتلكد سيويه أن المخاطب لا يشار إليه يتضمن تأكيداً أقوى على  
أن المتكلم لا يمكن أن يشير إلى نفسه فإن كان لا يجوز أن تقول : "هذا أنت"  
فكيف يمكن أن يجوز قولك : "هذا أنا" لتعيين نفسك للمخاطب. ولا يمكن أن

يكون ذلك إلا لاعتبار دور عمل التلظ في تعيين المتكلم والمخاطب معا.  
 فالإشارة لا تعين في مقام التلظ إلا من لم يكن متكلماً ولا مخاطباً.

لقد يعين اسم العلم الحاضر في مقام التلظ ولكن ليس فيه ما يدل على  
 أنه لا يكون إلا لحاضر لأنه قد وضع للغيبة. ولذلك نجد أنه يصلح لتعريف  
 المتكلم بـ"أنا" في مقام لا تتوفر فيه المشاهدة في مثل "أنا عبد الله مطلقاً"  
 (سيبويه ج 2 ص 80-81) :

لوجه الاختلاف بين "أنا" واسم العلم أن "أنا" تحيل عند الاستعمال على  
 صورة مشاهدة تعين بعمل التلظ وأن اسم العلم يحيل على صورة ذهنية. إذا  
 فإنه إن لم تتوفر المشاهدة لتبين صورة المتكلم ومعرفة يأتى باسم العلم لأن  
 دوره أن يميز صورة ذهنية مسجلة من بقية الصور المغزونة فهتعت المحل  
 عليه. وهو أمر لا يتسنى باستعمال الضمير "أنا" وجميع المشتقات المظلمة إن  
 لم يكن ما يعينه حاضراً في المقام التلظي.

فلناضح أن اسم العلم يلحق بضمير القالب من حيث أنه معين مختص  
 بولد ومن حيث أنه يقتدر إلى دليل تكلم أو دليل خطاب. فكان على نفس  
 الدرجة في التعيين. غير أن اسم العلم ظاهر و"هو" مضمرة والمضمر لغس من  
 الاسم الظاهر من حيث كونه يدل على تعيين مكرّر بحكم تعلقه بمضمر سابق  
 يعود عليه.

#### ❖ قرب التعريف بالظنية من التعريف بكل المقيدة :

لقد لبرزنا أن اسم العلم لا يعين الحاضر المتكلم ولا الحاضر المخاطب.  
 كما أنه لا يكون محتملاً لحاضر بضرب من الإشارة العنية كما هو شأن اسم  
 الإشارة. وهو في ذلك يلحق بضمير القالب وبالمعرف بكل من حيث أنه يعين  
 للمخاطب شيئاً لو شخصاً قد عرفه بعينه قبل التلظ ودون اشتراط حضوره في  
 مقام التلظ. فكل من يستعمل اسم علم لا يشك لحظة في أن المخاطب يعرف  
 على من يقع هذا الاسم قبل التلظ به. يقول سيبويه (ج 2 ص 93-94) :

كذلك إذا قلت هذا زيد قلت: هذا الرجل الذي من حلقته ومن لمره كذا وكذا بعينه فالمعنى هذا المعنى بلم علم يلزم هذا المعنى وليحذف الكلام ويخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة ويكون لغير شيء بعينه. لأنك إذا قلت هذا الرجل فقد يكون أن تعني كما له ويكون أن تقول هذا الرجل وأنت تريد كل نكر تكلم ومشي على رجلين فهو رجل. فإذا أرد أن يخلص ذلك المعنى ويخصه لعرف من يعنى بعينه وأمره قل زيد ونحوه.

فثبت سيويه اسم العلم بالمعرب بل الذي اعتبره معرفاً بالقلب فقط دون العين<sup>(١)</sup> وقد رأينا في ذلك إقراراً بعدم تميزه بالحضور، غير أنه يؤكد في الآن نفسه أن التشابه بينهما لا يكون إلا إذا كان المعرب بل محلياً بالوصف. فـ"زيد" لا يسوي "رجل" بل يسوي "رجل الذي من حلقته ومن لمره كذا وكذا بعينه" فالخاصة الإحالية لاسم العلم في تعيين المرجع تتمثل في قدرته على أن يستحضر مجموعة من السمات والصفات تتوزع المعنى عن الإثراء به. وهي خصصة يفتقر إليها المعرب بل المعربى من الوصف.

فجميع هذه السمات تؤكد أنه لا يوجد في اسم العلم دليل على الحضور وأن استعماله لتعيين المتكلم لو المصطلح لا يجوز لاعتباره مشيراً لمقابل في ما يتميز به لفظه من دلالة على الغياب هي التي تؤسس للمعاني المجازية التي نحصل باستعماله عوضاً عن ضائرها الحضور.

## 2.6 مصحوب في بين الحضور والغياب

### 2.2.6 موقف سيويه :

لم يقل سيويه بإمكانية تعين مصحوب في بالحضور. فإذن كان حضور المشار إليه شرطاً لتعيين متنازعه الإشارة النصية، فإن التعريف بل لا يحصل إلا بضرب من الإشارة النصية التي لا يؤثر فيها الحضور القادي في مقام

(١) قطر الفصل الخامس بترتيب المعارف ١١١.

التخاطب باعتبار المراد حضرا في الذهن. وقد دلّ سببوه على عدم اضطلاع  
"أب" بدور إشاري بالمعنى :

1/ تميز في دون غيرها من فرقان التعريف بالتصاير على وسيلة  
واحدة لتحقيق التعريف هي القلب. فجميع المعارف عند سببوه تتعرف بالقلب  
والحين ما عدا المعرف بالقلب يتعرف بالقلب فقط. وهو ما جعله اضط  
المعارف لاختصاص<sup>1</sup>. فعد استعمال المتكلم لأن لا يكون للمعنى أي دور في  
تعيين مصحوبها. فهي ثمة في التعريف تنبه المخاطب إلى التحويل على ما هو  
حاصل في الذهن.

2/ يقول سببوه (ج2 ص 198) : "وَمَا يدخلون الألف واللام ليعرفوا  
شيئا بعينه قد رأته أو سمعت به"

فإن استعمال سببوه أفعالا في صيغة الماضي على أن لا تتطابق إلا  
بما استقر في الذهن وصار متعينا قبل التلفظ به. كما دلّ باستعمال "قد" فني إذا  
دخلت على الماضي قربته من الحال<sup>2</sup> (الزماني معاني الحروف ص 104) على  
أن معرفة مصحوب في من قبل المعرفة الحديثة فني تتصل بحدث التخاطب  
والتي لا فصل بينها وبين "الحال" الذي هو زمان التلفظ بل إلا لفصل زماني  
قصير.

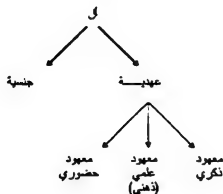
فمصحوب في قد عرفه المخاطب إما بحضوره في الحاضرة أو بذكر  
المتكلم له في سياق حديثه فيستحضر الملم التخاطبي بجميع عناصره. غير أن  
تحركه بالحضور قد رأته<sup>3</sup> أو بذكر لفظه في السياق قد سمعت به<sup>4</sup> لا يغير شيئا  
من كون مصحوب في قد تعرف لدى المخاطب قبل استعمال المتكلم في. فهو  
من هذه الجهة ليس متعلقا بمثل التلفظ وبالإجراء الألفي للمطلب كما أنه لا

(1) انظر قسم الأول فصل ترتيب المعارف 111 .

يستلزم حضور مصحوبه في المحاضرة كي يتحقق التعريف كما هو شأن  
المعرف باسم الإشارة، لذا فإنه يستوي الحضور والغياب فيه.

## 2.2.6 موقف الفحاة المتأخرين :

رغم استعجال الفحاة المتأخرين (ابن عصفور، ابن هشام، الأزهري)  
لعبرة في الحضورية<sup>١</sup> فإننا لم نر أن أحدا منهم قد اعتبر حضور مصحوب في  
من قبل حضور المتكلم والمخاطب أو من قبل حضور المشار إليه. فقد بدا لنا  
واضحا أنهم قد أجمعوا على أن لا تكون إلا "عهدية" أو "جنسية". أما العهد  
فإنه قد يحصل بحضور في مقام المتخاطب "المحضر" أو بسبق الذكر. غير أن  
ذلك لا يغير شيئا من كون في لا تفرق العهدية مطلقا. وبعث الاسترابادي  
(ج 2 ص 131) العهد بقوله : "لام العهد التي عهد المخاطب منقول مصحوبها  
قبل تكره". فهي تعود على منقول معطى ومعروف قبل التلقظ بها<sup>٢</sup>. وهو أمر  
يتدغم باستعمال الفحاة عبارة "معهود حضوري" (ابن هشام ج 1 ص 49-  
50) :

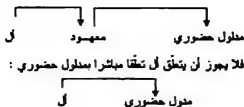


(١) انظر كتاب الأول الفصل الخامس بتعريف كلاييفر للتشيرات الملغية ١.٩.١

و قد نقل ابن الطلمي (الأزهري ج ١ ص ١٧٩) عن الثعلبي أن الطلمي هو المعهدي في المعهد هو العلم فيلزم تفسير الشيء إلى نفسه وهو بذلك يلقي التقسيم الثلاثي للمعينة ليقترن تقسيمها ثنائياً يقتصر فيه على الذكر والمحمود. ونستنتج من قوله بأن المعهد علم إثبات لكون المعهود لا يكون إلا ذهنياً. غير أننا نرى أن التقسيم الثلاثي لجدى في المعهود الذهني أو الطلمي يفسر لنا الاستعمالات التي لا يتعين فيها مصحوب في لا بالفكر ولا بالمحمود وإنما بما يعلمه المتكلم من علم المخاطب الحاصل في الذهن في منزل عن حدث التغاطب فكأن التغاطب بينهما ليس مثل ابن هشام على ذلك بقوله تعالى : (إذ هما في الغار) فمدلول مصحوب في لم يسبق له ذكر ولم يكن حاضراً ورغم ذلك كانت في التعريف باعتبارها تذكير بما يعلمه المخاطب من أمر الغار.

ويقوم المعهود الذهني دليلاً على أن العلاقة بين المتكلم والمخاطب (أنا- أنت) علاقة ذهنية تسبق عمل التلفظ وحدث التغاطب فكأن التغاطب بينهما ليس بدلية لها بل هو تتويج لمعرفة سابقة قد خبر فيها كل طرف منهما الآخر وعرف ما في ذهنه وما في علمه فهني عليه أقواله وخطابه. فيكون المقفوظ بينهما والفاظه ومقاصده نتجاً طبيعياً لعلاقة تداولية بينهما قد تفرت فيه وصاغته على الصورة التي خرج عليها.

وحصل الأمر أن النحاة لم يفتكروا في أن "ك" لا تكون إلا للمعهود ليس للحضرة والمحمود المقضي أثر في تحديده عند استعمالها فلا يشترط انعكاس دلالتها في عمل التلفظ كي يتحدد المرجع المقصود فهي بذلك ليست شيئاً مقلباً. فحتى حينما يكون معهودها حضوراً فعلياً لا تتحقق بالمدلول الذي تعين بالمحمود بل بما حصل في ذهن المخاطب من علم بهذا المدلول بواسطة المحذور فأشبهه بذلك الضمير العاقب. فإذا قلت: "تظن الرجل" وأنت قصد من هو حاضر في المقام فإنه قول يقتضي أن المخاطب قد لاحظ الرجل قبل تعيين المتكلم له فاستقر في الصورة :



### 3.2.6 الاختلاف اللغوي في المفهوم الحضوري :

حدد اللغوي (ابن هشام ج 1 ص 50) الموضوع لثني بعد لفظها معهود في حضورها لفظها بذلك إلى أنها موضوع محدودة وكلهم يقرؤون بأن الأصل في معهود أن يكون ذهني أو نكرياً. فمصر ابن عسقلان (ابن هشام مغني اللبيب ج 1 ص 50) هذه الموضوع في أربعة يقول :

1/ لا تقع هذه إلا بعد : / اسماء الإشارة : جاني هذا الرجل

2/ أي في النداء : يا لثما الرجل

3/ إذا العجائية : خرجت فلذا الأسد

4/ في اسم الزمان الحاضر نحو "الآن"

وقد رد ابن هشام (مغني اللبيب ج 1 ص 50) الموضوع لثالث بقوله : "لثني بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حقة لتكلم فلا تشبه ما الكلام فيه". وقد أكد الشلوش (2001 ج 2 ص 1025) ذلك بكون "خرجت فلذا الأسد" من قبيل الإخبار وما أضرحت عنه لا يلقبه العهد من حضوره في المقام ويوضح ذلك بملكية توبيخ المعرك بأن بعد إذا باسم علم أو باسم نكرة : خرجت فلذا زيد أو خرجت فلذا لث.

كما رد ابن هشام (مغني اللبيب ج 1 ص 50) الموضوع لربيع بأن في دلالة على الآن زائدة لأنها لازمة. إذ أن الآن "علم على الزمان الحاضر" (الأزهري ج 1 ص 180) فلا تغير في شيئا من دلالة هذا الاسم على زمان



الحاضر شأنها في ذلك شأن أي فزائدة مع اسم العلم مثل: السور. وإذا كتبت  
أي زائدة فبقها تكون "غير معرفة" (الأزهري ج 1 ص 179).

وربما تشوش الموضوع الأول وهو ورود المعرك بك بعد اسم الإشارة  
بأن الإشارة يمكن أن تكون إلى شيء غير حاضر. ورأي أن قول ابن حصور  
لا يستقيم إلا إذا ما قصد "الإشارة الحسية" دون "الإشارة الذكورية".

وبقي موضعان فبهما نظر أيضا يمثل الأول ما أبرزه ابن عصفور من  
وخرج أي في القداء بعد أي: يا أيها الرجل. ويمثل الثاني مثالا لثبته ابن هشام  
(ج 1 ص 50) باعتباره "التمثيل الجهد للمسألة" وهو قوله تعالى (اليوم أكملت لكم  
دينكم) لو أن تقول لشتم رجل بحضرك لا تشتم الرجل".

لما أي في قولنا: يا أيها الرجل فبقنا نظن أن سيوبه قد قال فيها ما  
يمكننا من تفسيرها: يقول (سيوبه ج 2 ص 197):

كل اسم في القداء مرفوع معرفة وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فلان  
فمعناه كمنى يا أيها الفلاني ويا أيها الرجل وصار معرفة لأنك لشرت إليه  
وخلصت قصده ولكتبت بهذا عن الألف واللام... فإذا قصدوا قصد الشيء  
بحينه دون غيره وعنه ولم يحطوه ولعدا من لمة فقد استغثت عن الألف  
واللام. فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في القداء".

فلن سيوبه على أن: يا أيها الفلاني = يا فلان

وقد حقل ابن يعيش (ج 2 ص 7) قولنا: يا أيها الرجل بجزءه أن يا  
أداة القداء وأي المندى وها تنبيه والرجل نعت. وعقل (ابن يعيش ج 2 ص 8-9)  
استنتاج قولنا: "يا رجل" يكون الألف واللام تعديان تعريف العهد وهو  
معنى الغيبة وذلك لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والقداء خطب  
لخاضر فلم يجمع بينهما لتتالي التعريفين".

لأنَّ الحضور في المقام القضاة لا يفتر شيئاً من كون المعرف بل لا يكون إلا خطاباً، ويتجلى لنا تمييز النظام للنحوي بين اسم العلم وبين المعرف بل إذ جاز أن نقول : "يا محمد" ولم يجر "يا الرجل" واعتبر محمد منادى حاضر قد فارق التعريف بالمطية ليصور محركاً بالثناء<sup>(1)</sup> أما الاسم المعرف بل فمشتروط تعلقه بـ "أي" فتعتبر رغم إيهامها منادى والرجل صفة ونعت لها رغم أنه هو المقصود بالثناء. فبدل ذلك على أنه لا يكون مشيراً مفاهيمياً.

ولكن لمكن لهذا الأمر أن يفتر عدم جواز قولنا: "يا الرجل" فإنه يفتر تسلا حول ضرورة استكمال الاسم محركاً بل بعد "أي" فلا نقول :

\* يا أيها رجل

ويشتر سيويه (ج 2 ص 188-189) هذه المسألة بأن "أي" مبهم والمبهم يلزمه التفسير "والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا" فقولنا :

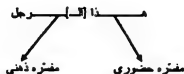
يا أيها الرجل = يا هذا الرجل

فهما أن هذه الأسماء المهمة معرفة فلياً ما توصف به يجب أن يكون شكلها معرفة. ووجود المطابقة بين الموصوف والصفة تتجاوز التعريف إلى الجنس والعدد بقول سيويه (ج 2 ص 189) : "... وتلك فذلك يا هذا الرجل وبا هذان الرجلان صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد".

وقول سيويه يقتضي أنه يفتر أن في قولنا هذا الرجل نكل على معهود بفضل ما نتج عن استعمال اسم الإشارة "هذا" من تعيين للشخص المقصود. فهو معهود من حيث أنه قد عرفه المخاطب قبل التلظ بل بواسطة الإشارة الحسية المتحققة مع التلظ بـ "هذا". فالتعريف الإشاري الذي يحقّقه اسم الإشارة يساعد في تحديد المرجع الخارجي المشار إليه فتطبع صورته في ذهن المخاطب. فإذا

(1) انظر أصل لثناء من الباب الثاني 311

قال بعد ذلك "الرجل" تبين له أنه بكل استعلاء ما قد تعرّف عليه مسبقاً بواسطة  
 "هذا":



لضرورة المشار إليه الحاضر في الحضرة بواسطة "هذا" قد جعلته يتحول  
 من صورة مادية مجسدة في الواقع إلى صورة ذهنية مسجلة في الذاكرة لدينا ما  
 قلنا بعد ذلك "الرجل" عدنا إلى هذه الصورة الذهنية وليس إلى المرجع  
 الخارجي. فلما لا تكون للحضور مطلقاً إذ أنها تميل دائماً إلى الذهن وليس إلى  
 الحضرة.

لما المثال الذي أثبتته ابن هشام: (اليوم لكملت لكم دينكم) أي اليوم  
 الحاضر وهو يوم عرفة (الأزهرى ج ١ ص ١٧٩) لأنّ فيّ فيه تحين زماناً لا  
 يتحدّ إلا باعتبار زمان عمل التلقظ به. فقولنا يوم الخميس (اليوم لكملت لكم  
 دينكم) تحيل فيه "اليوم" على يوم الخميس وقولنا ذلك يوم الجمعة تحيل فيه  
 "اليوم" على يوم الجمعة ...

غير أنه يجدر التنبيه إلى أنّ ما يجعل فيّ دالة على الحضور محيلة على  
 زمان التلقظ بما هو وقوعها في محل الظرف وبلاها على الفتح لئلاّ ذلك على  
 تضمنتها معنى "أنّ". في حد ذاتها لا تعمل أي دالة على الحضور لما  
 جعلها عائدة إلى زمان التلقظ هو الشروط التركيبية التي ذكرناها<sup>(١)</sup>.

واستعمال السحابة لعبارة "معهود حضوري" يساعدنا في التمييز بين  
 المشيرات العكسية والى. إذ تنبّهنا هذه العبارة إلى أنّ الحضور ليس مفترأ

(١) انظر باب الثالث فصل الخمس للظروف ٥١٨

لمصحوب أ. وقد صرح الاسترلابي بذلك حين قال (ج 1 ص 143) مفسراً  
 "هذا العلم" و"هذا الرجل" : "ولما التعريف بالعلم فلأن تعيين الماهية حصل من  
 لفظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها علم من اسم الإشارة. للتعريف الذي هو  
 تعيين الفرد الولد قد حصل باسم الإشارة. أما الصفة فليها تكون اسم جنس  
 بعين الماهية ويساعد على تقليص إمكانية اللبس التي قد تحدثها الإشارة الضمنية.  
 لما أُلِيقَ بها نُتِيَ لذلك على أن المقصود هو ذلك الذي عرفه المخطئ وقد نحن  
 له بواسطة اسم الإشارة.

### الخاتمة

يتبين في هذا الفصل أن اسم العلم والمعرف بـ"أ" لا يكونان إلا للقلب  
 إذ هما لا يدلان على الحضور الفعلي. فالاستعمالات التي تكون فيها هذه  
 الأسماء محالة على المتكلم الفعلي أو على المخطئ الفعلي لا تعد حسب  
 أطروحتنا استعمالات إنشائية مقامية. وليس القول بذلك إلا من باب الخلط بين  
 الحضور الفعلي والحضور في المقام الفعلي فهي أسماء قد وصفت للغة  
 ولا تحيل إلا على ما هو غائب من القلب فيستوي بعد ذلك حضوره في  
 المقام الفعلي أو عجزه عنه. وقد رأينا في تلك الفتحة أن اسم العلم والمعرف  
 بـ"أ" يمتثلن طرفاً ثلثاً غير المتكلم وغير المخطئ يكون معهوداً ومعروفاً  
 تمييزاً بين الضربين من الحضور.

فهذه الفرضية التعريفية لا تستحضر حدث الإنشاء ولا تدل على عمل  
 فتتخطى إلا بنسبة ضمنية من حيث كونها تدل على معنى القلب الذي يقابل معنى  
 الحضور. وقد بينت الفتحة أنها لا تقارن القلب. وليرزوا ما بين اسم العلم  
 والاسم المعروف بـ"أ" من تفاوت إذ يتحول المفاد العلم إلى حاضر معرف  
 بتوجيه المخطئ إليه، في حين اعتبر المعروف بـ"أ" صفة للاسم المبهم  
 المفادى. وهذا الأمر يدعم كون اسم العلم يتعرف بشئين هما القلب والعين  
 والمعرف بـ"أ" لا يتعرف إلا بواسطة واحدة هي القلب.

وهو تفاوت يلاحظ أيضا بمقارنتهما بضمير الغائب. فئن قل بعض  
 القادة بأن مضر "هو" يمكن أن يكون حاضرا في المقام فإنهم لم ي طرحوا الأمر  
 مع اسم العلم وذلك لما لبرزوه من قوة تعريفه بالقلب فلا يحتاج إلى مضر. أما  
 المعروف بـ"ق" فإنه رغم حلجه إلى التفسير لم يقل القادة فيه بالمفسر  
 المحضوري إلا في أسئلة محدودة اختلفوا فيها وأرجعوا إلى العهد كما يـ.

## خاتمة الباب الثاني

درسنا في هذا الباب المعروف جسيما في محاولة لتبيين طبيعة علاقتها بالإشارة العقلية. وقد اعتمدنا مقول الحضور التغلطي في تمييز المشتقات العقلية من غيرها. وانتهينا إلى أن ما يدل على الحضور التغلطي منها ينحصر في ضمائر الحضور والمندى. وقد بينا أن العكس المتكلم في الداء أقوى من انعكسه في "أنا" لأن في حرف الداء قوة إتشقية تدل على إيقاع العمل القوي. أما "أنا" فإنه مجرد اسم يتحدث به المتكلم عن نفسه. وبينما أن العلاقات النفسية بين الضمائر تبرز ذلك بما تدل عليه من تلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

لبرزنا أن تعيين المغالط بالداء وبالكاف الحرية يمثل إيقاعا للمغالطة ووسعا لفظيا لما هو في الأصل حاصل بالمولجة. وقد رأينا أن في اعتبار الداء جملة مستقلة وفي تشبيه كاف الخطب الحرية بالداء واعتبار أنه لا موضع لها في الجملة دليلا على أن حضور المغالط تدل عليه البنية من الخارج لا من الداخل باعتباره من مقتضياتها.

نعكس العلاقات النفسية بين الضمائر العلاقات التغلطية وما تقوم عليه من تقابل. وقد تجلى ذلك في الخصائص القنبوية للضمائر وما تتميز به من مظاهر افتراضية تقوم دليلا على أن الضمائر قد وضعت مراعاة لقواعد التغلطي صالحة للإجراء. فوكشف ما بينها من تقابل خصائص العلاقات التغلطية وهو أمر يدعم ما ذهبنا إليه من أن النحو ليس منعزلا عن الإجراء والاستعمال رغم بعده التجريدي لقدرته على استيعاب دلالات المقننية واكتسابها.

بينما دور البنية النحوية العقلية [أنا أنت هو] في إبراز التلازم بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة وفي التمكن بصور تغلطية متحركة تفسر

ظواهر إجرائية مختلفة تتجلى مثلا في مخاطبة الحاضر بضمير الغائب أو مخاطبة الغائب بضمير الحاضر.

تمثل المشتريات المقامية قرائن لفظية تكلّ على مقومات الحدث الإنشائي وهي ذات بعد لغوي مجرد. فكلّ بيتا أنّ الحضور قتلطبي قد تجرد من جميع الأبعاد المادية وهو ما يضّر استعمال اسم غائب وهو اسم الإشارة للإشارة إلى المكان وذلك لما يميّز به المكان من بعد مادي حسي.

بيتا أنّ اسم الإشارة والضمير الغائب واسم العلم والمعرب كلّ لاسماء تكلّ على الغائب. غير أنّه يميّز بعضها عن بعض وتتفاضل حسب قوة علاقتها بالحدث الإنشائي. فكان اسم الإشارة قواما لما يدلّ عليه من إقناع للإشارة وبليه ضمير الغائب لقوة علاقه بضمائر الحضور. وقد بدا لنا أنّ بينها ضربا من التقاطع بين ضمائر الحضور والضمير الغائب، وبين الضمير الغائب واسم الإشارة، وبين اسم الإشارة واسم العلم، تعلقا يدلّ على ما بين ظاهرة الإشارة المقامية والمائدة من استرسال. وهو استرسال يؤكّد أنّ حصر لقمة المشتريات المقامية لا يعني أنّ هذه الظاهرة منغلقة على هذه القوحدات. بل هي ظاهرة تنبض على جميع العناصر نظرا لسيطرة موضع الإنشاء على موضع الإحالة.

حرصنا في هذا الباب على أن نبرر التقاطع بين سمات البنيوية التركيبية والسمات التداولية في محاولة للاستدلال على أنّه لا مجال لأن نصف النظام اللغوي دون اعتبار الإجراء. فوصف قنعاة للظواهر اللغوية ومحاولة تحديد خصائصها البنيوية ومظاهر انتظامها قد تمّ من زاوية نظر تقوم على اعتبار اللغة وسيلة تخاطب وعلى اعتبار الجمل الموصوفة اقوالا متباينة بين متخاطبين. ولذلك فإنّ العديد من الخصائص النظامية لا يمكن أن نقيم لو نعتبر إلا باستحضار مقام تتوفّر فيه المواجهة. فإنّ يكون النظام اللغوي مغلقا ومتعلّقا عن الإكجاز لا يعني مطلقا أنّه منقطع عنه. بل أنّه في تمثله للمعجز تمثيلا مجردا قد اعتبر المقامات التخاطبية فجاءت مسئلة في النظام اللغوي على

صورة مجردة. وليست المشيرات المقامية وما تتميز به من سمات بنوية ودلالية إلا دليلا على ذلك. فهي تعمل في دافعها دليلا على المقام التخاطبي متجها في ما تحمله من علامات تدل على الحضور. وقد تمثل ذلك في افتقار انطباعها إلى العديد من العلامات والمقولات مثل الإعراب والجنس والعدد وفي تميزها بمقولات أخرى مثل الإبهام والتعريف وفي قيامها على الحذف في أشكال مختلفة مثل الاختزال مع النداء والبناء الذي هو استثناء عن الإعراب والاضطر الذي هو شكل من أشكال الحذف.

فكل ما يضطلع الحضور بتصويره كدّل النظام اللغوي عليه بحذف بعض القرائن اللغوية ولا يخفى أن غياب القرينة بعد قرينة في حد ذاته له دلالاته ومعانيه. فهبّا استثناء ضمير فنكّم عن مقولة الجنس والعدد واستثناء ضمير الحضور عن المضمر اللغوي إضافة إلى ما تحمله من دليل على فنكّم والخطاب.

وقد تجلّى لنا من خلال دراسة الخصائص البنيوية للمشيرات المقامية ما تشترك فيه هذه العناصر جميعا من يركز لمركزية المنكّم وأمنية المخاطب مما يؤكد أن دراسة النظام اللغوي في النحو العربي لم تقم مطلقا على إهمال الإنجاز وتهميش عمل التخاطب وعمل القول بل إن هذا النظام قد كان ممثلا للغة باعتبارها وسيلة تخاطب.



## **الباب الثالث**

### **الدلالة الزمانية والإشارة المقامية**

## مقدمة

إن إصاح اللسانيين على أن الدلالة الزمانية إسمية مقلية تتحد بنقطة مقلية خارجية هي زمن التلظ (0) يعني أن البنية منزلة عن الإيجز والتحقيق لا تكل على الزمن. ومن المسم به أن شدة تغيرات لتي تطرأ على الدلالة الزمانية تحول دون التسليم بقدرة البنية على تحديد دورها في ذلك. غير أننا لا نسم في الإيجز بذلك من أمرين : الأول أن نتجاهل دور المكونات القوية والعلاقات الإعرابية في تحديد الدلالة الزمانية. والثاني أن نمتد بين المظهر والزمان تمييزاً فاصلاً يقوم على اعتبار الدلالة المظهرية دلالة غير زمانية. رغم إقرار العديد من الباحثين (Lyons 1980) بصعوبة التمييز بين الدالتين...

ولذا اعتمد هذا التمييز لتحديد العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركبة في اللغات اللاتينية مثل الفرنسية والإنكليزية. وبهذهن هذا التمييز إقرارنا بأن النظام اللغوي يعجز عن التعبير عن الدلالات الزمانية لأنها دلالات مقلية وكل ما يخص المقام من معان لا يدخل في مجالات النحاة واللسانيين أي دورسي الإعراف والبنى بل يخص التداوليين. فكلن كل محاولة لإثبات قدرة البنية على إعطاء الدلالة الزمانية القائمة على إيقاع 'عمل القول' سقوط في مغالطة تتمثل في الجمع بين ما هو نظامي مجرد محكوم بقوانين بنوية دلالية وبين ما هو خارجي 'عمل في النحو من خارج للنحو' على حد عبارة لشريف (شريف 2002 ص 990).

وكلن الدلالة الزمانية إذن أقوى المشيريات المقلية من حيث دلالتها على حضور المتكلم وعلى تمكس عمل القول وعلى تحكم المقامات الخارجية في تحديد الدلالة وعلى تصور النظام اللغوي عن تجريد المقام.

غير أننا قد انطلقنا في بحثنا من الفراض أن النظام اللغوي قادر على تجريد المقام التخاطبي وأنه لولا قدرة البنية على احتمال المعاني المقلية ما

كان للمتكلم أن يتمكن من إنجازها وهو الفرض يحول دون أن نعلم بقصور النظام اللغوي بل إنه بدعونا إلى الفرض قصور الأنحاء الواسعة لهذا النظام وعدم نجاحها في إبراز كيفية تجويده للمفام.

وقد بدا لنا أن الإشكال في معالجة دلالة الزمانية كامن في تبيين العلاقة بين المظهر والزمان إذ أن هذا التمييز قد اعتد في تحديد الأزمنة الإشارية المفاسية. إذ بين التحيد من الباحثين (1980 Lyons-1980 Culloli) أن كل تحديد إحصائي لزمان الأحداث في الماضي في الحاضر وفي المستقبل يعتمد إشارة مفاسية هو زمان. وكل تحديد إحصائي غير إشاري مقاسي بخصن اعتداد الحدث وحدوده هو مظهر.

وهو تمييز استدهاء في اللغات اللاتينية مثل الفرنسية والإنجليزية البحث في علاقة الأزمنة النحوية البسيطة بالأزمنة المركبة. كما يحضرن في اللغة العربية من خلال طرح علاقة صيغ الأفعال المختلفة الماضي منها والمضارع والمرفوع والمنصوب والمجزوم بالأزمنة الإشارية المفاسية الحاضر والماضي والمستقبل والبحث في كيفية تصوير دلالة الصيغة الواحدة على أزمنة مختلفة. وليس بحثنا في العلاقة بين الزمان والمظهر إلا لفظة تبيين علاقة الزمان الإشاري المفاسي بقبينة ودور المكونات اللغوية في تحديده. وفي أي مدى يمكن التسليم بأن لفظة المرجعية ز0 قتي تمثل زمن التكلم وقتي لصح لدارسون على أنها المصنفة للأزمنة الثلاثية نقطة خروجة لامتثلها البنية النحوية ؟

وسنحاول في هذا الباب الاستدلال على أن جميع الأشكال المعبرة عن الزمان ما كان منها نحويًا وما كان منها محدودًا لا يخلو من الإشارة المفاسية.

وقد احتوى هذا الباب مجموعة من الفصول تعالج جميعا القضايا التي تطرحها علاقة الزمان بالإشارة المفاسية. لحرصنا على أن نبدأ بتحديد العلاقة

بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات الغربية والدراسات العربية الحديثة نظراً لأهميته في تحديد العلاقة بين الزمان الإنشائي العقلاني والبنية النحوية.

ولبرزنا في بقية الفصول تجليات دور النقطة المرجعية [0] في تحديد الأزمنة من خلال التراث النحوي العربي. وحرصنا على أن نبرز علاقتها بمكونات الجملة المساهمة في إعطاء الدلالة الزمنية. وقد وجهنا عنايتنا خاصة إلى الفعل والحرف والظروف الإنشائية العقلية حرصاً على التقيد بموضوع البحث.

وختاماً هذا الباب بطرح مقاربة نصية في معالجة الدلالة الزمنية قلّمت على تصنيف الأزمنة إلى أزمنة عقلية وأزمنة إنشائية عقلية، لولنا من خلاله تبين حقيقة العلاقة بين هذين الصنفين لتدرك علاقة الإنشاء العقلية بالعقلية.

## ١. الفصل الأول : الأزمنة الدعوية بين الصمات المظهرية والدلالة الزمانية

### ١.١ العلاقة بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات الغربية

لا يخفى ما بين مفهوم الزمان وإنجاز اللغة كلاما من ترابط تجربة الإنسان الزمانية كما بين بنفنيست (Benveniste 1974 ص 73) تتجلى باللسان. ولو لم يكن الإنسان كقنا نطقا لما كان للزمان اللساني أي معنى. لما يتكرر به الزمان اللساني هو قه عضوبا Organiquement مرتبط بممارسة الكلام L'exercice de la parole. فهو لا يتحدد ولا يلتزم إلا بالخطاب.

ولا يخفى أيضا أن لتتظلم الزمان يقوم على الحدث. فليس الزمان في نهضة الأمر سوى ترتيب للأحداث إذ هو يحتوي حيلتنا باعتبارها سلسلة من الأحداث (Benveniste 1974 ص 70). وبما أن كل ترتيب يقتضي نقطة بداية نستخدمها في الحساب فإن العلاقة الضرورية بين مفهوم الزمان وعملية التلطف قد اقتضت أن تكون النقطة المرجعية هي لحظة إيقاع عمل التلطف. فعمل إنشاء القول بخلق المتكلم حدثا يتخذ موقعا ونقطة يحدد بها القبلات الزمانية في اللغة (Benveniste 1974 ص ص 73-74).

لزمان حدث التلطف وهو الحاضر اللغوي يؤد اعتمادا على مفهوم الاتجاه زمتين : ما تقطع عن زمان الحاضر وصار ذاكرها وهو الماضي وما لم يتحول بعد إلى حاضر بل هو منظر وقوعه مطلوب إقباله وهو المستقبل. وقد اصطلاح اللسانيون على تمثيل هذه النقطة المرجعية بـ [0]. فتتجسّد الدلالة الزمانية إذن بمقارنة الحدث المصغر عنه بحدث التلطف من حيث الأسبقية أو اللاحقية أو التزامن. فكانت صيغة الفعل في اللغة من أهمّ قرائن اللغوية المحددة للزمان إذ من مقومات الفعل الحدث والزمان (Benveniste 1974 ص 70).

وقد ذهب ديكرو (Ducrot 1995 من 685) إلى أن كل لغة تفرض رؤية للضرورة الزمنية تقوم على المقابلة بين الحاضر والماضي والمستقبل إنما هي تعرب بذلك عن أنها تحيل على صل التكلم لفشل الكون في علاقته بالكلام.

واعتماد حدث التلغظ نقطة مرجعية لتحديد الزمان تجعل الزمان مطبوعاً بلافتية مفتوحاً إلى الموضوعية مخصوصاً بالعمل التسلطبي. فكان لابد من التفكير في "جعل الزمان اجتماعياً" لتسهيل الحياة الاجتماعية بخلق طريقة موضوعية في حساب الزمان. فكان "الزمن المحدود" وكانت النقطة المرجع بالنسبة إلى هذا الحساب تمثل حدثاً اجتماعياً هاما مثل مولد المسيح أو مولد بوذا (Benveniste 1974 من 71) فاستقام بذلك التمييز بين النوعين من الأزمنة اعتماداً على اختلاف طبيعة النقطة المرجع. فالزمان المعتمد على حدث التلغظ [ز0] زمان إنشائي مقلي والزمان المعتمد على نقطة مرجعية أخرى زمان غير إنشائي مقلي.

ويشير تحديد الأزمنة النوعية وتصنيفها اختلافات ناجمة عن تعدد هذه الصيغ والاختلافات وعدم اختصاص كل صيغة منها بزمان معين. هذا إضافة إلى أنها لا ترتبط جميعاً بالنقطة المرجع [ز0]. بل إن بعض الأعمال تتخذ لفعالا أخرى نقطة مرجعية لها فلا تتلّق تلقائياً مباشرة بـ [ز0]، والبعض الآخر لا يدل في ذاته على زمان بل هو يحافظ في التركيب على زمان لفعول الذي يرتبط به.

وقد كان الإشكال الذي شغل قباحين الغربيين وولد بينهم الاختلافات عديدة يتمثل في تصنيف هذه الأزمنة النوعية وتحديد ما هو إنشائي مقلي منها وما هو غير ذلك. ذلك أنهم قد نظروا لتصنيف التقليدي للأزمنة وذهبوا إلى أن اللسانيين الغربيين قد أفسدوا في إبراز السمة الإنشائية المقامية للأزمنة النوعية وعثروا ذلك من تأثيرات الفصل المنهجي الذي اقترحه دي سوسير بين اللسان والكلام (Ducrot 1972 من 388).

لتصنيف الأزمنة إلى أزمنة بسيطة أو مطلقة وأزمنة مركبة أو نسبية لا يعكس سميات كل صنف منها. إذ بعض ما يعد من الأزمنة المركبة قد يشغل اشغال البسيطة منها والعكس صحيح. ونلاحظ في تصنيف المتقدمين من اللسانيين الغربيين للأزمنة النحوية يلاحظ إبرازهم لدور عمل اللفظ في التحديد. فالأزمنة المطلقة تتحدد بالمقارنة مع الزمن الذي نتكلم فيه. فلا تكل إلا على علاقتها بلحظة الكلام : وهي الحاضر والماضي والمستقبل. والأزمنة النسبية هي التي تتحدد بمقارنة مزدوجة ليس فقط باعتبار زمن الكلام بل ولأيضا باعتبار بعض الأحداث الأخرى فتكل إضافة إلى علاقتها بلحظة حدث التكلم على علاقة بزمن مع وجود آخر محتر عنه لولا (Vetters 1993 ص 86-87) مثل :

Le plus que parfait, le passé antérieur, le futur antérieur,....

لأرى أن الميزة الأساسية لهذا التصنيف، بغض النظر عن نفاثته، تتمثل في إبرازه السمة الإشارية المقامية للزمن باعتداده على النقطة المرجعية (ز) وإيقاعه مركزيتها في الصنفين. فبرز هذا التصنيف أن الأزمنة النحوية، مهما اختلفت اشتغالها الإحالي الزمني، فإنها مرتبطة دائما بحدث اللفظ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فارتبطت الأحداث بعضها ببعض واعتمد بعضها نقطة مرجعية نصية لا يضي مطلقا أنه حدث قد تقطعت علاقته بحدث الإنشاء وكانهم بذلك يذكرون علاقة الفعلية التي تميز الإحالة الزمانية. لما يقتضيه ترتيب الأحداث من تسلسل يجعل الأزمنة المختلفة مرتبطة بعضها ببعض. وفي ذلك الدور بأن صيغة الفعل لا يمكن أن تكون غير دالة على الزمن.

ولعلنا قد بدأ اللسانيين المحضين أنه ببلات التمييز بين المظهر والزمن يستقيم لهم تصنيف أنجح من التصنيف التقليدي. إذ لاحظوا أن الأزمنة المركبة تابعة للأزمنة البسيطة فلا تضطلع بإعطاء زمان مخصوص بها بل هي تعالط على زمان الفعل البسيط الذي ترتبط به. فقد كتبت لروكووني (1980 ص 46) أن الأزمنة المطلقة أزمنة إشارية مقامية لما الأزمنة المركبة فهي تتحد كيفية

وإفزع الحدث فهي إذن تدلّ على المظهر لا على الزمان. وأقررت بأن ما يدلّ على المظهر من الأزمنة النحوية ليس إشاريا مقاميا إذ هو لا يتخذ بمصطلحات يفرها المقام التغلطي. غير أنها استتقت منها الماضي المركّب *le passé composé* إذ أنه يستعمل استعمالا إشاريا مقاميا لمُتعلّق مباشرة به [2].

وقد أشارت لروكيوني (1980 ص 46) إلى أن الأزمنة المركّبة تتعلّق بما سمّته بالذاتية اللغوية *subjectivité langagière* إذ تبرز كيفية تصور المتكلّم للحدث : حدث ممتد *Diletté* أو لحظي *ponctualisé*، حدث مستغرق في الماضي أو متعلّق بالنشاط الحاضر ... وقد أكتت أن تحديد الزمان لا يكون إلا بالإشارة للمعلومة الصريحة أو الضمنية أما ما يكون من صيغ الفعل دالا على المظهر فإنّه يتعلّق تركيبيا بفعل آخر يدلّ على الزمان.

غير أن الأمر لا يسلم من التعميد لأنّ التمييز بين المظهر والزمان وتحديد طبيعة العلاقة بينهما إشكالية مازالت لم تحسم بعد. فالفصلان الزمني والمظهرية تتعلّقان تعلّقا يصعب معه التمييز الواضح والصريح وهو ما جعل فيروم *Guillaume* (عن الشريف 2002 ج 2 ص 956) يقرّ بأنّ المظهر دلالة زمنية ويؤكد أنّ الفرق بين الزمان والمظهر لا يدعو لفرق بين الزمان الضمني أو المضمر والزمان المظهر أو المضمر مما يجعل كلّ محاولة للفصل بين الزمان والمظهر غير مجدية.

ولعلّ فشل محاولات التصنيف والتمييز بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة اعتمادا على التمييز بين المظهر والزمان دليل على ذلك. وهو فشل تجلّى في صر تصنيف الماضي المركّب *P.C* في الصيغ المظهرية إذ أنه لا مجال لتجاهل دلالاته على الزمان وهو ما يفسّر إشكالية استقلاله بنفسه في تركيب فلا يكون تابعا لفعل بسيط: *Il a travaillé dur*.

ومثل هذه المظاهر جعلت بنفنيست (*Benveniste* 1966 ص 237) يؤكد أن اعتماد المظهر للتمييز ليس ناجما. وقد ذهب (*Benveniste* 1966



ص 238-239) إلى أن لزمنة الفعل الفرنسي لا تستعمل باعتبارها عناصر نظم واحد بل عناصر نظامين متمايزين ولكن متكاملين يختلفان باختلاف مستويين من أصل القول: التاريخ L'histoire والخطاب Discours. ينطبق الأول باللغة المكتوبة وينطبق الثاني باللغة الشفاهية. على أن بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 242) قد أكد أن هذه المقابلة يجب أن لا تتحول إلى مقابلة بين الكتابة والشفاهة لأن الخطاب قد يكون شفاهيا وقد يكون مكتوبا.

وقد ربط بنفيسيت (Benveniste 1966 ص 239) الأزمنة المطلقة بنظم الإشارة المطلقة فأكّد أن كالمؤرخ لا يقول لهذا أو لهذا أو هذا بل يعتمد على ضمير الغائب. ويقسي (Benveniste 1966 ص 245) من أصل القول التاريخي لزمنة الحاضر والماضي والمستقبل. ويقسي من أصل القول الخطابي الماضي البسيط والمركّب (l'aoriste (simple et composé) مثل :  
Il écrivit - il eut écrit

ورغم أن هذا التصنيف يحلّ نسبيًا إشكالية التمييز بين الماضي المركّب والماضي البسيط فإننا نتساءل هل يمكن للنظام اللغوي أن يميّز بين لغة الكتابة ولغة الشفاهة ؟ ألا يفترض أن يكون نظم اللغة نظاما واحدا يخول لنا أن نستعمل اللغة استعمالات مختلفة؟

ثم إن هذا التصنيف لا يضر العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركّبة وهو ما جعل بنفيسيت يعود إلى طرح هذه القضية (Benveniste 1966 ص ص 246-247) مبرزا أن الإشكالية فيها تتمثل في أن التوازي الشكلي بين المجموعتين :

Il écrivit	il a écrit
Il écrivait	il avait écrit
Il écrivit	il eut écrit
Il écrira	il aura écrit

بدلاً على أن العلاقة بين الأشكال البسيطة والأشكال المركبة ليست  
زمانية. غير أنه في نفس الوقت الذي ينص فيه المقابلة الزمانية نجد أننا  
مضطرون إلى اعتبارها وإدخالها من جديد وإن كان ذلك جزئياً وذلك لدلالة  
صيغة الماضي المركب على الزمان. وهي ملاحظة حسب رايها تؤكد أن  
المظهر لا يبدو أن يكون زمناً.

وإذا رأى بنفيلست أنه يمكن معالجة العلاقة بين الأزمنة البسيطة  
والأزمنة المركبة بالتمييز بين نوعين مختلفين من العلاقات. العلاقة الأولى هي  
علاقة الأسبقية وهي علاقة تتحدد دائماً ولفظ بالنسبة إلى الزمن البسيط الذي  
تلازمه فخلق علاقة منطقية ودليل - لسانية.

وإذا أكد بنفيلست (Benveniste 1966 ص 247) أن هذه العلاقة لا  
تعكس علاقة زمنية بالنسبة إلى الواقع الموضوعي لأن "الأسبقية" تعكس على  
زمن الحدث الذي تتعلّق به والذي يحدّد عنه الشكل البسيط فهي علاقة تحدد  
أسبقية حدث على حدث آخر دون أن يؤدي هذا الترتيب إلى تغيير في دلالة  
الزمانية. ويمكن أن نمثّل على ذلك بـ:

(1) قال له وقد ضرب فيه شبه فوب... (الأعلى ج 2 ص 394)

لحدث المعرفة سابق لحدث القول ولا يخرج عن الدلالة عن زمان  
الماضي الذي يحصل بمقارنة كل زمن للفظ.

ومما يميّز الأشكال المعنوية عن الأسبقية أنها لا تكون لشكلاً حرةً وإنما  
تتعلّق بالأشكال الفعلية البسيطة التي هي من نفس مستواها الزمني بواسطة  
رابطة conjunction مثل "quand":

(2) عندما يكتب الرسالة سوف يموتها

ويصنّف بنفيلست (Benveniste 1966 ص 247) أن ما يقوم دليلاً على  
أن علاقة الأسبقية لا تحمل في ذاتها أي علاقة زمنية هو اشتراط تبعيتها  
إعرابياً لشكل زمني حرّ تنبئ بنيتها الشكلية لتتعلّق بترتّب دلالي.

هـر أن ننظر في الظواهر اللغوية نلاحظ أن الأشكال المركبة لا تكون دائما هـر مستقلة لذاتها بل إنها في بعض الاستعمالات قد تكون لفعالا رئيسية لجمل مستقلة: Il avait voyagé. وهنا تبرز علاقة التثنية التي تربط الصيغ المركبة بالصيغ البسيطة وتتمثل في إبراز دلالة "المنجز" Accompli مقارنة بالمفهوم "الحالي" Situation Actuelle الناتج عن هذا الإنجاز المؤقت

: L'accomplissement temporalisé

(3) En un instant il eut écrit cette lettre

(3) كان قد كتب هذه الرسالة في لحظة.

لهذا الفعل على إنجاز الحدث وانتهائه في وقت محدد.

هـر أننا نلاحظ أن بنفوسيت يؤكد من جهة أن ما يميز الأزمنة المركبة من الأزمنة البسيطة ليست الدلالة المظهرية. ثم اراء من جهة اخرى يقوم بتمييز اعتمادا على دلالات مظهرية. ذلك أن علاقات الأسبقية التي ترتب الأحداث وتحدد منزلة بعضها من بعض إنما تقوم على معنى الانقضاء وعدم الانقضاء. فأسبقية الفعل المركب على الفعل البسيط تكمن على انقضاء الفعل المركب قبل انقضاء الفعل البسيط. بالإضافة إلى أن دلالة المنجز Accompli التي تتميز بها الأزمنة المركبة المستقلة بذاتها هي أيضا معنى مظهري يقوم على معنى الانقضاء. ثم ليس في الإقرار بضرورة التوافق الزمني بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركبة إقرار بمبدأ إعتدلية الذي تقوم عليه دلالة الزمنية والذي سينتهي بتأكيد علاقة جميع الصيغ والأشكال للفظة بـ [0] 2 وفي النهاية ليس في ترتيب الأحداث حسب الأسبقية تحديد للدلالة الزمنية ؟

لقد بين لاينز (Lyons 1980 ص 310) أن علاقة الأسبقية لا تتميز دائما من مفهوم المنجز l'accompli أو المكمل achevé. واستكمل (ص 324) على لوءا دلالة المظهرية في الأزمنة الثانوية المشتقة من الأزمنة الأولية ويقصد الأزمنة المركبة والأزمنة البسيطة. فنكر بأن عبرتي parfait

وimparfait إنما هما في الأصل ترجمة لاتينية لدالتي منجز parfait وغير منجز imparfait. غير أن التحليل التقليدية قد ساهمت في طمس هذه الدلالات فصارت متصلة بمصطلحات الزمن النحوي وغلب التمييز بين الماضي والحاضر والمستقبل وبين المنجز وغير المنجز.

ورغم ذلك فقد حرص لابينز على أن يؤكد أن لهذه الأزمنة الثانوية رغم قوة السمات المظهرية فيها علاقة واضحة بما سماه الإسقاط الإشعاعي projection déictique مما يؤكد بالبنية أننا أن المظهر لا يخلو من دلالة زمنية وأن اعتماد تمييز بينهما يقوم على إفراغ الدلالات المظهرية من الدلالات الزمنية ليس نلجما.

كل هذه المعطيات تدعونا إلى مزيد السعي نحو شئ حقيقة العلاقة بين المظهر والزمان. غير أننا سنوجه عنايتنا الآن إلى الدراسات العربية لنقف عند ما لجزء الشريف (الشريف 2002) في هذه المسألة.

## 2.1 العلاقة بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات العربية

تناول الشريف (الشريف 2002) قضية الدلالة الزمنية وعلاقتها بالبنية النحوية وأعاد النظر في التمييز بين المظهر والزمان مستدلاً انطلاقاً من تحليلات فوسيليه، على أن المظهر لا يبدو أن يكون زماناً غير أنه زمان "متجمد" Fossilisé نكّل عليه البنية الاستثنائية بالخصوص. فإذا ما أُنجزت البنية في مقام مفعول شُكّلت دلالة الزمنية وتحدثت. فليس المظهر سوى تجريد للزمان المفلس. إذ أن البنية التصريعية المجردة ليست في أصلها للماضي ولا للمستقبل فتمتعها بثن إحدى الدلالات مرتبط بإيجاز البنية التصريعية المجردة في صورة معجمة تحيل على المقام.

ذلك أن اللغة العربية لا تختلف عن اللغة الفرنسية فيما يشهده من إشكاليات تتعلق بمدى اختلاص الصيغة بدلالة زمنية معينة. فلئن كانت الأزمنة في اللغة العربية ثلاثة: الماضي، الحاضر والمستقبل فإن الصيغ التي

تدلّ عليها لقناتان فقط: صيغة الماضي وصيغة المضارع. وتتغير دلالة هذه الصيغ الزمنية تبعاً لوصول بالصيغة إلى أن تنقلب إلى ضديدها وهو دلالة الصيغة الأخرى" (قشرب 2002 ص 958).

فبعض الحروف حسب المبرّد تضطلع بتحويل الدلالة الزمانية فتتصرف إلى زمان غير الزمان الذي وضع له الفعل. إذ أنّ هذه الحروف تتدخل على الأعمال فتنتقلها (المبرّد ج 1 ص 185). فهي بهذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأعمال عن مواضعها (المبرّد ج 4 ص 123-124) مثل حرف اللامي لم وحروف الجزاء في، إذا، ... فنصرف الماضي إلى المستقبل إن كان شرطاً مثل لوفا؛ إن زرتني زرتك لو كان فيه راحة للشرط بعد كلّما وحيثما (الاسترلابي ج 2 ص 225).

وقد بينّ القناع أنّ تحويل الدلالة الزمنية لصيغة الفعل لا يقتصر على الحروف ذلك لأنّ الإتياء الإيقاعي يجعل صيغة الماضي دقة على الحاضر في مثل نهت واشتريت كما أنّ الفعل الماضي ينصرف إلى المستقبل مع الإتياء الطلبي مثل ادعاه : رحملك لله. ويتصرف أيضاً بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى يؤتاني لأصحاب الجنة لأصحاب النار وسوق الذين) ... والعلّة في الموضوعين أنّه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كلّهُ وقع ومضى" (الاسترلابي ج 2 ص 225).

والنصرف الفعل للدلالة على زمان لم يوضع في الأصل له قد جعل البعض يقرّ بأنّ بنية الفعل لا تحدد الدلالة الزمانية. فقد ذكر ديكر (Ducrot) 1995 ص 685 أنّ الفعل في اللغة العربية لا يميّز بين الأزمنة إذ أنّ الشكل النحوي نفسه يستطيع أن يدلّ على الحاضر والماضي والمستقبل. والناظر في موقف القناع يلاحظ أنّهم قد اعتبروا أنّ كل صيغة تدلّ في الأصل على زمان محيّن. غير أنّ هذا لا يمنع الصيغ من أن تتصرف عن معانيها الأصلية لتدلّ على معان مختلفة إنّ فترت بحروف معينة لو معان إشكالية محددة. وحصر

النحاة للحالات التي تخرج فيها الصيغة عن دلالتها الأصلية بدل على اعتبارهم هذه الأوضاع طائفة عليها في بعض الاستعمالات لا تسدعي إعادة النظر في الأصل.

ولم يتحدث النحاة في نصوصهم عن خروج صيغة الفعل أو بنيتها عن دلالتها الأصلية. بل إنهم تحدثوا عن تأثير التركيب في هذه الأعمال "بنقلها" ونقلها عن مواضعها. وكأنهم يذهبون إلى أن التغيير الطارئ ليس تغييرا في صيغة الفعل في حد ذاته بل هو تغيير ناتج عن تحول صيغة الفعل إلى موضع مختلف غير الموضع الأول. فهذه العبارات تدعونا إلى الانتباه إلى أن الأعمال بحولها في تركيب مع الحروف قد يتغير موضعها تغيرا يسطي معنى آخر نلجأ من الاجتماع بين معناها ومعنى الحرف، أو أن الصيغة باستعمالها في مقام دعاء يقتضي الاستقبال قد أزيلت عن موضعها الأصلي الذي هو الخبر ووضعت في موضع مختلف.

وقد بين الشريف (2002 ج 2 ص 952) هذه النقطة بالتأكيد على أن القول بتغير دلالة الصيغة خلط بين دلالة البنية ودلالة المكون لها. ذلك أن الاختلاف دلالة لم يفعل) عن دلالة (إن يفعل) "والاختلاف لدالتهما عن (إن لم يفعل) ... لا يدل بالضرورة أن لم يفعل) قد تغيرت في معناها" فالصيغة "فعل" قد صارت بالتركيب عنصرا في بنية والمتميز هو دلالة البنية لا دلالة الصيغة. وقد استطاع أن يفسر انصراف الفعل الماضي إلى الاستقبال مع الدعاء دون أن يضطر إلى القول بتغير صيغة الفعل. وذلك يبرز أن الدعاء واستقبال مضمونه دلالة خارجية تشترطها الجملة في مقامها ولهمت محتوى البنية" (2002 ص 965).

وقد انتهى الشريف (2003 ص ص 955-1010) إلى الاستدلال على أن صيغ الفعل المختلفة (المرفوع والمجزوم والمنصوب والأمر والمضارع) صيغ تشاكيكية ولهمت صيغا نصيرية نصيب صيغة واحدة وهي مختلفة منذ

الاشتقاق بدلالاتها<sup>١</sup> وذهب إلى أن ما يميز بينها إنما هي مقولات حوثية زمكانية مظهرية<sup>٢</sup> وهو رأي يناقض ما هو شائع من كون المضارع صيغة واحدة لسلها المرفوع وتتصرف بدخول العوامل عليها إلى مضارع منصوب ومضارع مجزوم ولزم.

فلتمييز بين المظهر والزمان لا بد أن يقوم على تمييز بين مستويات التحليل لما هو في الأصل شيء واحد إذ المعاني المظهرية ليست سوى تجريد للدلالات الزمنية في المستوى الاشتقاقي. وقد بين الشريف (الشريف 2002 ص 1000-1004) أنه بفضل النقطة المرجع [مز] التي تمثل الحضور الإشتقاقي يتولد اعتماداً على المقابلة زمكان : زمان الوجوب [مز] وزمان الإمكان [مز] وهي مقابلة تكون مقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء). وقد بين أن [مز] هنا هي الصورة الزمكانية المحدثة بفضل الحدث الإشتقاقي [ ] فهي نقطة نكّل عليها قبلية باعتبارها تمثل زمان إنشاء المتكلم الواسع للحدث الإشتقاقي. فالنقطة المرجعية [0] بالنسبة إلى هذه النظرية لا معنى لها. إذ أن دلالة الزمكانية تتحدد بالنقطة [مز] في البنية الاشتقاقية. وقد بين الشريف أن وجوب الحدث متولد عن زوال زمانه لو اعتبره محدثاً قبل حدوثه أي في زمان لم يكن بعد لذا يحدث إنكفاه بعد زوال زمانه امتناعه وقبل حدوث زمانه يبقى على إنكفاه<sup>٣</sup>.

وقد قسم (الشريف 2002 ص 1004) الأحياء الزمكانية إلى أربعة:

- 1/ زمان الإمكان المنتهي بنقطة الحضور [مز] وقيمته [مز]
- 2/ زمان الوجوب المنتهي بـ [مز] وقيمته [مز]
- 3/ زمان الإمكان غير المنتهي والمبتدئ بـ [مز] وقيمته [مز]
- 4/ زمان الوجوب غير المنتهي والمبتدئ بـ [مز] وقيمته [مز]

(١) هذا المفهوم للوجوب في نظرية الشريف يجعل المستقبل ليساً ولها

فستقيم المقابلة بين [فعل] و[فعل] لا باعتبارها مقابلة بين الماضي والحاضر بل باعتبارها مقابلة في الزمان الوجوبي بين الانتهاء وعدم الانتهاء. فهذه على خط زمن الوجوب الماضي والمرفوع ويبدأ على زمن الإمكان المجزوم والمنسوب وتتقلب كل صيغتين في الانتهاء وعدم الانتهاء.

الصيغ بالنسبة إلى الشريف (الشريف 2002 ص 1013) رسم للوجوب المنتهي : [فعل]، الواجب غير المنتهي (يفعل)، الممكن المنتهي (يفعل) والممكن غير المنتهي (يفعل). فإذا ما عجمت هذه الصيغ وانجزت في مقام محقق عزوت عن زمان محقق. وبهذا التحليل حاول الشريف أن يفسر ظواهر بدت عند الإنجاز خروجاً عن أصل دلالة الصيغ الزمنية مثل دلالة المضارع المجزوم باسم على الماضي ودلالة صيغة الماضي في الإنشاء الإقاعي على المحصور (انظر الشريف 1004-1010)

واعتماداً على هذا المنوال القسري الذي لوثق الرباط بين المظهر والزمان نتبين قدرة البنية على تجريد الدلالات الزمنية المقامية في معان بدونها لا يمكن أن تنجح في تعيين أي زمان. فليس الزمان سوى دلالة نلجئة عن تفاعل دلالة الانعوية على الزمان المتمثلة في المعاني المظهرية والدلالات المقامية. وليست الدلالة المقامية الزمنية إلا تحقيقاً لمعان تحملها البنية على صورة مجردة قابلة للتحقق والإجراء وقتلازم مع تغيرات المقام. وهي زمنية في النظر تساعد على حل العديد من الإشكاليات التي يطرحها استعمال الظروف الإنشائية المقامية والتي يبدو ظاهرياً أنها لا تقوم على توافق دلالي بين دلالة صيغة الفعل الزمنية وبين دلالة الظروف مثل: خرج الآن.

ويطرح الزمان في علاقته بالإنشائية المقامية إشكالية أخرى لا نلجئ إليها تتمثل في طبيعة النقطة المرجعية [ز] وإلى أي مدى يمكن التسليم مع التوليين بأنها نقطة خارجية تتمثل في إلهام عمل القول في مقام تخطي مخصص. ذلك أنه في الإقرار من جهة بقدرة البنية على لضمال دلالة



والاستدلال على أن "الدلالة الزمنية دلالة بنوية" (الشريف 2002 ص 956 - 1022) وتؤكد من جهة أخرى على أن الزمان مقولة إشراطية عقلية لا تتحقق إلا باعتماد نقطة خارجية تتلخص وأوضح ما يدعوننا إلى تحقيق البحث في طبيعة هذه النقطة المرجعية وإمكانية تجريدها ولتواء البنية لها. وهو أمر سنحاول إبرازه اعتماداً على قراءة الفترات النحوي من جهة وعلى ما كتبه الشريف (الشريف 2002) من تضمن بنية الجملة محلاً للإشياء قد يسميه الحرف في المستوى الإعرابي التصريفي، ويولد انطلاقاً من البنية الإعرابية المجردة. 8 | 3 لها (مف)، العمل اللغوي في المستوى التصريفي المعجم والمجرد ويدجز في المستوى الصوتي (اللفظي) ما يعرف بالعمل القولي.

#### خاتمة :

عرضنا في هذا الفصل لمؤنحين مختلفين في تناول علاقة الزمان بالمظهر من جهة وعلاقتها بالإشارة العقلية من جهة أخرى. أما النموذج الأول فهو تدولي يجزر الدلالة الزمنية في الاستعمال ويربطها بالإنتاج ويجعلها متحدة بنقطة مرجعية خارجية [0] تمثل زمن التلطف. وهي رؤية تقوم على الفصل بين الزمان والمظهر باعتبار الزمان إشارياً عقلانياً يتمتع بالنقطة [0] حسب علاقة قبلية والبعديّة والزمان فتتولد لزمنة الحاضر والماضي والمستقبل.

ولبرزنا اعتماد السالطين الغربيين هذا التمييز في تحديد العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركبة رغم إقرارهم بصعوبة هذا التمييز. وقد انتهى ذلك ببعضهم إلى اقتراح إعادة تصنيف الأزمنة النحوية. فقد رأى بنظيرست أن أزمنة الفعل الفرنسي تمثل نظامين متمازيين وإن كنا متكاملين : يلخص للنظام الأول عمل القول التاريخي ويخصن لثاني عمل القول الطبقي. فبعض الأزمنة النحوية يختصن باللغة المكتوبة وبعضها الآخر يختصن بالمشفاهة.

وذهب من جهة أخرى إلى أن العلاقة بين الأزمنة البسيطة والأزمنة المركبة تقوم على نوعين من العلاقات: "علاقة الأسبقية" والدلالة على الإيجاز. وقد رأينا أنها تقوم في الحقيقة على المعنى المظهرية رغم أن بنفليست قد أكد عدم نجاعة المظهر في التمييز. وقد بين لاينز صعوبة التمييز بين علاقة الأسبقية ومفهوم المنجز.

وبدا لنا أن كل هذه الصعوبات في التفسير تقوم دليلاً على ضرورة مراجعة مبدأ التمييز بين الزمان والمظهر لإدراك طبيعة العلاقة بين الدالتين. وهو ما دعانا إلى عرض مقترح آخر يمثل نموذجا نحويًا يسمى صلحبه إلى إثبات أن الدلالة الزمانية دلالة بنوية. فقد اعتمد الشريف تحليلات هوم ليهوز لأن المظهر زمان "متعجز" تحمله البنية الانتقالية بالمصوص. فإذا تحقق ونجز في المستوى الصوتي للتظلي تحدد الزمان وتعين، فاستخلص عن النقطة المرجعية [ز] بالنقطة [ز] باعتبارها الصورة الزمانية للمحنة بفضل الحدث الإنشائي [ ] .

ولمّ الأحياز الزمانية اعتماداً على مقلبتين تتمثل الأولى في المقابلة بين زمان الوجوب وزمان الإمكان وتتمثل الثانية في المقابلة في هذين الزمانين بين مقولة الانتهاء وعدم الانتهاء. وبين أن صيغ الفعل في العربية صيغ انتقالية لا تصريفة فكانت كل صيغة تدلّ على مقولة حدثية زمنية مظهرية. ونسر بذلك الاستعمالات المنجزة التي توهم بأن الصيغ قد خرجت فيها عن أصل دالتها الزمانية.

وقد انتهى الشريف إلى أن "الدلالة الزمانية دلالة بنوية" تتحدد بالنقطة المرجعية [ز] التي تتمثل الزمان المتولد من الحدث الإنشائي.

## 2 الفصل الثاني : النقطة المرجعية [0] والإشارة المقابلة

### 2.1 تحديد الأزمنة الثلاثة اعتماداً على نقطة الحضور [0] :

بين انحاء العرب أن التمييز بين الأزمنة المختلفة يستند إلى نقطة زمنية  
تصل بين زمني الماضي والمستقبل سمّاها انحاء بـ "حال حديثك" أو زمن  
المتكلم، أو زمن الإخبار، أو وقت الحديث، أو زمانك، وما أنت فيه. وليس  
لدلّ على قصد انحاء يبرز حدث إنجاز التلطف من استعمال الإضافة إلى ضمير  
المعطّل الذي يقصد به المتكلم لما يميّز به هذا الضمير من إشارة إلى المقام  
الخطابي.

واعتماداً على زمان إنشاء القول تتعّين الأزمنة الثلاثة : فالماضي هو  
الذي على زمان قبل زمانك " (ابن يعيش ج 7 ص 4) والمستقبل "ما لم يكن له  
وجود بعد بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده" (ابن يعيش ج 7 ص 4)  
والحاضر يكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده" (ابن يعيش ج 7 ص 4).  
وقد أشار انحاء إلى أن عبارة القلة عن "حال حديثك" إنّما هي لفظة "الآن" فإذا  
كنت تريد أن تبرز التعلّق بين زمان الحدث وزمان الإخبار عنه لتصلت  
عبارة "الآن" فإذا قلت : أنت الآن كذلك لم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا  
فيما يستقبل، إنّما بيّنت "الحال التي فيها المصنّت عنه في حال حديثك" (سبويه  
ج 1 ص 304). كما أن القائل كنت وشكك إنّما لحرى كلامه على ما هو فيه  
الآن لا يريد أن ولا يكون" (سبويه ج 1 ص 104).

للعاصر هو النقطة الفاصلة بين زمني الماضي والمستقبل إذ هو  
الزمن الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي" (ابن يعيش ج 7 ص 2).  
ونقطة هذا الدور جعلت الباحثين يتساطون حول وجود هذا الزمان وانعدامه.

## 1.1.2 الزمن الحاضر

يميز الزمن الحاضر من أهم المشتقات المفصلة إذ أنه الزمن الذي يعكس عمل القنطرة باعتباره زمان وقوعه. ولم يكن زمان الماضي وزمان المستقبل مشتريين متطابقين إلا لأنهما يتحدثان بزمان الحاضر. وقد أكد التحفة ذلك فقللوا تحديد زمن الحاضر على يركز علاقته بإيقاع عمل القنطرة فهو زمان لا يتحدث إلا بوقوع حدث القول. يقول ابن بعش (شرح المفصل ج4 ص103) : "أن ظروف من ظروف الزمن معناه الزمن الحاضر وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو الآن".

ونستج من قوله في الحاضر بأنه يقع فيه كلام المتكلم<sup>1</sup> أن زمان الحاضر ضمني في اللغة غير صريح ويميز عنه الكلام الملقوط لكونه وقوع الكلام دلالة على أنه مطروك بزمان الحاضر. وهو قول مهم جدًا يبرز مفهوم الاتكاس الذي قائم عليه القائلون بتحديد المشتقات المقامية<sup>2</sup>. وهذا أيضا ما يقوم دلالة على علاقة زمان الحاضر بالعمل اللغوي الذي يدل عليه القول إذ أن كل إيقاع لكلام إنما هو إيقاع لصل لغوي ضمني أو صريح. فزمان الحاضر إذن فترة زمنية يخلقها إيقاع عمل القنطرة ولا تضبط إلا بالإكجاز.

وبدل قول ابن بعش على أن ما يقوم دلالة على الوجود الضمني لزمان الحاضر إنما هو دوره في تحديد الأزمنة المختلفة. فهو الفاصل بين ما مضى وما هو الآن. فهو إذن عنصر يحرك الدلالات الزمنية ويحدثها دون أن يظهر ظهورا صريحا إنما يستدل عليه بواسطة أثره في المعنى الذي يلائها كلام المتكلم<sup>3</sup>. فهو عنصر ثابت قرر في كل قول ملقوط لأنه كما قال السيرافي (عن الفرجاني الإيضاح ص 86) : "حد قهس الماضي والمستقبل".

(1) انظر الباب الأول من البحث 41

الزمان الحاضر إذن هو المؤش للدلالات الزمنية بدونه لا يمكن لغة أن تحرّ عن حركة الزمان وسيرورته. فهو من مقومات حدث التلفظ يوجد بوجوده وينحدر بالتدله. وهو ما جعله نقطة مرجعية لتحديد الأزمنة المختلفة اعتماداً على ما تقتضيه من علاقة بما قبلها وبما بعدها. يقول الزجاجي (الإيضاح ص 87) :

«المستقبل ما لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان ... والقيل الماضي ما تقتضي وأتى عليه زمانان لا لئلا من ذلك زمان وجد فيه وزمان خيّر فيه عنه. فإتاً فعل الحال فهو المتكوّن في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيّز الماضي والانتفاء ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته».

فالحاضر هو المحدّد للأزمنة المختلفة حسب علاقات تحدد الاتجاه في الفضاء: قبل وبعد. فسيرورة الزمن تقتضي أن يخرج الحدث من قطع إلى الوجود فيأتي من المستقبل ويتحقّق في الحاضر ثم ينقضي ويمضي.

واعتماداً على النصوص التي اقتضاها بدا لنا من الضروري أن نميّز بين أمور ثلاثة : (1) وقت الحاضر (2) الآن (3) فعل الحال.

لوقت الحاضر يقع فيه كلام المتكلم\* (شرح المفصل ج 4 ص 103)

والآن\* ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر\*

وفعل الحال هو المتكوّن في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيّز الماضي والانتفاء ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته\* (الزجاجي ص 87).

لوقت الحاضر زمان محصور محدّد باللفظ عمل التلفظ فهو زمان منعكس في عمل القول ضمنى غير مصرّح به بالتلفظ أما الآن\* فهي العبرة اللغوية التي نصف بها هذا الوقت ونعنيّه وهي لأن كانت في معناه فإتيها ليست

هو باعتبار أن المفعول غير المرجع. أما فعل الحال فهو الفعل المشار إليه الحدث  
اللفظ في الزمن الحاضر أي الواقع معه في وقت واحد.

وقد نبه الأستاذاني إلى ضرورة التمييز بين الحدث الخارجي وبين  
تعبير المتكلم عنه بفعل يقول (ج ١ ص ١٨٣) :

المفعول فيه ما فعل فيه مذكور من زمان أو مكان يعني بقوله فعل  
مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو لسم الاسم  
والحرف وذلك لأنك إذا قلت ضربت لسم فقد فطت لفظ ضربك اليوم أي  
تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه لفعله لسم فليس ما فعل فيه  
الضرب لا ضربت.

لميز الأستاذاني بين فعل المتكلم المقامي وهو يحدث اللفظ وفعل  
المتكلم اللغوي الذي دلّ عليه ضمير المتكلم وهو الضرب في "ضربت".  
وصرح بأن إنشاء القول لا يكون إلا حاضراً : "اليوم" ولأن الحدث المعبر عنه  
قد يكون قبل يوم المتكلم أو بعده أو مزامناً له. ففعل الحال إذن هو الحدث  
المعبر عنه المزامن لإحداث اللفظ فهوكون لحظة الإخبار عنه غير منقضى وغير  
منتظر.

وبالتمييز بين "وقت الحاضر" و"الآن" يستقيم أن نعتبر "الآن" الجارة  
اللغوية التي تنحرف عن النقطة المرجعية المحددة للزمان والتي تكون في الأصل  
منعكسة بعمل القول وغير محتاجة إلى لفظ يحتملها مما يدل على أن "الآن" عبارة  
تدل دلالتها نتاج العلاقة بين زمان إيقاع اللفظ وزمان الحدث المعبر عنه.

وهي علاقة تقوم على التزامن فإذا قلنا: زيد بكل الآن كتبت "الآن" دلالة  
على قبيل زمان حدث الأكل بزمان حدث إنشاء القول. فهي إذن دليل لغوي  
وقريبة على المعنى المقامي. فتقوم دلالة "الآن" على علاقة شاذية الأطوار بين  
زمان إيقاع الحدث الإنشائي وزمان وقوع الحدث المعبر عنه وهذه العلاقة  
الدخيلة هي التي تنتج الدلالة الزمانية.

لذا كان وقت الحاضر زمنا ليقاها الحدث ليقاعي هو حدث إنشاء القول فإن العبارة عنه التي هي "الآن" تكون زمنا للعبارة التي تقوم دليلة على الحدث الالهامي. وقد أثبتت الدراسات والبحوث (الشريف 2002، ميلاد 2003، مبخوت 2001) أن العبارات الدالة على هذا الحدث المنعكس بالقول إنما هي الحروف مما يعطها معبئة لمحلّ الإنشاء. وهو ما يعطيها دورا مميزا في تحديد دلالة الزمانية. إذ بفضلها تتوفر لنا نقطة مرجعية دلالية تتضمنها البنية النحوية تمكننا من تحديد الأزمنة المختلفة وتحدد لنا زمان ليقاع الأصعل للعبارة وهي "الآن".

فالمشورات المفصلة جميعا سواء ما كان منها دالا على الزمان أو على الأشخاص تشارك الحروف في أنها تشير إلى عناصر الحضور المؤسّسة لحدث الإنشاء وهو ما يعطها تمييز يسمّى بنحوية ترتبها من الحرفية.

ولقد نبّه الشريف (2002 ص- من 989-990) إلى ضرورة التمييز بين القول والوضع وبين المتكلم والوضع وبين الإنشاء الوضعي ذي القيمة النحوية والمتشكّل إعرابيا وبين عمل القول المفاسي ذي القيمة الدلالية والمضمونة المجردة والعاملة في النحو من خارج النحو وهو تمييز يحدث انتقالا جوهريا في مفهوم النقطة المرجعية (نقطة) وفي مفهوم الحاضر. إذ بهذا التمييز تتحول هذه النقطة من نقطة خارجية إلى نقطة داخلية على طبها البنية النحوية ويتحول حدث الإنشاء المنجز إلى حدث مجرد هو حدث إنشاء البنية خصص له الشريف موقعا هو موضع الحدث الإنشائي استلّ عليه انطلاقا من الأصول النحوية التوزيعية.

وكما ميّز بين المتكلم الوضعي والمتكلم المفاسي ميّز بين الحاضر المفاسي والحاضر الوضعي بقول (الشريف 2002 ص 990):

"إن الحاضر المنشأ بالقول تعيين لحاضر على خطّ زمني في نقطة قد تكون مستقبلا أو ماضيا في فترة تختلف لما الإنشاء الوضعي فلا وجود فيه

لزمان محقق إذا قلت **قال** الحجاج للمرج' لنا بعد دهر قرأ ما قلت فيكون زمان  
القرأة حاضرا ويكون المقروء مضيا فيه إنشاء فلو كان حاضرا ومضمونه مضى  
لكن مضمون مضمونه وهو قول الحجاج يمثل حاضرا لأمر الذي إنشاء.

ولا تنسني لنا المحافظة على هذه الدلالات الزمانية رغم تجريدها عن  
مقاسها الأصلي [لا يفضل قدرة البنية على تجريد حدث الإنشاء وعلى احتواء  
النقطة المرجعية. فونلكد أن النقطة المرجعية [0] لا يمكن أن تكون ملوطة  
شأنها شأن حدث الإنشاء لأنها لحظة إيقاعية يخلقها إنشاء البنية وهي لحظة لا  
تكون إلا ضمنية حاضرة بغلبها من خلال أثرها.

## 2.1.2 تمييز النحاة بين القول المبشر والحكاية في تحديد النقطة

### المرجعية [0]:

يفسر ابن يعيش (شرح المفصل ج2 ص 223) سبب استعمال النحاة  
الإضافة إلى المتكلم في تحديد زمان الحاضر في مثل قولهم زمان قبل زمانك  
بقصدهم في التمييز بين الأقوال المبشرة والأقوال المحكية بقوله قبل زمانك  
أي قبل زمان تالفيك به لا على وجه الحكاية. وقد فسر الأنلسي (عن  
الاسترلابي ج2 ص 201) معنى حكاية الحال فقال:

'معنى حكاية الحال أن تقول نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان لو تقرر  
ذلك الزمان كأنه موجود الآن ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان  
محكي الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرنن بل المقصود بحكاية  
الحال حكاية المعاني فكأنه حينئذ لا الإلفاظ بل جمل الله ونعم ما قال معنى  
حكاية الحال أن تقول أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال تتكلم'

ويفسر ابن يعيش (شرح المفصل ج2 ص 223) حكاية الحال بتحليل هذا

المثال:

لإذا قلت اليوم : يقول زيد بعد عد خرجت أمس





وعندما نقول قولاً مثل : (1) بَيَّ لَدُنَّ لَمَّا خَيْرِينَ : إما أن نقول الكلام نقلاً مباشراً فنقول : (1 أ) قَالَ زَيْدٌ بَيَّ لَدُنَّ لَمَّا خَيْرِينَ. وإما أن نقله بالتعبير عنه لو بوضعه النهائي في صورة غير مباشرة فنقول : (1ب) لَقَدْ أَكَّدَ زَيْدٌ قَوْلَهُ.

فإنَّ في الجملة (1) قد دلَّت على معنى التأكيد والتقرير الذي هو المعنى المنعكس في القول (1أ). فإذا استخينا في نقل القول عن ذكر "بَيَّ" لتي نسم موضع الإنشاء لبقه لا بد أن نحتر عن قوة القول بلعل بدلَ عليها، فالأصل اللغوية المستخلصة من العلاقة بين القول والمقام الذي أنجزت فيه تدلُّ عليها الأكوال بصورة ضمنية في المقامات الحقيقية الأصلية وكذلك عليها بصورة صريحة عند بتر العلاقة بين القول ومقله الأصلي. بل إذا ما استرنا هذا المثال

قال زيد لوك من لس لخرج عدا

فترز الآن لول زيد لوك من لس : / امره بالخروج عدا

↓ ↓ ↓ ↓  
[مز] أ ماض أ [مز] أ مستقل أ

↓  
[مز] حاضر أ (فعلها فعل التقرير) حاضر أ (فعلها فعل الأمر)

شأننا أن زمان الماضي وزمان المستقبل في المثال يرجعان إلى نقطتين مرجعتين مختلفتين. فالخروج مستقل بالنظر إلى النقطة المرجعية [مز] أ والقول ماض بالنظر إلى النقطة المرجعية [مز] أ. وبما أن إنشاء الأمر سابق على إنشاء التقرير فإنَّ الحاضر أ والمستقل أ يكونان في زمان ماض باعتبار النقطة المرجعية [مز] أ ويتحكَّم الحدث الإنشائي الرئيسي في الأحداث الإنشائية الفرعية بحكم سيطرة العمل على المعول فتحكَّم النقطة المرجعية الرئيسية [مز] في النقط المرجعية الفرعية [مز] أ و [مز] أ. وهكذا تتحول النقطة المرجعية الخارجية نقطة داخلية وهو ما يضمن إمكانية دلالتها على المقام التخاطبي رغم انقطاعها عنه.

## 2.2 زمان الحال بين الوجود والعدم :

سجرتنا في موقف القديسي من زمان الحال موقفتين: موقفاً يقرّ بوجود هذا الزمان على ضيقه وقصره وهو موقف أغلب النحاة، وموقفاً آخر حمل في الأصل على المتكلمين دون النحاة يعتبر أن لا وجود لزمان الحال. يقول ابن يعش (ج 7 ص 4) : "وَقَدْ افكر بعض المتكلمين لعل الحال والى أن كان وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل وليس ثم ثلث".

وقد ردّ ابن يعش (ج 7 ص 4) هذا القول محتجاً بمنطق لتنظيم الحركة في الخارج. إذ "الأزمنة حركات الفلك فعلها حركة مضت ومنها حركة لم تلت بعد ومنها حركة تصل بين الماضية والألفية". وبما أن الأعمال في اللغة عبارة عن الأعمال الحقيقية التي هي حركات فليّها لا يمكن أن تكون إلا ثلاثة.

لنستعمل ابن يعش في لتجمله حجة غير لغوية وكلّهُ بذلك يثبت أن رأي المتكلمين مردود لا باعتبار منطق لتنظيم الدلالة الزمانية في اللغة وحسب بل كذلك باعتبار المنطق الطبيعي لتنظيم الحركة خارج اللغة.

وقد رأى إبراهيم السمرقاني (الفعل زمانه وأبنيته ص 16) أن القزجاني قد قصر الفعل على الماضي والاستقبال خلافاً لبقية النحاة. والناظر في كتاب الإيضاح (القزجاني ص 52-53) يجدد فعلاً يقرّ بأن "الفعل ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ ومستقبل نحو قلم يقوم". فلا يذكر زمان الحال كما نجدد في موضع آخر من الكتاب نفسه (ص 86) يؤكد رايه بقوله "فعل على الحقيقة ضربان كما قلنا ماضٍ ومستقبل".

غير أننا نجدد في نفس الباب يحتج لإثبات زمان الحال والردّ على من يتيهمه وبغية البصريين بالتناقض لإقرارهم من جهة بأن الحركة لا تبقى وقتين وإثباتهم من جهة أخرى وجود زمان الحال الذي لا ينفك من أن يكون في حيز الماضي أو المستقبل لأنّ "فعل لا ينفك من جزئين أحدهما منقضى والآخر مترقب" (القزجاني ج 1 ص 84).

والناظر في رد الفرجاني (الإيضاح ص 53) يلاحظ أنه يقر بوجود زمان للحال غير زمان الماضي وغير زمان المستقبل وإن كان وصلة بينهما. فهو المتكئون في حال خطاب المتكلم. غير أن هذا لا يحول دون إثبات حقيقة الحال إذ هو "متكئون في الوقت الماضي ولول الوقت المستقبل لفعل الحال في الحظوة مستقبل لأنه يكون لولا لولا لكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي".

وإذا بدأ لنا الفرجاني في هذا النص يميز بين الزمان النحوي الذي يحزر عنه القيل والذي لا يخلو من أن يكون ثلاثاً قبلها على عدد الحركات كما بينا، وبين حقيقة دلالة هذه الأزمنة وتشكلها عبر الفعل الخارجي وليس القيل النحوي الذي هو عبارة عنه. فلا نظن أن تلكه على عبارة هي الحقيقة كما نحدث عن تقسيم الأعمال إلى ضربين قد كان عبثاً.

فلئن كان الفرجاني يقر مع النحويين بوجود ثلاثة أزمنة فإنه يشير إلى أن المتمسك في ماهية هذه الأزمنة الثلاثة وينته إلى أن زمان الحال لا يكاد يكون له وجود. فكأنه ينته إلى أن تقسيم زمان الفعل باعتبار حقيقة يختلف عن تقسيمه باعتبار الزمان النحوي الذي يحزر عنه. إذ نجده يؤكد في موضع آخر من نص الكتاب في إطار ترتيبه للأعمال وجود فعل الحال يقول (الإيضاح ص 85): "نسق الأعمال في المرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي". وقد أثبت هذا التقسيم الثلاثي في كتاب "الجمال".

فلئن كان الفرجاني في الإيضاح غيره في الجمل كما قال السمرقاني (ص 17) فهو لأنه قد كان مضطرباً لا يستقر على رأي كما ألمح هذا الباحث بل لأنه في بعض المواضع من كتاب الإيضاح قد تكلم في المسألة بلسان المتكلمين بينما تكلم في مواضع أخرى من الكتاب نفسه ومن كتاب الجمل بلسان

الذويين. وهو بذلك يؤكد أنه لا تناقض بين القولين إذ الاختلاف نابع عن اختلاف زوايا النظر.

ولعلَّ موقف المتكلمين من زمان الحال هو الذي يفسر تشبُّل زمان الحاضر في الدراسات الحديثة بـ [0] مما يرجح أن استعمال الصفر لا يدلُّ على أنه بذلة الصلب بل على تعدد زمان الحال كما أشار الشريف (الشريف 2002 ص 999). ومن الواضح أن هذا للموقف ذا الأصول المنطقية كما بين ابن بعش لا يناسب المبادئ النحوية في تفسير علاقة الأزمنة بعضها ببعض وهو ما جعل أغلب القراء يؤكدون وجود زمان الحال على منتهى وسرعة الفضائل وهو أيضاً ما جعل الشريف يعمِّد بـ [0] بـ [z] لإبراز إيجالية زمان الحاضر.

#### 1.2.2 ضيق زمان الحاضر :

يقول ابن بعش (ج 4 ص 106) : ثمس ... يقع على اليوم المتقدم ليوامك من أوله إلى آخره... فلمره واضح وليس كذلك الآن لأنه لحدّ الفاصل بين الزماتين. فالآن عبارة عن زمان الحاضر، أي الزمن الذي يمسُّ فيه عمل التلطف، وهو متحرك في الزمن مع تقدم عمل التلطف وتوصله. فإذا قلت مثلاً: طرقت أن لزورك ولكنني لم أستطع فإنَّ أن التلطف بـ"طرقت" غير أن التلطف بـ"أن لزورك" وغير أن التلطف بـ"لكنني لم أستطع" بل إنَّ أن التلطف بالهمزة من طرقت غير أن التلطف بقراء منه.

ووعي المتكلمين بهذه النقطة جعلهم يقررون بأن الحال لا وجود له لأنه سرعان ما يتحول من المستقبل إلى الماضي يتجاوز عملية التلطف بالحروف ثم بالكلمات. وهذا أيضاً ما يفسر تأكيد كزجاجي (الإيضاح ص 87) قوة اتصال

لفعل الحال يزمني المستقبل والماضي. إذ هو حسب رايه مستقبل يصير كل جزء خرج منه إلى الوجود في حيز الماضي وهذه القطعة جاء فعل الحال باللفظ المستقبل. فإذا أردنا التمثيل على "الآن" فإنه يجب أن يكون مدة زمنية متحركة من مجموعة كبيرة من الأتات تتحدد مع التلفظ بكل حرف وكل مقطع وكل كلمة. وهذا ما يفسر التراوح بين الإقرار بوجوده أو بعدم وجوده. وهذا أيضا ما يفسر إمكانية اعتباره لحظة ضيقة جدا أو مستكة.



وضيق زمان الحال جعل النحاة يسمّون حرفي السين وسوف بحرفي تنقيس في الزمان (ابن يعيش ج 8 ص 148). إذ يخرجان الفعل من الزمان الضيق الذي هو الحال إلى الزمان الواسع الذي هو الاستقبال. ففعل الحال سريع الانقضاء "لا يبقى لأنه بمعنى الآن" (فراجي، الإيضاح ص 86). فسمه الخطيئة في اللغة تجعل "الآن" بفلت من التحديد. فلا يكون إلا منعكسا في عمل التلفظ. ويمكن أن نتمثل على شدة اتصال "الآن" بالماضي والمستقبل بهذا الرسم



خرج يخرج سيخرج

فزمان الحاضر بمثابة الحلقة الربطة والمربوطة في الآن نفسه بطرفي الخط الزماني إلى درجة أن نقطة بداية الحاضر تمثل نقطة نهاية الماضي

ونقطة نهاية الحاضر هي نقطة بداية المستقبل. يقول ابن هشام (ج2 ص458)  
محدثا الحاضر "الحاضر أي الماضي المتصل بالزمان الحاضر".

وقد بين الشرف (الشرف 2002 ص 604) ذلك بجرز أن "قريب  
جزء من أحد الطرفين وليس عنصرا والعا بين طرفين" وهذه الخاصية تجعل  
النقطة المرجعة "غاية خارجة" أو "غاية داخلية" (الشرف 1004)<sup>(1)</sup>

ويؤكد الجرجاني هذا القرباء بتفسيره فعل الحال فيجمله فعلا مستقلا على  
الأزمنة الثلاثة جزء منه في الماضي وجزء في الحال وجزء في المستقبل لأن  
الإخبار عن حدث مزمان لزمان الإخبار يقتضي أن هذا الحدث قد بدء فيه  
فكان جزء منه قد انقضى وأن جزءا منه يزمن إخبارك عنه. وهذا ما جعل الاسترلابي (ج2 ص 308)  
يقول بأن فعل الحال "لم يتكامل بعد". وهو أيضا ما جعل الجرجاني (المقتصد  
ج 1 ص84) يوضح فعل الحال باعتماد أمثلة من صنف "ينشئ" و"يصلح"  
و"يلكل" و"يقرا" تتميز دلالاتها المعجمية بالامتداد فتكون من صنف الأحداث  
القطعية لا الأحداث النقطية إذ القراءة جزء من جزء من غير فوط مهلة أو  
تراخ وكذلك الصلاة والأكل" (الجرجاني ج 1 ص84).

وقد بين الجرجاني (ج 1 ص83) أن الفصل بين الحال والمستقبل فلك  
تريد بالحال أجزاء من الفعل متصلة ببيان ذلك أن إذا قلت زيد يصلي فالعمراد  
أنه قد حصل منه جزء وهو أخذ في جزء آخر متصل به ويترقب جزء ثلثها  
باليه. وإذا قلت سيفل لم يكن له القتل بالقتل على وجه ولو قصد الجزء

---

(1) هي نقطة مهمة جدا سوف نستخدمها في تصوير بعض التركيب مثل: خرج الآن وسبحر ج

الآن. انظر البحث الخاص بدراسة الظروف 5111

الوليد من الفعل لم يكن الزمان مجاوزاً لسمين لأنه إما أن يكون حاصلًا أو غير حاصل.

فهم أن دلالة فعل الحال المنطقية تقوم على تمييز أجزاء فعل الحال فإن دلالة القوية تقوم على اتصال أجزائه بعضها ببعض فيعتبر كلاً لا يفصل بينها.

وهذه دلالة المركبة لـ "الآن" جمعت بين بعش يؤكد أن "الآن" من لطف ما يدرك (شرح المفصل ج 4 ص 106). فهو يفت من التحديد لفتحه. غير أنه لا سبيل إلى تكرار وجوده لأنه "حذ فاصل" واصل إلى لم يعتبره في التحديد انتهى التمييز بين زماني الماضي والمستقبل. وهذه الخاصية في "الآن" هي التي تدعونا إلى النظر في علاقتها بعمل إنجاز اللفظ وفي اعتبارها نقطة خارجية تمثل الفترة الزمنية التي يمتدّ فيها لقاع هذا الفعل.

لكن كنّا سنعتبر "الآن" زمان لرفع عملية الكلام فإن بعضه سيكون ماضياً وبعضه حاضراً وبعضه الآخر مستقبلاً بحكم خطية عملية اللفظ كما بيّنا. غير أن المخاطب عند التوليد لا يفكر بهذه الطريقة بل إنه يعتبر الكلام الملفوظ في جملته وكلّته قد أُنجز دفعة واحدة وفي آن واحدة. ولا يمكن أن نضّر ذلك إلا بكون المخاطب يدرك المعنى في إطار إدراكه للقوة الإنشائية للجملة: الاستفهام، التثنية، الدعاء ... فهما طُلقت الجملة ولَمَسَتْ فإن الكلام بالنسبة إليه لا يخرج عن فعل الاستفهام أو التقرير أو غيرهما فلا يمكن أن نحوي الآن جميع اللحظات الزمنية التي يمتدّ فيها عمل اللفظ إلا إذا اعتبرناها زمان العمل اللغوي الذي أنجزناه بالكلام الملفوظ. وهذا ما يخول القول بأن النقطة المرجعية [مر] ليست في الحقيقة الزمن الفيزيقي الواقعي بل هي زمان إنشاء العمل اللغوي الذي يفترض أن يدركه المخاطب منذ بداية الإنشاء إذ تكلّ عليه حروف صدرة الجملة أو موضع الإنشاء المتقدم على موضع الإحالة (النظر الشريف 2002).



وقد وجدنا في كلام سيويه ربطاً بين ما يسميه القائلون بالعمل القوي وبين زمان الحال مما ينبئنا إلى أن النقطة المرجعية [مز] تمثل زمان إنشاء العمل القوي. يقول سيويه (الكتاب ج 1 ص 343) مستتراً قول بعض العرب : "يا بني لـد، أعور وذا ناب" "لم يرد أن يستردهم ليخبروه عن عوره وصحته ولكنه نهبهم بقية قال : تستقلون أعور وذا ناب. فالاستقبال في حال تنبيههم ليأثم كان واقعاً... ولقد أن يثبت لهم الأعور ليخبروه".

للمعمل القوي المنجز بهذا المثال هو التنبيه وما تعود سيويه أن يسميه "حال حديثك" قد تحول إلى "حال تنبيه" والضمير القائب يعود على المتكلم.

فالنقطة المحددة للزمان هي نقطة يدل عليها القول بما يحصل من معنى سواء القائلون بالقول. وإذا قلنا على هذه العبارة فلماذا نجد أن اللحظة التي نفوس بها الزمان هي لحظة إنجاز العمل القوي. فهي "حال الاستقبال" أو "حال التوبيخ" أو "حال التقرير" ... فلماذا ما كلفت لحظة مسجلة في الذاكرة باعتبارها زمان العمل الإنجازي الذي حصص له القائلون (الشريف 2002) موضع الإنشاء فلن هذه اللحظة قد انتقلت من الواقع الخارجي إلى البنية القنوية.

وقد بين الشريف (الشريف 2002 ص 1019-1022) أنها نقطة مسجلة في البنية الإعرابية الأساسية المجردة والتي على أساسها تتكون البنية الإعرابية المحتملة في الاشتقاق للمعجم وبهذا يصبح المظهر ولابد هذه النقطة. ولن كان المحدد الأساسي للنقطة [مز] ممثلاً بنويها في محل الإنشاء [أ] فإنه لا يحد المحل الوحيد المحدد بها قد بين الشريف (الشريف ص 1022-1023) آخره المحل القوي [8] (محل الربط) والمحل الوجودي الممثل بـ [3] على تحديد هذه النقطة.

ولا شك أن ذلك يتضح ببلور البنية الدلالة الزمنية المضمنة في حروف الربط مثل الوو والقاء وثم وحروف القلي مثل لم ولن ولا مما يجعل الدلالة

زمنية نتيجة عن العلاقة بين [8] و [3] باعتبار أن كل محل من هذه المحلات يحمل شحنة إشراطية.

### 3.2 زمان المستقبل بين الوجود والإمكان

لقد لاينز (Lyons 1980 ص من 298-299) وكليولي (Culioli 1980 ص 186) أن المستقبل ليس زماناً إذ هو يتميز بخصوصيات مظهرية وجوية. فهو لم يخرج بعد من العدم إلى الوجود لذا فإنه يلحق بالمتكهن لا بالمتحقق ويتحقق بـ"الكون المفهومي" Le monde intentionnel لا بـ"الكون الماصلي" Le monde extensionnel. إذ هو منتظر وقوعه له وجود في الزمن لا يوافقه وجود في الماصلي لو في الكون الخارجي (Lyons 1980 ص من 427-440). وهذا ما يجعله مختلفاً عن فعل الماضي والحال اختلافاً جعل لاينز يقر بأنه ليس زماناً.

وقد ذهب الشريف (الشريف 2002 ص - ص 1004.1001) إلى غير ذلك. فقد بين أن فعل المستقبل ثابت وقوعه في اعتقاد المتكهن ثبوت وقوع فعل الحال وفعل الماضي. ذلك أن البنية القنوية لا تمثل الكون الخارجي بل تمثل الكون الاعتقادي. يقول الشريف (الشريف 2003 ص 1001) : "تتولد الإنشائي الإحالي يركز في النحو فتتولد بين الكون الاعتقادي والإنشاء بجعل الإحالة مضمون الاعتقاد وجعل الإنشاء صورة الاعتقاد". فإذا كل فعل مستقبل ثابتاً في الكون الاعتقادي فإنه لا يحلو من أن يكون زماناً يقع فيه فعل شلله شل فعل الحاضر وفعل الماضي. فالاستقبال ضرب من الإمكان المعبر وجوباً (الشريف 2002 ص 1004).

وهو رأي نجد في قراءة فقرات النحو ما يدعاه رغم أن القناعة لم يقولوا بذلك. فلنن كلوا قد اعتمدوا في دراسة الأرملة ثنائية الوجود والإمكان وعطوا المستقبل بالإمكان فبنا نفهم من نصوصهم أن فعل المستقبل بالنسبة إلى

المتكلم في حكم الثابت وقوعه وإن كان لم يقع بعد. مما يجعل المستقبل زمناً متولداً عن الوجوب اللائقي (الشريف 2002 ص 1004).

يقول سيوريه (الكتاب ج 1 ص 12) في الفعل المستقبل : "ما يكون ولم يقع" فهو إذن كائن لا محالة ولكن "غير واقع في حال حديثك" (سيوريه ج 3 ص 16). فالفعل المستقبل ثابت وقوعه بعد "حال حديثك". فهو فعل مؤجل للتكليف ثم يشرع فيه بعد وإنما يريد أن يعلمه في المستقبل (الجرجاني ج 1 ص 83). وقد دلت البنية النحوية على أن المستقبل ثابت في الكون الاعتقادي بجعل "فعل" تالفاً بين الحاضر والمستقبل (الجرجاني ج 1 ص 83). فهو فعل واقع ولكن في زمان متأخر عن زمان الحال.

وقد فسر النحاة (الجرجاني ج 1 ص 84) هذا الاستدراك بكون المستقبل لئلا للحال لا محالة. فالفارق بين فعل الحال وفعل الاستقبال يكمن في أن الأول موجود في وقت إخبارك والآخر موجود في وقت بعد وقت إخبارك. فكلهما ثابت من حيث الاعتقاد في الوجود. يقول الجرجاني (ج 1 ص 84) :

"وقالوا أصل بفعل أن يكون للحال وقته لوقع على المستقبل لضرب من التوسّع وتسمية الشيء بما يزول إليه كقوله تعالى (إلني أعصر خمرا) فكما أوقع الخمر على العنب لأنه يزول فيه كذلك لوقع بفعل الذي هو دليل الحال على المستقبل الذي يزول فيه".

ولو لم يكن زمان المستقبل ثابتاً في اعتقاد المتكلم شيئاً تصرّح به البنية النحوية لما ذهب النحاة إلى أن حروف الاستقبال تحمل معنى التأكيد والتوكيد كما هو معلوم معنى يخصص الإثبات سواء أكان موجبا أم منقيا. فالحروف التوكيد تؤكد ما هو ثابت في الكون الاعتقادي للمتكلم. لقد أكد ابن هشام (مغني القليب ج 1 ص 284) أن "تن" تحمل معنى التأكيد. وفكر النحاة أن نون التوكيد تخصّص المضارع للاستقبال يقول ابن عرش (ج 9 ص 39) "مطلنة هذه النون الفعل

المستقبل المطلوب تحصيله لأنَّ الفعل المستقبل غير موجود لهذا لزيد حصوله  
لأنَّه يفتقر لهذا بقوة الفعلية بوجوده.

وقد رأى بعض النحاة أنَّ "سين" أيضاً تعمل معنى التأكيد. فقد قال  
الزمخشري (عن ابن هشام ج 1 ص 139) أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو  
مكروه ففادت أنه واقع لا محالة ونحو ابن هشام هذا الأمر بقوله "وجهه أنها  
تفيد الوعد بمحصول الفعل لدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعد مقتض لتوكيده  
وتثبيت معناه". واستدلَّ ابن هشام بقوله تعالى (فسيكنكم الله) وبين أنَّ "معنى  
السين أنَّ ذلك كان لا محالة وإنَّ تأخَّر إلى حين. فهي تؤكد الوعد كما تؤكد  
الوعد إذا قلت "سألتكم ذلك".

ولكن نرى أنَّ معنى التوكيد في "سين" لا يقتصر على الوعد والوعد بل  
إنَّه معنى يقع على كل فعل لهذا قلنا: "سألتهم هذا" فبقا نشتم في هذا القول  
راحة التوكيد المنطقي من إثبات فعل هو لم يقع بعد ويحتمل فيه من حيث الدلالة  
المنطوية عدم الوقوع. غير أنَّ البنية النحوية تدلُّ على عزم المتكلم ليقاع الفعل  
وثبت يقينه من حصوله في زمان لاحق. وهو يقين يجعل المتكلم إلاها فلأرا  
على استكشاف الغيب. ويبدو أنَّ خوفه من شعوره بأنَّ اللغة تمنَّه بنيتها من  
منافسة هذه القوة الخارقة وتحتبها هو الذي يجعله يحذر عن استكانته وضغط  
فكراته أمام الله يستعمله الشرط: "إنَّ شاء الله سألتهم". فبقا أنَّ بنية فعل  
المستقبل تحذر عن ثبات يقين من وقوع الفعل في زمان لاحق يجعلان المتكلم  
يرى هذا الحدث فلما نحوه لهدف متظرا له مستقبلا لياه وهو ما يضر  
الاصطلاح على تسمية هذا الزمان بـ"المستقبل" و"المتنظر".

ولا نظنَّ أنَّه قد كل من محض الصنفه أن تتخصص صيغة المضارع  
للدلالة على زمان المستقبل بالحروف "سين، سوف، إن، لا، ...". إذ الحروف  
تسم موضع الإنشاء والإثشاء صورة الاعتقاد (الشريف 2002 ص 100).  
فإذا كانت هذه الحروف تشترك جميعا في أنها تعمل راحة التوكيد فلأنها دون  
أولى تلك تحذر عن ثبات فعل المستقبل في اعتقاد المتكلم.

لما في حلة عدم رسم هذا الموضع والتمويل على تعميم موضع الظرف  
لتعيين المستقبل في مثل قولنا: "تُزورك غداً" فإن معنى الإتيان حاصل كذلك  
من نزعة صيغة "تُفكّ" إلى الدلالة على عدم الانتهاء في زمان الوجوب. فيأتي  
الظرف ليندل على تأجيل هذا الوقوع إلى زمان متأخر عن الآن.

ثم يتنا درى أنه لولا دلالة فعل المستقبل على ما هو ثابت وقوعه في  
زمان متأخر لما ولّست اللغة تركيباً يندل على معنى الشك وعدم اليقين من  
وقوع الفعل في المستقبل: "تُزورك غداً" إذ لن "تُزورك" إذا تعلقت بالمضارع  
لأن الأمر يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع (الرملي ص 105).

واعتقد أن ما حل دون تصريح الفحمة بثبات فعل المستقبل يعود إلى  
سبب عقائدية لقد نزلوا أنفسهم عن مشركة الله في العلم بالعقب لذلك نرى  
بعض الفحمة لا يتهجراً على قول ذلك بقا في تفسير الآيات القرآنية فيحتكثون عن  
تكريل المستقبل لوجب الوقوع منزلة مالد وقع (ابن هشام ج 1 ص 81) وذلك  
في تفسير الآية (ونلغ في الصور).

#### خاتمة :

ميزنا في هذا الفصل بين زمن الحاضر وبين الآن\* ولكننا لن زمن  
الحاضر لا يكون إلا زمناً ضمنياً غير محيز عنه باللفظ فهو منعكس مع كل  
إنشاء للبنية وهذا ما يضر حضوره الدائم باعتباره نقطة مرجعية. وبينا أن هذه  
النقطة المرجعية في البنية الصوتية (اللفظية) المنجزة تمثل زمن ليقاع العمل  
اللفظي المنجز بالقول وهو ما خول لنا أن نقرأ اعتماداً على ما أنجزه الشريف  
بأنه زمان يندل على وجوده في البنية موضع الإنشاء. وهو موضع لا يعجم  
بالفعل أو الاسم ولا يمكن أن يوسم إلا بالحرف. وقد رأينا في قوة علاقة  
الأقوال المحكية بمفلماتها الأصلية وعدم انقطاعها عنها دليلاً على ذلك إذ تعدد  
الحضرة والمقام التخطيبي بعدهما المادي ليصيرا إطلاراً المحدث إنشاء البنية.

ونبينا إلى ضرورة التمييز بين زمن الحاضر وزمن الحال. فزمن الحال هو الزمن الناتج عن المقارنة بين النقطة المرجعية [مز] أي بين زمن الإنشاء وزمن وقوع الخبر المخبّر عنه، مقارنة تنتج فترتين، مما يجعل زمن الحاضر منعكسا في زمن الحال دون أن يكون هو، لأن الزمن الحاضر هو زمن الحدث الإنشائي.

وقد انتهينا إلى أن "الآن" ظرف يعبر عن الزمن الحاضر لكن دون أن يتماهى معه. فـ "الآن" ليس الزمن الحاضر بل هو في معناه. وهو ما يجعل هذه العبارة والقلم في موضع الإحالة بينما يكون موقع الزمن الحاضر في موضع الإنشاء. فمحرّظ الظرف "الآن" عن تقارن زمن الحدث المخبّر عنه بزمن الإخبار عنه. وهو أيضا ما يستر كون "الآن" ظرفا يدلّ على الفترتين وهي دلالة علاقته لا تحصل إلا بمقارنة نقطتين: [مز] وإزا] فإذا كانت [مز] - إزا] كل فترتين وكانت دلالة "الآن".

كل هذه السمات تؤكد أن النقطة المرجعية هي نقطة مسجلة في البنية تتحقّق بتحقّقها وتحتجّ بإيجاز هذه البنية في مقام محيّن وهو ما يخول لها أن تحلّ على زمن التلقظ ولن تتغيرّ إحاطتها مع كل إيقاع عمل لول.

ونخصّص الفصول التالية لدراسة مكونات الجملة الدالة على الزمن ونظف ألسنا عند الفعل والحرف والظرف وسنعتي بهيراز علاقتها بالنقطة المرجعية [مز] ودورها في تحديدها.

### 3 الفصل الثالث : دلالة الفعل على الزمان

إن أول ما يلفت الانتباه في دراسة الزمان من خلال كتب التراث النحوي هو عدم تخصيص العناية للدلالة الزمنية بها مستقلاً بذاته، ذلك أن هاتينهم بمقولة الزمان برزت في أبواب عديدة تخص جميع أقسام الكلام: الفعل، الحرف والاسم. وتخص مواضع مختلفة من مواضع الجملة مثل موضع الصدارة، موضع الفعل وموضع المفعول. وتخص أيضاً سمات بنوية نظامية مثل البناء والتمام والإيهام والتذكير والتعريف. وهو ما يجعلنا نسلم بأن الدلالة الزمنية ليست حكراً على قسم واحد من أقسام الكلام. كما أنها لا تخص موضعاً دون موضع آخر من مواضع الجملة (انظر الشريف 2002). بل هي دلالة متكاملة<sup>11</sup> عن تفاعل جميع هذه العناصر وتعلقها. وهو ما يدخل لنا الحديث عن دلالة زمنية للجملة وليس عن دلالة زمنية لعنصر من عناصر الجملة.

وبما أننا لا نعتني في هذا البحث إلا بالإشارة المفاهيمية فإننا سنوجه عنايتنا إلى العناصر التي تتجلى فيها هذه السمة. فمساعدة على تبين مظاهر تمثيل البنية للإشارة المفاهيمية. فنبرز العناصر اللغوية التي نعتبرها دليلاً على دور النقطة المرجعية [مز] في تحديد دلالات زمنية حسب علاقات القضية والجملة وذلك بتمكّن عمل القول فيها. فنحتي بالفعل في محاولة إبراز ارتباط الدلالات الزمنية التي يعطيها بالنقطة المرجعية [مز].

كما نعتني بدراسة الحروف وأثر ما تحمله من دلالات زمنية فيما تتعلق به من حمل أو لفعل في محاولة لإبراز ما تضطلع به الحروف من قدرة على رسم العمل اللغوي وما يستلزمه ذلك من استحضار للنقطة المرجعية [مز] باعتبارها زمان العمل اللغوي.

---

[1] جارة أحمد صلاح الدين الشريف استعملها في درس قائمه لطلبة قنطرة سنة 2002 بعنوان "دلالات زمنية بين التطوير والتنظيم".

ونخصص فصلاً للظروف الإشارية المقامية نسمى من خلاله إلى إبراز  
سمات البنية الدالة فيها على الإشارة المفاتيحة. ونقف عند خصائص العلاقة  
بين هذه الظروف والنقطة المرجعية [ز].

### 1.3 الزمان من مقومات الفعل

بين سيبويه (الكتاب ج 1 ص 12) أن بنية الفعل تكل على الأزمنة  
ثلاثة يقول: "لما الفعل فليست أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبلت لما مضى  
ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع". وقد أكد الفحاة بعده (الواسطي  
شرح القمع في النحو ص 156) أن "الأفعال تنقسم بثلاث أقسام الزمان : ماض  
وحاضر ومستقبل". فتعكس بنية الفعل دلالة زمكانية معينة. فصفة الماضي تكل  
على الماضي وصفة المضارع تصلح للحال والمستقبل وتخلص صيغة الأمر  
للمستقبل.

وقد كانت فكرة صيغة الفعل على التعبير عن دلالة زمكانية معينة سمة  
تمييزية تفرق بين الفعل والمصدر. فقد بين ابن يعيش (شرح المفصل ج 7 ص  
2) أن الزمان من لوازم المصدر في حين اعتبره من "مقومات" الفعل.  
والشيء إذا كان من اللوازم عد خارجاً لما إذا كان من المقومات فهو داخل فيه  
نابع منه مكون له، له في لفظه ما يدل عليه. يقول ابن يعيش (شرح المفصل ج  
7 ص 2) : "وإنما الزمان لوازمه (المصدر) وليس من مقوماته بخلاف الفعل  
فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاماً وليست من اللفظ فلا اعتداد بها".

وفي هذا تؤكد على أن بنية الفعل تكل على الزمان. بل إنها تكل على  
زمان محصل كما أكد أغلب الفحاة. ذلك أن المصدر يدل على زمن ... غير  
معين إذ الحدث لا يكون إلا في زمن (ابن يعيش ج 7 ص 2) والمصدر حدث  
فاللزام بين الحدث والزمان من السمات البديهية عند الفحاة. غير أن تميز  
الفعل عن المصدر يكمن في قدرة لفظه على الدلالة على وقوع حدث في زمن



معنى فـ "الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده... فللتلفظ وضع  
بجزئتهما دفعة واحدة" (ابن يعيش ج 7 ص2). وهذا معنى قول النحاة في  
تحريف الفعل "الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل"  
(ابن يعيش ج 7 ص2).

ويحذر ابن يعيش (ج 7 ص2) بين اللوزم والمؤقت باعتبار اللوزم  
علامات والمؤقت من الحد.

والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد  
بالذاتية. والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا يعلم حقيقة الشيء بدونهُ ولو  
فقرنا فعله في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء وليس اللازم كذلك. ألا ترى  
فإن لو فقرنا انتهاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل.

فالفعل إذن يدل ببنيته على الزمان. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو  
ماذا يقصد النحاة بزمن محصل؟ هل للفعل القدرة على أن يدل ببنيته على المدة  
الزمانية التي وقع فيها الحدث فيحصل عليها ويميزها من غيرها؟ يقول  
الاسترهادي (شرح الكافية ج 1 ص 186) : "الفعل يدل على المعين لكن من  
الأزمة القسنة لا على الوقت المعين المراد به المحصور كاليوم واليلة والشهر  
والسنة".

لدلالة الفعل على الزمان دلالة عامة تخص تحديد الأزمنة الكبرى التي  
هي الماضي والحاضر والمستقبل دون تمييز مدة من مدة أخرى أو لحظة من  
لحظة أخرى. رغم أنه "إذا ثبتت إثبات شيء زمان لم يلزم استغراق الإثبات  
لذلك الزمان إذا قلت مثلا ضرب زيد كفى في صدق هذا القول ووقوع الضرب  
في جزء من أجزاء الزمن الماضي" (الاسترهادي ج2 ص 291). وهو جزء  
غير معين. فنتبين من خلال هذه الأقوال حاجة صيغة الفعل في دلالتها على  
الزمان إلى التخصيص والتكثيف. ففترة الفعل على التعبير عن الزمان لا تعني  
بالنسبة إلى النحاة إحصاء بقية الكلام أو بقية عناصر الجملة.

فلبرز النحاة التزام بين الحدث والزمان ببلقيتهم أن الزمان من مقومات الفعل. وقد تجلى ذلك في بنيتة فعل على معني المضي وعدم المضي أو الانقطاع وعدم الانقطاع. ورغم أن هذه المعاني في الدراسات الحديثة وبعد ما استقام لهم من التمييز بين المظهر والزمان قد صارت تعد من المعاني البظهورية لا المعاني الزمانية، فإن في نصوص النحاة ووصفهم دلالة على أنهم يعتبرون هذه المعاني معاني زمانية عامة تتحن وتتضمن بقتاتها مع غيرها وبإجرائها في مقام معين فتحيل على زمان معين.

وقد بدا لنا أنه يستقيم للتمييز بين عبارتي "زمان محصل" و"زمان معين". فالفعل ببنيته يدل على زمان محصل لكن غير معين فتحصل إن من صيغة الفعل دلالة زمانية عامة تمثل ما يسمى حديثا بالمظهر. غير أنه بالإيجاز تتحن الإحالة الزمانية وتتخذ اعتمادا على النقطة المرجعية [مز].

وقد لاحظنا أن أغلب النصوص التي نلقت بالفعل في تراث النحوي كان الحديث فيها خلاصا بالمظهر. أما المواضع التي اهتم فيها النحاة بالدلالات الزمانية غير المتعلقة بالفعل فإنها تتميز باستعمال مصطلحات الزمان في معناها الأصلي. مسيويه مثلا يملق هذه الدلالات بالكلام كله. فيقول (الكتاب ج 1 ص 304-305) : "جري كلامه على ما هو فيه الآن... حمله على ما هو فيه الآن...". "فما تريد أن نخبر بالفعل التي فيها المحدث عنه في حال حديثك فقط لت الآن كذلك ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل".

"وتقول هذا ضارب كما ترى فجيء على معنى هذا بضرب وهو يصل في حال حديثك وتقول هذا ضارب فجيء على معنى هذا سيصرف" (سيويه ج 1 ص 131).

وكما أورد سيويه أن يحدث الزمان إلى بشير مقلي يدل عليه فالمضى لاس والعاشر الآن والمستقبل هذا. فلم يكن سيويه يكتفي بالصيغة لتحديد الزمان وهو أمر ينهنا إلى أن الزمان لا يتخذ إلا بنقطة المرجعية [مز]، ولن

الظروف الزمانية المقامية تحدد الزمان لأنها تنكس هذه النقطة. أما معاني الانقضاء والانهاء فإنها معزولة عن المقام لا تتجه في تحديد الدلالات الزمانية المتفرقة.

لما إذا لم يرد معنى الاستقبال الزمني فإنه لا ينكر مثل هذه الظروف ويستعمل لفظ الاستقبال لو استقبل للدلالة على معنى الاتصال أي لاحقة الحدث الثاني بالأول دون تغير في الدلالة الزمانية. يقول (سيدييه ج 3 ص 55): "ونقول ما عدوت أن أتتك أي ما عدوت أن يكون هذا من رأيي فيما استقبل. ويجوز أن يجعل للفعل في موضع فعلت". ولا يعني هذا أن فعل "عدوت" في زمان الماضي وفعل "أتتك" في زمان المستقبل بل إن الفعل الثاني متأخر عن الفعل الأول ومستقبل بالنظر إليه.

وقد ميز الاسترلندي (شرح الكافية ج 2 ص 305) من حيث الدلالة بين مجموعة من الأفعال، تميزاً اعتمد فيه الفرق بين صيغة المضارع وصيغة الماضي من جهة والفعل والاسم من جهة أخرى :

(1) كان زيد وقت نزول فلم

(2) كان زيد وقت نزول يقوم

فعل المثال (1) "على أنه كان لمخرج من قيلهم في ذلك الوقت"

ودلّ المثال (2) "على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام"

صيغة الماضي تدلّ على الفراغ من الفعل أي على انقضاء الحدث وانقطاعه. أما صيغة المضارع فتدلّ على الاستمرار وعدم الانقطاع. ويجوز أن يكون ذلك في أزمنة مختلفة لو في زمان واحد. فالمثال (1) دلّ على انقضاء في زمان الماضي والمثال (2) دلّ على استمرار في زمان

الماضي. لما إذا قلنا: "زيد يقوم" فإن صيغة المضارع تكلّ على اشتغاله بحدث القيام واستمراره في زمان الحاضر. وإذا قلنا: "زيد يقوم عداً" فإن صيغة المضارع تكلّ أيضاً على معنى الاستمرار والاشتغال بحدث القيام ولكن في زمان مستقبل.

ويختلف الفعل المضارع المرئوع عن الفعل الماضي وعن الاسم وعن المضارع المنصوب بأنه "من حيث القطعية بدلً على الحدوث" (الاسترلابي ج 2 ص 305). فلن نقول: كان زيد وقت الزوال قلتما  
لو: كان زيد وقت الزوال فلم

لدلّ على أن الاسم والفعل الماضي يشتركان في عدم الدلالة على حدوث القيام في ذلك الوقت. بل هو حدث منقضى ومنته في ذلك الوقت.

فالدلالة الظاهرية إذن بنووية يستدلّ عليها من لفظ الفعل. لما دلالة الزمنية فهي مقامية لا تتحدّد إلا في المقام المنجز بالنظر إلى زمن التلفظ وتوفّر اللغة قرآن ودلائل تخصص هذه الدلالة التي تستلزم من التركيب في جملته وليس من عنصر واحد فيه.

لصيغة الفعل لا تخصص ولا تتمحض للدلالة على زمان معين إلا إذا دخلت حيز الاستعمال<sup>(1)</sup>. وهو ما يصرّ تأكيد الحاجة على حاجة هذه الصيغ إلى متخصصات لغوية هي الحروف والظروف وما يحدث الوقت من الأسماء والمركبات، مما يستلزم التمييز بين الزمان والوقت.

(1) هنا ما يصرّ تشبيه الجملة (إن يجرى ج 7 ص 6) بتخصص المضارع للاستعمال بتخصص الاسم بلام التحريف. وقد بيّنا أن التحريف عديم مفعلة إجارية لا تحقق إلا عند الاستعمال.

### 2.3 التمييز بين الزمان والوقت

يميز للنساء بين الزمان والوقت. وخصوا الفعل والحرف بالدلالة على الزمان والمفعول فيه بالدلالة على الوقت. يقول الاسترلابي (ج 1 ص 186) "الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لا على الوقت المعين المراد به المصور كالיום والليلة والشهر والسنة". نستخلص من قوله أن الأولات فترات محصورة تقع في الأزمنة المعينة تكون لها بداية ونهاية.

لما الأزمنة لبقها غير محدودة. فالحدث في صيغة الماضي يدل على الانقضاء والمضي دون أن يحدد فترة مفصولة لوقوع الفعل. وقد بين الشرف (شريف 2002 ص 999) أن الإنشاء يحدد على خط الزمان نقطة مرجعا تقسم الزمان إلى شطرين أولهما لا ينتهي البدئية وثانيهما لا ينتهي النهائية.



فهوكون [ـز] منتها بنقطة الحضور ويكون [ـق] محدداً البدئية [ـز].  
لخاصية زمان الحدث المنقضي الانتهاء وخاصية زمان الحدث غير المنقضي عدم الانتهاء. فزمان الماضي لا يدل إلا على انقضاء الحدث قبل "الآن" لكن لا بطلنا عن الوقت ولما زمان الإمكان أي الاستقبال لمتعلما صيغة المضارع أنه حدث بعد الآن ولكن لا يعرف له نهاية.

وقد نبه الاسترلابي (ج 1 ص 186) إلى المغالطة التي قد تنشأ من استعمال صفة "معين" لاعتكظظظظ وانبعت فزمان. فلفزمان المعين غير ظظظ فزمان المعين. يقول قول المصنف في الشرح لما كان ظظظ فزمان المعين مدلول الفعل تدعى إليه الفعل فهو منطقة متشاكلها الاشتراك في لفظ المعين وذلك أن لفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة.

فتقوم العلاقة بين الزمان والوقت على تضمين إذ الأولات مطروقة بالأزمنة الثلاثة. يقول سيويوه (ج 1 ص 418) ثلثا الوقت والساعات والأيام والشهور والسنين وما شبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك: القتل يوم الجمعة إذا جمعت يوم الجمعة ظرفاً. فتبرز علاقة التضمن التي تقوم عليها الأولات المختلفة في الأزمنة المختلفة من الدهر. وهي علاقة يأسسها مفهوم الاحتواء والظرفية: ففي الدهر زمنية وفي الأزمنة سنين وفي السنين شهور وفي الشهور أيام وفي الأيام ساعات وكل ما يمكن أن يقوم في هذه الأسماء على حدود تحين بدايتها ونهايتها هي أولات ولو وصلنا ما بدأه سيويوه لوصلنا في نهاية التحديد إلى النقطة المرجع الموقدة لكل هذه الأولات في الأزمنة الثلاثة وهي الآن.

ويقبل الاسترلابي (ج 1 ص 184) بين التوقيت والإبهايم في تحديد الأزمنة لمصعبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان. والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان.

فالمبهم كقولك: أبقى عندك إلى حين

والموقت كقولك: ليبت عندك الليلة

ويشمل الزمان الموقت بالإضافة إلى ما كان محصوراً ما كان معهوداً من الزمان مثل قولنا: ليبت عندك يوم الخميس.

يقول الاسترلابي (ج 2 ص 104) الأولات علامات يوقت بها الحوادث ويحين بها الأعمال. فالتوقيت تحين داخل تعيين به نحدد فترة معينة في زمان معين وهو دور لا يضطلع به سوى الظرف.

وتتميز الظروف الإشارية العقلية من غيرها من الأسماء والمركبات الدالة على الزمان. إذ تجمع بين الدلالة على الزمان المعين وعلى الوقت

المحدد. لأنّ "يبدأ" على وقت محدد في الحاضر و"يبدأ" على وقت محدد في المستقبل و"تأخر" على وقت محدد في الماضي.

وقد استلزمّت هذه السمة التي أبرزناها في الظروف التوافق بين الدلالة الزمنية التي تزويها صيغة الفعل والدلالة الزمنية التي يؤولها الظرف. وهو ما جعل سبويه (الكتاب ج 1 ص 25) يحتكم إلى الدلالة الزمنية في تصنيف أنواع الكلام من حيث الاستقامة. فالتعاقب الزمني بين العناصر المكوّنة للجملة هو المميز بين "مستقيم الحس" مثل "تأخرت لسن" و"المعك" مثل "تأخرت عدا وسألتك لسن" و"المعك الكذب" مثل "سوف تأخر ما البحر لسن". فأول معلومات المعنى استقامة الدلالة الزمنية الحاصلة من الجملة وهو يقرّ بذلك بأن كل ليس يصيبها يؤدي إلى استحالة التعليل.

وهذا ما يسترّ إثره تبعية الظرف للفعل مهما كانت قوة دلالة الزمنية بحكم تبعية المعمول للعمل إعرابها وتبعية الغرض للعلم دلالتها. مما يدهم كون الدلالة الزمنية دلالة ناتجة عن العلاقة بين هذه العناصر جميعا علاقة سببية الحرف فيها الدور الرئيسي لفرده على رسم النقطة المرجع.

لموضع المفعول فيه الذي اعتبره اللغاة موحدا ضروريا في بداية الجملة يمتدّ إليه الفعل اللازم والفعل المتعدي على حد سواء يحمل دلالة زمنية سواء استلّا وعجم أم لا. ذلك أنّ عدم تعميمه يعطي قدرة المغالط على التكهّن بما يمثل به هذا المعك من فرقان هي مقامية بالأساس فإذا قلنا: "يخرج زيد" فهم المغالط أنّ القصد "يخرج زيد الآن". فدلالة عدم الانقضاء التي تدلّ عليها صيغة المضارع إذا لم نجد دلالة على زمان معيّن نزعت إلى التعبير عن زمان الحاضر. فغالب فرقان تدلّ على الاستقبال أو الماضي لدلّ على أنّ الزمان هو زمان الحال. يقول ابن هشام (معاني اللبيب ج 1 ص 323): شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه.

وقد أشار لايترز (Lyzens 1980 ص 307-306) إلى أن نزعة  
 الجمل إلى الارتباط بزمن الحاضر العقلي ليست رهينة صيغة الفعل. فمص  
 رليه لو كانت اللغة الفرنسية للذرة على أن تقول: Il pleuvait Il pleuvait :  
 لهم المخاطب :

Il pleuvait maintenant ici\*

ولذلك لقوة ارتباط الدلالة الزمنية بالإشارة العقلية. غير أن ما يوجهنا  
 إلى هذا الفهم حسب رأينا إنما هو ما يحمله موضع الحدث الإنشائي من دلالة  
 على زمن الحاضر كما بينا. وهي دلالة تعبر على بقية عناصر البنية فإذا لم  
 يكن في الجملة ما يدل على أن الزمان قبل [ز] أو بعد [ز] كان زمان الجملة  
 هو زمان الحاضر لأن الدلالة الزمنية من مقومات حدث الإنشاء. فمعكس إنشاء  
 البنية الزمنية.

ولستعانة بجواز المثال الذي افترضه لايترز لإبراز أهمية الإشارة العقلية  
 في تحديد الدلالة الزمنية يقوم دليلا على أن الدلالة الزمنية ناتجة عن تقابل  
 عناصر البنية جميعا بالمقارنة. وهو ما يستلزم على مستوى الإنجاز توافقا  
 وتسجلا بين هذه الدلالات جميعا.

### 3.3 علاقة مقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء) بـ [ز]

بينما أن دراسة النحاء للدلالة الزمنية في الأفعال قد اعتمدت على إبراز  
 ما صار يسمى اليوم في الدراسات الحديثة بالمظهر. لصيغة الفعل تكل على ما  
 تقطع 'وذهب ومعنى' (المبرد ج 1 ص 185). لصيغة الماضي المنقطع عن  
 الحال والاستقبال. وصيغة المضارع لما لم ينقطع. ولي عدم الانقطاع محض  
 الأول يعطي الحال 'ما أنت فيه ولم ينقطع' (المبرد ج 4 ص 148-149) والثاني  
 يعطي المستقبل 'ما تقطع بعد ولم يقطع' (المبرد ج 4 ص 148-149)



للمقابلة بين الصيغتين تقوم على مقولة (الانقطاع/عدم الانقطاع). ومثل هذه الرؤية تجعل الحال متصلاً بالمستقبل. غير أنها لا تبرز اتصافه بالماضي، فهي مقولة لا تبرز الدور الرابطي [ـz]. وهو ما جعل النحاة يذهبون إلى أن قولاً مثل "خرج الآن" مجاز وقولاً مثل "سيقرأ الآن" غير مجاز. يقول الجرجاني (ج 1 ص 83):

لو قلت سيقرأ الآن لم يجوز لأجل أن قولك الآن يدل على الحال ولا تصاحب المستقبل وجاز أن تقول زيد يفعل هذا لأجل أنه يصلح للزمانين فيسوغ أن نفرق به بينهما شئت وقولك سيفعل بمنزلة فعل فإنه لنا متضمن لضرب واحد من الأزمنة لم يجوز أن يصحبه من أسماء الزمان غير واحد فلا تقول ضرب الآن على الحقيقة ولا عداً.

غير أن للنظر في الاستعمالات المختلفة يلاحظ أن مثل هذه الأمثلة التي لم يجوزها الجرجاني قد صارت متواترة فكما نقول:

(1) إني أقرّر الآن

نقول : (2) الآن رفعت قلبي في لقاء (موسم الهجرة إلى الشمال ص

156)

ونقول : (3) اغرب عن وجهي الآن

لتصير مقولة الانقطاع وعدم الانقطاع غير لغوية على تفسير هذه الاستعمالات مما يستلزم حملها على المجاز. وقد أشار الأبهري (الإصناف ج 1 ص 254) إلى جواز أن نقول :

(4) قد قلم الآن لو الساعة.

لذلك أن قد تروى الماضي من الحال لمجاز أن تقع معها حالا ولهذا يجوز أن نقول به الآن لو الساعة وكفنا به بثبت أنه وإن كان قد جاز قد قلم الآن

فإنه لا يجوز كالم الآن" لدلالة الصيغة مجردة من "قد" على بعد الماضي من الحال وانقطاع الحدث قبل الآن".

عبر أن الشريف (الشريف 2002 ص ص 998-1004) في دراسته لدلالة الصيغ الزمنية بين أمرين تتجاوز بهما تفسير النحاة العرب فأبرز اتصال الدلالة الزمنية في الصيغ الاستثنائية لمثل هذه التركيب. الأمر الأول هو تعويضه مقولة (الانقطاع/عدم الانقطاع) بمقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء). والأمر الثاني إبرازه أن دور الحاضر المتمثل في الربط بين الزمانين يمكن هذا الحاضر الرابط من أن يكون جزءاً من المربوط مما يدخل له [مز] أن تكون غاية دلالة أو غاية خارجة. ففي المثال (2) نكّل صيغة الماضي على انتهاء الحدث في زمن الوجوب بدخول الغاية. بمعنى فترامن حاصل بين نقطة نهاية الحدث ونقطة بداية إنجازه حدث الإنشاء.

صيغة قل "قد نكّل على انتهاء الحدث قبل [مز] فتكون بمعنى الانقطاع : (5) قد زوجت لم جحدر البارحة (الأغاني ج2 ص512)

كما يمكن أن تكون لانتهاء الحدث في [مز] باعتبار أن خاصية الزمان الماضي [مز] الانتهاء بالنقطة [مز]. وإذا كانت صيغة المضارع المرفوع "يفعل" نكّل على عدم الانتهاء، وإذا كان من خصائصها أنها تبدأ بالنقطة [مز] فإنه يجوز أن نقول :

(أ) سيخرج الآن

كما جاز قولنا (ب) يخرج الآن

فهذه المثال (أ) على أن نقطة نهاية الحاضر هي نقطة بداية الحدث عبر المنتهى.

وهذا المعنى ينسب ما أثبتته نقابة من دلالة صيغة المضارع على الاستمرار إذ أن المثال (أ) والمثال (ب) يشتركان في دلالة على أن الحدث مستمر في الزمان غير منته بهـ "الآن". وهو ما يفتر نسبة نقابة الزمان المطلق بهـ "زمن المستمر" فلا يدل عليه صيغة المضارع على زمان معين ولا تقصد زمنا دون زمان\* (ابن هشام ج2 ص512) بل يكون عدم الانتهاء لهما غير محصور بزمان أو بوقت فتكون كعلا مستمرا في الأزمنة\* (ابن هشام ج2 ص476) كلن تقول :

(5) هو بقري الضيف أي أن ذلك من عاقته ودله في كل وقت.

ولا شك أن ذلك ممكن لدلالة البنية على المحصور المطلق فكان الإنجاز مع هذا المعنى لم يمحض النقطة [مز] للاختصاص بلحظة معينة بل بقيت على ما تتميز به من دلالة عامة غير معينة تستندما من معنها التجريدية لكون معنى عدم الانتهاء لهما مطلعا غير محصور.

وكما قلنا "فعل" في الانتهاء وعدم الانتهاء في الزمان الوجوبي، قابل المجزوم المنصوب في الانتهاء وعدم الانتهاء أيضا لكن في الزمان الإمكاني. فكان المجزوم للممكن المنتهي، والمنصوب للممكن غير المنتهي (الشريف ج2 ص1007). فإذا قلنا : (أ) لم يغادر قطار المحطة احتملت :

(أ) لم يغادر قطار المحطة (البارحة، السنة القارطة...) - انتهاء +

فصل

(ب) لم يغادر قطار المحطة إلى الآن - انتهاء + تصل

المصور المثال (ب) بمعنى (ج) لما يغادر قطار المحطة

فتكون الآن في المثال (أ) غاية غارجة وتكون في المثال (اب) غاية دلالة مما يجوز لنا أن نقول (د) لم يغادر قطار المحطة الآن.

وإذا قلنا (2) أن لتزوجك

كان بمعنى (2) أن لتزوجك لهذا

لما إذا قلنا (3) أن لتزوجك الآن

فإنه يقتضي (3) سلتزوجك بعد الآن

ولذلك يجوز (4) أن لتزوجك الآن بل بعد سنة

ولا يجوز (5)\* أن لتزوجك لهذا بل بعد سنة.

فـ"الآن" في تعبيرها عن الوقت الحاضر تشمل هذا الوقت من لوله إلى  
آخره وبما أنه وقت الفصل وأصل فإن لوله سيلتس بالمعنى والآخر سيلتس  
بالمستقبل. يقول ابن بحر (ج 4 ص 105) "الآن يقع على وقت حاضر لا  
يخص بعض تلك دون بعض" مما يدعم اعتبار الصبح القطعية دقة على الانتهاء  
وعدم الانتهاء واعتبار النقطة المرجعية نقطة قبل أن تكون داخلة أو خارجة أو  
بحارة لغزى نقطة قبل أن تكون متصلة بلعد الأرملة أو منفصلة فـ"يجوز  
حينئذ أن تكون "الآن" ظرفا لجميع الصبح القطعية فتتحدث عن ماضٍ متصل  
وماضٍ منفصل وعن مستقبل متصل ومستقبل منفصل.

#### ملحظة :

بيننا حرص اللغاة على إبراز قوة علاقة الزمان بالفعل فهبتوا أنه من  
مفوماته لا من مستلزماته. وهو ما جعلهم يقررون بأن بداية الفعل تكل على  
الزمان. وقد بينا أن ما قصدوه النجاة بالزمان يمثل في الدراسات الحديثة المظهر  
الزماني. وقد ذهبنا إلى أن النجاة يعتبرون هذه المعنى من قبيل المعاني  
الزمانية العامة التي تخصص إذا دخلت حيز الاستعمال. ذلك أن الصبح القطعية  
تكل على معاني الانقضاء وعدم الانقضاء والانقطاع وعدم الانقطاع ... فإذا  
تجزت في مقام تخطيبي تخصصت هذه المعنى ودلت على زمان معين وهو

ما يؤكد أن الدلالة المظهرية دلالة بنوية يستلّ عليها من لفظ الفعل تحمل الدلالات الزمانية المتخصصة بالإنجاز.

وبحسب الفاعل إلى مخصصات تتلّف دلالاته الزمانية هي الحروف والظروف مما يدلّ على أن الدلالة الزمانية ناتجة عن اختلاف عناصر الجملة. وهو أمر يستلزم التمييز بين الزمان والوقت. لأنّ لاختصاص الفعل والحرف بالدلالة على الأزمنة المختلفة لأنّ ما يقع في موضع الظرف يختصّ بالدلالة على الوقت. وقد بيّنا أنّ العلاقة بين الوقت والزمان تقوم على اقتضائين إذ يحدد الظرف الأوقات المختلفة في زمان واحد.

ولبرزنا أنّ سيطرة العامل على المفعول تجعل الفعل مسيطراً على الظرف وتجعل الوقت مطروفاً بالزمان الذي يدلّ عليه الفعل مما يستلزم التوافق الدلالي بين دلالة الفعل الزمانية ودلالة الظرف الوقتية.

وقد طرحنا الإشكاليات التي تنبثق من الأمثلة من صلب: "يخرج الآن" ويخرج الآن" والتي ذهب الفحاة إلى أنّها لا تجوز إلا على المجاز وبينا دور مقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء) في تفسير هذه الأمثلة. وقد أبرز الشريف أنّ النقطة المرجعية [ن] تتميّز بدور رابط يجعلها جزءاً من المربوط. مما يجعلها غاية داخلية لو غاية خارجية. وقد بيّنا أنّها يمكن أن تفسّر حينئذ هذه الأمثلة بمرز علاقة الاتصال أو علاقة الانفصال.

هناك أن الأزمنة الإشارية المقامية لزمنة تحملها الصيغ المظهرية بما تدلّ عليه من دلالة مظهرية، وأنّ هذه الدلالة المظهرية دلالة تركيبية بنوية تدلّ عليها الصيغ الاستقلالية لتمثّل تجرّداً للدلالة الزمانية. مما يؤكد أنّ التمييز بين المظهر والزمان باعتبار الأول غير إشاري مقامي والثاني إشاري مقامي تمييز لا يستقيم. إذ أنّهما يمثلان وجهين مختلفين لشيء واحد في مستويات بنوية مختلفة.

#### 4. الفصل الرابع : انحصار النقط الموجهة [٣٠] في العروف

إنّ القاطر في العروف جميعا يلاحظ أنّ أغلبها إن لم نقل كلّها تتسمّر بما تحمله من دلالة زمانية. فكما تمايزت الحروف بعضها من بعض باختلاف أصلها الإعرابي أو أصلها المعنوي تمايزت كذلك باختلاف ما تؤدّيه من دلالات زمانية :

- حروف الاستقبال

- حروف الشرط

- حروف الجز : تدلّ على الظرفية : فمنّ مثلا تكون له انتهاء فعلية في الزمان وفي المكان : (إن همام من 318).

- حروف الاستفهام : يبنّ ابن هشام (ج2ص350) أنّ وجهها من وجوه الاختلاف هل عن الهمزة يتملّ في تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنّه.

- حروف العطف : فلو ولفاء وثمّ للجمع والترتيب (ابن هشام ج2 ص354).

- حروف التحضيض : معانها طلب شيء فتكون للاستقبال (ابن هشام ج1 ص 69-70)

- حروف التوكيد

- حروف النداء والتثنية والتدنية

- حروف النفي

وبإذا ما كنّ الحرف هو كولم الأسلي لقوة اللغوية في العربية (منخوت 2001 ص 90) وهو المعجم لموضع الإنشاء (شريف 2002) فإنّ

هذه الحروف تمثل دون أدنى شك دليلاً على النقطة المرجعية [مز] باعتبارها زمان ليقاع العمل اللغوي الموسوم بهذه الحروف في المستوى الصوتي اللغوي.

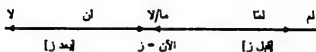
وبما أن الدور الأول للحرف يمثل في كونه "رباطاً" و"وصلة" (الزجلجي، الإيضاح ص 44) فإنه قد بدا لنا أن الحروف علمة وحروف صدرة الجملة خاصة تضطلع بدور الربط بين زمان العمل اللغوي أي [مز] وبين زمان الحدث المخبر عنه [ز]. فهي تربط الحدث زمناً بحدث الإنشاء وتؤكد معنى الدلالة الزمنية بمقابلتها بـ [مز] مما ينتج الدلالة الزمنية للجملة. وسنحاول أن نستدل على هذا الأمر بمقارنة حروف اللغوي بحروف التأكيد. فلما قد لاحظنا في دراستنا لهذه الحروف أمرين: الأول كثرة حروف اللغوي وتكثُر عليها الإعرابي قبلها ببقية الحروف علمة وقبلها بحروف التأكيد خاصة. والأمر الثاني يمثل في عدم تأكيد النحاة الدلالة الزمنية مع صنفين من الحروف هي حروف التأكيد وحروف النداء والتكبيه والندبة. فقد كانت الدلالة الزمنية في هذه الحروف من المسكوت عنها. ولم يحرص النحاة على إبرازها وهو أمر قد دعانا إلى التساؤل عن أسبابه. لهذا لنا أنها راجعة إلى قوة علاقة هذه الحروف بزمان الإنشاء وافترتها على رسم موضع الحدث الإنشائي.

#### 1.4 حروف النفسي

تتخذ حروف النفسي وتتمايز فيما بينها من حيث العمل ومن حيث فترتين نضجها بالدلالة الزمنية. والمثير للانتباه كثرة عدد حروف النفسي مقارنة بحروف التأكيد. وهي نوعان: حروف تنصتر الفعل: (لم، لن، لا، لئما، ما) وحروف تنصتر الجملة: ما المشبهة بليس، لا النافية للجنس ولات. وقد تفرّد كل حرف من هذه الحروف بدلالة زمنية لا يلائمها غيره: "لم" تنفي المضارع وتطلبه ملحقاً (ابن هشام ج 1 ص 271) ومثلي "لئما" لا يكون إلا قريباً من الحال (نفسه ص 279) وإن لنفي المستقبل "لا" إذا وقعت على فعل نفي مستقبل (المبرد ج 1 ص 47) وما تكون نفي هو يفعل إذا كان في الحال (ابن السراج

ج 2 ص 210) أما النسخ "ما" فليّنه يشبه بليس في نفيه للحال (الأبجدي لسرر العربية ص 143) ولما لا الناقية للجنس فليّنها تتلي نفا عاما مستغرا (ابن يعيش ج 2 ص 103) فلا تكلّ على زمان بعينه.

فترزعت هذه المنغلات على خطّ الزمان توزعها منتظما يوفر المنتظم إمكانيات التفسير عن عمل القلي في لزمنة مختلفة مثلها مبعوت (2001 ص 102) في هذا الشكل:



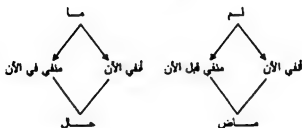
وجميع الدلالات الزمانية التي تلعبها هذه الحروف قد تحدثت بالنقطة المرجعية "الآن" وقد بدا ذلك صريحا في قول ابن هشام (ج 1 ص 282) فسرا هذا المثال: "لما يوفوا أعمالهم أي أنهم في الآن لم يوفوها وسيوفونها". فلفني بلما يكون في زمان الماضي ويتصل بالآن أي الزمان الحاضر. وإذا لمنا على هذا التفسير شين لنا أن ما تختلف فيه بقية أدوات النفي كلن في علاقتها بـ "الآن" فلم تنفي نفا منتظما غير متصل بالآن و"ما" تتلي في "الآن" و"لا" و"لن" ينفيان ما بعد "الآن".

واعتمادا على ما أثبتته الباحثون (كشريف 2002، ميلاد 2001 ومبعوت 2001) من أن الحروف تعجم لمحلّ الإنشاء ودليل على العمل اللغوي المنجز شين لنا أن هذه الحروف تمكس النقطة المرجعية [مز] باعتبارها من مقومات الحدث الإنشائي.

وبما أن أقوى ما في حروف النفي دلالتها على الزمان فليّنا نفترض أن ما تضطلع به الحروف من دور الربط والوصل بما يتجلى في ربطها بين



طراحين ربطا يخلق علاقة تمثل الدلالة الزمنية. فتكون نتيجة عن المقارنة بين نقطتين اعتمادا على ترتيب الأحداث حسب علاقة القبل والبعد أو التزامن. فكان دور الربط الذي تضطلع به أصق من مجرد الربط بين الاسم والقول لو بين الموضوع والموضع إنما هو دور مضمّن فيها مكون لماهيتها إذ هي تكون وصلة بين حدث الإثشاء وحدث الإحالة مما يؤكد أن دلالة هذه الحروف نتيجة عن هذه العلاقات الدلالية التي تؤسّسها :



وهذا المعنى المرتكّب في الحروف قد جعل ابن الجاوي (من ابن هشام ج2ص438) يقول بإمكانية تطبيق الظروف بالحرف. إذ قال في تفسير قوله تعالى (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) "بأن يبدل من اليوم واليوم إنما ظرف للنفع المنفي وإما لما في لن من معنى القضي أي تنقضي في هذا اليوم فالمنفي نفع مطلق وعلى الأول نفع مقيد باليوم"

ولو لم تحمل "اليوم" على معنى "الآن" لما استقام هذا الأمر. فلو حوِّضنا "اليوم" بـ"هذا" لما جاز إلا المعنى الأول لأن ليقاع النفي لا يكون إلا في الحاضر. ولئن كان "جمهور النحويين لا يوظفون على صحة التعلق بالحرف" فقد رأى ابن هشام (ج2 ص438) أنه كلام بديع "وهي وجهة في النظر تدعم ما ذهب إليه الشريف (الشريف 2002 ص700-701) من أن "المتنم الواقع توسعه بعد المفعول به قد يكون قيدا للإحالة أو قيدا للإكشاء".

وكما تحمل الحروف دلالة زمنية فتحدد الماضي والحاضر والمستقبل تحمل دلالات مظهرية فتدلّ على "الاتصال" و"الانقطاع" و"القرب" و"البعد" (ابن هشام ج1 ص278-279). وهي دلالات يصعب تمييزها من الدلالة الزمنية التي يؤتيها الفعل لأنها تساهم في تحديد الزمان وتؤسس دلالة الحروف الزمنية مما يؤكد أن المظهر زمن الحروف المعطى يتملّز من حيث القرب والبعد. فـ"يكون بين متعلقتيها تقارب أو تراخ" (ابن هشام ج2 ص354). وقد "تقرب الماضي من الحال. وتماثلت في الماضي نفاها ممكنا إلى الحال. يقول ابن هشام (ج1 ص279) "ولامتداد قلبي بعد لما لم يجوز اقترانها بحرف تعقيب بخلاف لم تقول قلت فلم تقم لأن معناه وما قلت تعقب فيلبي ولا يجوز قلت فلما تقم لأن معناه وما قلت إلى الآن".

وهذه المعاني المظهرية هي التي تفسر عدم جواز بعض التركيب مثل :

\* لما يكن في العلم الماضي مقوما

وذلك لعدم التماسك بين دلالة الاتصال التي تؤتيها "لما" ودلالة الانقطاع التي يؤتيها الطرف في العلم الماضي. ولنفس السبب يجوز أن نقول

(1) لم لأخرج الفارحة.

ولا يجوز (2) \*لما أخرج القارحة.

فتتحكم المعاني الظاهرية وتتخذ شروطا في التركيب تدل على أنها  
تؤنس الزمن وتبني تسجلا دلالاته.

## 2.4 هـروف التوكيد

تعتبر حروف التوكيد قليلة جدا مقارنة بحروف النفي وهي تكاد تنحصر  
في حرفين هما "نـ" و"لام للتوكيد". أما بقية الحروف فلبن بعضها قد حصل على  
نـ مثل "نما" إذ اعتبرت حرفا مركبا من نـ و"ما" لكلفة (لبن بعض شرح  
المفصل ج 8 ص 54). وبعضها الآخر قد اختلف فيه القراء ولم يجمعوا على  
أنه يكون للتوكيد مثل "لما" وقد يقول ابن هشام (مخني القليب ج 1 ص 57) في  
لما: قلنا التوكيد لقل من نكرة. أما قد فذكر ابن هشام (ج 1 ص 175) أن  
من معانيها إذا تعلقت بمل ماض لتحقيق نحو (قد طلح من زكاهما). غير أن  
العديد من القراء مثل سيويه والمبرد والرملي قد أثبتوا فيها أمرين آخرين: (1)  
كونها تقوم بانتظرون شيئا (سيويه ج 3 ص 114، المبرد ج 2 ص 335 الرملي  
ص 104). (2) تقريب الماضي من الحال. يقول الرملي (الحروف ص 104)  
إذا دخلت قد على الماضي قرئته من الحال وذلك لولا قد جاء.

ثم إنه إذا استقام أن دلالة قد هي التحقيق فلبنها تفرق نـ في كونها لا  
تسم محلا إشتاقا ونسبا إذ هي لا تنصير الجملة بل تنصير الفعل. وهذا  
الاختلاف يجعل دلالة التوكيد بهما مختلفة لا تقع على نفس المستوى خلافا  
لحروف النفي التي تسم محلا ولحدا مشتركا بينهما جميعا. وقد تساطنا حول  
سبب الاختلاف في الحد بين حروف النفي وحروف التوكيد وبدا لنا أن جوهر  
هذا الاختلاف كامن في علاقة العمل اللغوي الذي تسمه هذه الحروف بالدلالة  
الزمنية وبالمنطقة المرجح [جز] التي نحدد الإشارة المقامية.

لـنـ تأتي للتوكيد وهو معنى ينصير الكلام دون أن يغير معناه إذ لن  
معنى التوكيد تعوية الثابت بأن نكره (الاسترلابي ج 1 ص 123) مما يقوم

دليلاً على أن "مِنَ" أثبتت للإثبات سواء كان موجبا لم سلبها بقول ابن هشام (ج 1 ص 309) تمست مِن للإثبات وإنما هي تؤكد الكلام إثباتا كان مثل "مِنَ زيدا فلم" لو فيها مثل "مِنَ زيدا ليس بقاتم".

وقد بينَ الشريف (2002 ص 546) أن "مِنَ" تسم محل شحنة الإثبات. "ولما كنن الأصل في الإثبات عدم الذكر ولوسم لكونه موجبا كان وسمه تنكيها". وبحكم ما سناه الشريف (2002 ص 557) —كأنور التكراري— فذي "يؤكد الإنشاء على الإنشاء" فَمِنَ المثل (أ) يؤول —(أ):

(أ) زيد يسافر عدا

(أ) أثبت الآن سفر زيد عدا

كما يؤول المثل (ب) بالمثل (ب):

(ب) مِن زيدا مسافر عدا

(ب) أثبت الآن أنني أثبت الآن مرض زيد عدا

مما يؤكد أن "مِنَ" تأتي لإثبات الإثبات. فالمؤكد —مِنَ— هو إثبات العمل اللغوي وهو لا يكون إلا في زمان واحد هو زمان إيقاع العمل اللغوي أي الآن. فلم نحتاج اللغة إلى تحديد أوقات التوكيد لأن المؤكد لا يخلو من أن يكون في زمان واحد هو الآن. أما معنى أوقات أنني ففإنه يكون في أزمنة مختلفة فتعدت أوقات أنني لنعد هذه دلالات الرمزية كما بينا.

وسكوت النحاة عن إبراز دلالة زمكانية في "مِنَ" لم يشمل لام التوكيد. وهو سكوت يعقل حسب رأينا بوضوح دلالة "مِنَ" على الزمان الحاضر وعدم دلالتها على غيره. وقد بدا لنا واضحا أن الفحاة يميزون بين الحرفين رغم أنهما يشتركان في تأكيد مضمون الجملة (ابن هشام ج 1 ص 229). فـ"مِنَ" أقوى من لام التوكيد لذا فليهما إذا اجتمعا في جملة واحدة رحلوا قائم "عن صدر الجملة" دون "مِنَ" وذلك كراهية ابتداء الكلام بموكنين (ابن هشام ج 1

ص229). وترحلها هذا قد انتهى بها إلى التعلّق بالقمل وبحدث إنشاء فرعي معمول للحدث الإنشائي الرئيسي وهو ما أثار البحث في دلالتها الزمانية: إن زينا ليقوم. فينتكّد أن قوّة دلالة الحرف على الزمان تجعله مؤثراً في الدلالة الزمانية للقمل ومحدداً لها باعتبار أن معنى الحرف في غير (الزجلجي، الجمل ص2).

وقد ذهب أغلب النحاة إلى أن لام التوكيد تخلص المضارع للحال، غير أن ابن مالك (عن ابن هشام ج 1 ص229) اعترض على ذلك مستشهداً بقوله تعالى (إني لمحزني أن تذهبوا به) فلمن ذهب كان مستهدواً فهو كان الحزن حالاً لزم تعلّق القمل في الوجود على فاعله مع أنه لثرو. وقد ردّ ابن هشام قول ابن مالك بأنّ كتقدير قصد أن تذهبوا ولقصد حال.

والمهم بالنسبة إلينا من هذا الجدال أثبت دلالة لام التوكيد على الحال إذ أنه بذلك يثبت أن "من" أيضاً لا تكون إلا للحال. فلو كان المثال (ج) المذكور في النص اعتماداً على تصوير ابن هشام بالمثال (ج) :

(ج) إني لمحزني أن تذهبوا به

(ج') ثبت الآن إني الآن حزني الآن لإيتاكم الآن عزمكم على الذهاب بعد الآن

فستخلص من هذا التحليل أن دلالة لام على الحال إنما هي سنّية من دلالاته على الإثبات. والإثبات عمل لغوي يمكن بقول ولا يكون إلا حاضراً.

وإذاً الحرف على رسم موضع الإنشاء قد جعل الحروف أداة على الإنشاء الإقاضي مثل حروف النداء والتثنية والندبة أداة على الحاضروجعل الأعمال الجملة مثل ليس وعسى ونعم ونس لا تكون إلا للحال (ابن هشام ج1 ص195) لتبنيها بالحرف في عدم تصرفها وهو أيضاً ما جعل النحاة

يربطون بين الحرفية والزمان الحاضر في دراستهم لمنذ" يقول ابن يحيى  
(ج 4 ص 94) :

"لأن كانت حرفا كان ما بعدها مخفوضا وكثت بمعنى الزمان الحاضر  
نحو قولك ما رلته مذ الساعة أي في هذه الساعة الحاضرة وكذلك منذ الشهر  
ومنذ العام كله بمعنى الحاضر لمنذ أوصلت معنى القفل إلى ما بعدها من  
الزمن".

وهو معنى لا يؤيده "منذ" إذا كثرت لسا وكان ما بعدها مرفوعا مثل "ما  
رلته مذ يومئذ" (انظر ابن يحيى ج 4 ص 94).

الخلاص إذن إلى أن الحروف تتميز عن الفعل والاسم بوسمها لعمل  
المتكلم وسما صريحا جعلها جميعا تكل على الزمان باعتبارها من مفرقات  
الفعل لكثرت قربنة لغوية محددة للنقطة المرجعية [مز] باعتبارها طرفا من  
أطراف الدلالة الملائمة التي تأسس معنى كل حرف.

#### الختمة :

حاولنا في هذا الفصل أن نبرز قوة علاقة الحروف بالنقطة المرجعية  
[مز]. فبينما أن ما تخطط به الحروف من قدرة على رسم القوة اللاكولية وعلى  
تعميم محل الإنشاء يجعلها أكثر أقسام الكلام ارتباطا بالنقطة المرجعية [مز].  
وقد اتخذنا حروف التاني وحروف التثنية نموذجاً لإثبات ذلك. أما حروف التاني  
فقد تميزت بكثرتها وبتنوع دلالاتها الزمنية خلافا لحروف التثنية التي تميزت  
بقلة عددها وبعدم تنوع دلالاتها الزمنية إذ أنها لا تكون إلا للحاضر.

وبينا اعتمادا على المقارنة أن هذه الحروف تتميز بقدرتها على أن تحمل  
في معناها زمان إيقاع العمل اللغوي الذي نسمه، إضافة إلى دلالة زمنية أخرى  
تحدد بزمان إيقاع العمل اللغوي. وهذا ما ينتج الدلالة الزمنية فيها. وهو أمر

يؤكد أن حقيقة دلالة هذه الحروف كامن في خصائصها الملائكية وهو ما يجعل الربط فيها من مقومات ماهيتها. فهي تربط بين النقطة [مز] المحدثة بالحدث الإنشائي وبين زمان الأحداث المغير عنها فتتمكن من إعطاء دلالة زمنية ناتجة عن مقارنة هاتين النقطتين.

وهذه الخاصية هي التي تضمن لاختلاف عدد حروف النفي عن حروف التأكيد. فقد بينا أن حروف التأكيد لا تأتي إلا لمعنى واحد هو إثبات الإثبات. فهي تأكيد لمعل يقاها لا يكون إلا في زمان واحد هو الحاضر. لذا لم يوفر النظام اللغوي حروفا عديدة للتأكيد.

لما حروف النفي فهي تسم أصل النفي الذي يقع في زمان الحاضر فتدل على [مز]. غير أن مناهيها يكون في أزمنة مختلفة تتحدد بهذه النقطة. فكانت حروف النفي كثيرة ومختلفة. فيؤكد بذلك أن قوة الدلالة الزمنية في الحروف متأخرة من قدرتها على رسم موضع الحدث الإنشائي الذي تمثل [مز] زمانه. فكانت بذلك دليلا على أن النقطة المرجعية المحددة للزمان نقطة توفرها الدنيا النحوية من داخل الهنية لا من خارجها.

## 5 الفصل الخامس : الظروف الإشارية المقامية

تحتضر الظروف الإشارية المقامية في كتب القناع على صورتين مختلفتين : فهي وحدات لغوية موصوفة حرص القناع على إبراز خصائصها اللفظية في أبواب عديدة. وهي كذلك وحدات مفسرة للمقولة الزمنية تحتضر في ما يقتضيه القناع من شواهد فيكون حضورها في المثال محددا للزمان المقصود من الفعل ودالاً على العلاقة الزمنية بين الأحداث وما تتميز به هذه الدلالة الزمنية من تغير مع كل استعمال.

لنجد سببوه مثلاً يعتمد على المشيرات المقامية الزمنية في تفسيره لعلاقة "الاتصال" التي تدلّ على تحول من زمان إلى آخر والتي تقابل علاقة "الاتصال" الدالة على وقوع الأحداث في زمان واحد ولكن في لوفات مختلفة، فيقول (سببوه ج 3 ص 20) : "مرض حتى لا يرجونه أي حتى أنه الآن لا يرجونه. فهذا ليس متصلاً بالأول ولما معه فهما معنى".

وفي نفس السياق يفسر سببوه علاقة الانفصال بقوله : "قد ضرب لاس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم" فتعكس المقابلة بين لاس/اليوم علاقة الانفصال إذ تدلّ على تحول من زمان مضى إلى زمان حاضر.

واللافت للانتباه أن حضور المشيرات المقامية في كتب القناع على الصورة الفنية أكثر من حضورها على الصورة الأولى. فالأبواب المخصصة لدراسة هذه الوحدات قليلة مقارنة بغيرها. ولا شك أن في اعتبارها وسائل إيضاحية دليلاً على أنها بالنسبة إلى القناع واضحة في مطاها بسيطة في استماعها لا تطرح إشكاليات تستلزم البحث والتقصي والتفسير. وهو وضوح مثلك دون أدنى شك من قوة علاقتها بمفهوم الحضور الذي تمكسه "الآن" أي [و].



## 1.5 السمات التحوية المميزة للظروف الإنشائية المقامية

وَسَرَتْ اللغة للتعبير عن "لوقت والساعات والأيام والشهور والسنين وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر" (سيبويه ج1 ص418) لفظاً عديدة ومختلفة تعكس ما يتميز به الزمان من تغير وتجدد دائم وما يقوم عليه من حركية مستمرة يهبها حركة الانقضاء التي تتحكم في سيرورته. وهي سمة تجلّت في تسمية الزمان بـ"الموحس".

وموضع المفعول فيه أو الظروف على حد عبارة النحاة القدامى موضع يقع فيه جميع ما يدلّ على الوقت وما يعيّن الأزمنة الثلاثة التي يدلّ عليها الفعل. وقد مرّ النحاة بين "زمن" و"وقت" و"حين" من خلال دراستهم للظروف. فلئن كانت الأفعال تدلّ على الأزمنة الثلاثة، فلئن الظروف بعضها يدلّ على الأولات وبعضها يدلّ على الحين. وقد تجلّى ذلك في استعمال المبرّد (ج4 ص354) عبارة "تساء الوقت" لتحين "خودة وبكرة وسحر..." وفي استعمال سيبويه (ج3 ص288) "تساء الحين" لتحين "نضوة وعشة وصباحا..." لئلا نقا: أنك عدا صباحا كان زمان مستقبلا وكان الوقت "عدا" وكان الحين "صباحا".

وقد بدا لنا هذا التمييز على قدر كبير من الأهمية إذ أنه يبرز علاقة تتضمن التي تقوم عليها دلالة الزمانية والتي تبرز أن وقت الحاضر أو "الآن" نواة مغناطيسة تشدّ إليها جميع العنصرات الزمانية مهما بدت بعيدة. تتميز العنصرات المقامية منها بعلاقتها المباشرة وبتميز غيرها بعلاقة غير مباشرة. مما يقوم دليلاً بالفنسة إينا على أن الدلالة الزمنية في عمومها إنشائية مقامية ترتبط بالنقطة المرجعية [مز] أو بزمان الحدث الإنشائي. وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الإشارة المقامية أصل للعقيدة ومن أن الحضور أصل للغيب فالمعلاقة بين الظاهرتين تعكس حركة استرسال بين موضع الإنشاء وموضع الإحالة. وقد بينّ النظام اللغوي ذلك بجعل الوحدات اللغوية ذاتها تضطلع بأداء

وظهنتين مختلفتين في مجالين يبدوان في الظاهر متقابلين وهو ثقلان حيث لبعض الدارسين أنه يقوم على علاقة انفصال واسطمة بين الظاهرتين.

### 1.1.5 دلالة البناء في الظروف على الإشارة المقلمية

تميز الظروف <sup>١٢</sup> "الأن" بسمه البناء. فكانت هذه السمة البنيوية علما على أنه لا يحتاج إلى الإعراب إذ لا تطرأ عليه المعنى المختلفة. ورغم أن الحركات الإعرابية قد ارتبطت بالإبقة عن المعنى النحوية فلنأخذ نرى أن عملها في هذا الظروف دليل على عدم خروجه عن الدلالة الإشارية المقلمية واختصاصه بـ"الإشارة إلى الوقت الحاضر". فقد حلق الفتحاء بناء <sup>١٣</sup> "الأن" بمشابهة لسماء الإشارة في تضمنته معنى الإشارة إلى ما هو حاضر. فلي <sup>١٤</sup> "الأن" إشارة إلى الوقت الحاضر لفسر معنى قوله <sup>١٥</sup> "الأن" كقولك "هذا الوقت" فشكله اسم الإشارة واسم الإشارة مبني (الأبهرى، الإصناف ج 2 ص 522). فقلت هذه القطة على لتشمل دلالة <sup>١٦</sup> "الأن" على سمة الحضور فلي تميز المشيروت المقلمية.

وقد قدم المرزوق والسوراني (عن الأبهرى، الإصناف ج 2 ص 522-523) عثتين مختلفتين رأينا أنهما لا يقدان أهمية عن قطة الأولى رغم أنها تمثل رأي جمهور الفحاة. إذ تبرز فيهما بعض السمات الأخرى المميزة للمشيروت المقلمية. فقد ربط المرزوق بين البناء والألف واللام واعتبر البناء دليلا على مخالفة <sup>١٧</sup> "الأن" للأسماء فلي تتعرف بك إذ أن "سبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورا أولا ثم يعرب بهما. فلما خلف سطر آخرته من الأسماء وخرج إلى غير بابنه بني". فلهذا بهذه القطة سمة التعريف بالأصالة إذ هو لم لا يقبل التفكير ولا تنزع عنه الألف واللام لأنه دل على الحضور.

ولبرز السوراني (عن الأبهرى، الإصناف ج 2 ص 523) في تطلعه لبناء <sup>١٨</sup> "الأن" شبهه بالحروف. يقول : "جما بني لأنه لما لزم موضعا ولحا لشبه

الحروف لأن الحروف تروم مواضعها التي وضعت فيها في أولها والحروف  
 مبنية وكذلك ما تشبهها. فإذا كانت الحروف ثرائن لمؤنة على فصل للثري  
 المنحرف بقول عينا تميز هذا الطرف بمكانه بحث الإثاء وبعمل قول.

لما ابن بعش (ج 4 ص 104) فقد خالف رأي الجمهور ورأي المبرز  
 والصرفي وذهب إلى أن حنة القاء في الآن" كهمزة ووقعه على كل حاضر  
 من الأزمنة فإذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الحرف الذي  
 رقي. وتكون ائمة هذا القليل في يرق سنة تميز جميع المشتري المتفانية  
 كما بينا في بحث الإبهام (انظر الباب الأول من البحث) هي القطار هذه  
 الوحيدات إلى منصور. وهو ما يخول لـ"حنا" أن تقع على كل متكلم، ولـ"ت" أن  
 أن تقع على كل مغتلب، ولـ"قاء" أن يقع على كل مفادى ولـ"الآن" أن يقع على  
 كل حاضر.

غير أن الاختصار على هذه القلة دون سواها لا يميز المشتري  
 المتفانية من غيرها من المبهمت مثل الأسماء الموصولة ولا يبرز ما تميز  
 به من قدرة على أن تقوم دليلة على المنصور، مما يجعلنا نذهب إلى أن حنة  
 القاء في الحقيقة ليست واحدة من هذه القل دون أخرى بل هي هذه القل  
 كلها متضمنة.

لما تميز به الآن" من معنى الإشارة إلى الحاضر ومن معنى ملازمها  
 للتعريف ومن شبه بالحروف في لزوم موضع واحد هو الذي يشر بنامها.  
 ولذلك فإنه إذا اشتمت هذه القل في لفظ واحد كان مبنيا وكان أيضا مشيرا  
 مطلقا. على أن الة الأولى وهي الإشارة إلى الحاضر هي الة السيطرة  
 إذ تكون بقية القل من مستزمتها فلذا فارق الاسم معنى الإشارة إلى المنصور  
 وخرج إلى دلالة على القبول خرج أيضا عن ملازمة التعريف ولتبدى  
 قية بالحروف في اختصاصها بموضع واحد فجاء أن يلمز به ويحر عنه.

فيكون قباه في المشيوت المقلية دللا على أن هذه القودت في استعمالها لا تفرق لتحتار حدث الإشاء. ونسأل على ذلك بالظرف "ليس" ليو إذا كان مشورا مقلية كان منها محركا بغير الألف واللام مستقرا في موضع الظرفية. أما إذا خرج عن الإشارة المقتضية للدلالة على المعنى بون التقيد بالظرف على اليوم الذي يسبق يوم المتكلم فإنه يكون محركا فينكر تارة ويعرب تارة أخرى بالألف واللام ويجوز أن يأتي في موضع غير موضع الظرف ١

#### (١) ذهب الأوس بما فيه

ونظم هذه المحطات دللا على أن الظروف الزمنية تفلوت في قوة حركاتها بالإشارة المقلية مما يقتضي أن "لما" و"الآن" بمثابة "لم ذهب" بالقسمة إلى المشيوت المقلية.

فزع أنه لا خلاف في أن "الآن" و"ليس" و"هنا" مشيوت مقلية لأنها قد لاحظنا أنها تفلوت من حيث التزامها بالدلالة الإشارية المقلية. لكن كانت "الآن" لا تخرج في استعمالاتها عن كونها عاكسة لصل القلظ مستحضرة لزمان الحدث الإشتاعي فلن "ليس" و"هنا" ينحطون عنها مرتبة في ذلك مع تفلوت لهما بينهما تجلي في أن "هنا" ليست مبنية ولا حتى غير منصرفة.

والد عز النظم القوي عن ذلك منجوز خروج "ليس" و"هنا" من التعريف إلى التفكير فلا يقمن على يوم بعينه كقولك: كلُّ هـ يصير لهما وكلُّ ليس يصير لوك من ليس (الاسترغبي ج 2 ص 125). فلما ما خرجت هذه الأسماء عن التعريف الإشاري المقلية جز لهما التعريف بوسائل أخرى مثل الإضافة: "مضى لسانا" واللام: "ذهب الأوس بما فيه" (الاسترغبي ج 2 ص 126) مما يستلزم خروجها من قباه إلى الإعراف.

## 2.1.5 تطويل عدم بناء 'هذا'

خالفنا 'هذا' 'الآن' و'ليس' من جهة البناء فخرجت بذلك عن القسمة البنوية التي اعتبرناها من خصائص الدلالة الإشارية المقامية وهو أمر يدعونا إلى تطبيق النظر في هذا الظرف في محاولة لفهم حقيقة دلالاته. ولما لفت النظر في كتب النحاة بشأنه أن أغلبهم لم يتناولوا هذا الظرف بالوصف. فقد تحدث سيبويه مثلاً عن 'عدو' و'بكرة' و'ثمر' سمة خروجهما إلى انعدام الانصراف إذا ما استعملتا استعمالاً إشارياً مقامياً. لكنه لم يعرض إلى الظرف 'هذا' رغم أنه قد كان الظرف المستعمل في أغلب الأسئلة التي أورد بها دلالة على المستقبل.

ولعلّ النحوي الوحيد - في من تسنى لنا الاطلاع على مؤلفاتهم - الذي طرح قضية 'هذا' هو الاسترلابي. فقد قال (ج 2 ص 125) معطلاً عدم بناء 'هذا':

وإنما لم ينوا هذا مع قصد عد يوم التكم كما بني لس تفضيلاً  
لتعريف الدليل في الوجود على تعريف المقتر وجوده وذلك لأن التعريف فرع  
الوجود ووجوده ذهني فكنا تعريفه بخلاف ليس فليته قد حصل له وجود وإن  
كان منطوقاً في حال التكم تعريفه يكون قوياً

فالمر الاسترلابي أن 'هذا' مشير مقامي وأنه اسم معرفة بدون حجة إلى  
دالة تمرقه شأنه شأن 'الآن' و'ليس'. غير أنه قد خالفهما في البناء. وقد ظل  
الاسترلابي هذا الأمر يتميز الوضع بين تعريف الدليل في الوجود  
وتعريف المقتر وجوده. فإعراب 'هذا' قد كان دليلاً على أن المستقبل غير  
ثابت إذ أن له وجوداً في ذهن لا يطلقه وجود في الكون الخارجي باعتباره  
منتظراً وقوعه.

ومثل هذا التفسير ينسجم مع اعتبار أغلب النحاة أن الفعل المستقبل غير  
مشئت نحويًا. وهو مذهب يحول العلاقة النحوية من علاقة بين اللغة والفكر

الاعتقادي إلى علاقة بين اللغة والكون الخارجي. وهو تصور لا ينسجم مع ما أثبتناه من أن المستقبل زمان ثابت في اعتقاد المتكلم ثبات الماضي والحال.

ولكن لا نرى أن للتعريف علاقة بالوجود في الكون الخارجي بل التعريف ظاهرة لغوية استعملية تنكّل على المعروف الذهني المشترك بين المتكلم والمخاطب. فهي كما بيّنا في الباب الأول من البحث لا تتعلق بتعريف الأشياء في حد ذاتها بل بتحديد الشيء المقصود الذي هو موضوع الكلام والمحتث عنه. وأن يكون ذلك المحتث عنه موجودا في الماضي أو غير موجود لا يغير شيئا من كونه بالنسبة إلى المتخاطبين معرفة. فالاسم المعرفة بالنسبة إلى المخاطب هو الاسم الذي يدركه باعتباره المقصود بالتحسين.

ولئن كنا منسّلم بالفتوت في قوة التعريف بين "لمس" و"عدا" فإننا نذهب إلى أن مراد ذلك هو الفتوت بين الماضي والمستقبل في قوة العلاقة بالآن. فلو كان الانتهاء خاصة ما قبل الآن وعدم الانتهاء خاصة ما بعد الآن (انظر الشريف 2002 ص 999) فإن الإعراب في "عدا" قد دلّ على أنه بعكس زمانا لا تعرف له نهاية خلافا للماضي الذي ينتهي بالحاضر.

ونعتقد أن ما يميّز "عدا" هو جمعها بين دالتين : الأولى دلالة خلصة تتمثل في كونها اسما لليوم الذي بعد اليوم الذي أنت فيه هكذا على وقت محصور قد علمت بدايته ونهايته، والثانية دلالة عملة تتمثل في دلالتها على زمان المستقبل، وهو زمان لا يعرف له نهاية. فالإقرار بأن الفعل المستقبل ثابت وقوعه في الكون الاعتقادي في زمان لاحق لا يلغي كونه من الواجب اللاتباقي إذ أنه لا يثبت ثبوت الفعل المنقضي المنتهي. غير أن تفصيل تعريف "لمس" على تعريف "عدا" فيما يعود إلى كون "لمس" لو الماضي قد عرفت نهايته فصار محدودا بالحاضر أما المستقبل فيّقه لا يعرف له نهاية إذ هو منتظر.

### 3.1.5 هم الإصراق لليل على التعريف المقامي :

تتميز أسماء الزمان التي تستعمل استعمالاً إنشائياً مقامها فتعكس عمل التلفظ وتتحدث بحدث الإنشاء فتعمل على زמן الحاضر بخصائص بنوية تعرب عن دلالتها المقامية. ويتجلى ذلك في منمها من التصرف لقلة تمكنها وهي اعتبارها أسماء مبركة رغم أنها لا تعمل في لفظها علامة على التعريف . يقول الميرد (المقتضب ج 4 ص 354) :

"هذا باب ما كان من أسماء الوقت غير منصرف نحو (سحر) إذا أردت به سحر يومك". كما أن "عدوة وبكرة اسمان متمكنان معرفة لا ينصرفان لقول: سير عليه بكرة يا فتى وعدوة ... فإن نكرت صرفت فقلت : سير عليه عدوة من الصدقات وبكرة من البكر نحو قولك : رأيت عضداً لفر وجاضي زيد من الزبدن" (الميرد ج 4 ص 354).

ولئن لم يذكر الميرد دور زمان العمل في تحديد إحالة هذه الأسماء فإنه قد وفر في النص ما يدل عليه مثل استعمال قضاء الذي يستلزم الحضور والتكبد على أنها أسماء للوقت بعينه. فإذا ما خرجت هذه الأسماء عن الدلالة عن المعنى المقامي صارت منصرفة. فدلّ التتوين على أنها نكرة مثل قوله تعالى (ولهم رزقهم فيها بكرةً وعدنها) (الميرد ج 4 ص 354).

لما الأسماء التي تدلّ على الزمان وتصلح في غير الدلالات المقامية فإنها تستعمل للدلالة على المعنيين: المعنى المقامي والمعنى غير المقامي. ومجمل التمييز إرادة المتكلم وذلك مثل "ضحى وعشة وعمة وعشاء وبصر وظلام وصباح مساء" كل أردت بهنّ النكرات فمن منصرفات ... وإن عتبت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من تلك شيئاً وتوّن بأنهن نكرات... تقول سير عليه عشة وعشاء ومساءً وإنما قلّ تصركه لأنك وضعتة وهو نكرة في موضع المعرفة إذا عتبت به يومك ولذلك" (المقتضب ج 4 ص 356).

هذه العبارات هي من الصنف الذي سمّته لوروكوبي (1980 ص 47) بالمعاهد، وذلك لإمكانية اتصالها في ثلاثين المقامية وغير المقامية. ولئن كانت لردة المتكلم من المحادثات الأساسية للمعنى المقصود فإن النظام اللغوي قد وفر قرائن ودلائل على هذا المعنى تتمثل في عدم مفارقة القمع والتتوين وإن كانت في محل رفع كما يتجلى في المثال المذكور.

لأسماء الدالة على الزمان تفسر بالمقام إن كانت من صنف "عدا" فتعني اليوم كله وليس جزءاً منه مثل "بكرة" و"عدو" - فبشرط في استعمالها للمعنى المقامي عدم التتوين لما بين علامة التتوين ودلالة التعريف من تمارض (انظر سيوييه ج 3 ص 293). ومثلها في الدلالة المقامية ما يركب بها مثل "لؤل" من "لس" لو "بعد عدا" فليُما تعني الذي يليه لس والذي يليه "عدا" (سيوييه ج 3 ص 288).

لما إذا كانت أسماء الحين دالة على جزء من اليوم مثل "ضعوة" و"عشية" وصباح ومساءً فليُما لا تكون إلا نكرة على كل حال. وهي كقولك:

لنوك عدا صباحاً ومساءً (سيوييه ج 3 ص 288)

وإذا خرجت الأسماء الموضوعة للدلالة المقامية عن استعمالها الأصلي فليُما تفسر بالحصل على معنى لأسماء الحين غير المقامية. يقول سيوييه (ج 3 ص 294): "زعم الفيلسوف أنه يجوز أن نقول لنوك اليوم عدوً وبكرةً تجعلهما بمزلة ضعوة".

لما العبارات التي هي في الأصل نكرة فليُما قد تصير معرفة بدلالة مقامية فقد تقول لنوك ضعوة وعشية فهلم أنك تريد عشية يومك وضحوته كما تقول علما لؤل فهلم أنك تريد العام الذي يليه عليك (سيوييه ج 3 ص 294). وذلك بفضل القمع من جهة وعلاقة التضمن التي تربط لأسماء الزمان بعضها



بعض من جهة أخرى. فالضحية والضحية بشرط أن تتطابق باسم زمن  
بعضهما. فكون عدم تحديده في القول دليلاً على أن المقصود الوقت  
الحاضر إن تطابق هذه الأسماء تطبيقاً مباشراً يحدث الإنشاء عوض أن تتطابق به  
بطريقة غير مباشرة بواسطة اسم الزمان الذي هي جزء منه وذلك بحكم علاقة  
التحية.

## 2.5 تجليات علاقة التضمن بين أسماء الوقت :

بدأت أسماء الوقت مجموعة محدودة تتوزع إلى مجموعات فرعية يتميز  
بعضها من بعض من حيث السمات البنيوية. فلؤلها "الآن" وهو مهني دائماً ثم  
"أمس" و"غداً" ثم مجموعة "غدوة وبكرة وضحوة وعشية وصباح ومساء ..."  
ومجموعة أخرى تمثل "الساعة، اليوم، الليلة والبالحة..."

ولقد ميز النظم اللغوي هذه الأسماء بسمات بنيوية مختلفة تلتقي في  
ظاهرة أساسية تتمثل في تحيز استعمالاتها الإشارية المقامية بمظاهر اختزالية:  
فـ"الآن" لا تكون إلا مشيراً مقلصاً لـ"هنا" و"أمس" بشرط فيه البناء في  
الاستعمال الإشاري :

(1) دعيتي لأمس

فإذا قلنا (2) كنا بالأمس أطفالاً نمرح

لم يدلّ الطرف على اليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه بل دلّ على  
الماضي ليخرج إذن من دلالة المخصوصة إلى دلالة العامة أي من دلالة  
على الوقت إلى دلالة على الزمان.

لأنّ هذا الفعل على التعريف بخير أداء. لأنّنا هنا حرّكت بك فليّها قد تكون  
مشيراً مقلصاً :

(3) سلّمه إليك في قد

وإذا تكون عقدا 4) أحصى عليه فلم يستيقظ إذا في العقد  
 لخمين بـ "عقد" اليوم الذي يلي اليوم الذي وقع فيه الإحصاء  
 وبشروط في الساعة اليوم التالية والبرحة أن تقع في موضع الظرف  
 وأن تكون مهنية على الفتح وأن تكون معركة بال:

5) لعمليها إليه الساعة

6) لبيت عندكم الليلة

فإذا غارقت إحدى هذه الشروط لم تعد دالة على الحضور

7) بت أولتي بلحسن حال

8) لفتحها في ساعة متأخرة

9) حضرت يوما مجلس بعض قرك الأتراك.

وبشروط في "عشبة، غدوة..." أن تكون غير منصرفة وأن تكون في  
 موضع الظرف:

10) لراك غدوة

للا بـجوز 11) لراك في غدوة

لكنك ظاهرة الإشارة العقلية مظنة بقوانين وشروط تركيبية مما يقوم  
 دليلها على نوعية هذه الظاهرة. وقد بدا واضحا أن هذه الأسماء تتمايز من حيث  
 قوة الدور الإشاري العقلي الذي تضطلع به. فكان البناء سمة لسمية تكل  
 في هذه الأسماء على الاستعمال الإشاري العقلي. وقد لاحظنا أنها سمة  
 ملازمة لـ "الآن" مما يقوم دليلها على مركزية هذا الاسم. وكل ما كان من  
 هذه الأسماء أقربا من الآن قسويت فيه الدلالة الإشارية العقلية وكل ما  
 كان بعيدا ضمنت فيه هذه الدلالة. ويتجلى ذلك في أننا نقول : 1) لراك الآن

2) أتراك الساعة

3) أتراك اليوم

(4) أنتك الليلة

(5) أنتك هذا غدوة

(6) أنتك البارحة

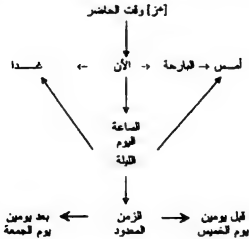
(7) أنتك أمس

ولا نقول (1) أنتك الأسبوع

(2) أنتك الشهر

(3) أنتك السنة

فيبدو أن المشتريات المقابلة من أسماء الوقت لا تتجاوز في اهتمامها عن "الآن" 24 ساعة. أما ما كان بعيدا ولرئنا تقريبه ففئنا نلتي فيه باسم إشارة فنقول : "هذا الأسبوع" و"هذا الشهر" لتمثيل على الأسبوع لو على الشهر الذي نحن فيه.



ورهم أن جميع هذه الأسماء تتخذ اعتمادا على "الآن" ففئها تتمايز حسب علاقة الاتصال والانفصال بهذه النقطة المرجعية. فما كان متصلا بـ "الآن"

متضمنا لها دل على الحضور. وما كان منفصلا عنها دل على الغيـض لو الاستعمال حسب علاقة القليلة أو البعدية. فـ"الآن" نقطة مرجعية تسيطر من الدلائل كما تسيطر من الخارج. فلئن كان دور الظروف تخلق الزمن بتوقيته فلئن ذلك يكون بتحديد موضعه من "الآن".

وقد بينا من خلال الرسم أن زمان الحاضر رغم إمكانية امتداده إلى ما بعد الآن وإلى ماضئها فإنه زمان محدود بـ "كبارحة" وبـ "هنا". فزمان الحاضر يتحدد بـ "الآن" دون أن يكون منحصرا فيها. وهو ما جعل الاسترلندي (شرح الكافية ج 2 ص 226) يحرك زمان الحال بقوله "هو ما على جنبي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن زمنا لهما أو الحد المشترك بين زمانين" وهو ما يغول لنا التعبير عن انتهاء الأحداث في الزمان الحاضر (12) دعلي اليوم صديق لديم

لو عن عدم الانتهاء (13) فبذلك تدعوك اليوم إلى بينها

### 3.5 دلالة الظروف على التعريف الإشاري للمقامي دلالة دلالية ٧ خارجية

يقول الاسترلندي (شرح الكافية ج 2 ص 125) "إذا قلت كلمة صباحا ومساء ولصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين في قولك لقيته أمس". وقد رأينا أن هذا القول يؤكد ما ذهبنا إليه من أن التعريف الإشاري المفلسي يحذف من مكونات الكلمة وليس أمرا طارئا عليها قد تتجنبه بالتركيب والاستعمال. فلكمة "صباح" تختلف عن كلمة "أمس" في أنها لا تحمل في مفهومها ما يدل على استحضار المقام التخاطبي.

فمفهوم "أمس" يستحضر ضرورة المتكلم وعمل فتكلم أما كلمة "صباح" فبها لا يدل على شيء من ذلك. فلا تعلق دلالتها الزمنية بحدث التملك مما يدل على أن الوضع في اللغة قد استقام على ثباتية الحضور والغياب وعلى اعتبار اللغة استعمالا. يقول الاسترلندي (ج 1 ص 22) : "الوضع لم يضع

الأسماء إلا تستعمل في الكلام مركبة لاستعمالها مفردة مغالط لنظر القواعد.  
ولكن كان الاسترلابي بهذا القول يقصد إلى يركز أهمية التركيب لأنه بدل أيضاً  
على أن السمات اللبوية والخصائص التنظيمية قد وضعت مراعية لإمكانات  
الاستعمال المختلفة.

لكن الألفاظ ما كان في أصل وضعه دالاً على الحضور وهو المشيروت  
المقلمية مثل "الآن" و"لمس" ومنها أيضاً ما كان في أصل وضعه دالاً على  
الغياب مثل "صباح"، "مساء"، "عشية" ... غير أنه يجوز استعمال هذه الأسماء  
الزمانية للإشارة المقلمية كالتحيز بمجرد عناية المتكلم (الاسترلابي ج 1 ص  
188). وهي عناية لم يغلطها النظام اللغوي لعل عليها الخروج هذه الألفاظ  
المعربة من الانصراف إلى عدم الانصراف.

لجميع المشيروت المقلمية تشترك في أن التعريف فيها مضمّن في لغتها  
دون علامة لغوية تدلّ عليه مثل "ق" أو "علمية". فكان البدء دليلاً على ذلك  
المعنى الضمني. يقول الاسترلابي (ج 2 ص 125) : "ولم بين صلباً ومساء  
ولخواتهما المعينة مع كونها أيضاً محدولة عن اللام لأنّ التعريف الذي هو  
معنى اللام غير ظاهر فيها من دون فريضة ظهوره في لسان". وهو ما جعلنا  
نذهب إلى أن التعريف الإشاري المقلمي من الدليل والتعريف غير الإشاري  
المقلمي من الخارج يطراً على اللفظ. وهذا ما يفسر اعتبار الفحاة "ق" في  
"الآن" ليست علامة على التعريف إنما هو ظرف "معرفة باللام المفترضة فيه كما  
قلنا في لسان" (ابن يعيش ج 4 ص 104).

وهذه السمة المميزة للمشيروت المقلمية تدعونا إلى قسّال حول دور لام  
التعريف في أسماء زمان الحاضر مثل "يوم" و"ليلة" وطرح إشكالية تصنيف  
"ق" إذ تكون تارة للحاضر وتارة لغير الحاضر. وسنعمد في ذلك هذه الأمثلة

(1) اليوم أطلق عليه الحزن

(2) اليوم أطلق عليه الحزن



(1) هذا اليوم أطلق عليه الحزن

(2) هذا اليوم أطلق عليه الحزن

فلاحظ أن لام التعريف لا تكون للحضور بقا بشروط تركيبية تتجلى بمقارنة المثال (1) والمثال (2) لولها أن تكون ظرفية فتقع في محل المفعولية. والتقي أن تكون مفتوحة فلا نقول عوض المثال (1)

اب\* في اليوم أطلق عليه الحزن

رغم أن الظروف جسيما تتضمن معنى هي\*. واقتلت أنه لا يجوز نعتها  
للقول :

اج\* اليوم المشرق أطلق عليه الحزن.

بينما يجوز ذلك في المثال (2) لما إذا دخل اسم الإشارة على المثالين (1) و (2) فلما نلاحظ أنه لا يغير شيئا من دلالة المثال (1) على الحضور بينما يغير دلالة المثال (2) فتصير مسئلة للدلالة على اليوم الذي أنت فيه. مما يقوم دليلا على أن الشروط التركيبية الدقة على الحضور نغنيها عن استئصال اسم إشارة محل على الحاضر إذ هي تعرب بذاتها عن دلالة المقضية. وهو ما يجعلنا نشعر بتلك المثال (اب) مقارنة بالمثال (1).

فلاحظ أن الإشارة المقضية في هذه الأسماء ظاهرة دعوية نحددنا شروط إعرابية تكشف أن العنصر اللغوي يستمد دلالاته المختلفة من موضعه في البنية ومن علاقته الإعرابية. فإذا ملككت هذه الأسماء ذات دلالة إشارة مقضية شابهت أسماء العلم فتتروطت بشروطها. فلم تعد هذه الأسماء للتعريف كما هو شأن الأسماء في اسم العلم مثل "كزبر" أو "مهند". فكان هذا

المصنف معرفة بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده (سبويه ج2 ص194) شكه شأن اسم العلم. فهذه اللام فيها لم تعد قليلة للتصنيف ولا للبحث فيها أمي. أن المقيدة لم تل المحصورة. إذ بطول هذه الأسماء في الموضوع الذي هي فيه صارت منها بمثابة الجزء.

وقد بدا لنا أن كل ما وقع في موضع الظرف من الزمان يتعلق بـ[ز] وذلك لوقوعه في موضع المفعول المتعلق بالفعل. فإذا كانت دلالة الزمانية للكلمات والحروف متعلقة بـ[ز] فإنّه باعتبار علاقة التحدية بصير كل ما وقع في هذا الموضوع وكان معمولاً بالفعل متعلقاً بـ[ز]. غير أن قوة علاقة الزمان بالحدث قد جفت هذه الظروف في حد ذاتها تدل على تعلقها بـ[ز] دون واسطة. ولعل علاقة التحدية تساهم في تأكيد ارتباط الزمان المحدود بالنقطة المرجعية [ز] رغم أن أغلب الباحثين قد عتوه زمناً غير بشري مفاسي. وهو ما بدعونا إلى طرح علاقة الزمان المحدود بالنقطة [ز].

#### 4.5 التقاطع بين الدلالة الزمنية الإشارية والدلالة الزمانية

##### المطلقة

لم يطرح أغلب الباحثين، في إطار تحديدهم لما هو مشير مفاسي وما هو غير ذلك في الصلوات الدالة على الزمان قضية تحديد دلالة الزمانية بواسطة التواريخ المضبوطة للزمن المحدود. وقد لاحظنا في ذلك ضرباً من التسليم بأن هذه التواريخ، لاعتمادها على نقطة إخبارية تاريخية مثل ميلاد المسيح أو هجرة الرسول، لا تتشارك الأزمنة التاريخية فيما تطرحه من إشكاليات تخص علاقتها بالنقطة المرجعية ز0. بل إنها تعد نقطة مرجعية تحدد زمن الفعل. فقد بين جوزي (Josi 2003 ص 30-151) اعتماداً على هذين المتكئين :

(1) في شهر جوان 1998 ارتفع عدد حوادث الصلوات

(2) في شهر جون ارتفع عدد حوادث السيارات (قول تلفظ به متكلم  
سنة 1998)

لأن الزمان في المثال (1) عائد في يعتمد في تحديده على عبارة  
مذكورة في السياق هي شهر جون 1998 وأنه في المثال (2) يتلوي مقاصي  
بأن يستوجب تحديد الزمان معرفة سنة لتلفظ بهذه الجملة.

وقد اعتبرت لوروكيوني (Orecchioni 1980 ص36) الأمثلة التي من  
صنف (2) ذات إحالة مطلقة لا تتحدد لا بالنص ولا بالمقام. وذلك في إطار  
حرصها على تحديد قسم المشتريات المقامية الزمنية لمصنوعته في الظروف  
الإشترية المقامية من صنف لاس والأن ويدا. ويبدو أنها قد تجاهلت أن أسماء  
الشهور وأسماء الأيام لا تلزم التسمية (سبويه ج2 ص 480) فهي متغيرة  
على القوام تحل في كل استعمال على معال طبع جديد وهو ما يجعلها مرتبطة  
بالإشارة المقامية. وقد جمع سبويه بينها وبين المشتريات المقامية مثل 'لاس'  
لاشترائها في هذه الخاصية (سبويه ج3 ص479-480).

ثم إن الناظر في تحليل جزي هذه يلاحظ أنه بقرره بأن الزمان في  
المثال 1 زمان عائد في يتحدد فيه زمان الفعل بما ذكر في النص من تاريخ قد  
أصل أن دور هذا التاريخ يقتصر على التخصيص والتفريق ولا يتجاوزها إلى  
التحديد لأن زمان الفعل لا يتحدد بالرجوع إلى هذا التاريخ بل بمقارنته بالنقطة  
المرجعية [ز]. فـ "جون 1998" في حد ذاتها قد تكون تاريخا لزمان ماض أو  
مستقبل أو حاضر. والمحدد الأول للدلالة الزمنية التي تكل عليها هذه التواريخ  
هي صيغة الفعل بما تحمله من دلالة مظهرية ومقارنتها بـ [ز]. ففي المثال  
(1) يدل الانقضاء في صيغة الفعل على أن جون 1998 ماض. فلذا قلنا :

(3) في جون 1998 سارتفع عدد الضحايا



نلّ عدم الانتماء في صيغة الفعل وقربة الاستقبال على أنّ التاريخ مستقل. فهما بلغ التاريخ من دقة فبقته لا ينجح في إعطاء الزمان المقصود إلا بالاستعانة بدلائل بنوية في الجملة وبالإشارة المقلمية.

وقد بدأ جوزى Jose أنّه بتقديمه المفعول فيه على الفعل قد استقيم له القول بأنّ هذا التاريخ هو المحدّد لزمان الفعل وخالف عنه أنّ التقديم والتأخير لا يخرّ شيئاً من العلاقات التي تعرضها البنية بين عناصر الجملة. فبنية الجملة تساهم في تحديد طبيعة العلاقة بين الفعل والمفعول فيه باعتبارها مواضع المفعولية تابعة للفعل ومستثة له. فإن كان الفعل منطقاً بمفسر مقامي فإن كل ما مرتبط به من زمان ومكان سيتعلّق بشكل أو بآخر بالإشارة المقلمية.

ولا شكّ أنّه اعتماداً على ما أبرزه التحاليل من تلازم بين الفعل وموضع المفعول فيه وما بينهما من علاقة تقوم على التخصيص يمكن أن نفرّ بأنّ كل الأولات التي تأتي في موضع المفعول فيه ترتبط بـ[٢٠] بحكم علاقة التحدية. فهذه الأزمنة التاريخية تحدّد لنا وقتاً في زمان معيّن لا يتحدّد إلا بـ[٢١].

وقد أبرز جوزى (Jose 2003 ص 31-32) أنّ الأسماء ذات الإحالة التاريخية منتظمة، تربط بينها علاقة تضمن. فلفظون يتضمنّ السلوك والسنة تتضمنّ الأشهر والشهر يتضمنّ الأسابيع ...

وتتربط الأسماء ذات الإحالة المشتركة ببعضها البعض فالفئة المرتبطة بسنة أخرى والأسبوع مرتبط بأسبوع آخر.... وهذه العلاقات هي التي تساعدنا في الفصّل الإجمالي الذي يطلبه تحديد ما يحيل عليه اسم الزمان. غير أنّ ما لم يذكره جوزى Jose هو أنّ علاقة التضمن هذه هي التي تربط كل هذه الأسماء بأنّ التكلّم. فهي إمّا أن تتطلق منها أو أن تعود إليها.

فكّما سمع المخاطب تاريخاً ما ربطه مباشرة بزمان قتلظ. وهذا ما يفسّر ضرورة التناوب بين الدلالة الزمنية التاريخية والدلالة المظهرية في صيغة الفعل. فإذا قلت (سنة 2004) : أي 13 جلفي 2003 استقرّ في ذهن المخاطب أنّ هذا الزمان ماضٍ. فإذا قلت بعد ذلك متّما الجملة "سلسلر" اعتبر الكلام محالاً واستعصى عليه فهم المقصود.

وقد بيّن ليفسون (Levinson 1983 ص 73-74) أنّ الدلالة الزمنية الإشارية تتقاطع مع الدلالة الزمنية المطلقة. ويبدو ذلك خاصة في العبارات الزمنية المركّبة مثل: القيلة الماضية، هذا المساء، الأسبوع المقبل... . ولئن بدا حسب رايه تأثير الإشاري المفلي في ما هو تاريخي كرونولوجي واضحا فإنّ الزمان الإشاري الصرف (Pure time deixis) لا يتعلّق فيه التقاطع مع الطرق الإشارية الفلامية في الحساب الزمني لـ"الآن والبارحة وغداً" لا تتقاطع مطلقاً مع الحساب الفلامية. ويؤكد هذا حسب رايه أنّ الإشارة المقامية أصل للخطاب وأصل للعقيدة تؤثّر في جميع العبارات دون أن تتكرّر.

وقد أشار فيللمور<sup>1</sup> (Fillmor 1983 ص 74-75) إلى أنّ الكلمات الإشارية المقامية تسبق الطريقة المطلقة في الإحالة على الأيّام المقصودة. فإذا قلنا (يوم الثلاثاء) : "سأراك يوم الثلاثاء" فإنّه لا يحيل إلا على "الثلاثاء القادم". وليس ذلك إلا دليلاً على تأثير [+ز] في الدلالة الزمانية للجملة.

وقد دّنه لاينز (Lyons 1980 ص 305) إلى أنّ هذه العبارات المضبوطة مثل "يوم 06 جلفي 1971- عند منتصف النهار..." والتي تعدّ صيغة غير مقامية ليست عارضة تماماً من الاستقرافات الإشارية المقامية. ذلك أنّها حسب رايه تستلزم معرفة بطور الإحالة الزمانية الذي يجب أن نعتده في

1) Fillmore 1975 : Santa Cruz Lectures on Deixis. 1971. Mimeo. Indiana University Linguistics Club.

التصور. إذ أننا كثيرا ما ننسى أن زمن الساعات كما نستعمله في الحياة اليومية لا يكون إطارا إحصائيا كرونولوجيا قارا.

وإضافة إلى ما ذكره لايز فإننا نرى أن علاقة هذه العبارات التاريخية المضبوطة زمنيا بالإشارة العقلية أقوى من ذلك لأنها في الحقيقة ترتبط بالنقطة المرجعية [مز] كما بينا. وهي خاصية أهلها الباحثون لعمومهم عبارة مستقلة غير محتاجة إلى نقطة مرجعية تصورها غير النقطة التي نطلق منها الصلب التاريخي (مولد المسيح أو هجرة الرسول). غير أننا لا نملك أنفسنا من التسلسل: أي زمن نتخذ عبارة مثل: 6 مارس 1970 'خارج القبة وفي معزل عن التركيب ودون اعتبار [مز] ؟

## 6. الفصل السادس : الأزمنة النحوية بين الإشارة المقامية والعائدية

### 1.6 تصنيف الأزمنة إلى زمنة إشارية وزمنة عائدية

لقد درج الباحثون الغربيون (McCawley & Partee) (عن Kleiber 1993) منذ سنوات على اعتماد المقابلة : مشير مقامي/ عائد في وصف الأزمنة النحوية. ولئن كان لقرآن مصطلح المقام التخلطي بالدلالة الزمنية من المسمات التي لا نكاد نجد فيها اختلافًا، فإن إبراز علاقة العائدية في وصف الإحالة الزمنية مفاجئ، لم نتعود عليه. لهذه العلاقة اختصت بالضمائر وكانت تقتصر عليها<sup>(1)</sup>.

وقد لاحظنا أن الدراسات النحوية القديمة لم تستعمل مطلقاً هذه الاصطلاحات في وصفها للزمان. كما أن أغلب التلسطين للمحدثين قد تقلدوا ذلك (إنكر على سبيل المثال Lyons 1980). إذ نجدهم يقبلون بين مشير مقامي ولا مشير مقامي non-déictique. وقد بين كلايبر (Kleiber 1993 ص 124) أن ما يفتح الأبواب على مصراعيها لوصف لزمان بالعائدية إنما هو الإقرار بوجود "زمنة مركبة" أو "نسبية" تبرز التحول عن النقطة الإحالية 0 إلى نقطة إحالية أخرى قد ذكرت في السياق اللغوي. فالمقابلة : زمان إشاري مقامي/ زمان عائدي تعكس المقابلة القديمة : زمان مطلق/ زمان نسبي.

ولا شك أن الفزعة إلى تصنيف الأزمنة إلى زمنة إشارية مقامية وزمنة عائدية تحركها الرغبة في توحيد المقاييس الوصفية للمشورات المقامية في عمومها وتخليصها من شوائب العائدية. فكما فتحت الضمائر وأسماء الإشارة إلى مشورات مقامية وعوائد فلن الأزمنة أيضاً قلباً لهذا التقسيم. وهي

(1) تشير إلى اضمار بعض الأسماء من العوائد كـ *Märner* 1980.

لزعة تَسَرَّ ذهب روه Rauh (عن Kleiber 1993 ص 124) إلى تقسيم الأزمنة إلى ثلاثة أقسام فلهذا على تصنيف الضمائر إلى ضمير المتكلم، ضمير المخاطب وضمير الغائب. فالأزمنة حسب روه هي ثلاثة:

1/ قسم مطابق للنقطة لتوجيه الزماني : زمان الحاضر

2/ قسم متعلق بنقطة لتوجيه الزماني : الماضي والمستقبل

3/ قسم لا علاقة له بنقطة لتوجيه الزماني : Le prétérit, le futur simple, شأن ضمير الغائب. وقد اتفق مكناولي (McCarvaly) وبارتي (Parice) ولوكاسيو (Lo Cascio) وهينريش (Hinrichs) وهولينق (Houweling) (عن Kleiber 1993) في الإقرار بضرب من التوازي بين اللغتين الزمنية والضمائر من حيث تعلق بعضها بالسابق اللغوي وتعلق البعض الآخر بالمقام التخاطبي. فقد بين مكناولي (Kleiber 1993 ص 132-133) أن قولاً مثل :

(1) The farmer killed the duckling

قتل الفلاح البطّة

يقوم على نفس درجة الغموض الذي يبرز في قول مثل :

(2) He resembles Mil

هو يشبه زيّد

إذا لم يتوفر مفسر.

فقد لُحِدَ أن العلاقة بين زمان الماضي ومضرة تخضع لشرط الإضمار الذي يقضي بأن كل ضمير لابد أن يتقدمه مفسر يتحكم فيه. فيكون الزمان اللغوي عادداً إن كان تصريده رهن مفسر نصي ويكون مشيراً مقامياً إن تعلق بمبتدئة بلحظة فتلفظ لغاب المفسر النصي. ويؤكد هولوينق (Houweling

(عن Kleiber 1993 ص 134-135) أن التمييز الفاجم عن هذا الاعتبار يقوم على تقسيم الأزمنة إلى أزمنة مستقلة وهي المشيقات العلقية وأزمنة غير مستقلة وهي العوائد. وانتهى إلى الإقرار بأن الأزمنة المقامية تستعمل في جمل مستقلة والأزمنة العلقية تستعمل في جمل غير مستقلة<sup>(1)</sup> مثال :

(3) J'étais en train de préparer des spaghetti quand Mario est entré .

كنت أهد "سباغيتي" عندما دخل زيد

وبإضافة إلى هذا المقول يضيف هاولينق مقولاً آخر للتمييز يتمثل في مبدأ التحول Correspondence بين الزمان العلقية ومضمره. إذ العائد من الأزمنة حسب هاولينق (عن Kleiber 1993 ص 135) هو الذي يستمد مدة زمكانية قد أخلت عليها عبارة زمكانية أخرى. وقد كان الجمع بين هذين الشرطين نقطة ضعف هذا القول الوصفي حسب كسلايلر (1993 Kleiber ص 135) إذ أن التعريفين لا ينتهيان إلى نفس النتائج ذلك أن الأزمنة المركبة غير مستقلة إذ هي متعلقة بمضمر نصي وهي كذلك غير متحالولة إذ تعدد زمناً جديداً مختلفاً عن زمن مضمره النصي<sup>(2)</sup>. وهو ما جعل هاولينق (عن Kleiber 1993 ص 136) يفر بوجود : أزمنة مقامية صرفة، وأزمنة علقية صرفة، وأزمنة نصف مقامية - نصف علقية half deictic- half anaphoric .

(1) لو لم يكن طرح هاولينق قد ورد في إطار مقارنة نصية لما كان لتفليس الاستقلال وعدم الاستقلال أي معنى إذ أن الأزمنة جميعاً دون استثناء تعد غير مستقلة إذ هي ترتبط بمضمر وتتحدد بنقطة مرجعية خارجية سواء أكلت مضمرة أم صريحة.

(2) هي نقطة ضعف حسب رأيها لأن الأزمنة المركبة لا يمكن أن تدل على أزمنة متخالفة لزمان مضمرها. فلن تدل على ترويح في الأحداث في زمن الماضي لا معنى إطلاقاً أنها تدل على زمن آخر. فحسب رأيها لزمان المتكلم يكون بالمخرج من الماضي إلى الحاضر لو إلى المستقبل لكن أن تدل العبارة الزمكانية عن أولئك متعلقة في زمان واحد هو أحد هذه الأزمنة لهذا لا يعد تحولاً في الدلالة الزمكانية

وفي إطار وصف الزمان بالقياس على الضمتر يقدم بارتز Partee وتاسموسكي ترويك Tasmowski-de Ryk (هن Kleiber 1993 ص 136-137) مقارنة ذكرية للتمييز بين أقسام الأزمنة تقوم على تحديد الإشارة المفصلة والمفصلة باعتماد المفاهيم العرفانية. فالزمان النحوي المقدي هو الذي يحل على مدة زمنية جلية ومعروفة. والزمان النحوي الإشاري المقاس هو الذي يحل على مدة زمنية جديدة لم تتجلى بعد. فهناك المقابلة القديم/جديد على المقابلة نصر/مفلم.

ولقد رأى كلايبر (Kleiber 1993 ص 138-139) أنه بالاستثناء عن المقاييس النصية للتمييز إلى إلغاء كل تمييز بين الزمان الإشاري والزمان العائدي. إذ جميع الأزمنة بما في ذلك زمان الحاضر المقاسي تعد حسب هذا المقاييس عوائد. ذلك أن زمان التلطف  $\text{Z}_0$  يعتبر مدة زمنية جلية وحاضرة في الذكرة الأنية للمتخاطبين بمجرد ابتداء عمل المتخاطب. غير أن هذا النقد لا يحل تحلي كلايبر عن المقارنة الذكرية التي دافع عنها واعتبرها الأجمع في التمييز بين المشرق المقاسي والمقد في الضمتر<sup>(1)</sup>. بل إنه يقترح تعديلاً بسيطاً في تحديد مجال تطبيق المقابلة معروف/جديد يشمل في مجرد "حقيقة" هذه المقابلة من المدة الزمنية التي يحددها الفعل إلى النقطة المرجعية.

لقد بين كاسب Kamp وروهر (Rohrer Kleiber) ص 1993 ص 140-141) أن الزمان النحوي إما أنه يدل على ضرورة اعتبار نقطة مرجعية جديدة تعوض النقطة المرجعية القديمة وإما أنه يدل على أن النقطة المرجعية القديمة مازالت حيوية. فيتميز L'imparfait من Le passé simple باعتبار الأول يحافظ على النقطة المرجعية القديمة بينما يدخل الثاني نقطة جديدة.

(4) Pierre entra. Marie téléphonait

(1) انظر قسم الأول من البحث الفصل 9.1

فلزمان الإشاري العقلي هو الذي يدرج نقطة إقليمية جديدة والزمان العقدي هو الذي يحافظ على النقطة الإقليمية القديمة.

وقد بين كلايبر (1993 ص 142) أن قيمة هذه المقاربة تتمثل في نجاحها في إبراز تميز الأزمنة المركبة دون سواها بسمه القديمة. ذلك أنه حتى إذا أضحت زمنة جديدة فإنها تحافظ على النقطة الإقليمية القديمة. هير أن هذا لا يعطي بالنسبة إلى كلايبر التسليم بنجاعة هذه المقابلة.

## 2.6 فشل المقابلة مشير عقلي/ عقدي في وصف الأزمنة

بين كلايبر (1993 ص ص 150-151) أن اعتماد هذه المقابلة في وصف الأزمنة لا ينتهي بنا إلى تصنيف الفعل للأزمنة النحوية. لأن كانت مألوفة في تصنيف الضمتر، فلم ينجر عنها سوى مقلين: المقلد التقليدي المتمثل في الإحلال القضائي نص/مقالم والمقاس العرفي المتمثل في محل عليه معروف وجلي/محل عليه جديد، فإنه في وصف الزمان تعتمد المقاييس التمييزية وتختلف إذ إضافة إلى المقاييس المذكورين أعلاه فإنه لابد من اعتبار طبيعة المقتر وقيد التعامل. وهو ما أدى إلى نتائج مختلفة ومتعددة ومتضاربة في بعض الأحيان كما يتنا.

وقد نبه كلايبر (1993 ص ص 154-155) إلى أن نقص أغلب هذه المقاربات تعود إلى سبب رئيسي يتمثل في أن الأزمنة النحوية لا تشبه في إيجتها العبارات الاسمية عامة والضمتر خاصة. فنتج عن هذا الاعتبار أن كالمحاولات العقدية المقابلة للضمتر لا يمكن أن نصلح كما هي لوصف الفعل الأزمنة النحوية للأنظر في المثالين

(5) Paul enleva son manteau. Il avait trop chaud

نزع زيد مطفه. كان يشعر بحر شديد

(6) Pierre entra dans la cuisine. Marie faisait la vaisselle

دخل زيد إلى المطبخ. كانت فاطمة تغسل الصحون.



يلاحظ أنه كما يحل الضمير الفاعل على نفس ما يحل عليه اسم زيد فإن زمان حدث "عمل الماعون" قد أعطاه ذكر فعل "عمل". غير أن تشابهة نطق عند هذا الحد. ذلك أن طبيعة العلاقة بين الضمير والاسم الذي يضره مختلفة عن العلاقة بين الزمان الفاعلي والمفعول. إذ لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نعتبر المضر الفاعلي ممثلاً لمركب لاسمي ممتلئ مثل اسم العلم. إذ أن هذا المضر هو في حد ذاته غير مستقل كما هو معروف عن الأزمنة النحوية صوماً. فبذلك كلاً من شرط لاسمي وبحكم العلاقة بين الضمير والفاعل ومفعوله قد قرره ميلنر (1982 Milner ص ص 32-33) يتمثل في ضرورة تعلق الضمير باسم مستقل إيجاباً وهو ما جعله يثبت عدم جواز علاقة قطعية في حالة تعدد الضمائر:

Un livre ... Il ... Il ...

فتمتلك الضمير الثاني بالاسم "كتاب" لا بالضمير الأول. فالضمير الفاعلي لا يكون له مطلقاً دور الاسم الأول في العلاقة الفاعلية.

هذا إضافة إلى أن مبدأ الاقتصاد الذي يبرر وجود الضمائر لا يتحقق مع الأزمنة الفاعلية. فبصعب أن نرى في الزمان الفاعل معوضاً أو ممثلاً لما هذا مضره (1993 Kleiber ص 155). كما يبرز كلايبر (1993 Kleiber ص 156) عدم التناوب بين مفهوم الفاعل ومفهوم التحول الذي هو مبدأ لقم مع ضمير الفاعل.

فالحوادث الضميرية تخضع في استعمالها لشروط لغوية صارمة لا يمكن أن تطبق لو تراعى عند استعمال الأزمنة النحوية. وبذلك يتأكد أن القياس على الضمائر من حيث طبيعة الإحالة قياس مخطوط. فالاشتغال الإحالي للأزمنة النحوية غير الاشتغال الإحالي للضمائر.

غير أن كلايبار لا يرفض اعتداد علاقة التعلقية في وصف الأزمنة النحوية راجعا قاطعا، بل إنه يؤكد (Kleiber 1993 ص 160) أن نقطة ضعف هذا المنوال الوصفي تتمثل في القبول على وصف الضمائر. ويدعو إلى التحول من القول بأن الزمان النحوي يحيل على مدة زمكانية إلى القول بأنه يحيل على مقام زماني. فالزمان النحوي غير قادر على أن يمتد للحظة الزمائية إنما هو يساهم فقط في تعيين موضع الحدث أو الحقة.

وقد أشار كلايبار (Kleiber 1993 ص 157-158) إلى أن الفرق الأساسي بين الأزمنة النحوية والضمائر يكمن أساسا في أن هذه الأزمنة، وإن كان دورها يتمثل في تعيين لحظة ما، فإنها لا تقوم بذلك بهدف الإحالة على هذه اللحظة. فلا يتمثل دورها في تعيين مدة زمائية هي موضوع إحالتها كما يدعونا الضمير إلى تعيين شخص يمثل ما يحيل عليه. فالمدة الزمائية التي نحددنا لا يمكن أن نعمل باعتبارها محالا عليه أي باعتبارها ذاتا معزولة من العالم الخارج - لغوي أو في عالم ممكن. ذلك أن وظيفتها الإحالية ليست سوى "خاتمة" Ancillaire إذ هي تستخدم في الإحالة على ذات أخرى غير لحظة أو مدة واحدة. ويقتصر دورها على تعيين موضوع هذه الذات التي يطلب تحديدها تعريفا زمانيا والتي تسمى بسبب ذلك "حقة" أو "حدثا". وفي هذا المعنى لا يصلح الزمان النحوي إلا لوضع حقة الأشياء التي تتكرر في الجملة في الزمن. فهو لا يحيل بنفسه على شيء خارج - لغوي بل هو يساهم فقط في تعيين شيء يستلزم مثل هذه الموضوعة Localisation. فندرك بهذه الرؤية أن ما هو قبل أو بعد أو مزامن ليس للحظة الموسومة بالزمان النحوي بل هو المحل عليه في جملة أي مقام الأشياء أو حقتها التي تحقق موضعها الزمائية. فما يحيل عليه الزمان النحوي هو المقام الزماني.

وينقل كلايبر (Kleiber 1993 ص 158) عن ناف Neř قولها François (1984 ص 88) <sup>(1)</sup> قولها بأن "نابنا للزمان يعتبر من أولياته العلاقات بين الأحداث وليس العلاقات بين القمطات أو القمطات". ويستدل كلايبر على هذا بغيره أنه كلما أردنا أن نحيل فعلا على مدة زمنية فإننا لا نستطيع أن نستعمل زمنا نحويما بل يجب أن نلجأ إلى عبارات زمنية أخرى مثل الظروف. وهو أمر يدعم ما أبرزناه من أن دلالة الفعل على الزمان عامة تكلّف فقط على وقوع الحدث في زمان ما ولا تحيل على فترة معينة إلا باقتراحها بمفصّصات.

ولكن هل يمكن أن نسلم لكلايبر بأن الأزمنة النحوية "غير إعلانية" ؟ لا شك في أن عوامل عديدة تساعد على الذهاب إلى هذا قرأى منها :

- أن الزمان ليس جنة مادية يمكن أن نعين بعضه أو مدة منه كما نعين ما تحيل عليه الأسماء. فهو عسيّ عن التجسيد وهو في ذلك يفرق حتى الأسماء ذات المعاني المجردة التي لا جسد لها. فهو يفلت من التحديد في معزل عن الحدث. ولأنك أن هذا ما جعل الدارسين يستعملون في وصفه العبارات المكافئة لأن المكان خلافا للزمان "جنة" كما أكد النحاة. يقول الميرد (المقتضب ج 2 ص 275) : "الزمان مرور الأليم والتهلي فالفعل على سننه بعضه بعضه وليس الأمكنة كذلك إنما هي جثث ثلثة تفصل بينها بالعين وتعرف بعضها من بعض كما تعرف زيدا من عمرو"

- أن الزمان الذي يحثه الفعل هو زمان عام جدا فهو ليس وقتا مخصوصا معلوما وهذا ما يفسر حاجته إلى مفصّصات مثل الظروف أو الحروف كما بينا. لأنه في الحقيقة لا يحدد الزمان بل المظهر الزمني. وهذا ما يفسر تأكيد النحاة على التلازم بين الحدث والزمان.

1) François J. & F. Neř, 1984. Deux méthodes convergentes d'analyse et de synthèse de l'enseignement évènementiel dans les micro-récits, Cahiers de Grammaire 8, pp. 79-113.

غير أن كل هذه الخصائص في الدلالة الزمنية لا تنتهي بنا في اعتقادنا إلى الإقرار بأن الأزمنة النحوية لا تحل على زمان معين لهذا الرأي نلجأ عن إسهال دور التركيب في تحديد الزمان. فالأزمنة النحوية لا تحين الزمان إلا إذا ما ارتبطت بما يخصها من حروف ومن مقادير زمنية. فالدلالة الزمنية تؤنّبها الجملة كلّها ولا تقتصر على عنصر من عناصرها. وقد أبرز النحاة ذلك بتكديهم حاجة الأفعال إلى التفصيل بالحروف ولزوم تحيها إلى معلول فيه للزمان سواء أكانت متعينة لم غير متعينة وإفناء هذا الموضع للزمان سواء أكان معيّنا لم غير معيّن.

وقد بدأ لنا أن نتحول من وصف الزمان باعتماد النقطة المرجعية [ز] إلى تمثيل زمان التعلّق بالقول إلى اعتماد النقطة المرجعية [ز] المحيطة بالحدث الإنشائي في البنية الإعرابية المجردة بطل كل هذه الاستكشافات. فلذا كان مبدؤنا في دراسة الدلالة الزمنية أن جميع مظاهرها تتعلّق بـ [ز] وإذا اعتبرنا أنّها نقطة مرجعية متعدّدة بفعل الدور التكراري للبنية فإنّ الدلالة الزمنية مع جميع الأزمنة تتحد بـ [ز]. غير أن الأمر يختلف فيها من حيث أن بعضها يتعلّق بالإنشاء الرئيسي [ز] وبعضها يتعلّق بالإنشاء التلقوي [ز]. فلذا كان الإنشاء التلقوي تابعاً للإنشاء الرئيسي فهنا أن الدلالة الزمنية لمموله لا تتحد إلا بمقارنة [ز] بـ [ز] فبماهم المحل الولوي [8] في الربط بين النقط المرجعية المتحدّة ونفسر بذلك المثال (3).

وكما يربط هذا المحل بين عناصر الجملة الواحدة فإنّه يربط بين الجمل باعتبار أن البنية [8 ! 3] لها (مف) تمثّل بنية العنصر كما تمثّل بنية الجملة. فيكون المثال (6) خاضعاً لمبدأ الربط بين إنشائين رئيسيين (1 8 !).

فلا يكون بذلك لتصنيف الأزمنة إلى إشارية عقلية وإلى عقلية أي معنى لأن جميع الأزمنة إشارية عقلية تتحد بـ [ز] غير أن حركة هذه

البنية الإعرابية تجعل بعضها متطابقاً بالإشياء الرئيسية وبعضها متطابقاً بالإشياء  
الثانوية. فيقوى في النوع الثاني دور المحل الولوي في تحديد الزمان قوة تتجلى  
في المستوى الصوتي من البنية في ظاهرة عدم استقلال الأزمنة المركبة  
وتبعيتها للزمنة البسيطة. فتوهم المقتصر على دراسة الألفاظ بأن من الأزمنة  
الثانوية ما لا يتعلق بالنقطة المرجعية [مز].

ونظن أن علاقة التحيية تساهم في إبراز مثابة العلاقة بين الأزمنة  
الثانوية والنقطة المرجعية على أن تتحول إلى تعدية بين المحل الإنشائي  
الفرعي والمحل الإنشائي الرئيسي لا بين الأفعال التي هي في موضع إحالة.  
لنحافظ بذلك على مبدأ تعلق الأزمنة الثانوية بـ[مز].

### خاتمة الباب الثالث

تصفينا في هذا الباب مظاهر إشارية دلالة الزمنية. ولئن كنا قد انطلقنا من اعتبار الإشارة المقامية متعلقة ببعض العناصر اللغوية دون البعض الآخر فلما قد انتهينا إلى أن مقولة الزمان في جميع مظاهرها لا تكون إلا إشارية مقامية. فلهذا لأن تتلاف عناصر الجملة وتعلقها هو الذي ينتج دلالة الزمنية. فالأثرمة النحوية لا تقتصر على الأشكال الفعلية بل إن مواضع الجملة كلها ما عجم منها وما لم يعجم يساهم في إعطاء الدلالة الزمنية.

وبما أننا قد بدلنا لطروحتنا على اعتبار الإشارة المقامية ظاهرة نظامية من حيث أنها تتمثل في الإشارة إلى حدث الإنشاء بجميع نواطه، فلما قد اعتبرنا أن المثيرات المقامية لا تشير إلى المقام التخاطبي الخارجي بل إلى ما يمثله في البنية الإعرابية المجردة أي إلى محل الإنشاء. واهتمنا على هذا فتصور اعتبرنا جميع الدلالات الزمنية متولدة من نقطة المرجعية [ز] باعتبارها ممثلة لزمان الحدث الإنشائي وليس من نقطة المرجعية [ز] التي تمثل زمان إيقاع الحدث الإنشائي في المقام التخاطبي. فتصير بذلك نقطة المرجعية نقطة فارة في البنية النحوية تدلّ على الحاضر المطلق فلذا أجزت في المقام تخصصت وتعمّنت بإجراء الطلب.

ولقد اهتمنا في هذا التوجه ما استلّ عليه الشريف من كون المظهر الزمني يمثل تجريدا للدلالة الزمنية في المستوى الاستقلالي. وهي دلالة بنوية تتجلى في مقولة الانتهاء وعدم الانتهاء المتولدة من زمني الوجوب والإمكان المتحدّين بالنقطة [ز]. فلذا ما تحققت هذه المقولة في البنية الصوتية (اللفظية) تخصصت ودلت على زمان محقّق. وهو ما يؤكد أن الدلالة الزمنية دلالة بنوية.

وإذا أبرزنا أن عطية النحاة بدراسة المعاني المظهرية في وصفهم للدلالة الزمنية للكلمات، وعدم تمييزهم بين المعاني التي سبقت اليوم بالمظهر والمعاني الزمانية، بصورة حسهم بأن المظهر زمان توقيه الصبح التصريفية للفعل ويتخذ بدخوله التركيب ويجتزؤه.

غير أنه رأي لم ينجح في تفسير دلالة الصيغة الواحدة على لزمنة مختلفة. وهو لم يرد يوم بأن دلالة الزمانية غير بلوية. وقد عالج التشرية هذه الإشكالية بما استل على من أن الصبح المختلفة للفعل: المعنى المضارع المرفوع، المنصوب والمجزوم ليست صيغا تصريفية بل صيغا تشاقلية لكل واحد منها دلالة زمنية مخصوصة.

بينما عطية النحاة العرب بالدلالة الزمنية في علاقتها بالإشارة المفاهيمية عطية تجلت في إبراز دور "حال التكم" أو "حال حديثك" في تحديد الأزمنة الثلاثة، وعنايتهم بدراسة زمن الحاضر الذي حملوا الآن عبارة عنه. وقد اتفها إلى تأكيد وجود زمن الحاضر على قصره وضيقة وذلك لأصنفته في الفصل بين الماضي والمستقبل. مما يدل على أنهم يعتبرون الدلالة الزمانية ممثلة في مقولة الانقضاء وعدم الانقضاء ويعتدون لزمان الحاضر وصلة بينهما باعتباره عبارة عن زمن "حال التكم".

وقد بينا أنهم يعتبرون هذه النقطة المرجعية ممثلة لزمان ما يسمى حديثا بالأصل اللغوية. إذ أن "حال حديثك" عند سبويه يتحول في بعض النصوص إلى "حال تبيئك" أو "حال توبيئك".

بينما مظاهر تجليات النقطة المرجعية في مكونات الجملة وركزنا البحث على الفعل وتصريفاته المختلفة وعلى الحرف وعلى الظروف. فحرصنا على أن نؤكد ضرورة اعتبار النقطة المرجعية [جز] للممثلة لزمان الحاضر نقطة متولدة من الحدث الإنشائي وليس العكس. فهي نقطة لاهسية تحدد باعتماد مفارقتها بزمان وقوع الحدث المظهر عنه باعتماد مقولة الانتهاء وعدم الانتهاء.

وقد استلزم هذا أن نميز بين: زمان الحاضر الذي تمتعه [ز+] وفعل الحال الذي بصورته تترامن بين الحاضر الإنشائي وزمان وقوع الحدث المنحدر عنه. فلكنا بذلك أن النقطة [ز+] نقطة زمنية مضمّنة مع جميع الأزمنة تتعكس في كل الصيغ العملية دون استثناء.

حاولنا أن نبرز أن قوة دلالة الزمنية في الحروف متولّدة من القوة الإنشائية لهذا القسم من لسان الكلام باعتباره الوسم للعمل اللغوي. فالحروف قدرة خاصة على تجسيد النقطة المرجعية [ز+] باعتبارها تتّصل في المستوى الصوتي اللفظي زمان إيقاع العمل اللغوي المتحقّق بالقول. وبهذا اعتماداً على مقارنة حروف النفي بحروف التأكيد دور النقطة المرجعية [ز+] في تفسير دلالة هذه الحروف الزمنية وتطليل لثلاث بعضها عن بعض.

فرأينا أن الاختلاف بين حروف التأكيد وحروف النفي من حيث العدد يبرز أنها موزّعة على صورة تؤكد كون النظام اللغوي يكتز المقامات الكبرى لاستعمالها. فإذا كان التأكيد لا يكون إلا شيء واحد هو الإثبات، والإثبات لا يكون إلا في زمان واحد هو الحاضر لم يحتج النظام النحوي إلى توفير حروف أخرى تكلّ على أزمنة مختلفة.

بيّنا سيطرة النقطة المرجعية [ز+] على جميع مواضع الجملة وإسهامها في توليد جميع الدلالات الزمنية. وليس ذلك إلا تأكيداً لسيطرة المحل الإنشائي على المحل الإجمالي. وقد اعتمدنا ذلك في الاستدلال على أن جميع أنواع الزمان النحوي منها والمحدود تخضع لتأثير هذه النقطة. وبهذا أن هذا التقطيل من شأنه أن يستوعب ما سمي في الدراسات الحديثة بالأزمنة العلقية ويكشف أنها أزمنة إثارية مغلفة من حيث أنها لا تتمتع إلا بـ[ز+]، غير أنها تتميز بتعلقها بحدث إنشاء فرعي إن كانت غير مستقلة فتربطها علاقة التحدية بالحدث الإنشائي الرئيسي وتتمتع باعتبار علاقة الربط بين إنشائين رئيسيين إن كانت في جمل مستقلة.



كل هذه المعطيات تؤكد أن الزمان في جميع أشكاله وصورة لا يخلو من أن يكون إنشائيا مقلما. لأنه زمان يولده حدث الإنشاء وتجدد البنية. غير أن الأرملة تحمل التصديق حسب فكرة تجليات الإنشائية المقامية فيها وحسب طبيعة العلاقة بالإنشاء الزنهي. فلهذا ما يتعلق به متعلقا مباشرًا ومنها ما يتعلق به متعلقًا غير مباشر. فلتن كنّا استلحا أن نحدد المبررات الزمانية الإنشائية لجنا يؤكد أنه مجرد تحديد لردوس تتكشف فيها الإنشائية المقامية دون أن تقتصر عليها.

## الخاتمة العامة

اعتصمنا في هذا البحث بدراسة المشيولات العقلية في اللغة العربية. وقد مثل السعي إلى تحديد مفهوم للمشير العقلي وضبط مفاهيم تساعد على ذلك هدفا رئيسيا من أهدافه، خصصنا له الباب الأول.

وقد كان للتداولين دور هام في إبراز هذا الصنف من العبارات. إذ رأوا فيه دلالة على ضرورة توجه عناية السامعين إلى دراسة الخطأ والإجراء وعدم الاكتفاء على دراسة النظم اللغوي. لهذا لهم أن هذه العبارات لا معنى لها خارج الإكجاز مما ينبه إلى أن الجمل المدروسة كأول وثيقة الصلة بمنجزها وبالمقام الذي تحققت فيه. وهو وجه بالنسبة إليهم لا يمكن للدراسات النحوية المعتدية بالنظم اللغوي أن تشملها باعتبارها تعني بدراسة الجمل معزولة عن مقالماتها.

وبإذا نزلنا المشيولات العقلية من المباحث التداولية تبين لنا أنها مرتبطة بنظرية العمل اللغوي من حيث أنها وحدت تعكس حضور المتكلم في القول فتدل على صل القلفظ بجميع لواظله. غير أنه قد بدا لنا أن انطلاق التداولين من دراسة الأفعال المنجزة في المقام التخاطبي قد جعلهم يتوجهون في تحديد المشير العقلي نحو البعد المادي للمقام. فقتضت قائمة المشيولات العقلية لتشمل كل العبارات التي نحيل على ما هو حاضر في المقام التخاطبي حضورا ماديا محسوسا. وصار تصنيف لا يخص الوحدات بل يخص الاستعمالات فيكون العنصر قولد نارة مشيرا مقاليا وطورا علادا حسب نوع العنصر. وفتح ذلك الباب على مصراعيه لتوسيع قائمة المشيولات العقلية أو تضيقها حسب المفاهيم المتحد.

فاعتمادا على مفاهيم مقالم/مقال اعتبرت أوروكوني أن المشيولات العقلية تشمل، إضافة إلى "أنا" و"أنت" والزمان، أسماء الإشارة، والضمير

الغالب إذا كان مغزهما مقلبا. وذهب كلاهما، اعتمادا على مقول عرفاني هو جندب/معروف، إلى إقصاء الضمير الغالب من المثيرات المقامية باعتباره يحيل في جميع استعمالاته على مغز معروف قد استقر في البؤرة.

وباعتماد النموذج العرفاني الموزن<sup>٢</sup> الإشارة إلى "قنهي للفنن ومارماريدو إلى أن قائمة المثيرات المقامية تتسع لتشمل المثيرات الاجتماعية والمثيرات الخطابية.

هذا لنا أن المثيرات المقامية لم تحت في الدراسات القنولية شيئا فشبها من نظرية العمل اللغوي لتصير متعلقة بالحضور المادي لقوالب المطلب في المقام التخابلي. ولما يمكن أن يُفسر بالإشارة إليه إشارة ماثية. فغالب نسبيا مفهوم الإشارة الذي لنس للعلاقة بين العمل القولي والعمل اللاقولي المقصود. وتحوّلت الإشارة مع المثير المقامي إلى إشارة ماثية إلى ما هو حاضر حضورا حقيقيا في المقام التخابلي. لغرض أن يكون المثير المقامي مثيرا إلى عمل التلطف صار مثيرا إلى ما هو حاضر في المقام التخابلي. فلنخذ المتكلم والمخاطب بعدا ماثيا استوى عند البعض الإحالة عليهما باستعمال ضميري "أنا" و"أنت" : لو باستعمال اسم علم أو اسم معرفت بكل ملامت جميعا تحيل على مرجع واحد. وصار المحدد الأول لما تحيل عليه هذه الوحدات رهين المقامات التخابلية المخصوصة. وأصبحت العلاقات النحوية وأصطلت المقاليات النحوية المتميزة لكل صنف من هذه الأصناف وصارت العوامل المقامية هي المضرة لهذه الظواهر النحوية.

ومن خلال دراسة التراث النحوي تبين لنا في تحديد المثيرات المقامية اتجاهها آخر نحو نحو يبرز تجزئ هذه الوحدات في النظام اللغوي. فتميّزت بسمت نحوية مخصوصة مثل الإبهام والتعريف والبناء نكل على أنها قد وضعت على نحو تكون به صالحة للتخابل.

غير أن هذه السمات، وإن كانت مميزة لها، فإنها لا تقتصر عليها بل هي تشمل وحدات أخرى لا نحبرها من المشورات المقلمية مثل الأسماء الموصولة. مما يفهم دليلاً على أن هذه السمات تمثل خصائص بنائية من مستلزمات المشورات المقلمية لا من مقوماتها.

لما تحدد النحاة العرب لما سمي اليوم بالمشورات المقلمية فقد استقام على مفهوم تواتر في الدراسات الغربية الحديثة هو مفهوم الحضور. غير أن النحاة نقروا هذا المفهوم وحصروه حصراً يجعله حسب رأينا مثلاً لمعقولة المشور المقلمي. ذلك أنهم حرصوا على التمييز بين ضريين من الحضور: حضور تخاطبي وحضور في المقام التخاطبي. ف يقتصر الحضور التخاطبي على فواصل حدث التلطف : التكلّم والمخاطب والزمان بينما يشمل الحضور في المقام التخاطبي جميع ما يفسّر بمفسّر حاضر في المقام التخاطبي. يميزوا بذلك بين الحضور مع "أنا" و"أنت" و"النادى" وبين الحضور مع اسم الإشارة وضمير الغائب.

ولئن لم يبرز النحاة المشورات المقلمية باعتبارها صنفًا مميزًا عن غيره فإنهم قد أثبتوا المقابلة بين الحضور والغيبة وتجاوزوا بها حدود الضمائر لتصير مقابلة تعتمد في تصنيف كل العبارات دون استثناء.

لكن كانت الغيبة تخصّ جميع الأسماء الظاهرة بالإضافة إلى الضمير الغائب. وهو ما جعلنا ننتهي إلى أن اسم الإشارة ليس مشورا مقلميا خلافا لما لكّده اللسانيون الغربيون القنوليون. وقد بدا لنا أن ذلك نابع من اعتبار المقابلة بين الحضور والغيبة مقابلة نحوية تمثل لنا من أسس النظام النحوي وليست مقابلة تتجلى في المستوى الإعرابي الإنجازي، ولأن الحضور لا يقصد به مطلقا الحضور في المقام التخاطبي أي في الواقع الخارجي الماصلي بل هو الحضور في النظام اللغوي، لدخل اللغة في البنية. وهو ما جعلنا نقرّ اعتمادا على تحليلات الشريف (الشريف 2002) وما استدلّ عليه من تضمن البنية محلاً للإشياء، بأنّه حضور يخصّ التكلّم باعتباره منشأ للبنية ويخصّ الزمان

باعتباره زمان الحدث الإنشائي [١٧] الذي يحدث بنية الأزمنة، ويخلص  
المخاطب باعتباره من مقتضيات البنية.

وقد بدأ لنا أن هذا البعد المجرد قد تكدّ بما تنزع إليه هذه الوحدات من  
اعتماد عن كلّ ما هو ماضي يمكن أن يربطها بالواقع لذا فإنّ ما يدلّ على  
الحضور تقتصر على المتكلم والمخاطب والزمان دون المكان لغيره، وإن كان  
مكان إنجاز الحدث الإنشائي، لحيّ لا يتحدّد إلّا باسم غائب هو اسم الإشارة  
"هنا".

للمشيرات المقامية تميّز معلومات الحدث الإنشائي في حين أن المكان  
من مستلزماته. فالمتكلم ينشئ الحدث الإنشائي، والحدث الإنشائي ينشئ الزمان،  
غير أنّه لا ينشئ المكان بل هو فقط يحدثه بوقوعه فيه. فالمكان وجود مستقل  
غير مشروط بوجود الحدث الإنشائي خلافاً للشخص وللزمان.

وتوكّد المشيرات المقامية ما افترضه شريف (الشريف 2002 ص  
690) من "سُرْسُل الإحالة نحو الإنشاء" استرسالاً يتجلّى في مظاهر الاختزال  
التي يبتّها ويؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ مقاييس تحديد هذه الوحدات هو الحضور  
التخلّط في دون الحضور في المقام التخلّط في. فالمشيرات المقامية إمّا تقتصر بما  
هو مضمّن في الحدث الإنشائي يدلّ عليه محل الإنشاء في البنية الإعرابية  
المجرّدة. فإبّا ما تحقّقت في البنية الصوتية (اللفظية) استحال المتكلم الواضع  
متكلّماً مقامياً والحدث الإنشائي صلاً لغوياً. ويتكّد ذلك بما لبرزناه من أنّ  
المخاطب لا محلّ له لدخل البنية بل هو من مقتضياتها كتلّ عليه دلالة خارجية.

وقد تميّزت المشيرات المقامية بمجموعة من المقولات القهوية هي  
الإبهام والتعريف والبناء والإضمار وهي سمات غير طارئة بالتركيب لو  
بالاختلاف. بل هي أصل فيها وهو ما يجعنا نذهب إلى أنّ حقيقة دلالة هذه  
الوحدات تكمن في دلالتها القهوية. وليست سمة الإبهام التي تبرز ما فيها من  
إجمال ومن غياب للمتصور إلا دليلًا على أنّ هذه الوحدات ذات بعد تجريدي.

وأنها تقوم على دلالة علائقية تؤكد أنها وحدات نحوية بالأسس صالحة للإجراء وللتخاطب لا أنها وحدات فارغة لا معنى لها إلا دلائل الخطب والإجراء الأخرى.

فهي وحدات إخبارية تقع على أشخاص غير أنها لا تحدد أشخاص إلا من خلال وجود اللغوي ودوره في حدث الإنشاء، فكل على أنها تميز بين وجوده باعتباره ذاتا خارجية في الواقع ووجوده باعتباره ذاتا لغوية لها دور لا ينطق إلا دلائل اللغة وباللغة. وهو ما يؤكد أن النظام اللغوي نظام يوزي الخارج دون أن يتفلسف معه. لها بلوتى نزعة هذه الوحدات إلى التشبه بالحرف هو سمة الإبهام بالذات وما نكل عليه من غياب التصور. لأن هذه قسمة لغوي الخصائص العلائقية فيها انضبطت الخصائص الإخبارية ولغوي وجودها اللغوي. لكن كانت لنا نكل على كمن والتكلم كما قل لنمنا قداسي لأن العطف في هذا التركيب حسب رأينا يقصر وجود العين على التكلم لأنه إن اتقى التكلم فيما نحمل عليه لنا لم يعد للعين أيضا أي وجود باعتباره حاضرا لميسر مشلا باسم غائب. وهو ما يؤكد بالندية لبنا أن هذه فوحدات وحدات نحوية تصور حضور المتكلم الواضع في البنية وتنعكس أثر حدث الإنشاء في البنية التي بتحققها لولا منجزا تتخصص وتتعين.

بيانا أن مظاهر التزام بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة نكل على استرسال بين الإشارة المفصلة العائنية. فليست المقابلات الفلسفية بينها إلا مقربة لما بينها من اتصال. إذ أن دلالة الحضور لا تتحدد إلا بدلالة الغيبة ودلالة الغيبة لا تتحدد إلا بالحضور. فإذا اتفقت إحدى الظاهرتين اتفقت معها الأخرى وقد بدا لنا أن هذا الاتصال يصور ما بين الوجود الإنشائي والوجود الإحالي من التزام. فكلما وجدت إحالة وجد إنشاء ووجد المتكلم. فحضور المتكلم أو الإشارة المفصلة التي نكل على حضور الحدث الإنشائي لا تخص المشيرات المفصلة فقط بل هي تشمل أيضا جميع المعارف، لأن مقولة التعريف في حد

ذاتها لا تكون مقولة دعوية إلا إذا كانت صالحة للمخاطب، متكينة بما بين المتكلم والمخاطب من علاقات.

وأن تكون الإشارة العقلية قوية فيما يدل على الحضور، ضعيفة فيما يكون للغياب لا يعني مطلقاً أنها قد تبلغ درجة الاعتماد. فسمه الحضور حاضرة بالقوة مع كل حدث إنشائي ولكن بدرجات متفاوتة. وقد بدا لنا أن اسم الإشارة يحدد ذلك أحسن تحديد. فزعم أنه اسم غائب فقد تميز بقوة إنشائية تتجاوز حسب رلينا القوة الإنشائية المضمنة في المشيوات العقلية لأنه في شبيهه بالفعل الإنجازي من جهة وبالعرف من جهة أخرى قد دل على أنه يمثل وسماً للحدث الإنشائي وإيقاعاً لعل الإشارة. فيقوم ذلك دلالة على ما ذهب إليه التشريف من أن الاسم شأنه في ذلك شأن الحروف والفعل يحمل شحنة إنشائية تؤكد الدور التكراري للبنية [8] (أ) [3] فسما (مف). فمنعكس حضور المتكلم مع إنشاء كل عنصر من العناصر.

فالمقابلة بين المشير العقلي والمعد لو بين الحاضر والغائب لا تقوم على وجود سمة الحضور في الأول وقدميه في الثاني. بل نكل على أن سمة الحضور مقولة مترتبة لقوة في المشير العقلي، ضعيفة في المعد. وهو ما يجعل المعارف متفاوتة في درجة قوة الإشارة المقابلة لها.

ونعتقد أن حتم الفحاة بهذا الأمر هو الذي دعاهم إلى ترتيب المعارف رغم أن مقولة التعريف لا تقلل الترتيب إذ الاسم إما أن يكون معرفة وإما أن يكون نكرة. وليس مقيل الاختصاص الذي اعتمده الفحاة في ترتيب المعارف إلا دالاً على مدى تفاوت التخصص هذه المعارف في استحضار الحدث الإنشائي، فتتفاوت في القوة الإنشائية. فكان ضمير المتكلم أعرفها وكان المعرب بل لضعفها. فكأنما ضغطت سمة الحضور التخاطبي قد الشخص حضوره بأعظمه متكماً أو مخاطباً ونزل إلى درجة أخرى لا يحضر فيها المتكلم إلا بغيبه. فإذا قد ثمة دور المتكلم الذي يجعله أقوى المعارف يتحول

إلى كتان هو النحوي يمكن أن يمتد بلسم علم أو بلسم معرف بل ليصور محركاً باعتبارِه عينا لا باعتبارِه متكلِّماً.

لهذا نرى أن ثمة تحول على المتكلم الواضع الذي لا جنة له ولا يمتد عينا بل هو مقولة محركة يتجلى مع كل إنشاء للملكة النحوية. فإذا تكلم المتكلم المقالي استعمل هذا الجهاز النحوي بجميع خصائصه، وتكون من امتلاك اللغة والتعبير عن ثقافته فيها، وتوهم أنه هو الذي يخلق وينشئ بالمخاطب حدث القتل في حين أنه محرك مستعمل لهذا الجهاز النحوي الذهني ومعدل لما يسمح له به نظامه ومستقلّ للاحتتمالات المتعددة التي تتكون بها العلاقات النحوية.

وقد بينا أن الاستتمالات المختلفة القائمة على استبدال الضمائر بعضها ببعض أو استبدالها بالأسماء الظاهرة إنما هي وحدة علاقات التقابل التسمية بين الضمير في حد ذاتها، وبين الحضور والغيب وبين الإضماع والإظهار. وتتمكّن منها حركة الأبنية النحوية واشتراط بعضها لبعض، دون أن يفقد كل صنف وكل عنصر منها خصوصيته ومميزته. وهو ما يمكن من إثراء الدلالة.

لنستعمل اسم العلم لتعيين المتكلم أو المخاطب عوض الضمير ثمة وثمة أو استعمال الضمير "هو" أو معرف بل لمخاطبة الحاضر يقوم على تحول وعلى تقارن إجمالي مع منشئ الحدث الإنشائي ومع المضمير في ثمة الموجة إليه الخطاب دون أن يفقد كل صنف خصوصيته ومميزته النحوية وهذا ما ينشئ المعاني المجازية مع هذه العلاقات. فلا يستوي التعبير عن المتكلم أو المخاطب بلسم حاضر وبلسم غائب. ولا يكون ذلك حجة لاعتبار الأسماء العابقة دقة على الحضور. بل إن ما يساهم في تفسير هذه الأمثلة ويمكن منها دون الوقوع في التباس إنما هو ملاحظة التنظيم النحوي على الحدود بين الصنفين وعلى التقابل بينهما. وهي ظاهرة استتمالية تؤكد تضمن البنية النحوية لموضع



للحدث الإنشائي بدلاً على المتكلم المنشئ ويمكننا من المفارقة بينه وبين المتحدث عنه.

وقد بينا أن قوة الحضور في المشيولات المقامية تقوّى شبهها بالمعروف  
الواسعة للعمل اللغوي لكن دون أن تتساوى بها لأنها لا تفرج عن كونها  
عبارات تحيل على الكون الخارجي لا على الكون الاصطلاحي الذي ينطلق به  
الإنشاء. وقد بينا أن "لنا" و"كنت" لا تختلف عن "هو" من حيث كونها جميعاً تعيّن  
محالاً عليه متحدثاً عنه فتقوم المشيولات المقامية لدللاً على أن ما يلغ في  
موضع الإحالة لا ينفك أيضاً عن استحضار أصل المتكلم. مما يؤكد ما ذهب  
إليه الشريف (الشريف 2002) من إثبات الدور التكراري للبنية.

وقد تجلّى لنا أن دراسة التحولات للمقولات الانحوية مثل الإبهام والتعريف  
والعلاقات الانحوية المجردة مثل القمت والبدل وكذلك السمات البنيوية لضمائر  
الحضور قد أفرغت من جهة التعليل والتفسير في استحضار المقامات التخاطبية  
والعلاقات للتداولية. وكلّما بذلك تثبت أن المقامات الانحوية لا تكون نحوية إلا  
إذا كانت صالحة للتخاطب فتثبت أن النظرية الانحوية تستوعب نظرية في  
التخاطب تدلّ عليها باعتبارها مقتضى من مقتضياتها.

وقد كان في انظلم دلالة الزمانية تأكيد لهذه الروبة. إذ تبين لنا حرص  
الإنشاء على إبراز مركزية "حال المتكلم" في تحديد الأزمنة المختلفة. فكانت نقطة  
مرجعية تحدد الأزمنة الثلاثة، تقارن بها الأحداث المسخر عنها فتتحدد أزمنتها  
حسب دلالاتي الانقضاء وعدم الانقضاء. وقد حرصنا على أن نستدلّ على أن  
الدلالة الزمانية دلالة بنويّة. فاعتمدنا على ما أنجزه الشريف (الشريف 2002)  
في هذه المسألة. وبينّا أن النقطة المرجعية الممثلة لزمان الحاضر نقطة ممثلة  
في البنية الانحوية باعتبارها زمان الحدث الإنشائي [مز]. فالإقرار بوجود محل  
للإنشاء تحيل عليه المشيولات المقامية يقتضي أن يكون الزمان الحاضر أيضاً

مثلاً في هذا المحل باعتباره من مقومات الحدث. وقد حاولنا إثبات ذلك بإيراد قوة دلالة الزمنية في الحروف باعتبارها واسمة للعمل اللغوي.

وقد حاولنا أن نستغل هذا المنوال الوصفي لتأكيد ما نزعنا إلى إثباته في هذا البحث من ترقبية ظاهرة الإشارة المقامية. فبينما أن الزمان في جميع مظاهره اللغوي منه والمحدود، إنما يتحدد بالنقطة المرجعية [ر]. فلا سبيل حسب رأينا إلى تصنيف الأزمنة إلى إشاري وغير إشاري. غير أنها تتفاضل في القوة والخط حسب علاقتها بالحدث الإنشائي الرئيسي. فما تعلق به نطقاً مباشر كان أقوى مما تعلق به نطقاً غير مباشر بواسطة حلقة التعدية.

وهكذا يتجلى لنا أن المشيولات المقامية وحدت نظامية، اتسعت حدود النحو لدراستها، وميزها العناية العرب تمييزاً واضعاً وصريحاً بما قصروه عليها من دلالة الحضور التخاطبي حتى أننا صارت تتأزعا الرغبة في تعريض مصطلح "المشيولات المقامية" بـ "المشيولات الحضورية".

## المراجع

### - عربية :

لوسلان (زكرياء) : 1999 تداولات القرنين الإشرية: التصورات النظرية وإشكاليات التناول مجلة دراسات عدد 9 كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
أغادير المملكة المغربية.

الأزهري (خالد بن عبد الله) : ترح التصريح على توضيح لألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري (896 هـ) غير محقق دت مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر (مجلدين).

الاسترلابي (رضي الدين) : 636 هـ : ترح لكافية في النحو دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1995.

الأصطهاني (أبو الفرج) : كتاب الأغاني دار إحياء التراث العربي بيروت ط 2 1997.

الأبهري (أبو البركات) : الإتصاف في مسائل الخلاف المكتبة المصرية صيدا، بيروت 1987.

الأبهري (أبو البركات) : ترح العربية تحقيق محمد بهجة قبطار. مطبعة قرقى. دمشق 1957.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان) : 392 هـ: الفصائص تحقيق محمد علي فنجار القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية 1955.

ابن الفشتاب (أبو محمد عبد الله) : 577 هـ : التمرجل تحقيق العلامة ابن أبي شبيب ط 2 1957 مطبعة كلكتيك باريس.

ابن المراج (أبو بكر محمد بن السري) 316 هـ : الأصول تحقيق د. عبد الصن القفلي مطبعة سلمان الأعظمي بغداد 1973.

ابن عثيمين : 769 هـ : ترح لقيّة ابن مالك تحقيق د. محمد السدي  
فرهود دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني 1999.

ابن منظور (محمد بن علي بن أحمد الأنصاري) 711 هـ - لبنان  
العرب. دار لسان العرب بيروت دت

ابن هشام الأنصاري : (761 هـ)

عطر القدي ويلّ القدي شرح وتعليق د. محمد عبد المنعم خلفي ود.  
عبد العزيز شرف. دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ط 1 1991.

"مغني القليب عن كتب الأعراب" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد  
دار إحياء التراث العربي (جزئين).

ابن يعقوب ترح المصنّف علم الكتب بيروت.

القناطري (محمد علي الفاروقي) 1158 هـ : كشاف اصطلاحات  
الفنون كلكتة 1862 (3 مجلدات).

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر) (474 هـ) :

"المقصد" تحقيق كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام  
العراق 1982.

دلائل الإعجاز : تحقيق د. محمد رضوان الداية ود. لقرز الداية دار  
الطبعة ط 1 1983.

"التحريفات" : تحقيق محمد بن عبد الحكيم القاضي نشر دار الكتاب  
المصري ودار الكتاب اللبناني ط 1 1991.

خطّابي (محمد) 1991 تصانيف النصّ المركز الثقافي العربي بيروت -  
لدار البيضاء

الروماني (أبو الحسن علي بن عيسى) (296-384 هـ) 'معاني الحروف' تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع لبنان 1988.

الزنجي (الأزهر) 1993 : نسوج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا. الطبعة الأولى. المركز الثقافي العربي بيروت.

1998 : المصمم في اللغة العربية : تولده وعلاقته بالتركيب. بحث لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربية. كلية الآداب منوبة-سرايون-السامركي (إبراهيم) 1966 'القلل وزمائه ولهياته' مطبعة المعالي بغداد.

ميهوبه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) 180 هـ: 'الكتاب': تحقيق عبد السلام محمد هارون مطبعة دار سطون للنشر والتوزيع تونس 1990 (5 مجلدات).

- الشاوش (محمد): 2001 'أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص' جامعة منوبة والجامعة العربية للتوزيع تونس سلسلة السابقات (في جزأين)

الشاوش (محمد) وعجينة (محمد) والقمرادي (صلاح): 1985: كروس في الألفية العسة' تحريه لدروس دي سوسير لدار العربية للكتاب ليبيا تونس.

الشريف (محمد صلاح الدين)

1986: 'تقديم علم للتجاه القرامستي ضمن أهم المدارس الفلسفية' منشورات المعهد القومي لطوم القربية تونس.

2002 : 'الشرط والإنشاء النحوي للكون بحث في الأسس البسيطة المولدة للألفية والدلالات' جامعة منوبة منشورات كلية الآداب سلسلة لسابقات مجلد 16 تونس (في جزأين).

- فالحوري (علال) 1994 "علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع  
 السيمياء الحديثة" دار الطليعة للطباعة والنشر. ط.2 بيروت
- المطويات (شكري) 2001 "صل النبي وخصائصه الدلالية في العربية"  
 تونس كلية الآداب بملوية (المروحة مرقونة)
- مجنوب (عزيز الدين) 2001: "مساهمة في دراسة المشعرات المعلمية في  
 القرآن ضمير المتكلم المفرد قدال على الله في القرآن: نموذجاً مفرد ص ص  
 29-46 مجلة كلية الآداب والعلوم الإسلامية بسوسة عدد 6.
- مهاك (عادل) 2001 : ٣ إنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة  
 لحرية تداولية نشر مشترك جامعة ملوبة والمؤسسة العربية للتوزيع تونس.

## - غير العربية -

Armengaud F. : 1985 : « La Pragmatique » Presses Universitaires de France. Ed. Delta.

Austin J.L.:1970: «Quand dire c'est faire ». Ed. Seuil. Paris.

Benveniste E. : 1966 : « Problèmes de linguistique générale I » Ed. Gallimard. Paris.

Benveniste E. 1974 : : « Problèmes de linguistique générale II » Ed. Gallimard. Paris.

Berrendonner A. :1981 : « Eléments de pragmatique linguistique ». Ed. Minuit, Paris.

Brunaud N. : 1991 : « New et Then » dans la cohérence argumentative ». *Langages* n° 104.

Derrida J. :1972 : « Marges de la philosophie ». Ed. Minuit, Paris.

Dubois J. : 1994 : « Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage ». Ed. Larousse. Paris.

Ducrot O. & Todorov : 1972: *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*. Ed. du Seuil.

Ducrot O. :1980 : « Dire et ne pas dire : principe de sémantique linguistique » 2 Ed. Collection Savoir. Hermann.

Ducrot O. & Schaeffer J.M. : 1995 : « Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage ». Ed. du Seuil.

Fluor R. : 1985 : « La pragmatique linguistique » Ed. Fernand Nathan. Paris.

Gardiner A. H. : 1989 : « *Langage et acte de langage : Aux sources de la pragmatique* ». Traduit par Catherine Douay. Press Universitaires de Lille.

Guespin L. : 1976 : « Les embrayeurs en discours » *Langages* n° 41.

Jacques F. : 1982 : « Différence et subjectivité ». Collection *Analyse et raisons*. Ed. Aubier Montaigne. Paris.

Jakobson : 1963 : « *Essais de linguistique générale* » Ed. de Minuit. Paris.

Jespersen O. :1954 : « *Language : its nature, development and origin* » London: George Allen and Unwin.

- Jokinen U. : 1992: «Réflexion sur l'anaphore en moyen Français » Travaux de linguistique n°25. Duculot. Paris.
- José L. 2003: « Noms de temps » Langages p.151.
- Kerbrat -- Orecchioni C.: 1980: «L'énonciation de la subjectivité dans le langage ». Librairie Armand Colin. Paris.
- Kleiber G. : 1981: «Problèmes de référence». Klincksieck. Paris.
- Kleiber G. : 1994: «Anaphores et Pronoms». Champs Linguistiques. Duculot.
- Kleiber G. 1990 « Anaphor – Detsis: deux approches concurrentes » p.p. 613-640.
- « La Detsis » colloque en Sorbonne 8-9 juin 1990. PUF
- Kleiber G. 1993 « Lorsque l'anaphor se lie aux temps grammaticaux » p.p. 117-160. dans « le temps, de la phrase au texte » Carl Vetters. Presses Universitaires de Lille..
- Lakoff G. : 1976 : « Linguistique et logique naturelle » Klincksieck. Paris.
- Levinson S C. : 1983 : « Pragmatics » Cambridge University Press
- Lyons J. 1978: «Éléments de sémantique». LAROUSSE. Paris.
- Lyons J. 1980 «Sémantique linguistique» LAROUSSE. Paris.
- Marmaridou S. S. A.: 2000: «Pragmatic Meaning and cognition». John Benjamins Publishing Company Amsterdam/Philadelphia.
- Milner. J.C. 1982 . « Ordres et raisons de langue » Ed. du SEUIL. Paris
- Parret H. : 1983: «L'énonciation en tant que déictisation et modalisation» Langages n°70.
- Parret H. : 1987 : « Protégomènes à la théorie de l'énonciation de Hesselri à la pragmatique ». Ed. Peter Langsa ; Berne.
- Pierce Ch. S. : 1987 : « Ecrits sur le signe » Ed. du Seuil, Paris.
- Reboul A. & Moeschler J. : 1994: « Dictionnaire encyclopédique de pragmatique ». Ed. Du Seuil, Paris.



Reboul A. & Mouchier J. : 1998: « Pragmatique du discours : de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours ». Armand Colin , Paris.

Recanatì F. :1979 : « La transparence et l'énonciation : Pour introduire à la pragmatique ». Ed du Seuil, Paris.

Searle J.R. : 1972 : « Les actes de langage : Essai de philosophie du langage ». Collection Savoir. Hermann. Paris.

Sperber D. & Wilson D. : 1989: « La Pertinence, Communication et Cognition » Ed de Minuit Paris.

Toussaint M. :1983 : « Contre l'arbitraire du signe ». Didier Érudition. Paris.

Veniers G. 1993 « Temps et délais» p.p. 85-115. dans « Le temps, de la phrase au texte» Presses Universitaires de Lille.

Wittgenstein L. :1961 : « Idées tractatus logico-philosophicus ». Librairie Gallimard. Paris.

## الفهرس

VII	تقديم.....
I	المقدمة.....
II	الباب الأول : المثيرات المقاسية وإشكاليات الحميد
13	مقدمة.....
17	1. الفصل الأول : تعريف التداولية.....
17	1.1 حد التداولية.....
22	2.1 تنزيل المثيرات المقاسية من المباحث التداولية.....
30	خاتمة.....
33	2. الفصل الثاني : مفهوم المقام.....
33	2.1 مفهوم المقام في الدراسات الساتية الحديثة.....
38	2.2 مفهوم المقام في التراث الحوي.....
38	2.2.1 حضور المصطلح والمفهوم.....
	2.2.2 التمايز الدلالي بين 'المضرة' ، 'المشاهدة' ، 'الالة
41	الحال' و'المقام'.....
52	خاتمة.....
55	3. الفصل الثالث : المثيرات المقاسية بين المفهوم والمصطلح..
55	3.1 وضع المصطلح.....
58	3.2 الإشارة في المثير المقاسي.....
	3.2.1 المثيرات المقاسية بين الإشارة الحسنة والإشارة
64	الذهنية.....
68	خاتمة.....

71	4. الفصل الرابع : المشير العقلي وسبعة قطب عمل القول
71	فيه.....
71	1.4. تعريف بكمن.....
72	1.1.4 المشيرات العقلية وحدت نظمية.....
73	2.1.4 المشيرات العقلية وحدت خطية.....
75	2.4. تعريف بتفويت.....
76	1.2.4 وتبطل نحن إجابة المشير العقلي بالإجراء
76	الأبي للمطلب.....
78	2.2.4 المشيرات وحدت خطية صرفة.....
82	خاتمة.....
83	5. الفصل الخامس : المشيرات العقلية وحدت مبهم معرفة
83	بالأصل.....
83	1.5 المشيرات العقلية وحدت مبهم.....
88	2.5 المشيرات العقلية ومقولة لتعريف.....
88	1.2.5 أنواع المعارف.....
90	2.2.5 فرقان لتعريف.....
91	3.2.5 ترتبط مقولة لتعريف بالاستصال.....
99	خاتمة.....
101	6. الفصل السادس : المقام لتعاطي وسمة الحضور.....
101	1.6 سمة الحضور في الدراسات الحديثة.....
107	2.6 سمة الحضور في التراث الفكري.....
115	خاتمة.....

	7. الفصل السابع : دور سمة الحضور في تحديد المشير
117	.....المفاسي
117	1.7 المفردة في الضمائر بين الحضور والغيب.....
	1.1.7 التمييز بين الحضور التخطي والحضور في
121	.....المقام التخطي
126	2.1.7 دلالة الغائب على التاكيد واللامغيب.....
	2.7 المفردة بين تصنيف الضمائر حسب الحضور والغيب
129	وتصنيفها حسب الشخص والالتصاف.....
	1.2.7 تصنيف بالتاليات الضمائر حسب الشخص
129	.....والالتصاف
	2.2.7 إعمال بنفسيات لحرارة علاقة التقليل التنظيمية
136	.....بين الضمائر
140	.....خاتمة
143	8. الفصل الثامن : المشيرات المقامية وقضية المعنى.....
144	1.8 المشيرات المقامية معنى.....
147	2.8 ليس للمشيرات المقامية معنى.....
150	3.8 المشيرات المقامية معنى إجرائي.....
	4.8 موقف فتحة العرب من قضية المعنى في المشير
152	.....المفاسي
159	.....خاتمة
161	9. الفصل التاسع : المشير المفاسي في المقاربات العرفية.....
161	1.9 تعريف المشير المفاسي في المقاربة الذاكرية.....
162	1.1.9 طرح إشكاليات تصنيف.....

166	2.1.9 حد المشير المفلي حسب كلايد
	2.9 تعريف كمثورت المفلية حسب المقاربة الواقعية
173	التجريبية
174	1.2.9 نقد المقاربات التاليدية
181	2.2.9 حد المشورت المفلية
187	خاتمة
189	خاتمة الباب الأول
	الباب الثالث : إشكاليات التحليل بين الأبعاد التحاولية
193	والنسق النحوي
195	مقدمة
199	1. الفصل الأول : ترتيب المعارف
199	1.1 الفرق في التخصيص بين النكرة والمعرفة
202	2.1 ترتيب سيوريه للمعارف
206	3.1 مقبل ترتيب المعارف
209	1.3.1 اختلاف النحلة في ترتيب المعارف
215	خاتمة
217	2. الفصل الثاني : ضمائر الحضور
217	1.2 الجهاز الاصطلاحي
225	2.2 مظاهر الاختزال في ضمير المتكلم
225	1.2.2 الإثراك في المتكلم بين المنكر والمؤنث
	2.2.2 الإثراك في صيغة الجمع "نحن" بين المتنى
226	والجمع
227	3.2.2 دلالة الجمع ولشكاه عند بنفقيست
232	3.2 ترتيب الضمائر بين البعد التناولي والبعد النحوي

232	..... 1.3.2 قرب المخاطب من المتكلم
236	..... 2.3.2 أثر سمة الضمور في بنية الضمائر
239	..... 3.3.2 تقديم الضمائر المستتر على الضمائر الظاهرة
245	..... خاتمة
247	..... 3. الفصل الثالث: النداء والإشارة المقامية
249	..... 1.3.1 تلبس النداء لعل لتغليب
249	..... 1.1.1 مفهوم الكلام عند سيويو
251	..... 2.1.3 انضواء الكلام للنداء
253	..... 3.1.3 استئذان النداء لمنادى له
256	..... 2.3 دلالة البنية العارضية في نداء على الإشارة المقامية
259	..... 3.3 القرنان اللغوية الدقة على المعنى المقامية للنداء
259	..... 1.3.3 حروف النداء بين القرب والبعد
260	..... 2.3.3 تمييز بين المدعو المنادى والمدعو المتكلم عليه
263	..... 3.3.3 تمييز بين النداء والاستغثة والتعجب
265	..... 4. النداء بين التعريف والتكثير
	..... 5.3 دلالة الصيغة اللغوية للنداء على العلاقة التداولية بين
269	..... المتكلم والمخاطب
270	..... 1.5.3 نداء الظاهر التام : المنادى ليس مخاطباً بعد
271	..... 2.5.3 حذف أداة نداء : المنادى منزل منزلة المخاطب
271	..... 3.5.3 حذف جملة النداء : المنادى مخاطب
273	..... خاتمة

#### 4. الفصل الرابع : أسماء الإشارة بين الإشارة المقامية

- 275 .....والمقنية.
- 275 ..... 1.4 الإشارة المقامية في اسم الإشارة.
- 278 ..... 2.4 القوة الإشتقاقية في اسم الإشارة.
- 278 ..... 1.2.4 عمل الإشارة.
- 281 ..... 2.2.4 اسم الإشارة ودلالة الحضور.
- 283 ..... 3.4 الإشارة إلى المكان.
- 286 ..... 4.4 المنسبة بين الإشارة الحصة والإشارة الذهنية.
- 290 ..... 5.4 اسم الإشارة ليس مشيراً مقامياً.
- 292 .....خاتمة.

#### 5. الفصل الخامس : الضمير الفاعل بين الإشارة المقامية

- 295 .....والمقنية.
- 295 ..... 1.5 دلالة الحضور في الفاعل.
- 303 ..... 2.5 مفسر الفاعل بين دلالة المقامية ودلالة التظنية.
- 303 ..... 1.2.5 موقف التوكليديين.
- 303 ..... 2.2.5 موقف الفاعل من المفسر الحضور للضمير
- 306 .....الفاعل.

#### 313 .....خاتمة.

#### 6. الفصل السادس : اسم العلم ومصحوب أو بين الحضور

- 315 .....والقنية.
- 315 ..... 1.6 اسم العلم بين الحضور والغياب.
- 315 ..... 1.1.6 الطرح التوكليدي.

318	.....2.1.6 طرح النحاة العرب
322	.....2.6 مصحوب آل بين المضمر والغيبة
322	.....1.2.6 موقف سيهوبه
324	.....2.2.6 موقف النحاة المتأخرين
326	.....3.2.6 اختلاف النحاة في الميمود الحضورى
330	.....خاتمة
332	.....خاتمة باب فتقى
335	<b>الباب الثالث : العلاقة الزمانية والإشارة المقامية</b>
337	.....مقدمة
	<b>1. الفصل الأول : الأزمنة التحوية بين قسمت المظهرية</b>
341	.....والدلالة الزمانية
	<b>1.1 العلاقة بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات</b>
341	.....الغربية
	<b>2.1 العلاقة بين الزمان والمظهر من خلال الدراسات</b>
348	.....العربية
353	.....خاتمة
	<b>2. الفصل فتقى : النقطة المرجعية [ز0] والإشارة</b>
355	.....المقامية
355	<b>2.1 تحديد الأزمنة الثلاثة اعتمادا على النقطة المرجعية [ز0]</b>
356	<b>1.1.1 الزمان الحاضر</b>
	<b>2.1.2 تمييز النحاة بين قول المبتر والحكاية في</b>
360	<b>تحديد النقطة المرجعية [ز0]</b>
363	<b>2.2 زمان الحال بين الوجود والعدم</b>



365	..... 1.2.2 ضيق زمان الحاضر
370	..... 3.2 زمان المستقبل بين الوجوب والإمكان
373	..... خاتمة
375	..... 3. الفصل الثالث : دلالة الفعل على الزمان
376	..... 1.3 الزمان من مؤنكات الفعل
381	..... 2.3 التمييز بين الزمان والوقت
384	..... 3.3 علاقة مقولة (الانتهاء/عدم الانتهاء) بـ[مز]
388	..... خاتمة
391	..... 4. الفصل الرابع : انعكاس النقطة المرجعية [مز] في الحروف
392	..... 1.4 حروف النفي
396	..... 2.4 حروف التوكيد
399	..... خاتمة
401	..... 5. الفصل الخامس : الظروف الإشارية المقامية
402	..... 1.5 السمات النحوية المميزة للظروف الإشارية المقامية
403	..... 1.1.5 دلالة البناء في الظروف على الإشارة المقامية
406	..... 2.1.5 تحليل عدم بناء "هه"
408	..... 3.1.5 عدم التصرف دليل على التعريف المقامي
410	..... 2.5 تحليلات علاقة التضمن بين أسماء الوقت
413	..... 3.5 دلالة الظروف على تعريف الإشاري المقامي دلالة
416	..... 4.5 المقاطع بين الدلالة الزمانية الإشارية والدلالة الزمانية المطلقة

	6. الفصل السادس : الأزمنة التحوية بين الإلهة المقاسية
421	.....والمقدنية.
421	.....1.6 تصنيف الأزمنة إلى أزمنة بشرية وأزمنة عقلية.
425	.....2.6 لشل المقاربة مشير مقاسي/عقلاني وصف الأزمنة.
431	.....خاتمة الباب الثالث.
435	.....الخاتمة العامة.
445	.....المراجع.
453	.....الفهرس.